الاقتصاد الجزئى

إعداد
دكتور/ أحمد فوزى ملوخية
جامعة الإسكندرية
وكيل المعهد العالى للسياحة والفنادق
بالإســكندرية

مكتبة بستان المعرفة
لطبع ونشر وتوزيع الكتب
ت : ٢٢٢٤٢٢٨/٠٤٥ - ٠١٢٢٥٢٤٨١٤


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

الاقتصاد الجزئى

اعداد
دكتور/ احمد فوزى ملوخية
جامعة الإسكندرية
وكيل المعهد العالى للسياحة والفنادق

2005

مكتبة بستان المعرفة
طباعة ونشر وتوزيع الكتب
☎: ٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨
٠١٢٢٣٥٣٤٨١٤& ٠١٢١١٥١٢٣٧

اسم الكتاب	الاقتصاد الجزئى
اسم المؤلفين	د. أحمد فوزى ملوخية
رقم الإيداع	١٨٤٨٠ /٢٠٠٤
الترقيم الدولى	I.S.B.N 977-393- -
الطبعة	الأولى
الناشر	مكتبة بستان المعرفة كفر الدوار ــ الحدائق ــ ٦٧ ش الحدائق بجوار نقابة التطبيقيين ☎: ٠٤٥/٢٢٢٤٢٢٨ الإسكندرية ٠١٢٣٥٣٤٨١٤&٠١٢١١٥١٢٣٧
الطباعة	مطبعة الأمل ــ العصافرة ــ إسكندرية

الاقتصاد الجزئي

مُقَدِّمَة

الحمد لله، الذى خلق من العدم، وأعز القلم فأبشر به التـنزيل الكريـم، وجعله قسماً للعلى الحليم والصـلاة والسـلام علـى الرسول الكريـم ذى الخلـق العظيم، محمد رسول النهج القويم، وداعية الصراط المستقيم، سبحانك لا علـم لنا إلا ما علمتنا أنك أنت السميع العليم.

فإن هذا الكتاب يهدف إلى تقديم بعض المفاهيم والمبادئ الأساسية فـى علم الاقتصاد الجزئى، ولا شك أن التعـرف علـى تلـك المفـاهيم يهـم بالدرجـة الأولى الدارس المبتدئ لعلم الاقتصاد حتى تكون لديـه الحصيلـة الكافيـة التـى تساعده على الانطلاق فى دراسة أكثر تعمقاً لعلم الاقتصـاد، وقـد روعـى فـى إعداد هذا لكتاب البسـاطة فـى أسـلوب العـرض والاستعانة بالأشكال البيانيـة البسيطة.

نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا فى عرض هذا الكتاب وأن يحقق الفائدة المنشودة منه.

والله الموفق إلى سبيل الرشاد

دكتور

أحمد فوزى ملوخية

الباب الأول

المشكلة الاقتصادية والنظم الاقتصادية

الباب الأول

المشكلة الإقتصادية والنظم الإقتصادية

المشكلة الإقتصادية وخصائصها:

يعكس تاريخ الفكر الإقتصادى محاولات الإنسان المتعددة والمستمرة لعلاج ما إصطلح على تسميته بالمشكلة الإقتصادية والتى تتمثل ببساطة فى الندرة النسبية للموارد الإقتصادية المتاحة على إختلاف أنواعها ومهما بلغت أحجامها فهى محدودة إذا ماقورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة بإستمرار وبذلك تبقى المشكلة قائمة نظراً لمحدودية الموارد المتاحة.

وللمشكلة الإقتصادية عدة خصائص من أهمها مايلى:

١- الندرة:

تعتبر الندرة من أهم خصائص المشكلة الإقتصادية فلو توافرت الموارد الإقتصادية بكميات كبيرة وكافية لإشباع الرغبات البشرية المختلفة لما نشأت أصلاً أى مشكلة إقتصادية ، وعلى سبيل المثال فإن الهواء رغم أهميته الحيوية للإنسان لايمثل الحصول عليه أى مشكلة إقتصادية على الإطلاق وذلك نظراً لكفايته لإحتياجات البشر.

والندرة فى لغة الإقتصاد تعنى الندرة النسبية أى العلاقة بين الرغبات الإنسانية وكمية الموارد الإقتصادية اللازمة لإشباعها. فقد توجد كميات كبيرة من مورد معين ولكنه يعتبر فى نفس الوقت مورداً نادراً نسبياً إذا ماقيس بالرغبات الإنسانية التى ينبغى أن يشبعها أى أنه نادراً بالنسبة للحاجة إليه.

ومشكلة الندرة تنطبق على الفرد وعلى المجتمع. فالفرد لايستطيع أن يشبع كل رغباته بسبب موارده المحدودة وخاصة وأن هذه الرغبات تتعدد وتتجدد بإستمرار وحتى مع تزايد قدرة الفرد المادية فإنه لايستطيع أن يفى أو يشبع كل رغباته. إذ بإستمرار تنشأ رغبات جديدة مع تقدم العلوم وإستمرار الحياة. وتبقى دائماً الموارد محدودة بالنسبة للرغبات البشرية. وعلى ذلك يجب أن يرتب الإنسان رغباته تنازلياً حسب أهميتها بالنسبة

له بحيث يشبع أولاً الرغبات الملحة والأكثر أهمية ويلى ذلك الأقل أهمية بـالأقل أهمية وهكذا، والمجتمع أيضاً يجب أن يرتب رغباته بنفس الطريقة لأن موارده أيضاً محدودة بالنسبة لهذه الرغبات المتعددة والمتجددة بإستمرار.

وجدير بالذكر أن الأهمية بالنسبة للرغبات البشرية تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية معينة إلى فترة أخرى فى نفس المجتمع وذلك حسب درجة التطور الإقتصادى والإجتماعى.

٢- الإختيار:

نظراً لأن الموارد الإقتصادية للفرد والمجتمع محدودة والرغبات متعددة ومتجددة بإستمرار ولاتستطيع هذه الموارد الوفاء بإشباع كافة هذه الرغبات فأنه يتعين على الفرد وكذلك على المجتمع أن يختار بين أى من رغباته يقوم بإشباعها أولاً وأيها يضحى بها ويتخلى عن إشباعها ولو مؤقتاً فالمشكلة الإقتصادية والأمر كذلك تنشأ من الحاجة إلى الإختيار بين الإستعمالات البديلة للموارد المختلفة.

٣- التضحية:

أن من صفات وخصائص الموارد الإقتصادية انها ذات إستعمالات بديلة مختلفة فلكل مورد من الموارد منافع عدة فالأرض مثلاً وهى من أهم الموارد منافع عدة فالأرض مثلاً وهى من أهم الموارد الإقتصادية يمكن زراعتها بمحاصيل مختلفة ومن الممكن إستخدامها فى البناء للسكن أو إقامة المشروعات المختلفة وهكذا. فإذا إستخدمنا الأرض للبناء فسيكون ذلك على حساب المساحة المنزرعة بالمحاصيل المختلفة حتى ولو أردنا زيادة المساحة المنزرعة قطناً مثلاً فسيكون ذلك على حساب المساحات التى ستزرع بباقى المحاصيل وهكذا والحديد كمورد إقتصادى هل يستخدم فى التشييد مثلاً أم فى الصناعة وأى صناعة هل السيارات أم القاطرات أم الأسلحة ومالى ذلك. أى أن توجيه أى مورد إقتصادى نادر لإستعمال معين يكون نتيجة للتضحية بكل الإستعمالات الأخرى البديلة لهذا المورد. تخلص من ذلك إلى أن تخصيص الموارد النادرة لإشباع حاجة معينة أنما يتضمن فى ذات الوقت التضحية بإشباع حاجة أخرى.

وقد أتفقت الأراء على أن حل المشكلة الإقتصادية يمر بالخطوات الآتية:

١-ماذا ينتج المجتمع من السلع والخدمات؟

٢-كيف ينتج المجتمع هذه السلع والخدمات؟

٣-لمن تنتج هذه السلع والخدمات؟

وهذه التساؤلات الثلاثة هي التى تواجه أى إقتصاد فى العالم، ماذا؟ وكيف؟ ولمن؟

ويعنى السؤال الأول: ماذا ينتج؟. إن على المجتمع أن يختار من بين قائمة طويلة جداً من السلع والخدمات تلك التى ينبغى عليه إنتاجها وبأية كمية. وتختلف بالطبع هذه القائمة من مجتمع لأخر كما تختلف داخل المجتمع نفسه من وقت لأخر وذلك على حسب كمية ونوعية عناصر الإنتاج المتوافرة الإنتاج المتوافرة بالمجتمع. كما تعتمد على أسلوب إدارة الإقتصاد نفسه والأولويات التى يضعها المجتمع بالنسبة لإنتاج هذه السلع والخدمات طبقاً لإحتياجاته.

أما السؤال الثانى. كيف تنتج؟ فعندما تتقرر الإجابة على السؤال الأول، يبدأ المجتمع فى إختيار الأسلوب أو الوسيلة التى يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات وهى الكيفية التى سيتم عن طريقها مزج وإستغلال عناصر الإنتاج المتوافرة بالمجتمع. ويعتمد ذلك على درجة التقدم التقنى الذى وصل إليه المجتمع ومدى توافر كل عنصر من عناصر الإنتاج فالمجتمع الذى تتوافر لديه أعداد كبيرة من السكان سيعمل على إختيار أسلوب إنتاجى يعتمد على اليد العاملة، والمجتمع الذى يتوافر لديه رأس المال سيعمل على إختيار أسلوب إنتاجى يعتمد على رأس المال وهكذا.

أما السؤال الثالث. لمن ينتج؟ فيقصد به على من يتم توزيع السلع والخدمات التى تم إتخاذ القرار بإنتاجها؟، وتجيب على هذا السؤال نظرية التوزيع. وإذا تُركت الإجابة لألية السوق أى لألية العرض والطلب، فهذا يعنى أن القدرة الشرائية لدى الأفراد الممثلة فى دخولهم هى التى تؤهلهم للحصول على هذه السلع والخدمات. ولكن فى كثير من الأحيان تجد الدولة أن هذا الأسلوب يحرم كثيراً من أفراد المجتمع من الحصول على بعض السلع والخدمات فتتدخل عن طريق سياساتها المختلفة لإعادة الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

هذه التساؤلات – كما أسلفنا – تواجه أى إقتصاد فى العالم ومن ثم تختلف الإجابة عليها تبعاً للنظام الإقتصادى المتبع لإختلاف الأساليب والسياسات التى يتخذها كل نظام للقيام بوظائفه نحو تحقيق الأهداف المحددة.

النظام الإقتصادى

النظام الإقتصادى: عبارة عن مجموعة من الأوضاع الخاصة بأغراض وفنون وتنظيم النشاط الإقتصادى التى تسود فى وقت ومكان معينين بالمجتمع. والنظام الإقتصادى ككل يتكون من مجموعة هياكل تتحرك إلى غرض معين فى إطار قانونى وسياسى يتفق مع هذا الغرض ووفق مستوى معين من الفن الإنتاجى ولكل نظام إقتصادى مذهب يقوم عليه مخطط له ويوجهه نحو هذا الغرض.

وقد إختلف الإقتصاديون فى تحديد المقصود بالنظام الإقتصادى وإتخذوا أسساً كثيرة متباينة للتفرقة بين النظم الإقتصادية، يمكن حصر أهمها فى خمسة أسس رئيسية هى: (١) طبيعة النشاط الإقتصادى ، (٢) وسيلة التبادل الإقتصادى، (٣) نطاق مجال النشاط الإقتصادى، (٤) شكل الإنتاج وصور التوزيع، (٥) الإنتاج والإستهلاك والتوزيع والتبادل.

عناصر النظام الإقتصادى :

النظام الإقتصادى الذى يوجد فى مكان محدد ووقت معين تكون له ثلاثة عناصر أساسية تشكل وتهيمن على النشاط الإقتصادى الذى يسود فيه هى: (١) هدف، (٢) فن، (٣) تنظيم.

الهدف: يعتبر هدف النشاط الإقتصادى أحد عناصر النظام الإقتصادى إذ يتجلى هذا الهدف فى الدوافع والسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون الدافع هى السعى المباشر لإشباع الحاجات الإنسانية بطريقة أفضل وقد يكون الدافع أيضاً هو البحث عن أكبر كسب نقدى ممكن.

الفن: يستعان بأسلوب معين فى تحقيق الهدف ويطلق على هذا الأسلوب بالفن وهو مجموعة الطرق والأساليب الخاصة بالتحويل المادى للموارد الطبيعية والبشرية إلى سلع وخدمات، وتختلف هذه الطرق أى الفنون من نظام إقتصادى إلى آخر.

التنظيم: لكل نظام إقتصادى تنظيم سياسى وإجتماعى يهيىء المناخ اللازم لتحقيق الهدف المقصود بواسطة الفن الموجود. وهذه التنظيمات لها تأثير حيوى على شكل ملكية قوى الإنتاج ونوع التوزيع وحجم المبادلات ونوع العلاقات الموجودة بين الأفراد أو الهيئات أو المؤسسات على المستوى المحلى والقومى والعالمى.

النظام الرأسمالى

الرأسمالية: يمكن تعريف الرأسمالية بأنها تنظيم النشاط الإقتصادى فى المجتمع على أساس قيام فرد ، هو الرأسمالى، أو مجموعة من الأفراد مجتمعين ، هى الشركات الرأسمالية، بالتأليف بين رؤوس الأموال الإنتاجية المملوكة لهم والمواد الأولية التى يشترونها وقوة العمل المستأجرة فى شكل مشروع، هو المشروع الصناعى، يستخدم الآلية كأساس للفن الإنتاجى وذلك من أجل تحقيق مقدار متزايد دائماً من الثروة يمكنهم من الحصول على أرباح يحتفظون بها لأنفسهم ومن ثم زيادة تراكم رأس المال لديهم بإستمرار.

وللنظام الرأسمالى عدة خصائص تميزه عن النظم الأخرى وهذه الخصائص هى:

١-*الملكية الفردية (الملكية الخاصة):* حيث يعتبر الفرد فى النظام الرأسمالى هو مصدر النشاط الإقتصادى فهو الذى يقوم به، ويكفل النظام الرأسمالى للفرد حرية إمتلاك سلع الإنتاج وسلع الإستهلاك دون حدود. وعلى ذلك فلا توجد حدود لملكية الفرد من الأراضى أو المبانى أو المصانع أو الأوراق المالية أو الأموال النقدية وغيرها من سلع الإنتاج. وكذلك الأمر بالنسبة لسلع الإستهلاك سواء إستخدم فى ذلك مدخراته أو حصل عليها عن طريق شرعى آخر كالميراث أو الهبة.

٢- *حافز الربح*: حيث يعتبر السعى وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح الحافز الأول للنشاط الإقتصادى للفرد فى النظام الرأسمالى. فصاحب رأس المال يتجه إلى إستثماره فى نوع النشاط الذى يحقق له أكبر ربح ممكن سواء كان ذلك النشاط صناعياً أو زراعياً أو تجارياً أو لإنتاج سلع أو خدمات كمالية أو ترفيهية. وهو يبذل كل جهد ممكن فى مشروعه كى يزيد من الأرباح. كذلك الأمر بالنسبة للعامل حيث أنه يتجه نحو العمل الذى يدر عليه أكبر أجر ممكن.

٣- *الحرية الإقتصادية*: حيث يتمتع الفرد فى النظام الرأسمالى بحرية إختيار نوع النشاط الإقتصادى الذى يرغب فى ممارسته دون تدخل الحكومة، سواء كان ذلك المشروع صناعياً أو زراعياً أو تجارياً مادام ذلك النشاط شرعياً ولايخالف القانون. كذلك للفرد أن يمارس أى نشاط مهنى يرغب فى أدائه كأن يكون طبيباً أو مهندساً أو محامياً أو محاسباً. وكما أن الفرد يتمتع بحرية الإنتاج فإنه يتمتع بحرية الإستهلاك، فله الحرية فى أن ينفق دخله على مختلف السلع والخدمات دون حدود أو قيود. وليس للحكومة حق التدخل لتحد من حرية الفرد الإقتصادية بأن توجه نشاطه نحو إتجاه معين أو أن تضع العراقيل أمام تصرفاته مادامت هذه التصرفات شرعية وقانونية.

٤- *المنافسة الحرة*: تعتبر المنافسة الحرة شرطاً أساسياً للتقدم الإقتصادى وإرتفاع درجة الإشباع لأفراد المجتمع، فهى الطريق الذى يكفل تحقيق الرفاهية. ويرجع ذلك لأن المنافسة الحرة تجعل كل من المنتجين يعمل جاهداً على تخفيض تكاليف الإنتاج لكى يخفض من ثمن السلعة أو السلع التى يقوم بإنتاجها وبذلك يستطيع مواجهة منافسة الأخرين ويزيد من حجم مبيعاته وبالتالى من أرباحه، هذا علاوة على أن المنتج يحرص فى ظل هذا النظام على تقديم السلع الجيدة التى ترضى المستهلك كى يجذب مزيداً من العملاء نحوه. وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعين بوسائل التقدم العلمى ويستخدم أفضل طرق الإنتاج ويعمل على التجديد والإبتكار. فالمنافسة الحرة إذا تكفل توفير الرفاهية كما أنها تكفل تحقيق التقدم الإقتصادى.

٥- *التدخل الحكومى فى أضيق الحدود*: حيث تلتزم الحكومة تحت هذا النظام بأضيق الحدود فى نشاطها حيث يقتصر وظيفتها على القيام بوظيفة الدفاع الخارجى والداخلى وتحقيق العدالة على وجه الخصوص، أما بالنسبة للنشاط الإقتصادى فيقتصر على المشروعات التى لايقبل الأفراد على إقامتها لضآلة ماتدره من ربح أو لأنها لاتدر

ربحاً أى المشروعات الخدمية. فالنظام الرأسمالى يؤمن بالفرد ويثق به، ويرى أنــــه قادر على حل المشكلة الإقتصادية. ولذلك يتركه يحلها بنفســـه دون حاجــة لتدخــل الحكومات إلا فى أضيق الحدود.

٦- *حل المشكلة الإقتصادية من خلال جهاز الثمن*: حيث تتم كافة العمليات الإقتصاديــة من إنتاج وإستهلاك وتوزيع من خلال قوى السوق وجــهاز الأثمــان فــى النظــام الإقتصادى الرأسمالى. فلما كانت وسائل الإنتاج مملوكة ملكيــة خاصــة، ويخضــع توظيفها لسلطان الإدارة الحرة لمالكها، أصبحنا بصدد كم هائل من القرارات الفرديــة التى تحتم وجود كيفية ما للتنسيق بينها. وهذا مايقوم به جهاز الأثمان وقوى الســوق وتفاعل قوى العرض والطلب فيه.

فالمنتج يحدد ماينتجه ، والكمية التىسينتجها، وكميــة عنــاصر الإنتــاج التــى سيستخدمها، والأثمان التى سيبيع بها، والأماكن التى سيبيع فيها وفقاً لمســتويات الأثمــان السائدة (أو المتوقعة) فى السوق والتفاعل بين قوى العرض والطلب.

وبالتالى فإن توزيع الموارد الإنتاجية للمجتمع بين الإستخدامات المختلفة سيحكمه التفاعل بين قوى عرضها وقوى الطلب عليها، ومستويات الأثمان التى ستتحدد وفقاً لــها. ومن جهة أخرى فإن توزيع العائد من العملية الإنتاجية على عنــاصر الإنتــاج المختلفــة سيتحدد أيضاً وفقاً لقوى العرض والطلب فى الأسواق الخاصة بها.

وأخيراً فإن الإستهلاك من حيث حجمه وأنواعه إنما يتحدد أيضاً وفقاً لمســتويات الأثمان، وحجم الدخول السابق توزيعها وتحديدها وفقاً لقوى السوق على النحــو الســابق ذكره.

ولهذا النظام شعار هو:

"دعه يعمل دعه يمر"

غير أن النظام الرأسمالى به كثير من المساوىء أهمها مايلى:

١- *عدم تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد*: لو كانت تقلبات الأثمان تعــبر دائمــاً عــن الحاجات الجماعية لكان جهاز الثمن كفيلاً بتحقيق أفضل إســتخدام ممكــن للمــوارد الإقتصادية. إلا أنه قد يشتد طلب الأغنياء على السلع الكمالية والترفيهيـــة. فــيرتفع ثمنها وتتجه الموارد نحو إنتاجها فى سبيل الحصول على أكبر ربح ممكن. وهكذا قــد

يحدث أن تتجه الموارد الإنتاجية المحدودة والنادرة نحو إنتاج السلع الكمالية منصرفة عن إنتاج السلع الضرورية التى يستهلكها السواد الأعظم من المجتمع. ويعنى ذلك سوء توزيع الموارد على أوجه النشاط المختلفة ويتضمن إسرافاً فى إستخدامها. وبذلك قد لايكفل جهاز الثمن إستخدام الموارد أفضل إستخدام ممكن لإشباع الحاجات الجماعية.

٢-*جهاز الثمن لايكفل التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية*: من البديهى أن تنقل عناصر الإنتاج من نوع معين من النشاط إلى نوع آخر ليس بالأمر الهين، فإن الآلات التى تستخدم فى إنتاج سلعة ما آلات متخصصة أعدت خصيصاً لإنتاج هذه السلعة ولايمكن توجيهها لإنتاج سلع أخرى بالصورة التلقائية والفورية التى يضعها أنصار النظام الرأسمالى، بل لابد من إدخال بعض التعديلات فيها لتصلح لإنتاج السلع الجديدة مما يحتاج لإنقضاء بعض الوقت لإنجاز هذه التعديلات. كذلك العمال الذين يقومون بإنتاج سلع معينة هم عمال متخصصون متوافر فيهم شروط معينة من جهة التعليم والتدريب والخبرة على الأقل ولايمكن أن نتصور أنهم يتحولون بسرعة لإنتاج سلعة أخرى قد تحتاج إلى تعليم وتدريب خاص. ومعنى ذلك ضرورة إنقضاء فترة من الزمن قد تطول أو تقصر لتدريبهم وتعليمهم للوصول إلى درجة الخبرة اللازمة ليستطيعوا إنتاج السلع الجديدة.

والنتيجة أن الموارد الإنتاجية لابد وأن تبقى عاطلة لفترة من الزمن كى تعد لإنتاج السلع الجديدة. أى أن الإعتماد على جهاز الثمن كأساس لتوجيه الموارد الإنتاجية نحو سد الحاجات قد يؤدى إلى تعطيل هذه الموارد وعدم تحقيق التوظيف الكامل لها.

٣-*القضاء على المنافسة الحرة وسيادة الإحتكار*: لكى تسود المنافسة الحرة لابد من توافر عدد كبير من البائعين والمشترين بحيث لايكون لأى منهم أية قدرة على التحكم فى السعر ويتنافس مجموع المنتجين بين بعضهم البعض فى تقديم أجود السلع بأرخص الأثمان. غير أنه قد يتاح لبعض المنتجين الإنفراد بمعرفة الأسرار الصناعية أو السيطرة على مصدر المادة الخام اللازمة لإنتاج السلعة أو الإستئثار بمعرفة إختراع معين، مما يضع هؤلاء المنتجين فى ظروف أفضل من المنتجين الأخرين. وقد يتوافر لدى البعض رأس مال نقدى أكثر من غيره وبذلك كل منهم

الإنتفاع بوفورات الإنتاج الكبير من حيث إستخدام أحسن الآلات وأفضل طرق الإنتاج والخبرات التنظيمية والإدارية العالية مما يمكن من إنتاج أجود السلع بأقل التكاليف ومما لايمكن المشروعات الصغيرة من مجاراته.

وفى هذه الحالات تنتهى المنافسة الحرة ويسود الإحتكار حيث تتحكم فئة محدودة من المحتكرين فى إنتاج السلعة أو أداء الخدمة وتسيطر على سوقها وتفرض السعر المرتفع. كما يلجأ المحتكر إلى فرض الأجور المنخفضة على العمال الذين لايجدون سبيلاً أمامهم سوى قبولها لإنفراد المحتكر بإنتاج السلعة. وكثيراً ماتبتلع المشروعات الكبيرة المشروعات الصغيرة لعدم مقدرتها على منافستها بسبب عجزها عن خفض تكاليف الإنتاج أو البيع بسعر منخفض. وعليه فإن المنافسة الحرة غالباً لاتظل باقية فى النظام الرأسمالى بل أنها لاتلبث أن تزول ويحل محلها المشروعات الإحتكارية.

٤-*تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة الجماعية*: أن النزعة الفردية نحو تقديم المصلحة الخاصة على مصلحة المجتمع كثيراً ماتدفع الفرد نحو الحصول على نفع شخصى سريع بدلاً من تحقيق نفع كبير يعود على المجتمع مع طول الوقت اللازم لتحقيق النفع الذاتى. ولذلك قد تتجه الإستثمارات فى الدول المتخلفة نحو الصناعات ذات العائد السريع وإن قل دون الإتجاه نحو الصناعات ذات العائد البعيد وإن كبر. وبعد أن تزول المنافسة الحرة ويسود الإحتكار فإن المشروعات الكبيرة تفرض الأسعار المرتفعة على المستهلكين والأجور المنخفضة على العمال، الأمر الذى يضر كل من الطائفتين. هذا علاوة على عدم عناية المحتكر بالتجديد والإبتكار وإنتاج السلع الجيدة التى يرغب المستهلك فيها.

٥-*التوزيع غير العادل للدخل:* لقد إستطاعت الطبقة الرأسمالية التى تمتلك وسائل الإنتاج من مضاعفة دخولها وثرواتها بينما بقيت النسبة الكبرى من المجتمع تعانى من الفقر والحرمان. ولقد ساعد على وضوح التفاوت فى توزيع الثروة والدخل تمتع الأفراد بحق الملكية وسيادة الإحتكار وحق الميراث والحرية الإقتصادية والسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن. ولاشك أن وجود هذا التفاوت فى توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع لايضمن لهم تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الإقتصادية.

٦-*الحرية الإقتصادية محدودة لفئات معينة*: لايتمتع بالحرية الإقتصادية فى الواقع سوى الطبقة الرأسمالية فحرية إنتقال رأس المال بين أوجه النشاط المختلفة لايتمتع بها إلا

من يملكون رأس المال هذا. أما غيرهم ممن لايملكون المــــال فلاجـدوى لتمتعــهم بالحرية الإقتصادية وهم الذين يشكلون الجانب الأكبر من المجتمع الرأسمالي. كما أن حرية إختيار العمل قد تقف أمامها عقبات تقيد هذه الحرية وقد تقضى عليها. وبذلـــك فإن ملكية المال هى الأساس فى تمتع الفرد بالحرية الإقتصادية سواء بالنسبة لنــــوع النشاط الإقتصادى الذى يرغب فى ممارسته أو بالنسبة للمهنة التى يود ممارستها.

٧-*الأزمات والبطالة*: من أهم مساوىء النظام الرأسمالى تعرض النشـــاط الإقتصـــادى لهزات عنيفة نتيجة لحدوث الأزمات الإقتصاديـــة ويرجـــع ذلـــك إلـــى أن النشـــاط الإقتصادى يسير بطريقة تلقائية دون أن يخضع لتخطيط دقيق يكفل توازن الإنتاج مع الإستهلاك. وبذلك يخضع النشاط الإقتصادى فى الدول الرأسمالية لفترات متعاقبة مـن الرواج والكساد. فتارة يسود المنظمون ورجال الأعمال موجة من التفاؤل فيندفعـــون نحو زيادة إستثماراتهم فيزداد الإنتاج وترتفع الأثمان ويتحقق التوظيف الكامل وتزول البطالة وتتضاعف الأرباح. ولكن ذلك الإندفاع وراء زيـــادة الإســـتثمارات وزيـــادة الإنتاج كثيراً مايعقبه إفراط فى الإنتاج وتجاوز حاجة الإســـتهلاك فتحـدث الأزمـــة والكساد والبطالة.

النظام الإشتراكى

الإشتراكية: يمكن تعريف الإشتراكية بأنها تنظيم إقتصادى يعنى إشتراك أفراد الشعب فـى إنتاج الثروة وتوزيعها توزيعاً عادلاً ولفظ الإشتراكية من الألفاظ التى يستخدمها السياسيون والإقتصاديون للتعبير عن كثير من المعانى المختلفة. فهو يطلق أحياناً على مجرد تدخـــل الدولة فى النشاط الإقتصادى بأية صورة من الصور فتكون الإشـــتراكية بذلـــك نقيضـــاً "السياسة الحرية الإقتصادية" . كما يستعمل أحياناً للدلالة على تدخل الدولة لتحسين حالـــة العمال والطبقات الفقيرة، بسن تشريعات إجتماعية "إشتراكية" تخفف عنهم وتمنحهم بعـــض المزايا.

ولكن المعنى العلمى الدقيق لكلمة الإشتراكية هى أنها النظام الذى يتميز بتملـــك الدولة (أى الملكية الجماعية) الأموال، وخاصـــة أمـــوال الإنتـــاج كـــالأراضى والآلات

والمصانع . فهى بذلك نظام يختلف كل الإختلاف عن الرأسمالية التى تقـوم علـى مبـدأ حرية تملك الأفراد لكافة أنواع الأموال.

وللنظام الإشتراكى عدة خصائص تميزه عن النظم الإقتصادية الأخـرى وهـذه الخصائص هى:

١-الملكية الإجتماعية لوسائل الإنتاج: يقوم النظام الإشتراكى على مبدأ الملكيـة الإجتماعية لوسائل الإنتاج وهى لاتتحقق إلا فى ظل الإنتاج الكبير الذى يتم فى وحـدات إنتاجه ذات سعات إقتصادية كبيرة. وقد يقتضى ذلك، تأميم وسائل الإنتاج وتأميم وحـدات الإنتاج الكبيرة حيث يبرز الطابع الجماعى للإنتاج. وتتخذ الملكيـة الإجتماعيـة لوسـائل الإنتاج صورة الملكية العامة وهى ملكية الدولة وتظهر فى شكل قطاع عـام، وصـورة ملكية تعاونية وهى ملكية مشتركة بين الأعضاء المتعاونين .

٢- الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج: تتم الإدارة الديمقراطية عـن طريـق تنظيم الصناعات فى شكل مؤسسات أو مشروعات حكومية تزيد من قوة ونفـوذ القطـاع العام، وهذا يعطى للحكومة أمر الإدارة والتنظيم وتوجيه المـوارد الإقتصاديـة القوميـة لخدمة المجتمع.

٣- التوجيه الإقتصادى للموارد القومية: يتم الإنتاج وفق خطة إنتـاج ضمـن إطار خطة إقتصادية قومية شاملة وتوضع لفترة معينة من الزمن، تهدف إلى تحقيق كـل من الملائمة بين الإنتاج كماً نوعاً وبين الإستهلاك أى حاجات الأفـراد بـالمجتمع وبيـن موارد الدولة ومواردها الإنتاجية، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتـاج توزيعـاً يتفـق وحاجات الإنتاج، بغية التغلب على مشكلتى البطالة والأزمات الإقتصادية التى قد يتعـرض لها النظام الإقتصادى بالإضافة إلى تحقيق التنمية الإقتصادية.

٤- توزيع الناتج أو الدخل القومى حسب إسهام الأفراد فى العمل: يتم توزيـع الناتج أو الدخل القومى من قبل السلطة على الأفراد فى صورة أجـور ومرتبـات نقديـة حسب عمل كل فرد أخذاً فى الحسبان ظروفه الأسرية وذلـك لتوخـى عدالـة التوزيـع ومصلحة الإنتاج مع وضع حد أدنى للدخل الفردى يسمح له بحصوله علـى ضروريـات الحياة.

٥- هدف النظام الإقتصادى الإشتراكى: يستهدف النشاط الإقتصادى فى النظـام الإشتراكى إشباع أكبر قدر من حاجات أفراد المجتمع حسب ضـرورة هـذه الحاجـات

وأهميتها وليست حسب القدرة الشرائية للأفراد ولذلك فأن الدولة تقوم بتحديد السلع التى سيجرى إنتاجها مرتبة حسب أهميتها وضروريتها وتحدد أثمانها بحيث يكون فى مقدور كل فرد أن يشبع حاجاته الأساسية فى حدود دخله.

٦-التخطيط الإقتصادى الشامل لحل المشكلة الإقتصادية: يقصد بالتخطيط الشامل حصر الموارد الإنتاجية التى فى حوزة المجتمع وتعبئتها وتوجيهها لإنتاج السلع والخدمات بعد ترتيبها حسب درجة أهميتها من خلال هيئة التخطيط المركزى. ويتطلب ذلك المقارنة بين السلع والخدمات من حيث مدى إشباعها لحاجات الأفراد، ثم وضع أولويات لها تبعاً لدرجة أهميتها وبعد ذلك توجه الموارد الإنتاجية من موارد مالية وبشرية وطاقات لإنتاج السلع والخدمات حسب أولويتها وتهدف الخطة بذلك نحو تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية خلال فترة زمنية محددة (سنة أو خمس سنوات أو عشر سنوات مثلاً). كذلك يهدف التخطيط نحو زيادة الإنتاج وزيادة الدخل القومى ورفع متوسط دخل الفرد وزيادة حجم العمالة، كما يرمى إلى تحقيق العدالة الإجتماعية. ويقضى التخطيط على الإنحرافات التى يتعرض لها جهاز الثمن فى النظام الرأسمالى بإتجاه المنتجين نحو إنتاج السلع الكمالية والترفيهية وضياع الموارد الإنتاجية أو سوء إستخدامها فى إنتاج هذه السلع وبالتالى التعرض للأزمات الإقتصادية، كما يمكن بواسطة التخطيط توجيه الإقتصاد القومى نحو الطريق الذى يكفل تحقيق النمو الإقتصادى المتوازن للإقتصاد القومى وزيادة الدخل القومى. والمقصود بالنمو المتوازن النمو الإقتصادى فى جميع قطاعات النشاط الإقتصادى.

ولهذا النظام شعار هو:

"من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله"

غير أن النظام الإشتراكى تكتنفه عدة مساوىء أهمها مايلى:

١- أن حل المشكلة الإقتصادية بهذا الشكل فى ظل هذا النظام أنما يتم بطريقة تحكمية حيث أن الهيئة أو الإدارة المركزية للتخطيط مهما أوتيت من حكمة فلن تستطيع بأى حال أن تلم بكل حاجات أفراد المجتمع، وبالأهمية النسبية لكل منها ولذلك فهى لايمكن أن توجه موارد المجتمع النادرة توجيهاً سليماً يتفق مع مايرغب أفراد الجماعة فى إشباعه من حاجات بكل دقة.

٢-يعجز هذا النظام عن تحقيق الإقتصاد فى إستخدام موارده النادرة، أى إستخدام تلـــك الموارد بحيث يمكن الحصول منها على أكبر عائد ممكن، وذلـــك علـــى أســـاس أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تلقى بعيداً بسوق الموارد الإنتاجية، وبذلك لايكن هنـــاك ثمن صحيح لها. وبدون تلك الأثمان التى تبين الأهمية النسبية للمـــوارد الإنتاجيـــة، يكون الحساب الإقتصادى قليل الأهمية فى مثل تلك الأحوال.

٣-يعتقد البعض أن أثمان الموارد الإنتاجية ستكون تحكمية فى ظل هـــذا النظـــام علـــى أساس أنه لن تكون هناك أسواق لها. وعلى ذلك يجوز أن تخطىء الإدارة المركزيـــة فتخصص قيمة لمورد من الموارد أقل مما ينبغى بحيث تكون منخفضة للغاية وبحيث تنطوى على إسراف لامبرر له فى إستخدام هذا المورد.

النظام الشيوعى

تعتبر الشيوعية صورة من صور الإشتراكية المتطرفـــة والتـــى لـــها صفـــات وخصائص خاصة بها تجعلها مميزة عن باقى صور الإشـــتراكية بـــل وتجعلـــها نظامـــاً إقتصادياً مستقلاً وأهم هذه الخصائص هى:

١-ملكية جميع المشروعات الإنتاجية تقع فى يد الهيئة المركزية أو الحكومة التى تقـــوم بإدارتها.

٢-عند توزيع الدخل القومى لايعطى عنصرى الأرض ورأس المال نصيباً، أما عنصـــر العمل فيحصل على الأجر بالمقدار الذى تراه الحكومة مناسباً حيث أنـــها المســـتخدم الوحيد له.

٣-تقوم الحكومة أو الهيئة المركزية بتوزيع الدخل القومى تبعاً للمعـــايير الموضوعـــة لذلك، وتكون فئات الأجور فى العادة واحدة لجميع أنواع العمل المتشـــابهة. وتدفـــع الأجور بواسطة بطاقات أو كوبونات تعطى العامل حـــق الحصـــول علـــى الســـلع والخدمات الإستهلاكية المقررة له أى بمعنى أن الحكومة أو الهيئة المركزية تكـــون بهذه الطريقة متحكمة فى حرية الفرد الإستهلاكية.

٤- تضمن الشيوعية تحقيق المساواة بين الأفراد - وهذه هى القاعدة - وعلى الأفراد أن يقدموا خدماتهم إلى المجتمع كل بحسب طاقته الإنتاجية أما الأجر فيحصل الفرد عليه بقدر مايحتاج إليه.

٥- يبطل إستخدام النقود كوسيلة من وسائل المبادلة ويقوم الأفراد بإستبدال خدماتهم التى يقدمونها للحكومة مقابل السلع والخدمات التى تقدمها الحكومة لهم:

ولهذا النظام شعار هو:

"من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته"

وهذه هى الخصائص الهامة للنظام الشيوعى ويجب أن نتذكر أنها ليست مطبقة بهذه الصورة فى الدول التى تستخدم هذا النظام.

النظام المختلط

فى المجتمعات التى تتبع نظاماً إقتصادياً مختلطاً أى ذلك الذى يجمع بين الحرية والتوجيه كما كان الحال فى النظام الإقتصادى المصرى يتم حل المشكلة الإقتصادية جزئياً عن طريق جهاز الثمن ، وجزئياً عن طريق إدارة التخطيط المركزية.

فهذا النظام لايلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلغاء يقضى على مظاهر المشروع أو القطاع الخاص قضاءاً مبرماً لما فى ذلك من خطورة على الإقتصاد القومى كما أنه لايهدف إلى تركيز تلك الوسائل فى يد المشروع الخاص كلية وإبعاد الدولة عن أى تدخل فى النطاق الإقتصادى، لما فى ذلك من قيام للإحتكارات الكبيرة التى تعمل جاهدة على زيادة أرباحها عن طريق فرض أثمان إحتكارية لاتقبل فيها المناقشة ولكن يهدف إلى الإبقاء على المشروع الخاص، وعلى مظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فى الميادين التى تكون فيها المنافسة نافعة وفعالة، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للصناعات الصغيرة الحجم، والزراعة - على أساس أن تطبيق نظام الإنتاج الوفير على هذه الميادين ليس أكثر إقتصاداً بدرجة كبيرة من الوحدات الصغيرة - مع التخلص فى نفس الوقت من العيوب التى تنجم من الإحتفاظ بمظاهر الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فى هذه الحدود

بغرض رقابة حكومية على الإنتاج والإستثمار بغرض منع الإحتكار والقضاء على السياسات التقليدية.

وينبغى أن يكون مفهوماً هنا أنه ليس المقصود بالرقابة التدخل فى صميم حياة المشروعات الخاصة، وإجبارها على تنفيذ أمور تتعارض وطبيعتها الخاصة بقصد منع المغالاة فى تحقيق الأرباح، لأن هذا إنما يؤدى إلى إضطراب هذه المشروعات شل حركتها، وإعاقة نموها. بل أن الرقابة التى يقصد بها هنا هى الرقابة النسبية المعقولة، والواعية التى تستهدف ضمان مصلحة المنتج والمستهلك على السواء.

أما الصناعات الإحتكارية ، والأساسية، وصناعات الموارد الطبيعية، والبنوك فهذه تنتقل ملكيتها إلى يد الدولة، وذلك لأن هذه المشروعات بما تتمتع به من مركز إحتكارى، ومزايا الإنتاج الكبير، تستطيع القضاء على المشروعات الصغيرة والإحلال محلها فى جزء كبير من قطاعات الإقتصاد القومى، وتكون النتيجة أن تضعف قوى المنافسة بدرجة خطيرة قد تصل إلى حد الإختفاء التام وبذلك تختفى حاجة المشروع الخاص إلى إدخال التجديدات إلا بعد أن يتم إستهلاك رأس المال القديم، اللهم إلا إذا كان إدخال هذه التجديدات سيؤدى إلى إنخفاض تكلفة الإنتاج بدرجة كبيرة بحيث تكفى لتعويض الإنخفاض الذى يحدث لرأس المال المستثمر حالياً.

وبذلك يقتصر تطبيق النظام الإشتراكى فى ظل هذا النظام على نوع خاص من الملكية الخاصة، وهو ذلك النوع الذى لايضع العقبات فى طريق التقدم والنمو الإقتصادى. أما بقية وسائل الإنتاج فتهدف إلى ضمان النفع العام، وينبغى الإبقاء على النظام الرأسمالى فيما يختص بها. ويجب أن تتمتع بحماية الدولة وإعانتها وليس هناك خوف من وجود ذلك الجزء من الملكية الخاصة لبعض وسائل الإنتاج إذ لايمكن له أن تقيم إحتكارات على النحو المعروف وذلك للرقابة الشديدة المفروضة عليه من جانب الدولة.

وميزة هذا النظام أنه تختفى فى ظله تلك الصعوبات التى تواجه الإدارة المركزية فى المجتمعات ذات النظام الإقتصادى الموجه توجيهاً شاملاً كاملاً فيما يتعلق بمشكلة تقييم الموارد الإنتاجية، حيث يتمكن هذا النظام من الإبقاء على الأسواق الخاصة الإنتاجية، فتتحدد أسعارها عن طريق عرض وطلب هذه الموارد فى مثل هذه الأسواق التنافسية الحرة.

أما فيما يتعلق بذلك الجزء من وسائل الإنتاج الذى طبق عليه النظام الإشتراكى فإن أمر تقييمه يصبح ميسوراً بعد أن أصبح محدوداً، وواضح المعالم، وبذلك نضمن التوزيع الرشيد للموارد الإنتاجية، أى نضمن الإقتصاد فى إستخدامها.

النظام الإسلامى

النظام الإقتصادى فى الإسلام هو نظام فريد ولايجب أن ينظر إليه كما يحلو لبعض الكتاب تسميته بأنه نظام وسط بين الرأسمالية والإشتراكية لأنه نظام من لدن حكيم عليم جاءت تشريعاته لتتناسب وطبيعة البشر الذين إستخلفهم الله فى الأرض لعمارتها وإستغلال ثرواتها حسب القواعد والأسس الشرعية التى وضعها الإسلام، ويقوم النظام الإقتصادى الإسلامى على عدة دعائم وأسس إقتصادية وإجتماعية تمثل خصائص هذا النظام وهذه الخصائص هى:

١- مبدأ الملكية الفردية أو الخاصة: الإسلام يحترم الملكية الخاصة ويعتبرها حق فطرى للإنسان، وحق الملكية فى الإسلام ليس حقاً مطلقاً وإنما حقاً مقيداً بتحقيق منفعة الجماعة وهذه القيود يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات هى:

- قيود على الملكية من حيث إكتسابها.
- قيود على الملكية من حيث تنميتها والإنتفاع بها.
- قيود على الملكية من حيث نقلها إلى الأخرين.

٢- مبدأ الملكية العامة: الملكية العامة هى التى يقصد بها تخصيص المال للمنفعة العامة وتشمل :

- الملكية الشائعة الإنتفاع.
- الأراضى الموقوفة للمصلحة العامة والتى تقع تحت حماية الدولة.
- كافة المعادن الموجودة فى باطن الأرض والتى تتوقف عليها المصلحة العامة.

وحين يقرر الإسلام حق الفرد فى الملكية الخاصة تحقيقاً للمصلحة الشخصية وإحتراماً لفترته التى خلق عليها لايغفل مصلحة الجماعة فتكون هناك الملكية العامة على أن يتحقق توازن بين المصلحتين الخاصة والعامة.

٣- **مبدأ إحترام وتقدير العمل:** ينظر الإسلام إلى العمل نظرة إحترام وتقدير، كما أن العمل فى الإسلام يستهدف تنوع الإنتاج لكى يشمل كافة الحاجات الإنسانية.

٤- **مبدأ تحليل البيع وتحريم الربا.**

٥- **مبدأ عدم التفاوت الشديد فى الثروات:** وضع الإسلام التشريعات الكفيلة بالحد من تضخم الملكية والتفاوت الشديد فى الثروات الناجم عن سريان مبدأ الملكية الخاصة من خلال تشريعات مثل الميراث والهبة والزكاة .... إلخ.

٦- **مبدأ تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى لحل المشاكل الإقتصادية:** فدور الدولة يكون ضمن حدود معينة لعدم طغيان الفرد فى تصرفاته وفى تملكه على مصلحة الجماعة مع ضمان حرية الأفراد فى التصرف وفى إتخاذ القرارات كما تعمل الدولة على منع إحتكار السلع والخدمات والعمل على توفيرها بالكمية والنوعية التى تشبع رغبات الأفراد مع ضمان حد الكفاية لغير القادرين على الحصول عليها وهو الحد الذى يحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع غنيهم وفقيرهم. وذلك عن طريق الوسائل المختلفة التى حددها الإسلام من تكافل بين الأفراد وصدقات وزكاة ومسئوليات على أولى الأمر وغيرها.

الباب الثانى

نظـرية الثـمـن

الباب الثانى

نظرية الثمن

تهدف تلك النظرية إلى محاولة التعرف على أهم العوامل الموضوعية التى تحدد أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية حيث تقرر تلك النظرية أن ثمن أى سلعة أو خدمة يتحدد كنتيجة لتفاعل قوى الطلب والعرض من تلك السلعة أو الخدمة.

وفى الفصول التالية سوف نتناول على الترتيب كل من نظرية الطلب ونظرية العرض وكيفية تحديد ثمن السلعة فى السوق التنافسية وأهم وسائل التدخل الحكومى فى السوق الحرة.

الفصل الأول

نظـــريـــة الطـــلب

في البداية يجب أن نفرق بين الرغبة في الحصول علـــى ســـلعة معينـــة وبيـــن المقدرة على شراء هذه السلعة فمجرد الرغبة في الحصول على شئ ما لا يمثل من وجهة نظر الاقتصاديين اي معنى ولا يمثل طلبا على هذا الشئ على الاطلاق ولكنه فقط مجـــرد تمني ولكن الرغبة المدعمة بالقوة الشرائية اللازمة للحصول على هذه السلعة هي مـــاتمثل فى رأى الإقتصاديين الطلب الحقيقى على هذه السلعة.

ويعرف الطلب على سلعة أو خدمة معينة بأنه مقدار ما يطلبه الفرد مـــن هـــذه السلعة او الخدمة عند سعر معين وفي فترة زمنية محدودة او معينة .

ويتضح من التعريف السابق أن الطلب يقوم على الاسس الاتية :

١ - تحديد الكمية المطلوبة عند سعر معين وذلك لأن الكمية تختلف من سعر الى آخر اما بالزيادة أو النقص ولابد من اقتران الكمية المطلوبة بسعر معين ، فلا معنى على الاطـلاق لأن نقول الكمية المطلوب مثلا ١٠٠ أردب من القمح فقط وحتى يكتمل المعنى لابـــد وأن نذكر عند سعر كذا .

٢- تحديد الطلب خلال فترة معينة ، فلا شك أن الكمية المطلوبة من سلعة معينة في اليوم مثلا تختلف عن الكمية المطلوبة من نفس السلعة في أسبوع وفي عام مثلا .
٣- لابد من أن يكون الطلب مدعم بقوة شرائية قادرة على تحقيق هذا الطلب والا فأنه سيتحول الى مجرد رغبة وتمنى وهذا خارج عن مجال علم الاقتصاد .

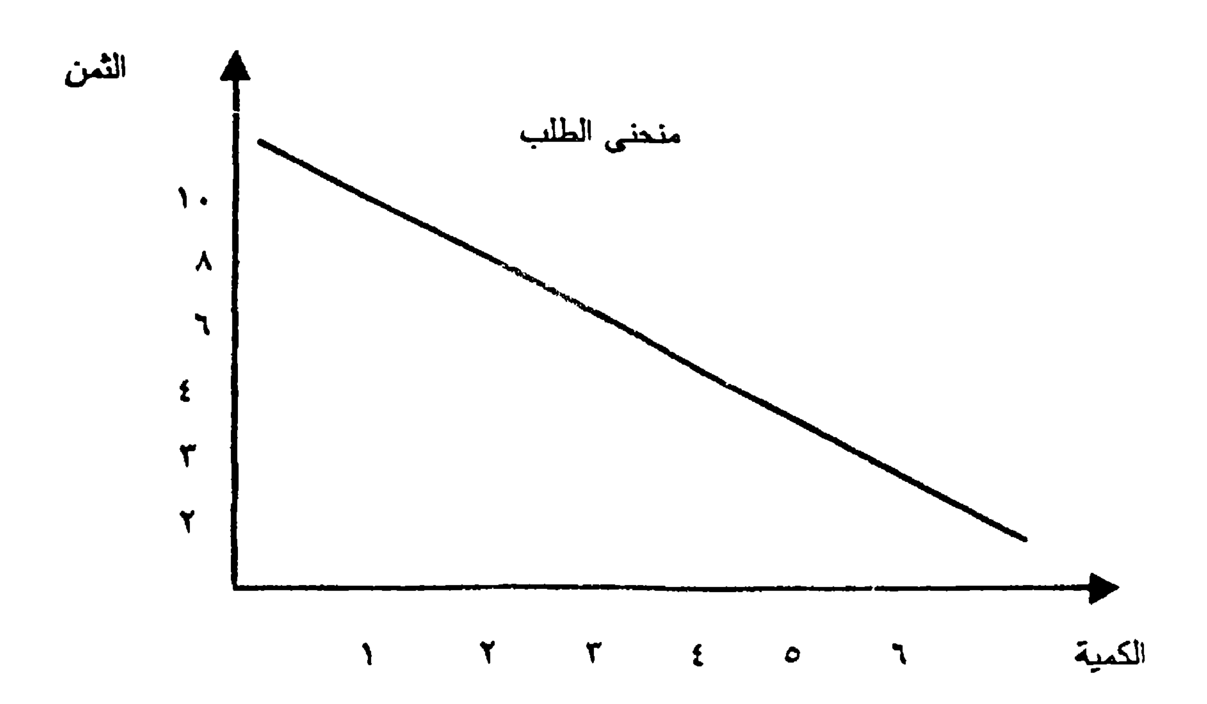
نستنتج مما سبق أن الطلب على سلعة أو خدمة معينة لابد وأن يكون مقترنا بسعر معين وأن يحدد بفترة زمنية معينة وأن يكون مصحوبا بقوة شرائية .

قانون الطلب

ينص قانون الطلب على أن هناك علاقة عكسية بين التغير في ثمن السلعة أو الخدمة والتغيير في الكمية المطلوبة منها أي كلما ارتفع ثمن السلعة او الخدمة كلما قلت الكمية المطلوبة منها . والعكس صحيح عند ثبات العوامل الاخرى التي تؤثر على الطلب وهى : (الدخل - ذوق المستهلك - أثمان السلع البديلة والمكملة- عدد المستهلكين) .
وعند وضع العلاقة بين الكميات المشتراة من سلعة أو خدمة عند الاسعار المختلفة لها في صورة جدولية فإننا نطلق عليه **جدول الطلب** ، وبوضع تلك العلاقة في صورة بيانية وكما جرى العرف يستعمل المحور الافقي للدلالة على عدد الوحدات المطلوبة او المشتراة من السلعة او الخدمة ، كما يستعمل المحور الرأسي للدلالة على الأسعار المقابلة لتلك الكميات ، فإن المنحنى المعبر عن تلك العلاقة يطلق عليه منحني **الطلب** . ويمكن توضيح كل من جدول ومنحنى الطلب كالآتي :

جدول الطلب

ثمن السلعة	الكمية المطلوبة
١٠	١
٨	٢
٦	٣
٤	٤
٣	٥
٢	٦



دالة الطلب

يتأثر الطلب على سلعة أو خدمة معينة بعدة عوامل أهمــــها ســعر الســلعة أو الخدمة، دخل المستهلك وذوق المستهلك ، وأسعار السلع البديلة والمكملة ، ......الخ مــن العوامل . ويطلق على العلاقة الرياضية بين الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة كمتغير تابع ، والعوامل الأخرى كمتغيرات مستقلة دالة الطلب وتأخذ هذه الدالة الصورة التالية :

$$ك_{ط} = د\,(س ، د ، ق ، س_{١} ، س_{٢} ، .... س_{ن})$$

حيث : $ك_{ط}$: الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة .

س : سعر السلعة أو الخدمة .

د : دخل المستهلك

ق : ذوق المستهلك

$س_{١}$ .... $س_{ن}$ أسعار السلع البديلة والمكملة .

وتميل الكمية التي يطلبها المستهلك من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معين إلى الزيــادة إذا حدث الآتي :

- زاد دخله .
- زاد تفضيله لهذه السلعة أو الخدمة .
- أرتفعت أسعار السلع البديلة .
- إنخفضت أسعار السلع المكملة .

- وتميل الكمية التى يطلبها المستهلك من سلعة أو خدمة معينة عند سعر معيـن إلـى النقصان اذا حدث الآتي :
- إنخفض دخله .
- قل تفضيله لهذه السلعة أو الخدمة .
- انخفضت أسعار السلع البديلة .
- ارتفعت أسعار السلع المكملة .

أنواع الطلب

يمكن تصنيف الطلب على النحو التالي :

١- الطلب الفردي والطلب الاجمالي :

الطلب الفردي :

يمكن تعريف الطلب الفردي بانه الكميات التي سيتم شراؤها من سـلعة أو مـن خدمة معينة بواسطة وحدة اقتصادية واحدة عند مختلف الاسعار المحتملة لها في السوق .

الطلب الاجمالي :

يمكن تعريف الطلب الاجمالي والذي يطلق عليه طلب السـوق للدلالـة علـى المجموع الكلي لمختلف الكميات التي تشتريها جميع الوحدات الاقتصادية من أيه سـلعة أو خدمة وذلك عند مختلف الأسعار المحتملة لها في سوق معينة .

ويوضح الجدول التالي العلاقة بين الطلب الفردي والطلب الإجمالي

السعر	الكمية المطلوبة			الطلب الاجمالي
	الفرد أ	الفرد ب	الفرد جـ	
٦	صفر	١	١	٢
٥	٢	٣	٢	٧
٤	٤	٥	٤	١٣
٣	٦	٧	٦	١٩

أي أن الطلب الاجمالي هو مجموع طلب الأفراد عند مختلف المستويات السعرية .

٢ - الطلب المباشر والطلب غير المباشر :

الطلب المباشر

يستعمل للدلالة على طلب المستهلك النهائي الذي يشتري السلع والخدمات بغرض أو بهدف تدمير منافعها أثناء أشباع رغباته واحتياجاته الانسانية المباشرة . وبعبارة أخرى نقول ان الطلب المباشر هو طلب المستهلك او هو الطلب الناشئ عن ممارسة الوحدات الاقتصادية لنشاط ذو طابع استهلاكي بحت . مثل هذا النوع من الطلب يقابله نوع اخر يعرف باسم الطلب الغير مباشر او الطلب المشتق .

الطلب الغير مباشر :

الطلب الغير مباشر يمثل الرغبة المقرونة بالقدرة على شراء السلع والخدمات وذلك بغرض او بهدف استخدامها او استغلالها في إنتاج سلع او في تقديم خدمات اخري اي هو يمثل الطلب على السلع والخدمات لاغراض انتاجية بحتة وليس لإغراض إستهلاكية فمن الطلب المباشر على الطعام لإشباع الجوع مثلا ينبثق طلب هو لاشك غير مباشر على المزارع وعلى العمال الزراعيين ومستلزمات الانتاج وعلى غير

ذلك من السلع والخدمات اللازمة لانتاج المواد الغذائية وتقديمها الى المستهلك النهائي في الشكل والمكان والزمان المناسبين .

٣- طلب المنتج وطلب المستهلك :

يقسم الطلب على اساس الطابع الاقتصادي لنشاط الوحدة التي ينبع أو ينبثق منها الطلب الى طلب المنتج وطلب المستهلك وذلك حسبما كان الطلب نابع أو منبثقا من الوحدة الاقتصادية لأسباب تتعلق مباشرة بوضعها كوحدة إنتاجية أو لاسباب متعلقة بوضعها كوحدة استهلاكية .

٤ – الطلب المشترك :

الطلب المشترك يمثل الطلب على سلعتين مرتبطتين اي تستهلكان معا كالشاي والسكر ، والخبز والزبد وتلك السلع المرتبطة عادة مايكون الطلب عليها متناسبا – بمعنى ان الزيادة في الطلب على احداها سوف ينتج عنه تغير في نفس الاتجاه في الطلب على السلعة الاخري .

٥ – الطلب المشتق :

في بعض الاحيان يكون التغير في الطلب على سلعة معينة ما هو الا نتيجة للتغير في الطلب على سلعة اخري وهذا مايسمي بالطلب المشتق .

٦ – الطلب المتنافس :

قد توجد سلعتان يمكن ان تحل إحداهما محل الأخرى بمعدل معقول كالزبد الطبيعي والزبد الصناعي ففي تلك الحالة فإن الزيادة في الطلب على احداها سوف ينتج عنه نقص في الطلب على السلعة الاخري وبالتالي خفض سعرها .

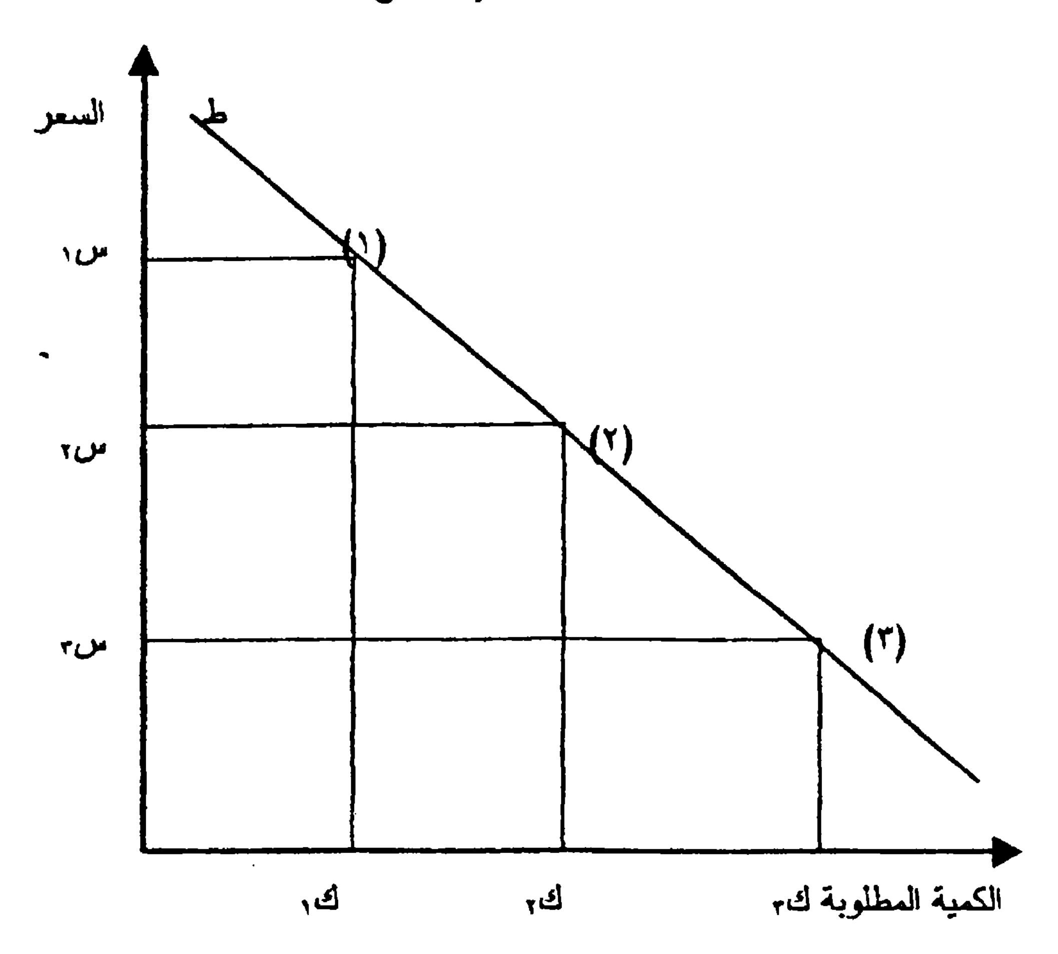
٧ – الطلب المركب :

ان الطلب المركب ما هو الا نتيجة لمقدرة سلعة ما على اشباع العديد من الرغبات او ان يكون لها العديد من الاستخدامات . كالصوف للملابس او السجاد فان

الزيادة في الطلب على الملابس الصوفية سوف ينتج عنه نقص في الكمية المتاحـــة مـــن الصوف لانتاج السلعة .

<u>إنكماش وتمدد الطلب :</u>

يطلق على الإنتقال من نقطة الى اخرى على نفس منحنى الطلب نتيجـــة لتغـــير السعر بإنكماش أو تمدد الطلب والرسم التالي يوضح ذلك

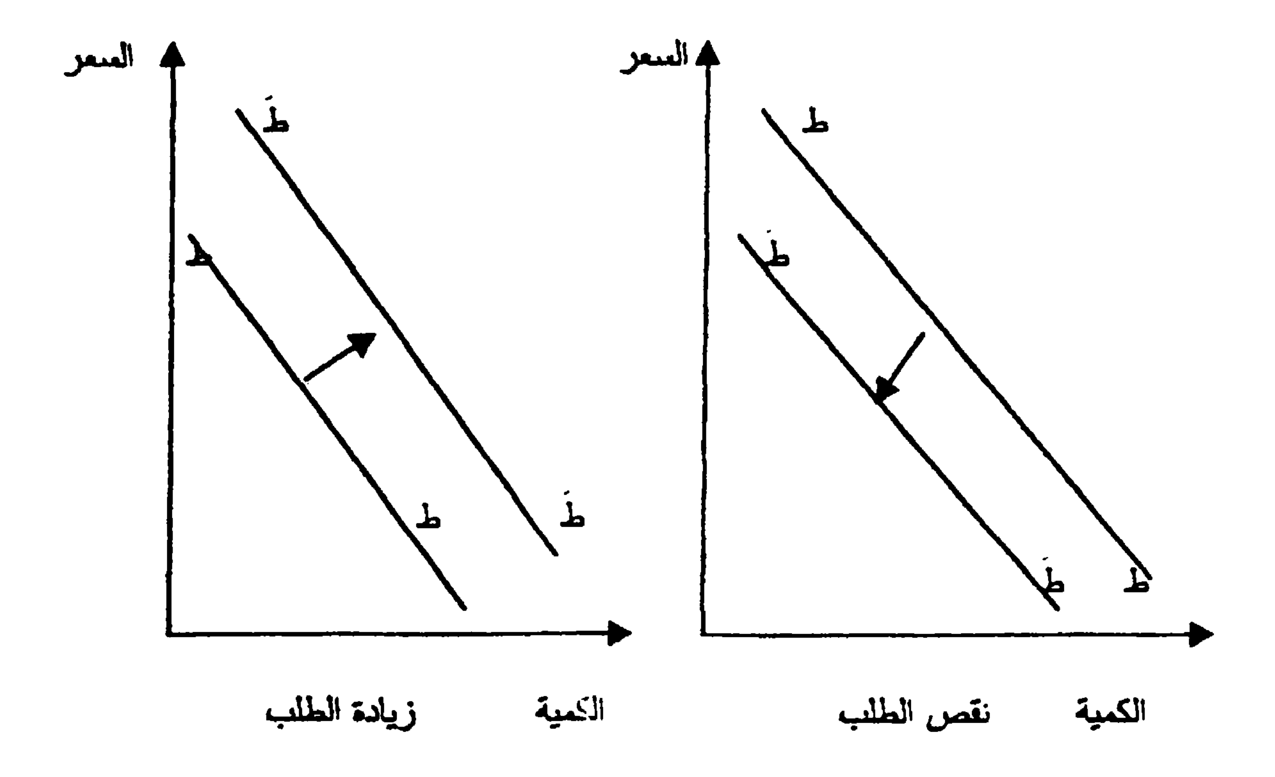


ومن الرسم يتضح أنه إذا كان السعر س١ فإن الكمية المطلوبة من السعة فـــي هذه الحالة هي ك١ ، وإذا إنخفض السعر الى س٢ فإن الكمية المطلوبة من السلعة تـــزداد الى ك٢، أي يحدث إنتقال على منحنى الطلب من النقطـــة (١) الـــى النقطـــة (٢) وهـــذا الانتقال هو مايطلق عليه تمدد الطلب . أما إذا كان ســـعر الســـلعة س٣ فتكـــون الكميـــة المطلوبة من السلعة هي ك٣ ، فإذا ارتفع سعر السلعة إلى س٢ فإن ذلك من شأنه أن يقلـــل

الكمية المطلوبة من السلعة إلى ك٢ أي يحدث إنتقال على منحني الطلب من النقطـــة (٣) إلى النقطة (٢) وهذا الانتقال هو مايطلق عليه انكماش الطلب .

تغير (إنتقال) الطلب :

يتغير الطلب على سلعة ما من وقت لآخر وبالتالي ينقل منحنى الطلـــب نتيجـــة لتغير الطلب . وتغير الطلب اما أن يكون بنقص الطلب أو زيادة الطلب .
والشكل التالي يوضح ذلك :



حيث أن نقص الطلب يعنى إنتقال منحنى الطلب من مكانه إلى مكان آخر جديد إلى يســـار وإلى أسفل المنحنى الأصلي ، هذا في حين أن زيادة الطلب تعنى إنتقال منحنى الطلب مـــن مكانه الى مكان جديد إلى اليمين والى أعلى المنحنى الأصلي، ويحدث نقص الطلـــب أى إنتقال منحنى الطلب بشكل موازى إلى يسار منحنى الطلب الأصلى فى حالات كثيرة منـــها إنخفاض دخل المستهلك أو تحول ذوق المستهلك فى غير صالح السلعة أو إرتفاع أســـعار السلع المكملة أو إنخفاض أسعار السلع البديلة، كل ذلك فى ظل ثبات سعر السلعة ذاتـــها،

كما يحدث إنتقال لمنحنى الطلب على سلعة ما بالكامل إلى اليمين فى حالة زيادة دخل المستهلك أو تحول ذوق المستهلك فى صالح السلعة أو إنخفاض أسعار السلع المكملة أو إرتفاع أسعار السلع البديلة، وذلك أيضاً فى ظل ثبات سعر السلعة.

مرونة الطلب

تعريف المرونة:

يعد تعبير " المرونة " أحد الإصطلاحات الهامة فى علم الاقتصاد ، والمرونة مقياس يبين مدى إستجابة متغير معين للتغيرات التى تطرأ على متغير آخر فكما سبق أن رأينا فالكمية التى يشتريها المستهلك من سلعة ما تتأثر بعدة متغيرات كالدخل والسعر مثلا الا أن مدى إستجابة الكمية للتغيرات الدخلية والسعرية يختلف من سلعة إلى أخرى إختلافا بينا وعلى ذلك لجأ الإقتصاديون إلى تمييز دوال الطلب بعضها عن بعض بإستخدام مقاييس المرونة.

أنواع مرونات الطلب

١- مرونة الطلب السعرية : تقيس مرونة الطلب السعرية مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغيرات فى سعرها •

هذا وقد يخطر ببال البعض أنه يمكن إتخاذ ميل منحنى الطلب كمقياس جيد لدى الإستجابة الكمية للتغيرات السعرية ، إلا أن هناك اعتبارين رئيسيين يعيبان الميل كمقياس لإستجابة الكمية المطلوبة وأولى عيوب الميل أن ميل المنحنى يتأثر بالوحدات التى يقاس بها كل من الكمية والسعر وعلى سبيل المثال إذا ماترتب على إنخفاض قدرة عشرة قروش فى سعر الوحدة من سلعة معينة ازدياد الكمية المستهلكة بما مقداره ١٠٠ وحدة فأن ميل منحنى الطلب يكون (-١٠/١٠٠) أو (-١/١٠) أما إذا كان السعر مقاسا بالجنيهات بدلا من القروش فأن ميل منحنى الطلب فى هذه الحالة يكون:

$$\left[\frac{(-1/10)}{100}\right] \text{ أو } (-1/1000)$$

وبمعنى آخر فإن تغيير وحدة قياس السعر من قروش إلى جنيهات أدى إلى تغيير كبير فى ميل المنحنى رغم أن منحنى الطلب لم يتغير على الإطلاق ، هذا ويظهر عيب إستخدام الميل كمقياس عند عقد المقارنات بين إستجابة مختلف السلع كالقمح والسيارات مثلا ، فإذا أردنا أن نقارن أية سلعة من هاتين السلعتين أكثر إستجابة للتغييرات السعرية فإن ميلى دالتى الطلب لاتدلان على شىء فى هذا الشأن وعلى سبيل المثال فقد يؤدى إنخفاض قدرة جنيه فى سعر أردب القمح إلى ازدياد الكمية المطلوبة بما يقرب من ألفى أردب شهريا بينما يؤدى نفس القدر من الإنخفاض فى سعر السيارة إلى أزدياد المباع منها شهريا بحوالى خمس سيارات إلا أن هذا لايعنى على الإطلاق أن الكمية من القمح أكثر إستجابة للتغيرات السعرية من الكمية المطلوبة من السيارات •

وللتغلب على هذه المشكلة تستخدم المرونة كمقياس بدلا من الميل حيث أن قيمة المرونة لن تتغير بين نقط معينة على دالة الطلب بغض النظر عن وحدات القياس سواء بالنسبة للسعر أو الكمية •

ولمرونة الطلب السعرية نوعان :

أ- **مرونة النقطة**:وهى التى تقيس المرونة عند نقطة معينة على منحنى الطلب.

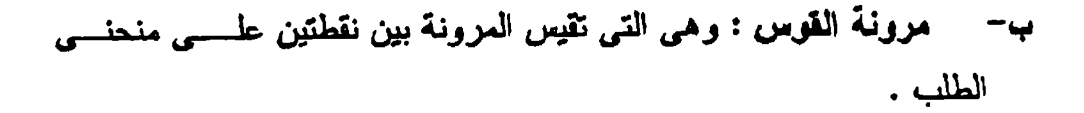
$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبى فى السعر}}$$

بفرض أن سعر السلعة قد تغير من س إلى س + Δ س فإن الكمية المطلوبة من السلعة ستتغير من ك إلى ك + Δ ك

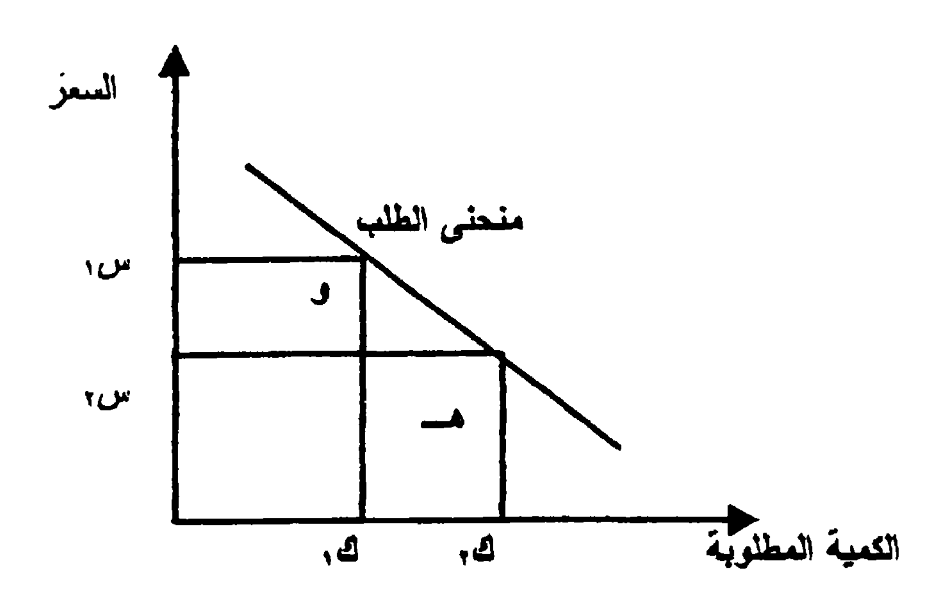
وفى ضوء ذلك تكون :

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{س}}{\text{س}}$$

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ك}}$$



ب- مرونة القوس : وهى التى تقيس المرونة بين نقطتين علـــى منحنـــى الطلب .



$$\text{مرونة القوس} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{ك}_2 + \text{ك}_1} \div \frac{\text{س}_2 - \text{س}_1}{\text{س}_2 + \text{س}_1}$$

وتعتبر مرونة النقطة مقياس أدق من مرونة القوس ، وتعتبر مرونة النقطة هـــى نفسها مرونة القوس عندما تقترب النقطتان من بعضهما البعض حيـــث يتلاشـــى الفـــرق بينهما.

ومعامل مرونة الطلب السعرية تكون إشارتة سالبة لأن الكمية المطلوبة تتغـــير عكسيا للتغير الذى يحدث فى السعر ٠

والمثال التالى يوضح كيفية حساب مرونة الطلب السعرية

<u>مثال</u> : إذا علمت أن جدول طلب سلعة معينة كالاتى :

النقط	أ	ب	جـ
سعر السلعة (س)	٣	٢	١
الكمية المطلوبة (ك)	٤٠	٨٠	١٢٠

إحسب كل من :

- مرونة النقطة إذا إنتقلنا من النقطة أ إلى النقطة ب
- مرونة القوس بين النقطتين أ ، ب

<u>حساب مرونة النقطة :</u>

الحـــل

عند الانتقال من النقطة أ إلى النقطة ب فإن

التغير فى الكمية المطلوبة (Δ ك) = ٨٠ – ٤٠ = ٤٠

التغير فى السعر (Δ س) = ٢ – ٣ = – ١

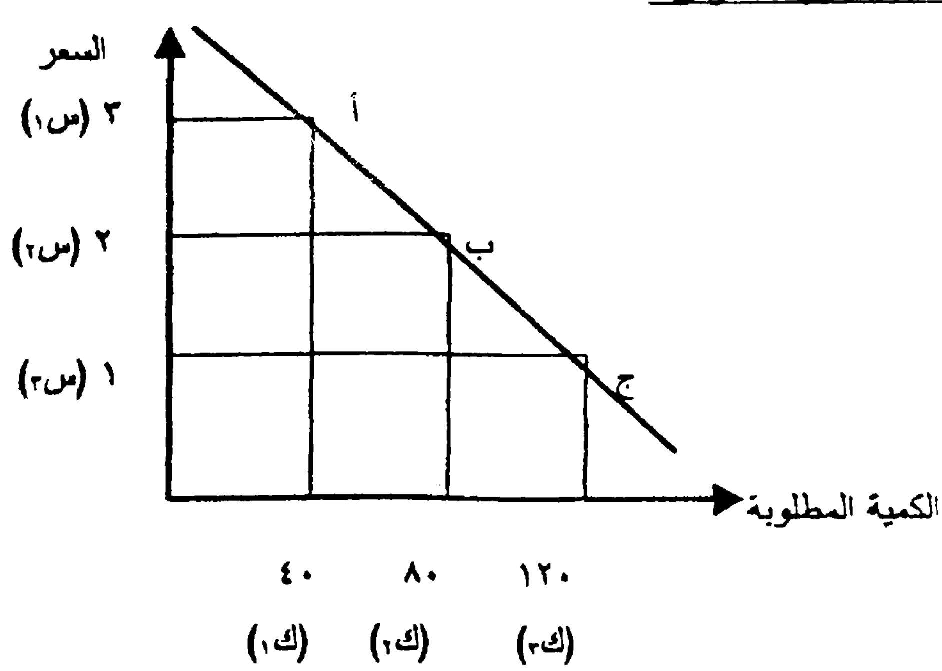
السعر الأصلى (س) = ٣

الكمية الاصلية (ك) = ٤٠

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ك}}$$

$$= \frac{٤٠}{١-} \times \frac{٣}{٤٠} = \frac{٣}{١-} = ٣-$$

<u>حساب مرونة القوس :</u>



$$\text{مرونة القوس} = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{ك}_2 + \text{ك}_1} \times \frac{\text{س}_2 + \text{س}_1}{\text{س}_2 - \text{س}_1}$$

$$= \frac{٨٠ - ٤٠}{٨٠ + ٤٠} \times \frac{٢ + ٣}{٢ - ٣}$$

$$= \frac{٤٠}{١٢٠} \times \frac{٥}{-١}$$

$$= \frac{٢٠٠}{-١٢٠} = -١,٦$$

٢- **مرونة الطلب الدخلية :** تقيس مرونة الطلب الدخليـــة مـــدى إســـتجابة الكميـــة المطلوبة من سلعة معينة للتغير فى الدخل •

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبة فى الدخل}}$$

وبفرض أن

دخل المستهلك زاد من د إلى د + Δ د

فإن ذلك يتبعه زيادة فى الكمية المطلوبة من سلعة من ك إلى ك + Δ ك

وفى ضوء ذلك تكون :

$$\text{م ط}_د = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{د}}{\text{د}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{د}} \div \frac{\text{د}}{\text{ك}}$$

وتبدو أهمية مرونة الطلب الدخلية فى تحديد كيفية توزيع المستهلك لما يطرأ على دخله من تغيرات على مختلف أوجه الانفاق .

- اذا كانت مرونة الطلب الدخلية أكبر من صفر أى موجبة فهذا يعنى أن السلعة توصف بأنها سلعة عادية حيث تزداد الكمية المطلوبة بزيادة الدخل وهنا يجب أن نفرق بين حالتين هما:

<u>الحالة الأولى:</u> اذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة وأقل من واحد صحيح فهذا يعنى أن السلعة ضرورية حيث أن زيادة الإنفاق على السلعة تكون بنسبة معينة تؤدى إلى زيادة الأنفاق على السلعة بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل .

<u>الحالة الثانية:</u> إذا كانت مرونة الطلب الدخلية موجبة وأكبر من واحد صحيح فهذا يعنى أن السلعة كمالية حيث أن زيادة الإنفاق على السلعة تكون بنسبة أكبر من نسبة الزيادة فى الدخل .

- إذا كانت مرونة الطلب الدخلية أقل من صفر أى سالبة فهذا يعنى أن السلعة رديئة حيث تقل الكمية المطلوبة من السلعة بزيادة الدخل .

والمثال التالى يوضح كيفية حساب مرونة الطلب الدخلية :

<u>مثال:</u> إذا علمت أن الكميات المطلوبة لأحد الأفراد فى ضوء مستويات دخله كالاتى :

الدخل (جنيه)	١٠٠	١٢٠
الكمية المطلوبة (وحدة)	٣٠	٤٠

إحسب مرونة الطلب الدخلية لهذه السلعة وحدد نوع هذه السلعة .

عند تغير الدخل من ١٠٠ جنيه إلى ١٢٠ جنيه تبعه تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة من ٣٠ وحدة إلى ٤٠ وحدة

.. التغير فى الدخل (Δ د) = ٢٠ جنيه

التغير فى الكمية المطلوبة (Δ ك) = ١٠ وحدة

وحيث أن : الدخل الأصلى (د) = ١٠٠ جنيه

الكمية الاصلية (ك) ٣٠ وحدة

فإن

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{د}} \times \frac{\text{د}}{\text{ك}}$$

$$= \frac{١٠}{٢٠} \times \frac{١٠٠}{٣٠}$$

وحيث أن مرونة الطلب الدخلية = ١,٦ وهى أكبر من الواحد الصحيح وموجبة فهذه السلعة سلعة كمالية ٠

٣- **مرونة الطلب التقاطعية (العبورية) : تقيس مرونة الطلب التقاطعية مدى إستجابة الكمية المطلوبة من سلعة معينة للتغير فى سعرسلعةأخرى**

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة أ}}{\text{التغير النسبى فى سعر السلعة ب}}$$

بفرض أن السلعة ب تغير سعرها من س ب إلى س ب +Δ س ب فهذا يتبعه تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة أ من ك أ إلى ك أ +Δ ك أ وفى ضوء ذلك يكون :

$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\Delta \text{ك أ}}{\text{ك أ}} \div \frac{\Delta \text{س ب}}{\text{س ب}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك أ}}{\Delta \text{س ب}} \times \frac{\text{س ب}}{\text{ك أ}}$$

ويمكن إستخلاص عدة مؤشرات هامة من مرونة الطلب التقاطعية توضح طبيعة العلاقة بين سلعتين من حيث كونهما سلع إستبدالية أو سلع تكاملية .

- اذا كانت مرونة الطلب التقاطعية موجبة وأكبر من الصفر فهذا يعنى أن العلاقة بين السلعتين علاقة إستبدالية أى أن هاتين السلعتين بديلتين لبعضهما مثل البوتاجاز والكيروسين فإرتفاع سعر أحدهما يؤدى إلى زيادة الكمية المستهلكة من السلعة الأخرى .

- إذا كانت مرونة الطلب التقاطعية سالبة أى أقل من صفر فهذا يعنى أن العلاقة بين السلعتين تكاملية مثل البنزين والسيارات ، الشاى والسكرحيث أن الزيادة فى سعر سلعة منهما تؤدى إلى نقص فى الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى.

والمثال التالى يوضح كيفية حساب مرونة الطلب التقاطعية .

<u>مثال :</u> إذا علمت أن سعر السلعة ب انخفض من ٤ جنيه إلى ٣ جنيه وتبع ذلك زيادة فى الكمية المطلوبة من السلعة أ من ٢٠ وحدة إلى ٤٠ وحدة .

إحسب مرونة الطلب العبورية بين السلعتين أ ، ب وحدة العلاقة بين السلعتين .

الحـــل

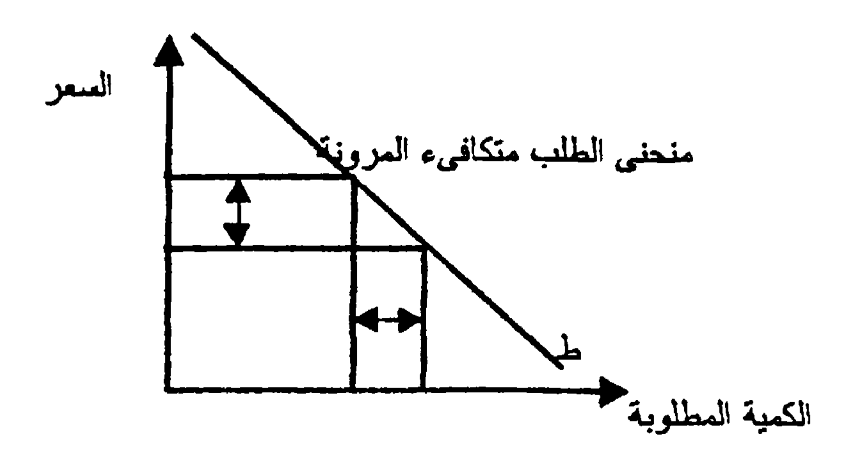
$$\text{مرونة الطلب التقاطعية} = \frac{\Delta\ \text{ك أ}}{\Delta\ \text{س ب}} \times \frac{\text{س ب}}{\text{ك أ}}$$

$$= \frac{٢٠}{١-} \times \frac{٣}{٢٠} = ٣-$$

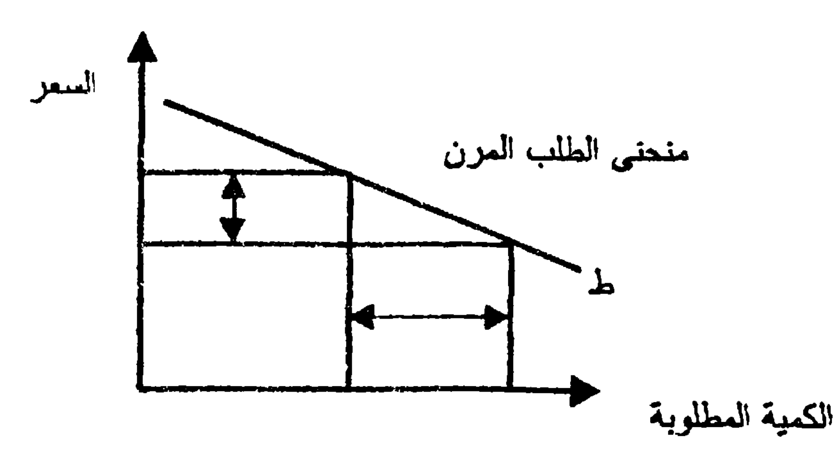
وفى ضوء ذلك تكون العلاقة بين السلعتين تكاملية .

<u>حالات مرونة الطلب :</u> يمكن من خلال مقياس مرونة الطلب السعرية إستعراض خمسة حالات هى :

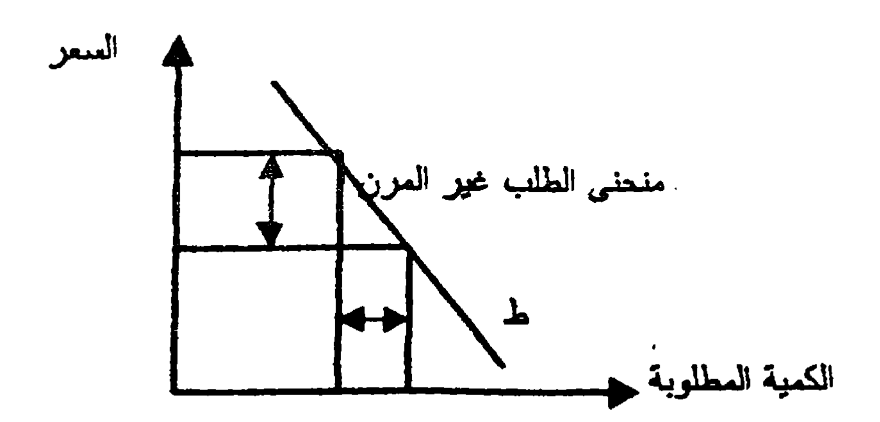
١- **الطلب متكافىء المرونة :** حيث يكون معامل مرونة الطلب مساويا الواحد الصحيح ، وهذا يعنى أن التغير فى السعر بنسبة معينة يؤدى إلى تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة بنفس النسبة ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :



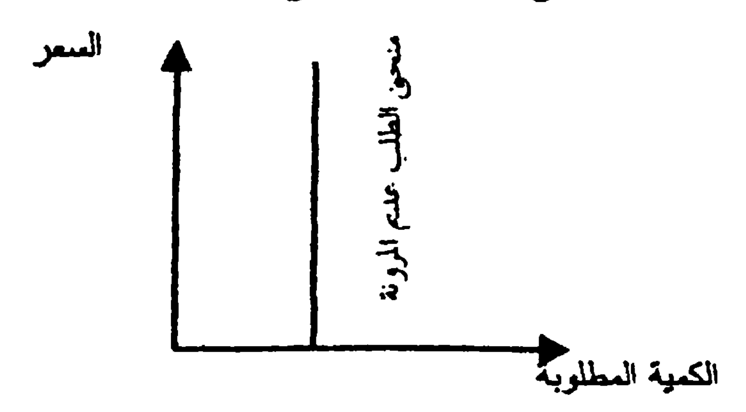
٢- **الطلب المرن :** حيث يكون معامل مرونة الطلب أكبر من الواحد الصحيح ، وهذا يعنى أن التغير فى السعر بنسبة معينة يؤدى إلى تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أكبر ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :



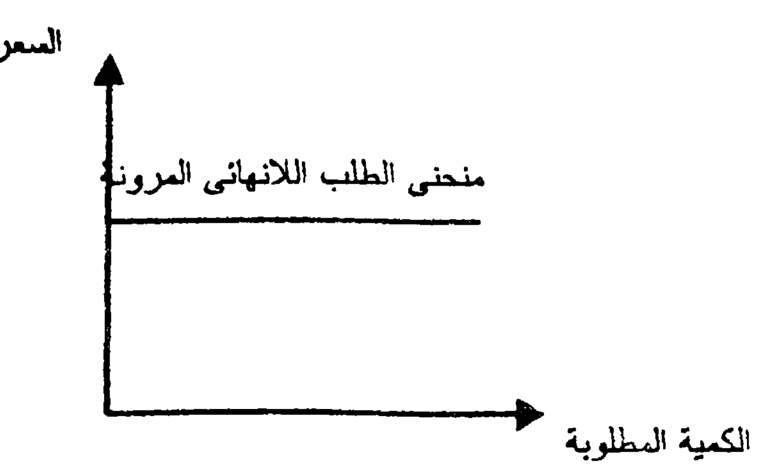
٣- **الطلب غير المرن :** حيث يكون معامل مرونة الطلب أقل من الواحد الصحيح ، وهذا يعنى أن التغير فى السعر بنسبة معينة يؤدى إلى تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة بنسبة أقل ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :



٤- **الطلب عديم المرونة : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساويا للصفر وذلك لأن أى تغير فى السعر لا يؤدى إلى حدوث أى تغير فى الكمية المطلوبة من السلعة ، وفى هذه الحالة يتخذ منحنى الطلب الشكل التالى :**



٥- **الطلب لانهائى المرونة (كامل المرونة) : حيث يكون معامل مرونة الطلب مساويا مالانهاية وفى هذه الحالة يكون السعر ثابت ويأخذ منحنى الطلب الشكل الأفقى كما بالشكل التالى:**



<u>العوامل التى تؤثر فى مرونة الطلب</u> : تتوقف مرونة الطلب على العوامل التالية :

١- **ضرورة السلعة** : فكلما كانت السلعة ضرورية فى نظر المستهلك كان الطلب عليها غير مرن • وكلما كانت كمالية كان الطلب عليها مرنا • فالخبز مثلا لا يتغير المقدار الذى يستهلكه فرد ما منه بتغير سعر الخبز ، إلا أنه يجدر بنا أن نلاحظ أن السلعة الواحدة قد تكون ضرورية لفرد ما فى الوقت الذى تكون فيه غير ضرورية لفرد آخر •

٢- **وجود سلع بديلة** : فكلما وجد للسلعة بديلا كان الطلب عليها مرنا ، فمثلا أى إرتفاع فى أسعار نوع من أنواع الفاكهة يؤدى إلى إتجاه المستهلكين إلى شراء نوع آخر •

٣- **عمر السلعة الاستهلاكى** : فالسلع المعمرة مثل الثلاجات والسيارات التى يمكن استعمالها عدة سنوات يكون مستهلكوها أقل حساسية وتأثيرا بالتغير النسبى فى سعرها.

٤- **تنوع إستعمال السلعة** : فكلما زادت أوجه واستعمالات السلعة زادت مرونة الطلب عليها •

٥- **النمط الاستهلاكى** : فكلما تعود المستهلكون على استهلاك قدر معين من سلعة معينة كان طلبهم غير مرن ، مثل الطلب على بعض أنواع السلع فى الاعياد والمواسم الدينية •

٦- **الاهمية التى تحتلها السلعة فى ميزانية أو إنفاق المستهلك** : فإذا كان الإنفاق على سلعة مايمثل نسبة ضئيلة من ميزانية المستهلك وإنفاقه على مختلف السلع والخدمات فإن الطلب على هذه السلعة يكون غير مرن• فالإنفاق على الكبريت مثلا يمثل نسبة بسيطة من الإنفاق على الإستهلاك ، ولذلك فإن ارتفاع ثمن علبة الكبريت لن يؤدى إلى تخفيض كبير فى الكميات المطلوبة من الكبريت ، وبالتالى يكون الطلب على الكبريت طلبا غير مرن•

الفصل الثانى

نظـريــة العــرض

Theory of supply

- التغيرات فى الكمية المعروضة.
- التغيرات فى العرض.
- مرونة العرض السعرية.

الفصل الثانى

نظرية العرض

Theory of supply

يعنى العرض الكمية المعروضة من سلعةٍ ما عند ثمن معين وفى فترة زمنية معينة ، وبهذا المعنى فإن الكمية المعروضة تختلف عن الكمية المنتجة حيث تقل الكمية المعروضة عن الكمية المنتجة وذلك بسبب إما عامل التلف أو الإستهلاك الذاتى أو التصدير للخارج أو الإضافة إلى المخزون .

ونفترض فى حالة عرض سلعة ما أن المنتج يهدف أساساً إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من جراء غرضه لهذه السلعة . والمحدد الأساسى لعرض سلعةٍ ما هو سعر هذه السلعة ، حيث كلما إرتفع سعر السلعة كلما كانت أكثر ربحية عن غيرها من السلع التى لم يرتفع ثمنها مما يدفع المنتج إلى زيادة عرضه لهذه السلعة والعكس صحيح ، وبجانب سعر السلعة نفسها توجد عدة محددات أخرى للعرض من أهمها " أسعار السلع الأخرى وأسعار عناصر الإنتاج والمستوى التكنولوجى ".

وفيما يلى سوف نفرق بين الإنتقال من نقطة لأخرى على نفس منحنى العرض وبين إنتقال منحنى العرض بالكامل .

أولاً : التغيرات فى الكمية المعروضة :

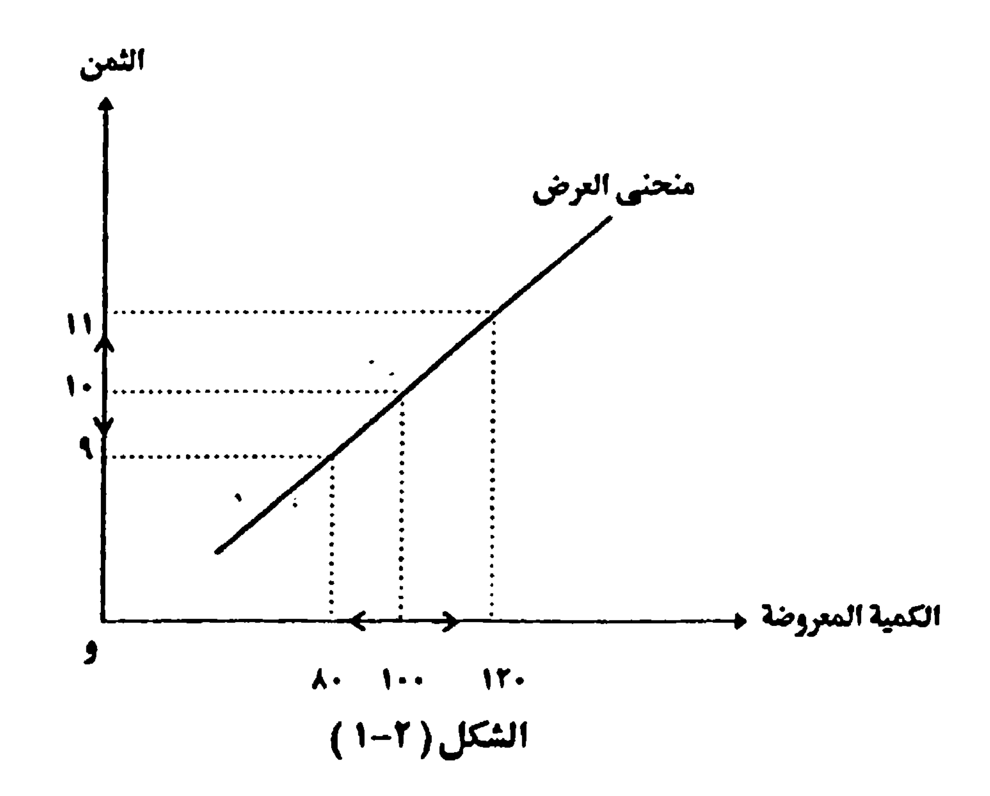
المقصود بالتغيرات فى الكمية المعروضة الإنتقال من نقطة لأخرى على نفس منحنى العرض ويحدث ذلك عندما يتغير سعر السلعة

نفسها مع إفتراض ثبات باقي العوامل الأخرى على حالها حيث تزداد الكمية المعروضة من السلعة عندما يرتفع سعرها والعكس صحيح ويمكن توضيح ذلك في صورة دالية وبيانية كما يلي :

ع ط ا = د (ث ا) مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها.

حيث ع ط ا = الكمية المعروضة من السلعة (أ) كمتغير تابع .

ث ا = سعر السلعة (أ) كمتغير مستقل .



الشكل (٢-١)

في الشكل البياني السابق نجد أن إرتفاع السعر من ١٠ إلى ١١ أدى لزيادة الكمية المعروضة من ١٠٠ إلى ١٢٠ ، وأن إنخفاض السعر من ١٠ إلى ٩ أدى لأنخفاض الكمية المعروضة من ١٠٠ إلى ٨٠ .

ثانياً : التغيرات في العرض :

المقصود بالتغيرات في العرض إنتقال منحنى العرض بالكامل إما جهة اليمين وإما جهة اليسار ، ويحدث هذا الإنتقال نتيجة لتغير العوامل

الأخرى المحددة للعرض بخلاف سعر السلعة نفسها ، بمعنى ثبات السعر وتغير أحد أو كل العوامل الأخرى المحددة للعرض .

فتحدث زيادة العرض " إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليمين " وذلك عندما يتغير أحد أو كل العوامل الآتية ، مع ثبات السعر :

١ - إنخفاض أسعار السلع الأخرى .

٢ - إنخفاض أسعار عناصر الإنتاج .

٣ - إرتفاع مستوى الفن التكنولوجي .

ويحدث نقص العرض " إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليسار " وذلك عندما يتغير أحد أو كل العوامل الآتية ، مع ثبات السعر :

١ - إرتفاع أسعار السلع الأخرى .

٢ - إرتفاع أسعار عناصر الإنتاج .

٣ - إنخفاض مستوى الفن التكنولوجي .

ويمكن التعبير عن العلاقات السابقة دالياً وبيانياً كما يلي :

ع ط١ = د(ثر ، ثع ، ك) مع ثبات س١

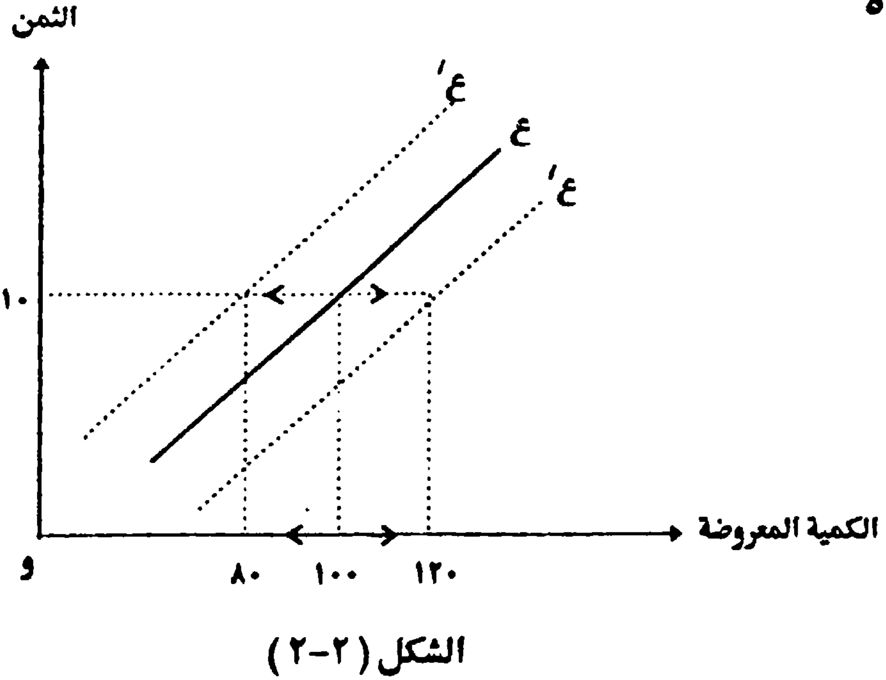
حيث ع ط١ : الكمية المعروضة من السلعة (أ)

ثر : أسعار السلع الأخرى

ثع : اسعار عناصر الإنتاج

ك : المستوى التكنولوجي

في الشكل التالي نجد أن منحنى العرض إنتقل بالكامل جهة اليمين بمعنى زيادة العرض مع ثبات السعر نفسه وذلك نتيجة لإنخفاض أسعار السلع الأخرى أو إنخفاض أسعار عناصر الإنتاج أو إرتفاع المستوى التكنولوجي حيث زاد العرض من ١٠٠ إلى ١٢٠ عند مستوى السعر ١٠ .



الشكل (٢-٢)

وأيضاً نجد أن منحنى العرض إنتقل بالكامل جهة اليسار بمعنى نقص العرض مع ثبات السعر نفسه وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار السلع الأخرى أو إرتفاع أسعار عناصر الإنتاج أو إنخفاض المستوى التكنولوجي حيث نقص العرض من ١٠٠ إلى ٨٠ عند نفس مستوى السعر ١٠ .

ثالثاً : مرونة العرض السعرية :

تعرف مرونة العرض السعرية على أنها مقياس لدرجة إستجابة التغيرات في الكمية المعروضة من سلعة ما للتغيرات في سعرها مع إفتراض ثبات باقي العوامل الأخرى على حالها ، والمقصود بالتغيرات هنا تلك التغيرات النسبية وليست التغيرات المطلقة .

فبإفتراض أن دالة العرض تأخذ الشكل الدالي الآتي :

ع ا = د (ث ا) علاقة طردية مع إفتراض ثبات باقي العوامل الأخرى على حالها وهي ث ر ، ث ع ، ك

فإن مقياس مرونة العرض السعرية هو كما يلي :

$$\text{مرونة العرض السعرية} = \frac{\text{التغير النسبى فى الكمية المعروضة}}{\text{التغير النسبى فى السعر}}$$

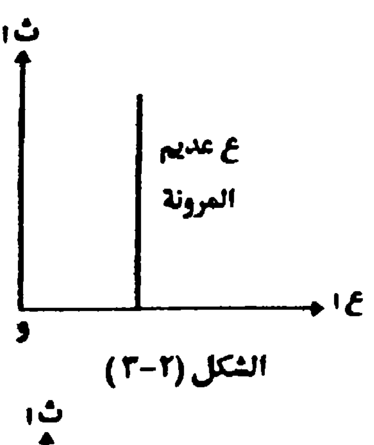
$$\text{م}_{\text{ع ث}_1} = \frac{\frac{\Delta \text{ع}_1}{\text{ع}_1}}{\frac{\Delta \text{ث}_1}{\text{ث}_1}} = \frac{\Delta \text{ع}_1}{\text{ع}_1} \times \frac{\text{ث}_1}{\Delta \text{ث}_1} = \boxed{\frac{\Delta \text{ع}_1}{\Delta \text{ث}_1} \times \frac{\text{ث}_1}{\text{ع}_1}}$$

وإشارة مرونة العرض السعرية دائماً موجبة وذلك نتيجة لوجود العلاقة الطردية بين السعر و الكمية المعروضة ،وتتراوح درجات المرونة (مرونة العرض السعرية) فيما بين الصفر والمالانهاية وقد تكون مرونة السعرية العرض إما أقل من الوحدة أو تساوى الوحدة أو أكبر من الوحدة.

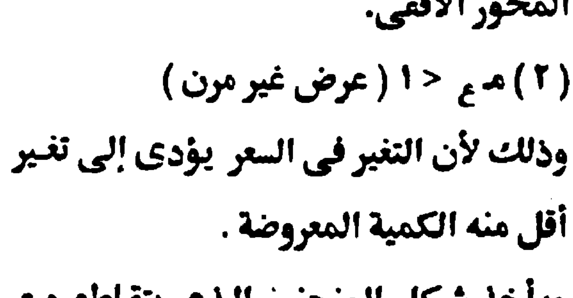
بمعنى وجود خمس حالات لمرونة العرض السعرية وفيما يلى الأشكال التى توضح تلك الحالات :

(١) $\text{م}_{\text{ع}}$ = صفر (عرض عديم المرونة)

بمعنى أن التغير فى السعر لا يؤدى إلى أى تغير على الإطلاق فى الكمية المعروضة ويأخذ شكل المنحنى العمودى على المحور الأفقى.



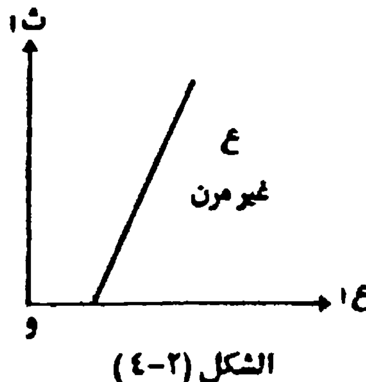
الشكل (٢-٣)



(٢) $\text{م}_{\text{ع}}$ < ١ (عرض غير مرن)

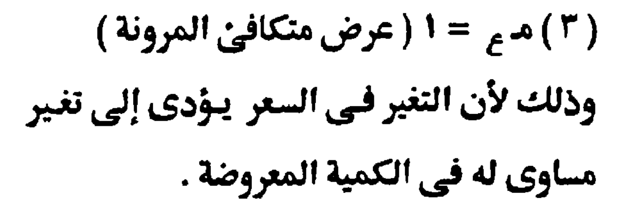
وذلك لأن التغير فى السعر يؤدى إلى تغير أقل منه الكمية المعروضة .

ويأخذ شكل المنحنى الذى يتقاطع مع المحور الأفقى.



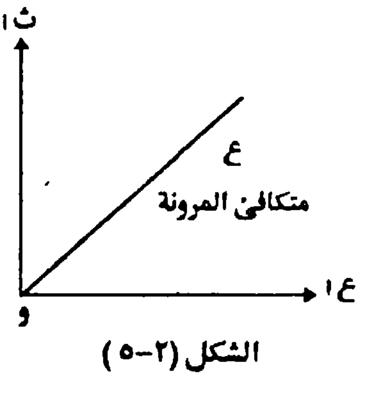
الشكل (٢-٤)

(٣) $م_ع$ = ١ (عرض متكافئ المرونة)



وذلك لأن التغير في السعر يؤدى إلى تغير مساوى له في الكمية المعروضة .

ويأخذ شكل المنحنى (خط مستقيم ينبع من نقطة الأصل بأى زاوية) .



الشكل (٢-٥)

(٤) $م_ع$ > ١ (عرض مرن)

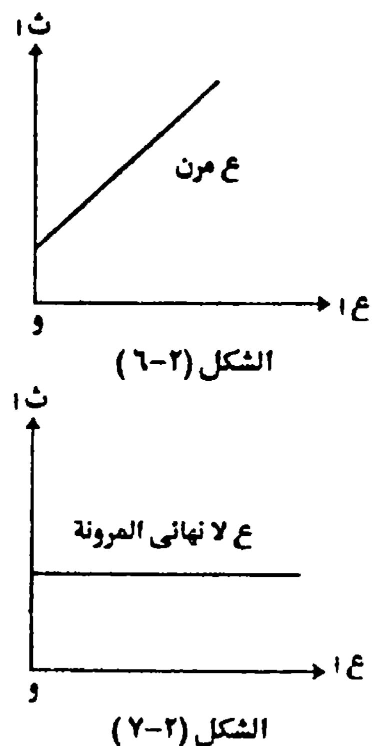
وذلك لأن التغير في السعر يؤدى إلى تغير أكبر منه في الكمية المعروضة .

ويأخذ شكل المنحنى الذى يتقاطع مع المحور الرأسى.

(٥) $م_ع$ = ∞ (عرض لا نهائى المرونة)

وذلك لأن التغير في السعر يؤدى إلى تغير لا نهائى في الكمية المعروضة .

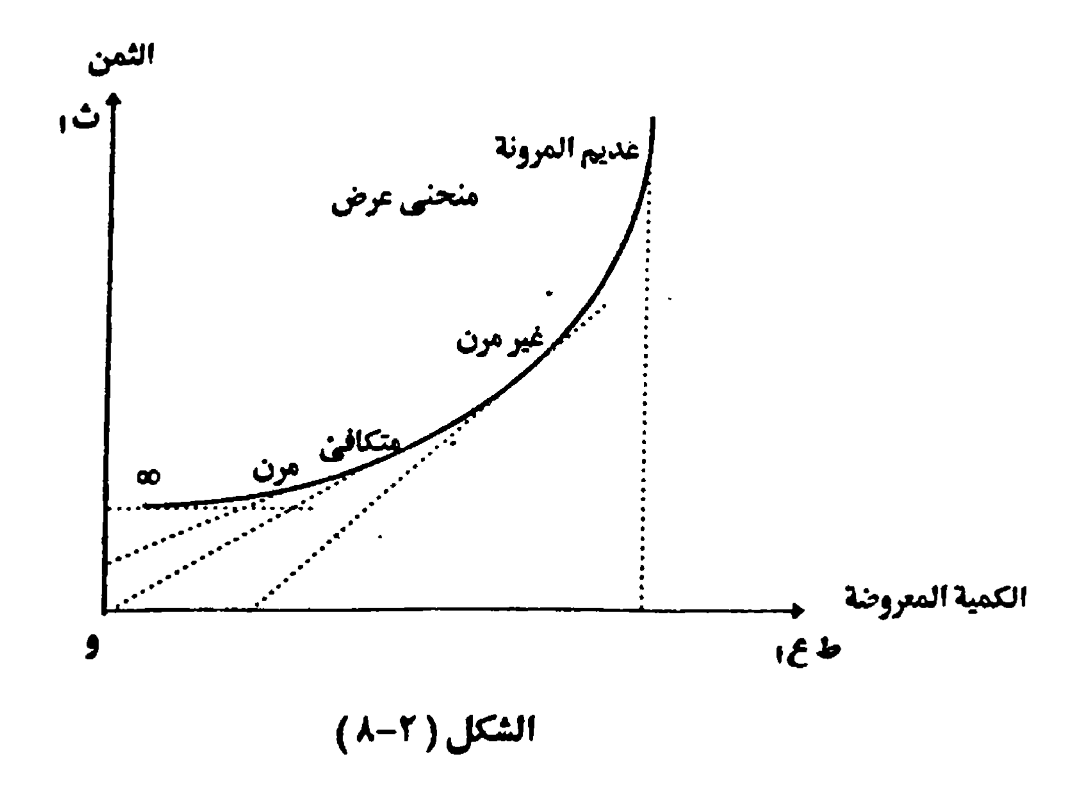
ويأخذ شكل الخط المستقيم العمودى على المحور الرأسى أو الموازى للمحور الأفقى .



الشكل (٢-٦)

الشكل (٢-٧)

وكما سبق وذكرنا أن مرونة الطلب السعرية تختلف من نقطة لأخرى على نفس منحنى الطلب حيث تزداد مرونة الطلب السعرية كلما إرتفع السعر والعكس صحيح (علاقة طردية بين السعر ودرجة مرونة الطلب السعرية) فإنه يمكن القول أيضاً بأن مرونة العرض السعرية تختلف من نقطة لأخرى على نفس منحنى العرض ، حيث تقل مرونة العرض السعرية كلما إرتفع السعر والعكس صحيح (علاقة عكسية بين السعر ودرجة مرونة العرض السعرية) . ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلى :



الشكل (٢-٨)

حيث يتضح من الشكل السابق أن مرونة العرض السعرية تنخفض كلما إرتفع السعر ويمكن تفسير ذلك بأنه عند الإرتفاعات الأولية للأسعار تكون قدرة المنتج كبيرة على زيادة عرضه من السلعة لوجود حالة من عدم التوظف الكامل للموارد الإنتاجية ومن ثم قدرة المنتج على توظيف تلك الموارد فى إنتاج وعرض السلعة بكميات كبيرة أى يكون عرضه مرناً ، ولكن مع الإرتفاعات الأخيرة فى الأسعار نصل إلى حالة تقترب من التوظف الكامل فتقل قدرة المنتج على توظيف أعداد كبيرة من العناصر الإنتاجية ومن ثم تقل قدرته على زيادة الإنتاج والعرض وبالتالى تكون مرونة عرضه منخفضة ، ويمكن التدليل على ذلك بمنحنى عرض الأراضى الزراعية القابلة للإستخدام الزراعى حتى يكون منحنى العرض فى البداية مرناً حتى يصل إلى أن يكون عديم المرونة وذلك عندما يتم إستصلاح كل الأراضى القابلة للزراعة .

وبالنسبة لمحددات مرونة العرض السعرية فيمكن تلخيصها فيما يلى :

(١) طول الفترة الزمنية : حيث نجد أن مرونة العرض السعرية فى الفترة الطويلة تكون أكبر منها فى الفترة القصيرة حيث قد تكون مرونة العرض السعرية مساوية للصفر فى الفترة القصيرة جداً .

(٢) طبيعة ونوع السلع المنتجة : وفى هذه الحالة نجد أن مرونة عرض السلع الصناعية القابلة للتخزين والتى يأخذ إنتاجها فترات قصيرة نسبياً أكبر من مرونة عرض بعض السلع الزراعية التى يأخذ إنتاجها فترات طويلة نسبياً .

(٣) مرونة عرض خدمات عناصر الإنتاج : فهنا نجد أنه كلما إزدادت درجة مرونة عرض عناصر الإنتاج كلما إزدادت بالتالى مرونة العرض السعرية والعكس صحيح، بمعنى وجود علاقة طردية بين مرونة العرض السعرية ومرونة عرض عناصر الإنتاج .

الفصل الثالث

نظرية الثمن وتوازن السوق التنافسية

Theory of supply

- خصائص سوق المنافسة الكاملة.
- كمية تحديد التوازن.
- أثر التغيرات فى الطلب والعرض على الوضع التوازنى.

الفصل الثالث

نظرية الثمن وتوازن السوق التنافسية

سنتناول في هذا الفصل : أولاً خصائص سوق المنافسة الكاملة ، ثم نبين بعد ذلك كيفية تحديد الثمن التوازني لسلعة ما في هذه السوق حيث تتفاعل قوى الطلب على السلعة وعرض السلعة معاً لتحديد الثمن التوازني والكمية التوازنية لتلك السلعة ، ثم نعرض أخيراً لبعض صور التدخل الحكومي في السوق المتنافسة .

أولاً : خصائص سوق المنافسة الكاملة :

١ - وجود عدد كبير جداً من البائعين (المنتجين) والمشترين (المستهلكين) : وهذا يعني أن الكمية التي يعرضها كل بائع تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الكميات المباعة من السلعة في السوق مما يؤدي بدوره إلى عدم قدرة أي بائع بمفرده على التأثير في سعر السلعة السوقي.

٢ - حرية الدخول إلى والخروج من السوق : وهذا يتضمن عدم وجود إحتكار في السوق أو عدم وجود تدخل خارجي في تحديد الأثمان والكميات .

٣ - تجانس وحدات السلعة المباعة في السوق تجانساً تاماً : بمعنى أن وحدات السلعة تكون متماثلة تماماً من حيث الشكل والوزن والتعبئة والعلامة التجارية .

٤ - العلم التام بأحوال السوق : حيث تكون كل المعلومات عن السوق من حيث نوعية السلع وأسعارها متاحة تماماً أمام كل من المستهلكين والمنتجين .

٥ - ثبات ثمن السلعة المباعة في السوق : نتيجة لتوافر الشروط السابقة يكون للسلعة ثمن واحد فقط لا يتغير وهذا الثمن هو الذى يحقق للمستهلك أقصى إشباع ممكن وفى نفس الوقت يحقق للمنتج أقصى أرباح ممكنة .

ثانياً : كيفية تحديد التوازن :

يترتب على تفاعل قوى الطلب والعرض فى سوق المنافسة الكاملة تحديد كل من الثمن التوازنى والكمية التوازنية للسلعة المباعة فى السوق . ولمعرفة كيفية تحديد الثمن التوازنى والكمية التوازنية فى سوق المنافسة الكاملة سنبدأ أولاً بتكوين جدول يوضح كل من الكميات المطلوبة والمعروضة عند كل ثمن من أثمان السلعة المباعة فى السوق ثم نلى ذلك بالرسم البيانى الذى يوضح ذلك المفهوم .

جدول (٣-١)

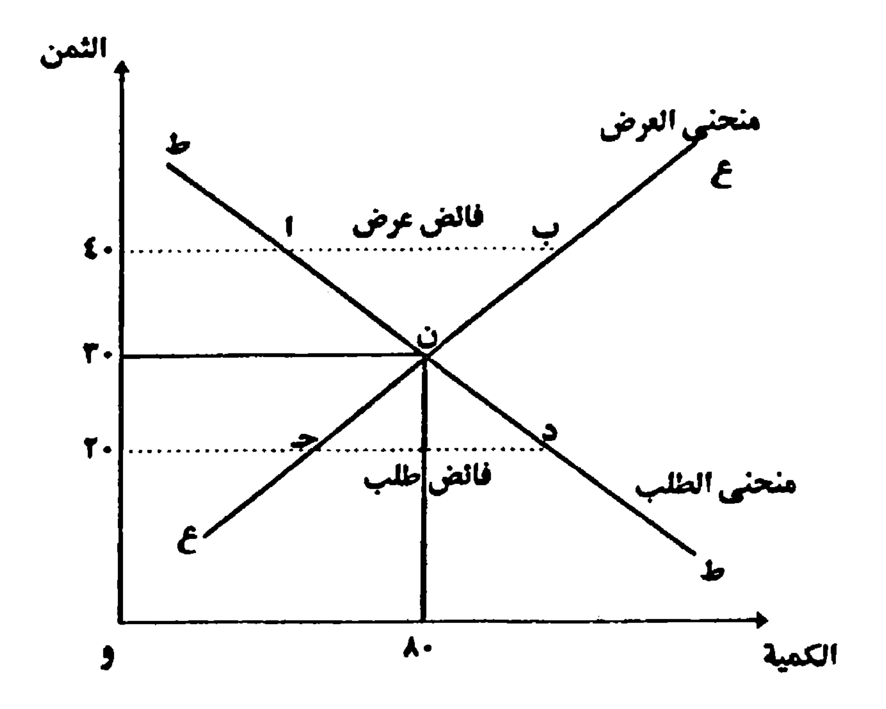
الكمية المطلوبة والمعروضة من سلعة ما

ثمن السلعة بالدولار	الكمية المطلوبة بالكيلو	ألكمية المعروضة بالكيلو
١٠	١٠٠	٤٠
٢٠	٩٠	٦٠
٣٠	٨٠	٨٠
٤٠	٧٠	١٠٠
٥٠	٦٠	١٢٠

فـى الجـدول السـابق ، يلاحـظ ان إرتفـاع ثمـن السـلعة قـد أدى إلى إنخفاض الكمية المطلوبة مـن السـلعة نتيجـة لإنطبـاق قـانون الطلـب والـذى يوضـح العلاقـة العكسية بـين الثمـن والكميـة المطلوبـة ، فـى الوقـت نفسـه أدى إرتفـاع نفـس الثمـن إلى زيـادة الكميـة المعروضـة مـن السـلعة نتيجـة لإنطباق قـانون العـرض والـذى يوضـح العلاقـة الطرديـة بـين الثمـن والكميـة المعروضـة .

ويوضـح الجـدول السـابق أنـه يوجـد ثمـن واحـد (٣٠) ، عنـده تتساوى الكمية المطلوبـة مـع الكميـة المعروضـة (٨٠) ، ويسـمى ذلـك الثمـن بالثمن التوازنـى للسلعة ، فإذا كـان الثمـن السـائد للسلعة مثـلاً يسـاوى (٢٠) فمعنـى ذلـك أن الكميـة المطلوبـة (٩٠) تكـون أكـبر مـن الكميـة المعروضـة (٦٠) ممـا يـؤدى إلى وجـود فـائض طلـب يسـاوى (٣٠) وهـو يمثـل الزيـادة فـى الكميـة المطلوبة عـن الكميـة المعروضـة ، ويـؤدى فـائض الطلـب إلى إرتفـاع الثمـن مـرة أخـرى حتـى يصـل إلى الثمـن التوازنـى (٣٠) والـذى يساوى بـين الكمية المطلوبة والكميـة المعروضـة . أمـا إذا كـان الثمـن السـائد للسـلعة مثـلاً هـو (٤٠) ، فمعنـى ذلـك وجـود فـائض عـرض يسـاوى (٣٠) ، حيـث تكـون الكميـة المعروضـة (١٠٠) أكـبر مـن الكميـة المطلوبـة (٧٠) ، ووجـود فـائض العـرض يـؤدى فـى النهايـة إلى إنخفـاض الثمـن حتـى يصـل إلى الثمـن التوازنـى (٣٠) والـذى يعـادل بـين الكميـة المطلوبـة والكميـة المعروضـة .

والشـكل البيانى التالى يوضح مـا سـبق :



الشكل (٣-١)

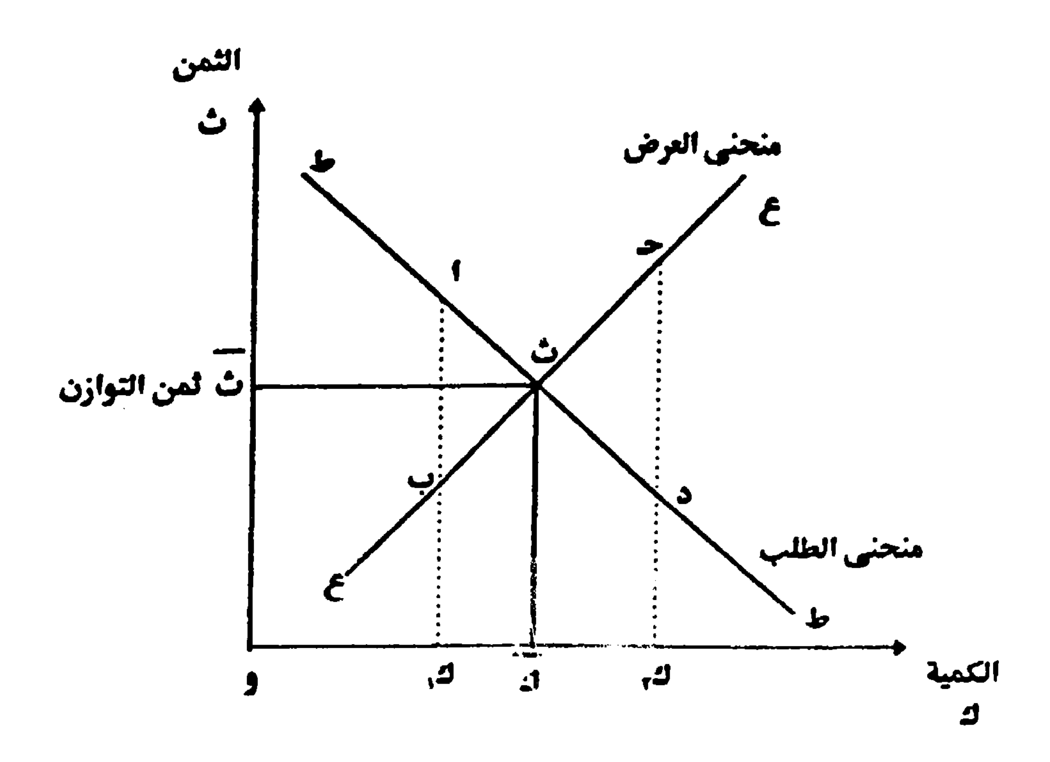
فـي الشـكل البيـانى السـابق نجـد أن النقطـة (ن) وهـي نقطـة تقـاطع منحنـى الطلـب ط ط ومنحنـى العـرض ع ع تعـبر عـن نقطـة تـوازن السوق حيث تحدد تلك النقطة كل من الثمن التوازني للسلعة في السوق التنافسية وهـو مـا يعـادل (٣٠) والكميـة التوازنيـة وهـي تعـادل (٨٠) ، والوضع التوازنـي السـابق هـو وضع توازنـي مسـتقر حيـث أن الإبتعـاد عنـه سيولد قـوى ضاغطة تؤدى إلى العودة إليه مرة أخـرى .

فـإذا إفترضنـا علـى سـبيل المثـال أن الثمـن السـائد فـي السـوق (٤٠) كـان أكـبر مـن الثمـن التوازنـي (٣٠) ، فمعنـى ذلـك زيـادة الكميـة المعروضـة عـن الكميـة المطلوبـة أو مـا يسـمى بفـائض العـرض والـذى يعـادل المسافة الأفقية (ا ب) ، ونتيجـة لوجـود فـائض العـرض سـينخفض الثمـن مـرة أخـرى حتـى يصـل إلى الثمـن التوازنـي (٣٠) ، ويحـدث العكـس تمامـاً إذا ما إفترضنا أن الثمن السائد في السوق (٢٠) كـان أقـل مـن الثمـن التوازنـي

(٣٠) ، فسوف يؤدى ذلك لوجود فائض طلب يقدر بالمسافة (حـ د) مما يدفع بالثمن مرة أخرى للإرتفاع حتى الثمن التوازنى (٣٠) .

ومعنى ما سبق هو أن الثمن التوازنى فى السوق المتنافسة هو ذلك الثمن الذى يعادل الكمية المطلوبة والكمية المعروضة .

ويمكننا أيضاً توضيح مفهوم التوازن المستقر فى السوق المتنافسة بإستخدام ما يسمى بثمن الطلب وثمن العرض . وثمن الطلب يعرف بأنه أقصى حد للثمن يكون المستهلكون مستعدون لدفعه فى مقابل شراء السلعة ، بينما ثمن العرض يعرف على أنه الحد الأدنى للثمن الذى يقبله البائعون فى مقابل بيع السلعة . ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلى :



كمية التوازن

الشكل (٣-٢)

في الشكل السابق نجد أن نقطة التوازن (ن) تحدد لنا كل من الثمن التوازني (و ث̄) والكمية التوازنية (و ك̄) .

فإذا إفترضنا أن الكمية المباعة في السوق كانت هي (و ك١) ، أي أنها أقل من الكمية التوازنية ، فسوف نجد عند هذه الكمية أن ثمن الطلب (ك١ ا) أكبر من ثمن العرض (ك١ ب) ، ومعنى زيادة ثمن الطلب عن ثمن العرض هو أن المستهلكين مستعدين لدفع ثمن أكبر من ذلك الثمن الذي يقبله المنتجون كحد أدنى ، وهذا سيشجع البائعون على زيادة الإنتاج والعرض من السلعة حتى تزداد الكمية ونصل مرة أخرى إلى الكمية التوازنية (و ك̄) .

أما إذا إفترضنا حدوث العكس بمعنى أن الكمية المباعة في السوق كانت (و ك٢) ، أي أنها أكبر من الكمية التوازنية ، فسوف يترتب على ذلك أن ثمن عرض هذه الكمية (ك٢ حـ) سيكون أكبر من ثمن طلبها (ك٢ د) ، وهذا يعني أن البائعين يطلبون في السلعة كحد أدنى ثمناً أكبر من ذلك الثمن الذي يكون المستهلكون مستعدين لدفعه كحد أقصى في سبيل شراء السلعة ، وهنا سيتجه البائعون إلى تخفيض الكميات المباعة من السلعة حتى نصل مرة أخرى إلى الكمية التوازنية (و ك̄) .

وحاصل ما تقدم هو أنه توجد كمية توازنية وحيدة هي التي تساوي بين ثمن الطلب وثمن العرض ، حيث نجد أن الكمية التوازنية (و ك̄) هي التي تعادل بين كل من ثمن الطلب (و ث̄) وثمن العرض (و ث̄) عند وضع التوازن .

ثالثاً : أثر التغيرات فى الطلب والعرض على الوضع التوازنى :

يتأثر الوضع التوازنى فى السوق التنافسية بكل من التغيرات فى الطلب والعرض . فكما سبق وذكرنا فى الفصول السابقة فإن التغيرات فى الطلب تحدث نتيجة لتغير بعض أو كل العوامل المحددة للطلب بإفتراض ثبات ثمن السلعة نفسها ، فزيادة الطلب تعنى إنتقال منحنى الطلب بالكامل إلى جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلى نتيجة لإرتفاع أثمان السلع البديلة أو إنخفاض أثمان السلع المكملة أو زيادة الدخل أو تغير الأذواق فى صالح السلعة . ويحدث العكس تماماً فى حالة إنخفاض أثمان السلع البديلة أو إرتفاع أثمان السلع المكملة أو نقص الدخل أو تغير الأذواق فى غير صالح السلعة ، حيث سيترتب على ذلك إنتقال منحنى الطلب بالكامل جهة اليسار موازياً للمنحنى الأصلى .

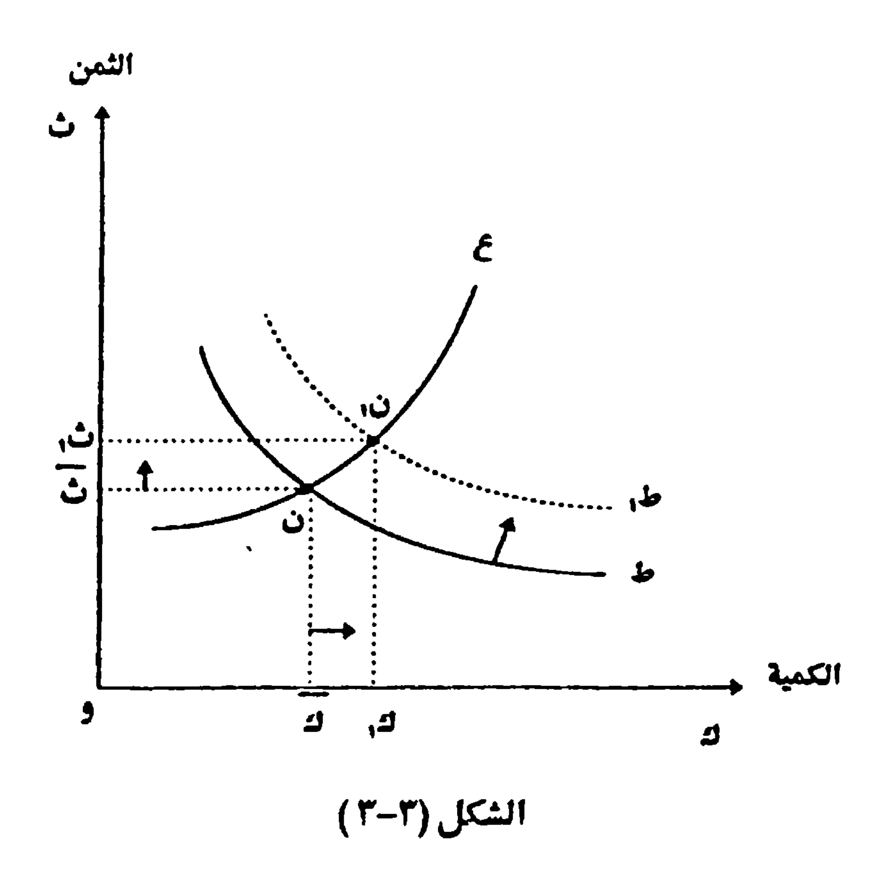
كما أن التغيرات فى العرض تحدث نتيجة لتغير بعض أو كل العوامل المحددة للعرض بإفتراض ثبات ثمن السلعة نفسها ، فزيادة العرض تعنى إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليمين موازياً للمنحنى الأصلى نتيجة لإنخفاض أثمان السلع الأخرى ، أو إنخفاض أثمان خدمات عوامل الإنتاج ، أو تحسن المستوى الفنى للإنتاج . ويحدث العكس تماماً فى حالة إرتفاع أثمان السلع الأخرى ، أو إرتفاع أثمان خدمات عوامل الإنتاج ، أو تدهور المستوى الفنى للإنتاج ، حيث سيترتب على ذلك إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليسار موازياً للمنحنى الأصلى .

وفيما يلى سوف نوضح بيانياً أثر التغيرات فى الطلب ، وأثر التغيرات فى العرض ، وأثر التغيرات فى كل من الطلب والعرض معاً وذلك على الوضع التوازنى فى السوق المتنافسة .

(١) أثر التغيرات فى ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض :

أ - زيادة الطلب مع ثبات العرض :

سبق وذكرنا أن زيادة الطلب تحدث نتيجة لتغير بعض أو كل محددات الطلب مع ثبات ثمن السلعة نفسها مما يؤدى لإنتقال منحنى الطلب بالكامل إلى جهة اليمين كما يوضح الشكل التالى :



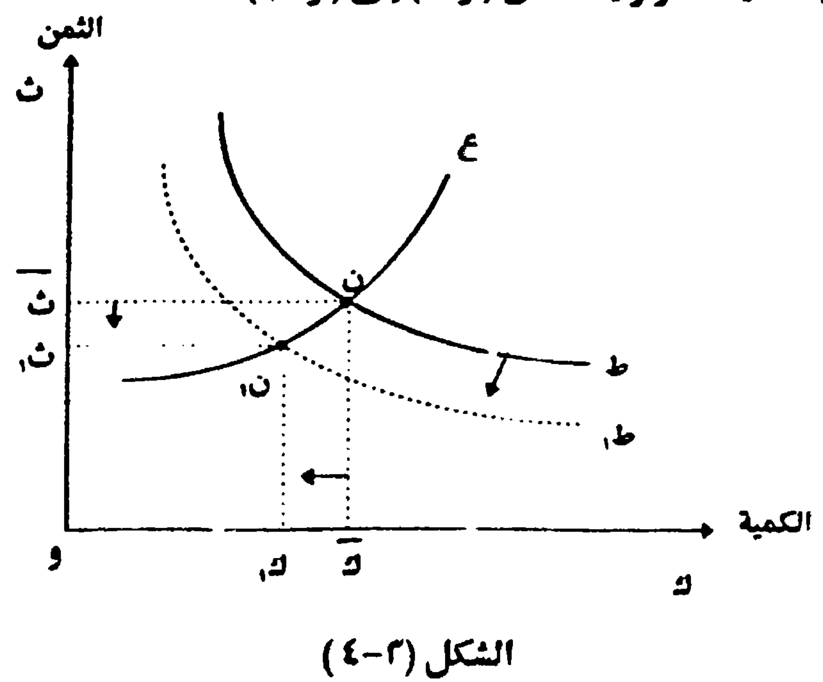
الشكل (٣-٣)

فى الشكل السابق نجد أن نقطة التوازن الأصلية (ن) وهى نقطة تقاطع كل من منحنى الطلب (ط) ومنحنى العرض (ع) تحدد لنا كل من الثمن التوازنى (و ث) والكمية التوازنية (و ك) . وبافتراض حدوث تغير فى بعض أو كل العوامل المحددة للطلب بخلاف الثمن ، كارتفاع أثمان السلع البديلة على سبيل المثال ، فسيؤدى ذلك إلى

إنتقال منحنى الطلب ، بالكامل إلى جهة اليمين متخذاً الوضع (ط١) وموازياً للمنحنى الأصلى (ط) مع ثبات منحنى العرض على حاله عند الوضع (ع) ، وعندما يتقاطع منحنى الطلب الجديد (ط١) مع منحنى العرض (ع) ، يتكون لدينا نقطة توازن جديدة وهى (ن١) ، والتى توضح إرتفاع الثمن التوازنى من (وثَ) إلى (وث١) ، وزيادة الكمية التوازنية من (وكَ) إلى (وك١) . وحاصل ما تقدم هو أن زيادة الطلب مع ثبات العرض قد أدى إلى إرتفاع كل من الثمن التوازنى والكمية التوازنية .

ب - نقص الطلب مع ثبات العرض :

فى هذه الحالة تحدث النتيجة العكسية تماماً للحالة السابقة ، حيث يعنى نقص الطلب إنتقال المنحنى بالكامل إلى جهة اليسار نتيجة لتغير بعض أو كل محددات الطلب بخلاف الثمن ، ومع ثبات منحنى العرض على حاله ، ستوضح لنا نقطة التوازن الجديدة إنخفاض كل من الثمن التوازنى والكمية التوازنية ، ويوضح الشكل التالى تلك النتيجة حيث يتضح إنخفاض الثمن التوازنى من (وثَ) إلى (وك١) وكذلك إنخفاض الكمية التوازنية من (وكَ) إلى (وك١) .

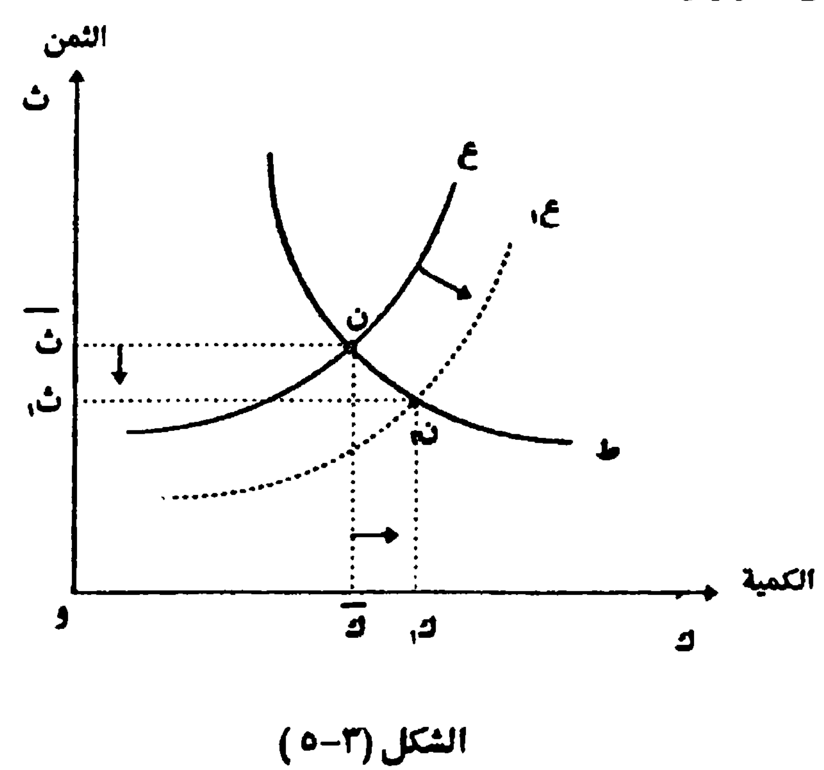


الشكل (٣-٤)

(٢) أثر التغيرات فى ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب :

ا - زيادة العرض مع ثبات الطلب :

ينتقل منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليمين نتيجة لتغير بعض أو كل محددات العرض بخلاف الثمن كإفتراض حدوث إنخفاض فى أثمان السلع الأخرى مثلاً . ويوضح الشكل التالى أثر زيادة العرض مع ثبات الطلب على الوضع التوازنى .



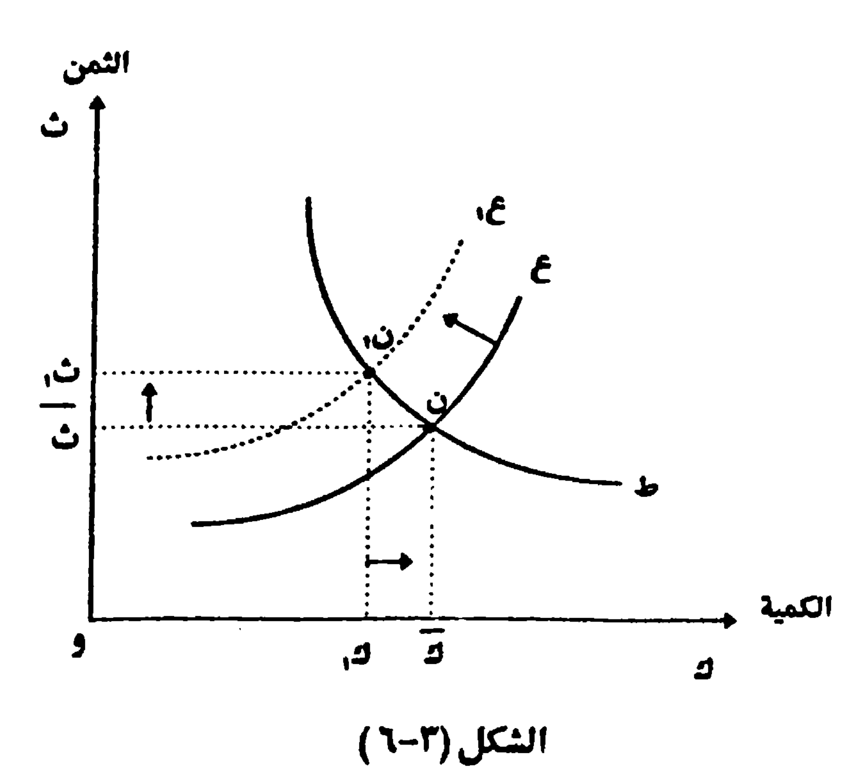
الشكل (٣-٥)

فى الشكل السابق نجد أن زيادة العرض تعنى إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليمين وذلك من الوضع (ع) إلى الوضع (ع١) ، حيث يتقاطع منحنى العرض الجديد (ع١) مع منحنى الطلب الذى لم يتغير (ط) وذلك عند النقطة التوازنية الجديدة (ن١) . وتوضح تلك النقطة التوازنية الجديدة إنخفاض الثمن التوازنى من (وث̄) إلى (وث١) ، بينما زادت الكمية التوازنية من (وك̄)

إلى (و ك١) . ومعنى ما سبق هو أن زيادة العرض مع ثبات الطلب سيؤدى إلى إنخفاض الثمن التوازنى وزيادة الكمية التوازنية .

ب - نقص العرض مع ثبات الطلب :

في هذه الحالة سيحدث الأثر العكسى تماماً للحالة السابقة ، حيث سنجد أن نقصان العرض نتيجة لتغير بعض أو كل محددات العرض بخلاف الثمن سيؤدى إلى إنتقال منحنى العرض بالكامل إلى جهة اليسار موازياً للمنحنى الأصلى ، ومع ثبات منحنى الطلب على حاله ، توضح نقطة التوازن الجديدة إرتفاع الثمن التوازنى للسلعة بينما تنخفض الكمية التوازنية ، ويوضح الشكل التالى تلك النتيجة حيث يتضح من هذا الشكل إرتفاع الثمن التوازنى من (و ثَ) إلى (و ث١) بينما إنخفضت الكمية التوازنية من (و كَ) إلى (و ك١) .



الشكل (٣-٦)

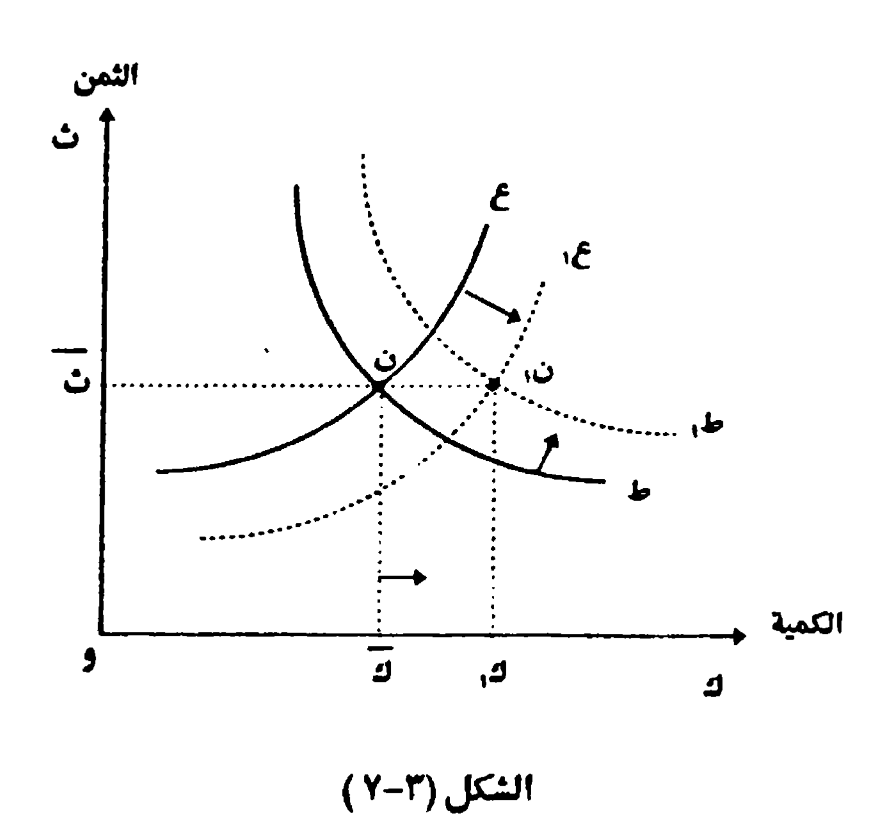
(٣) أثر التغيرات فى ظروف كل من الطلب والعرض معاً:

في هذه الحالة سنواجه بالعديد من الإحتمالات سنذكرها فيما يلى :

أولاً : زيادة كل من الطلب والعرض معاً :

١ - زيادة كل من الطلب والعرض بنفس المقدار :

ومعنى ذلك أن مقدار الزيادة فى الطلب بتعادل مع مقدار الزيادة فى العرض ، ونقطة تقاطع منحنى الطلب الجديد مع منحنى العرض الجديد تحدد لنا نقطة التوازن الجديدة كما يوضح الشكل التالى:



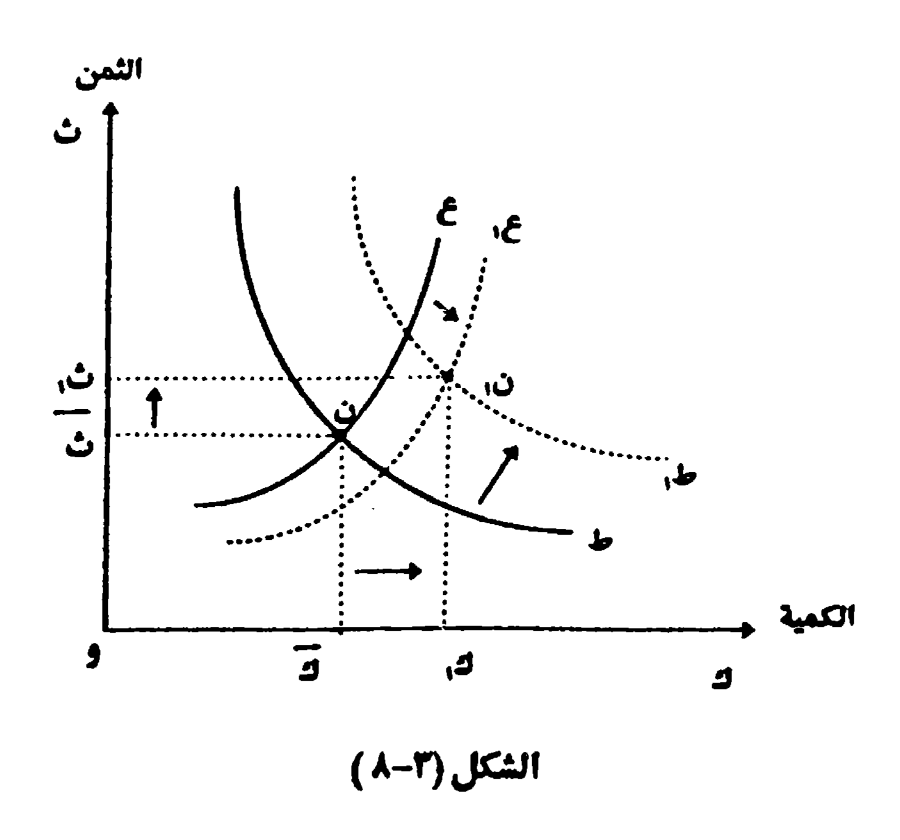
الشكل (٣-٧)

الأثر على الوضع التوازنى هو :

- ثبات الثمن التوازنى عند (و ث̄) .
- زيادة الكمية التوازنية من (و ك̄) إلى (و ك١) .

٢ - زيادة كل من الطلب والعرض بمقادير مختلفة :

أ - زيادة الطلب بمقدار أكبر من زيادة العرض :



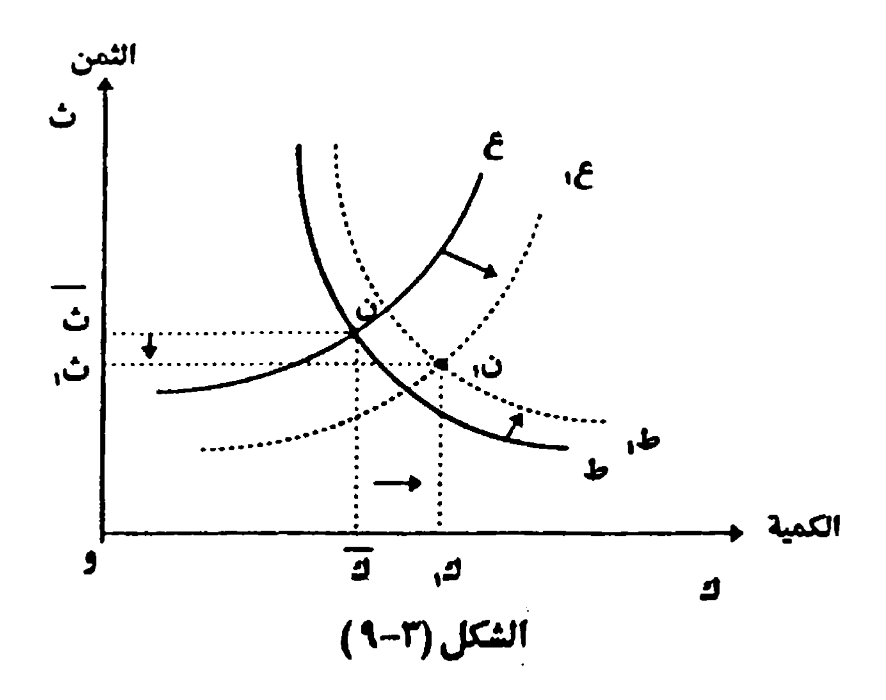
الشكل (٣-٨)

الأثر على الوضع التوازني هو :

- زيادة الثمن التوازني من (وث) إلى (وث١) .

- زيادة الكمية التوازنية من (وك) إلى (وك١) .

ب - زيادة العرض بمقدار أكبر من زيادة الطلب :



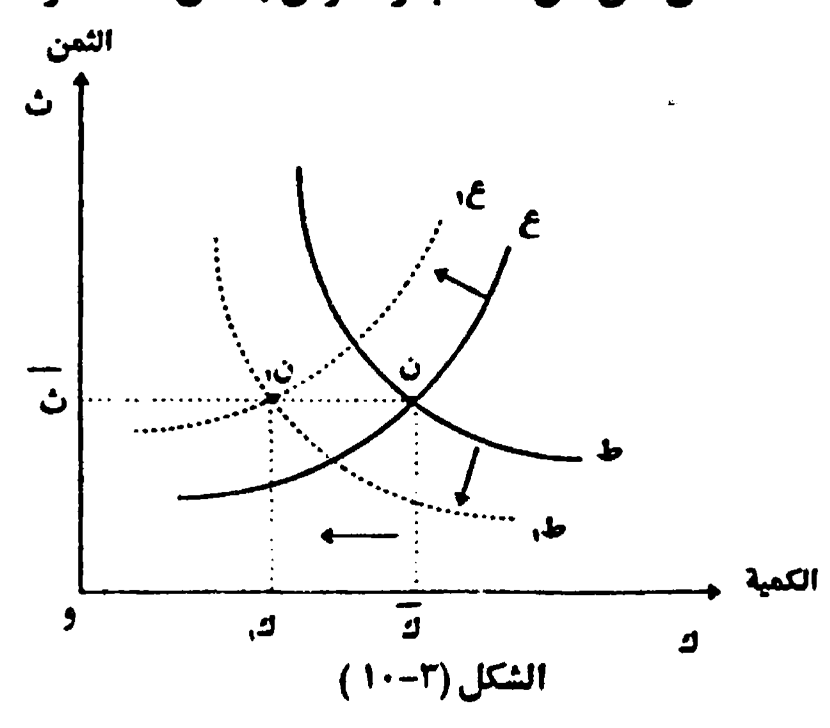
الشكل (٣-٩)

الأثر على الوضع التوازني هو :

- إنخفاض الثمن التوازني من (وث̄) إلى (وث١) .
- زيادة الكمية التوازنية من (وك̄) إلى (وك١) .

ثانياً : نقص كل من الطلب والعرض معاً :

١ - نقص كل من الطلب والعرض بنفس المقدار :



الشكل (٣-١٠)

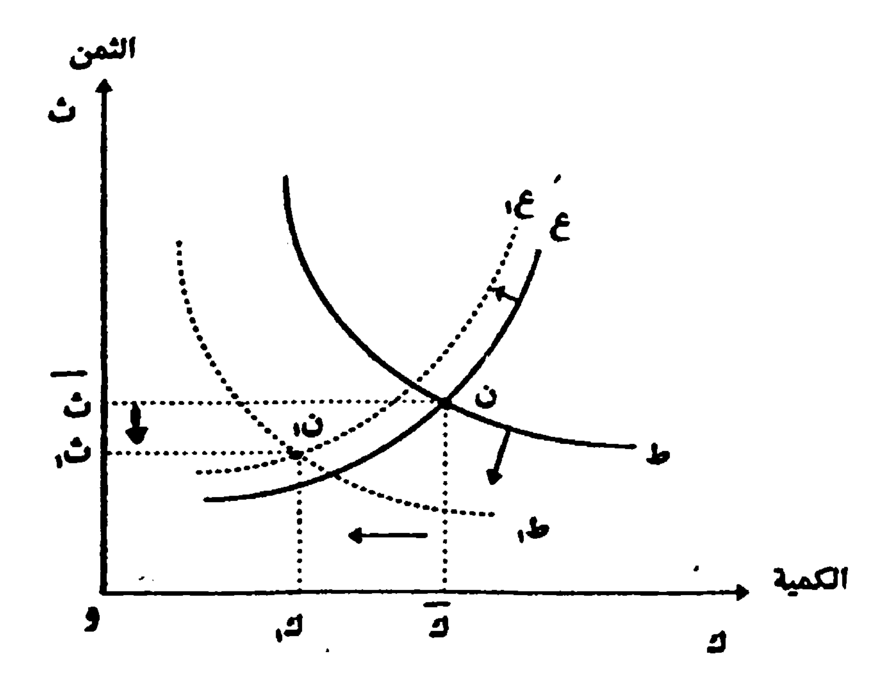
الأثر على الوضع التوازنى هـو :

- ثبات الثمـن التوازنـى عنـد (و$\bar{ث}$) .

- إنخفـاض الكميـة التوازنيـة مـن (و$\bar{ك}$) إلى (و ك١) .

٢ - نقص كل من الطلب والعـرض بمقـادير مختلفـة :

ا - نقص الطلب بمقدار أكبر من نقـص العـرض :



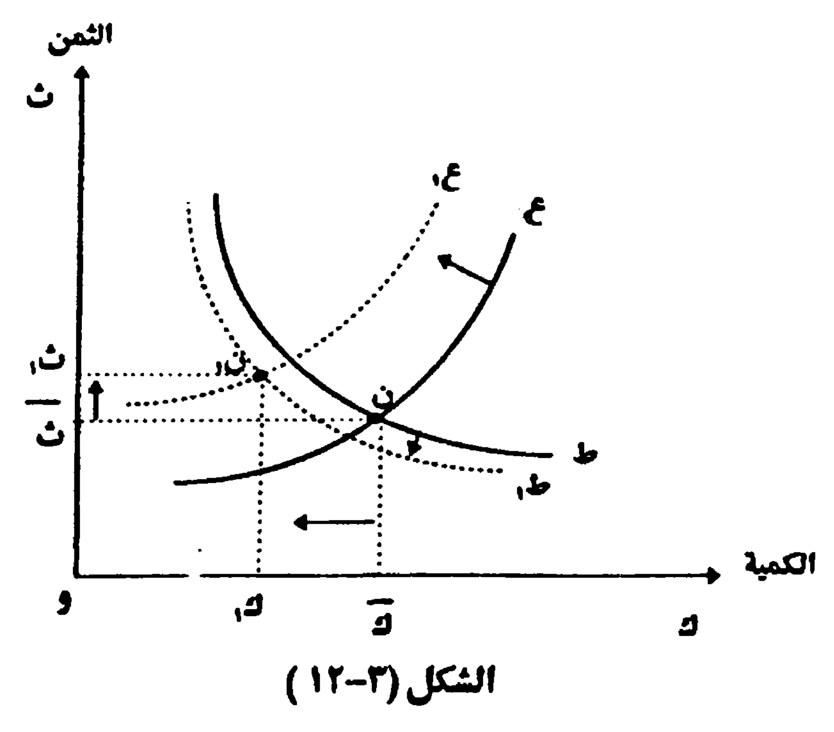
الشكل (٣-١١)

الأثر على الوضع التوازنى هـو :

- إنخفـاض الثمـن التوازنـى مـن (و$\bar{ث}$) إلى (و ث١) .

- إنخفـاض الكميـة التوازنيـة مـن (و$\bar{ك}$) إلى (و ك١) .

ب - نقص الطلب بمقدار أقل مـن نقـص العـرض :



الشكل (٣-١٢)

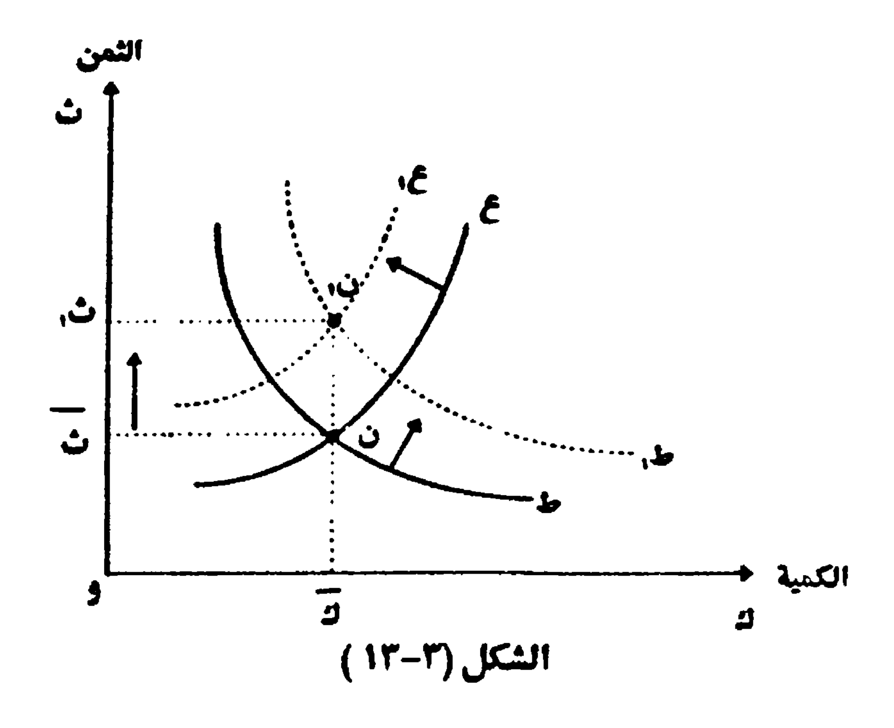
الأثر على الوضع التوازنى هـو :

- إرتفـاع الثمـن التوازنــى مــن (وث) إلي (وث١) .

- إنخفـاض الكميـة التوازنيــة مـن (وك) إلى (وك١) .

ثالثاً : زيـادة الطلب ونقـص العـرض :

١ - زيـادة الطلـب بمقـدار يعـادل نقـص العـرض :

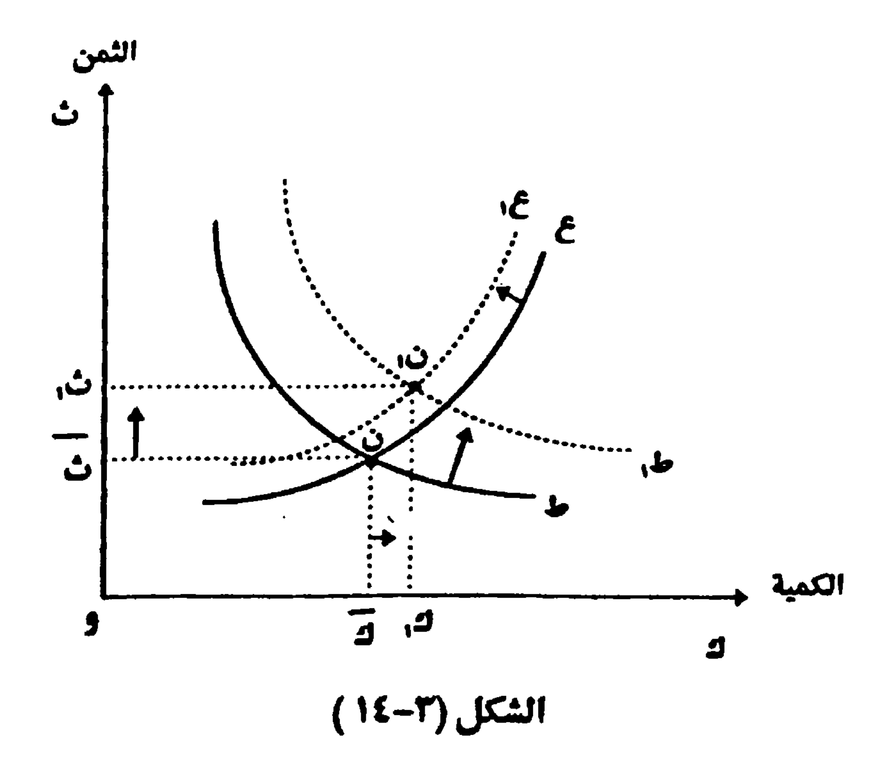


الشكل (٣-١٣)

الأثر على الوضع التوازني هـو :

- إرتفاع الثمـن التوازنـي مـن (و ث̄) إلى (و ث١) .
- ثبات الكميـة التوازنيـة عنـد (و ك̄) .

٢ – زيادة الطلب بمقدار أكبر من نقص العرض :

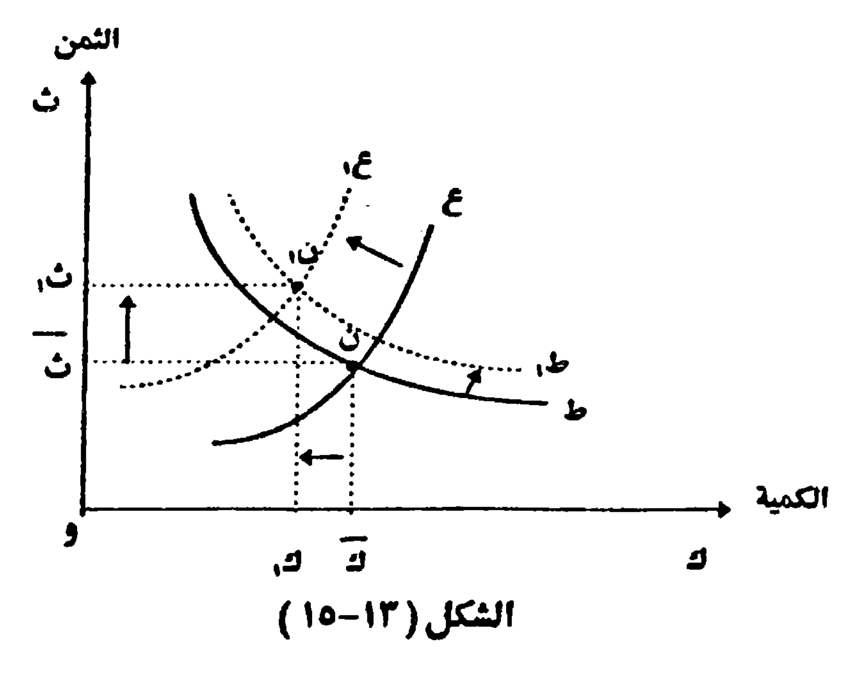


الشكل (٣-١٤)

الأثر على الوضع التوازني هـو :

- إرتفاع الثمـن التوازنـي مـن (و ث̄) إلى (و ث١) .
- زيـادة الكميـة التوازنيـة مـن (و ك̄) إلى (و ك١) .

٣ - زيادة الطلب بمقدار أقل من نقص العرض :



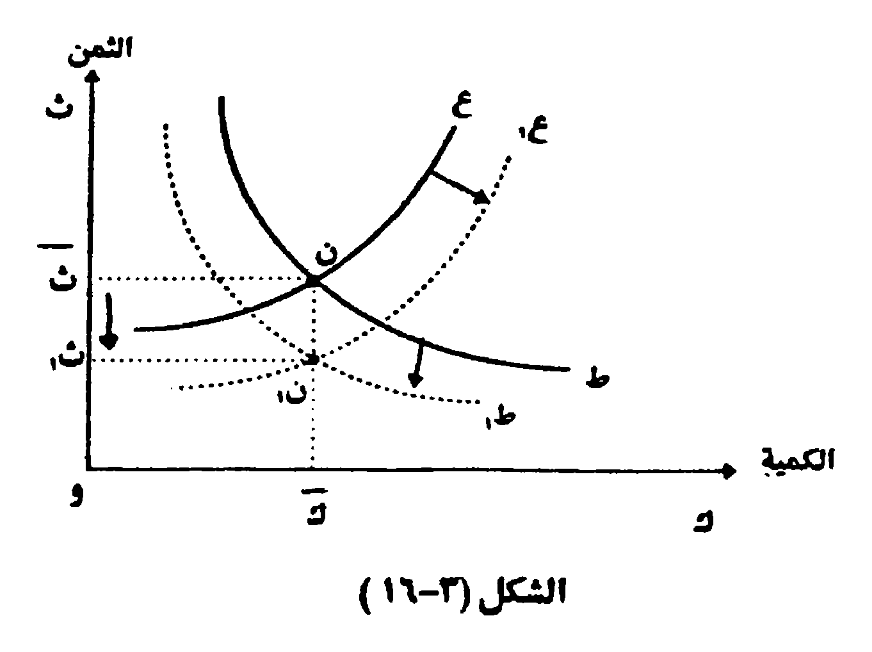
الشكل (١٣-١٥)

الأثر على الوضع التوازنى هو :

- إرتفاع الثمن التوازنى من (وث̄) إلى (وث١) .
- إنخفاض الكمية التوازنية من (وك̄) إلى (وك١) .

رابعاً : نقص الطلب وزيادة العرض :

١ - نقص الطلب بمقدار يعادل زيادة العرض :

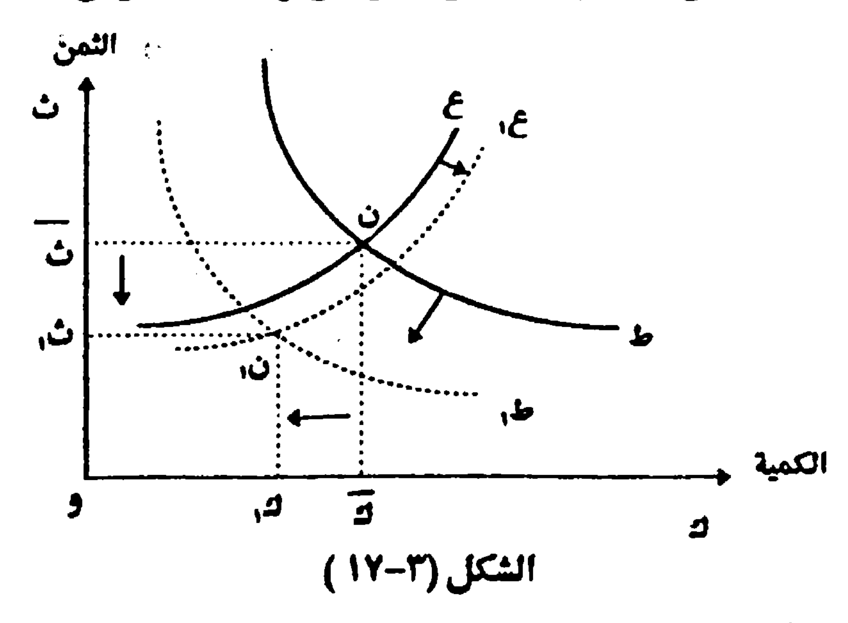


الشكل (٣-١٦)

الأثر على الوضع التوازني هـو :

- إنخفاض الثمـن التوازنيـة مـن (وث̄) إلى (وث١) .
- ثبات الكميـة التوازنيـة عنـد (وك̄) .

٢ - نقص الطلـب بمقدار أكبر من زيـادة العـرض :

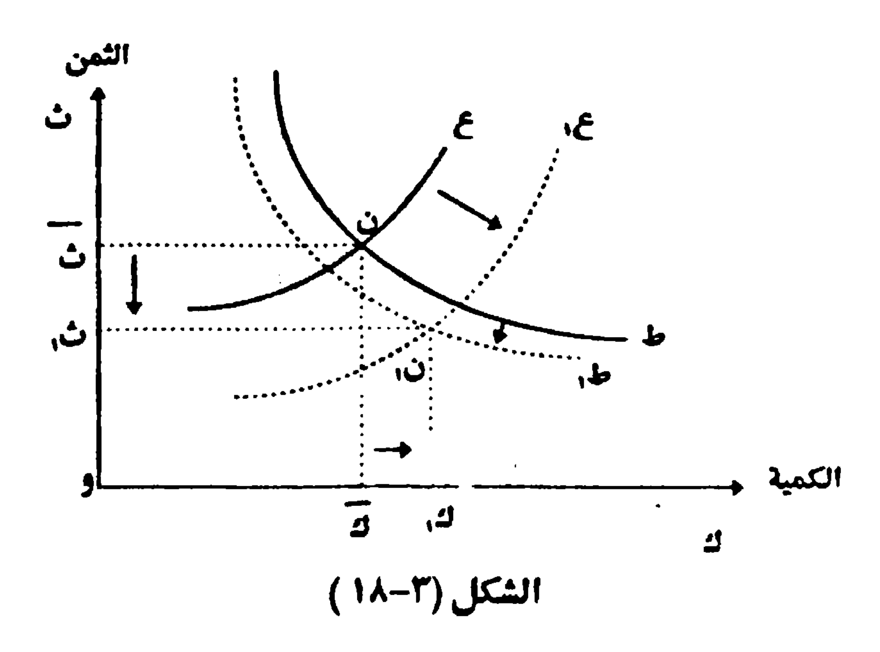


الشكل (٣-١٧)

الأثر على الوضع التوازني هـو :

- إنخفاض الثمـن التوازنيـة مـن (وث̄) إلى (وث١) .
- إنخفاض الكميـة التوازنيـة مـن (وك̄) إلى (وك١) .

٢ - نقص الطلـب بمقدار أقل من زيـادة العـرض :



الشكل (٣-١٨)

الأثر على الوضع التوازنى هـو :

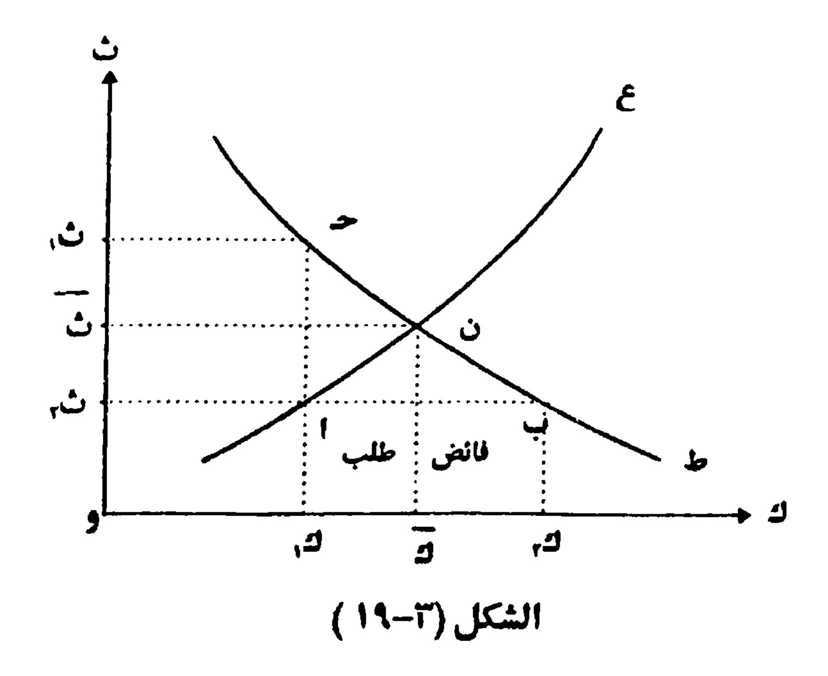
- إنخفـاض الثمـن التوازنيـة مـن (و$\overline{ث}$) إلى (و$ث_1$) .
- زيـادة الكميـة التوازنيـة مـن (و$\overline{ك}$) إلى (و$ك_1$) .

رابعاً : بعض صور التدخل الحكومى فى السوق المتنافسة :

ذكرنـا فيمـا سبق أن سـوق المنافسـة الكاملـة تتميـز بعـدة خصـائص من ضمنهـا حريـة الدخـول إلى والخـروج مـن السـوق والـذى يتضمـن عـدم التدخـل الخـارجى فـى تحديـد الأثمـان أو الكميـات . ونتيجـة لتوافـر شـروط المنافسة الكاملة يكون الوضع التوازنـى للسـلعة وضعـاً مسـتقراً ، حيـث يتحـدد عند ذلك الوضع كل من الثمن التوازنـى والكميـة التوازنيـة للسلعة ، ويظـل الثمن التوازنى للسـلعة مستقراً طالمـا لم توجـد قـوى خارجيـة قـد تؤثـر علـى هـذا الثمـن التوازنـى . وفيمـا يلـى سـنقوم بتحليـل الآثـار المترتبـة علـى التدخل الحكومى فى السـوق المتنافسـة والـذى قـد يـأخذ أحـد شـكلين إمـا بفرض حد أقصى لثمن السلعة أو بفرض حد أدنـى لثمـن السـلعة .

(١) التدخل الحكومى بفرض حـد أقصـى لثمـن السلعة :

ومثـال ذلـك سـوق السـلع الغذائيـة الضروريـة ، حيـث قـد تـرى الحكومـة أن الثمـن التوازنـى السـائد فـى السـوق مرتفـع بالنسـبة لأصحـاب الدخـول المحـدودة ، ومـن ثـم تـرى الحكومـة ضـرورة التدخـل عـن طريـق وضـع حـد أقصـى لثمـن السـلعة ، ولكـى يكـون ذلـك التدخـل الحكومـى إيجابياً يجب أن يكـون الثمـن المحـدد مـن قبـل الحكومـة أقـل مـن الثمـن التوازنى . والشكل التـالى يوضـح ذلـك :



الشكل (٣-١٩)

فـي الشـكل السـابق نجـد أن الثمـن التوازنـي هـو (و ث) ، و أن الثمـن الـذى فرضتـه الحكومـة هـو (و ث٢) ، ومـن الملاحـظ أنـه أقـل مـن الثمـن التوازنـي . ويـترتب علـى ذلـك وجـود فـائض طلـب يقـدر بالمسـافة ا ب ، حيث أن الكمية المطلوبـة (و ك٢) عنـد هـذا الثمـن المحـدد مـن قبـل الحكومـة أكـبر مـن الكميـة المعروضـة (و ك١) . يـترتب علـى الوضـع السـابق مشـكلة عـدم كفايـة الكميـة المعروضـة ، وهنـا قـد تقـوم الحكومـة بتوزيـع العرض المحـدود مـن السـلعة علـى المستهلكين عـن طريـق مـا يسـمى بنظـام البطاقـات التموينيـة ، بمعنـى تخصيص كميـة محـدودة وثابتـة لكـل مسـتهلك مـن مسـتهلكى هـذه السـلعة بحيـث تكفـى الكميـة المعروضـة طلبـات المستهلكين . ولكن قد يترتب علـى الوضـع السـابق نشـوء مـا يسـمى بالسـوق السـوداء والتـى تعنـى بيـع السـلعة بثمـن أكـبر مـن الثمـن الـذى حددتـه الحكومـة .

ففـي الشـكل السـابق يلاحـظ أن الثمـن (و ث١) يمثـل أقصـى ثمـن يسـتعد المسـتهلك لدفعـه مقـابل شـراء الكميـة المعروضـة (و ك١) . فـإذا

إفترضنا أن تلك الكمية المعروضة ستباع بكاملها في السوق السوداء عند أقصى ثمن يستعد المستهلك لدفعه في هذه السلعة وهو (و $ث_١$) ، فهنا نجد أن :

الإنفاق الكلى للمستهلكين = الإيراد الكلى للبائعين

= الثمن × الكمية

= و$ث_١$ × و$ك_١$

= مساحة المستطيل و $ك_١$ جـ $ث_١$.

فإذا التزم كل من البائعين و المستهلكين بالثمن الحكومي المحدد للسلعة وهو و $ث_٢$ فهنا نجد أن :

الإيراد الكلى الرسمي للبائعين = الثمن الحكومي × الكمية

= و$ث_٢$ × و$ك_١$

= مساحة المستطيل و $ك_١$ ا $ث_٢$.

ومن الواضح أن الإيراد الكلي الذي سيحصل عليه البائعين نتيجة بيع السلعة في السوق السوداء سيزيد عن ذلك الإيراد الكلي الذي سيحصل عليه البائعين نتيجة الإلتزام بالثمن الحكومي المحدد سلفاً . ويمثل الفرق بين هذين الإيرادين ما يحصل عليه البائعون من إيرادات غير رسمية نتيجة لبيع السلعة في السوق السوداء حيث نجد :

الإيراد الكلى غير الرسمي للبائعين = مساحة المستطيل و $ك_١$ حـ $ث_١$ –

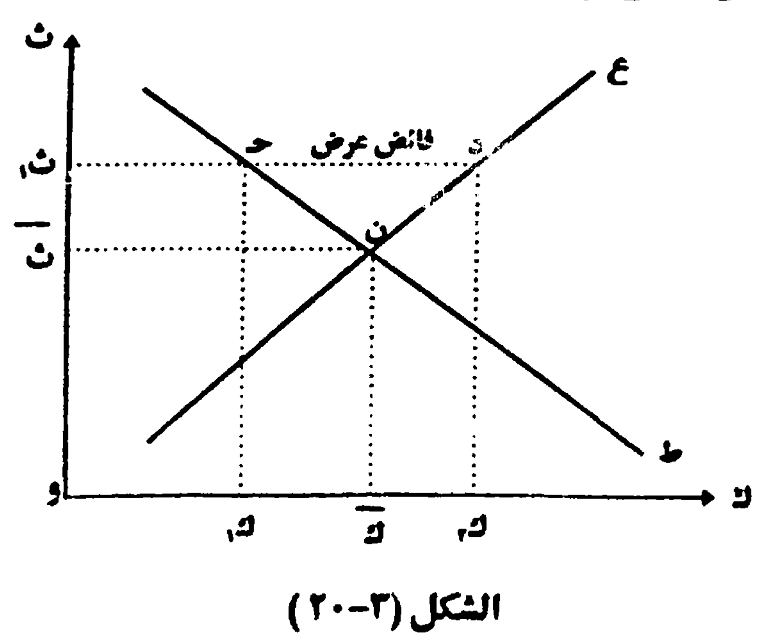
مساحة المستطيل و $ك_١$ ا $ث_٢$

= مساحة المستطيل ا جـ $ث_١$ $ث_٢$.

(٢) التدخل الحكومي بفرض حد أدنى لثمن السلعة :

في بعض الحالات قد تقوم الحكومة بفرض حد أدنى لثمن السلعة في السوق المتنافسة ، ولكي يكون ذلك التحديد إيجابياً وفعالاً يجب أن يكون ذلك الثمن المحدد أكبر من الثمن التوازني . ففي حالة سوق الخدمات العمالية قد ترى الحكومة أن الأجر التوازني الذي يتحدد عن طريق تقاطع كل من منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل هو أجر منخفض جداً ولا يكفي لتغطية احتياجات العمال الضرورية، ومن ثم تتدخل الحكومة بوضع حد أدنى للأجور minimum wages والذي يجب بالضرورة أن يكون أعلى من الأجر التوازني . وأيضاً في حالة سوق السلع الزراعية وخاصة سلعة القطن ، قد ترى الحكومة أن الثمن التوازني لسلعة القطن ، وهي سلعة زراعية تصديرية هامة ، لا يشجع منتجي القطن على زراعة ذلك المحصول الحيوي الهام ، ومن ثم تقوم الحكومة بالتدخل عن طريق تحديد ثمن لسلعة القطن أعلى من الثمن التوازني لها .

والشكل التالي يوضح طبيعة ذلك التدخل الحكومي :



الشكل (٣-٢٠)

فى الشكل السابق نجد أن قيام الحكومة بفرض حد أدنى للثمن (و ث١) والذى يزيد عن الثمن التوازنى (و ث̄) قد أدى إلى وجود فائض عرض يقدر بالمسافة الأفقية جـ د ، حيث تكون الكمية المعروضة و ك٢ أكبر من الكمية المطلوبة و ك١ .

ففى حالة سوق الخدمات العمالية نجد أن فائض العرض هذا يمثل حالة من حالات البطالة الإجبارية ، والتى تعنى أن عدداً من العمال يرغبون فى العمل عند الأجر الحكومى السائد و ث١ ولكنهم لا يجدون عملاً . وهذا يمثل الأثر السلبى لسياسة فرض حد أدنى للأجور بينما يتمثل الأثر الإيجابى لتلك السياسة فى زيادة معدلات الأجور لأولئك الذين يعملون فعلاً عند الأجر الحكومى المحدد .

أما فى حالة سوق بعض السلع الزراعية كالقطن مثلاً ، فإننا نجد أن فائض العرض المترتب على فرض حد أدنى لثمن السلعة يمثل كمية من القطن لم يستطيع البائعون بيعها عن الثمن الجديد و ث١ ، وهنا قد تتدخل الحكومة بشراء فائض المحصول أو بتحديد المساحات المزروعة قطناً فى الأعوام التالية .

الباب الثالث

نظريات تحليل سلوك المستهلك

Theories of Consumer behavior

الفصل الأول: نظرية المنفعة الحدية.

الفصل الثانى: نظرية منحنيات السواء.

نظريات تحليل سلوك المستهلك

إن تحليل تحليل سلوك المستهلك لا يستهدف فقط وضع المعايير التي يمكن الإسترشاد بها عند قيام المستهلك بتوزيع دخله على السلع والخدمات المختلفة ، بل يهدف - في المقام الأول - إلى التفسير والتنبؤ بمعنى وضع تصورات أو فروض تفسر بطريقة علمية ما يحتمل أن يكون عليه السلوك المشاهد للمستهلكين في دنيا الواقع .

وسوف نفترض عند تحليلنا لسلوك المستهلك أنه مستهلك رشيد rational بمعنى أنه يتمتع بدرجة معقولة من الإدراك والتصرف بحيث لا يأتي بتصرفات متعارضة في نفس الوقت ، ويخطط لإنفاق دخله بطريقة واعية تحقق له الحصول على أقصى إشباع أو منفعة ممكنة . ولكي يصل المستهلك إلى هدفه وهو تحقيق أقصى منفعة ممكنة يتعين أن يكون قادراً على مقارنة المنافع التي يكتسبها من مختلف المجموعات السلعية التي يسمح له دخله بالحصول عليها .

وهناك نظريتان أساسيتان تتناولان مشكلة تحليل سلوك المستهلك وهما كل من نظرية المنفعة الحدية ونظرية منحنيات السواء ، وسوف نتناول كل منهما بالتفصيل في الفصلين التاليين .

الفصل الأول

نظرية المنفعة الحدية

Theory of Marginal Utility

- مفهوم المنفعة وأنواع المنافع.
- إفتراضات نظرية المنفعة الحدية.
- العلاقة بين المنفعة الحدية والمنفعة الكلية.
- نموذج توازن المستهلك.
- إشتقاق محنى طلب المستهلك.

الفصل الأول

نظرية المنفعة الحدية

Theory of Marginal Utility

مفهوم المنفعة:

المنفعة: تتسم كل السلع والخدمات بسمة مشتركة هي المنفعة التي تعني إقتصادياً قدرة السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة أو إشباع رغبة يشعر بها الإنسان بغض النظر عما إذا كان إشباع هذه الحاجة ضرورياً أو غير ضروري.

وتتوقف قيمة الشيء على مقدار منفعته أي قدرته على إشباع الحاجات الإنسانية، وحيث أن الحاجة إلى الشيء يختلف تقديرها من شخص لآخر، فلهذا تعتبر المنفعة نسبية فهي تختلف من شخص لآخر لنفس الشيء الواحد حسب حاجته إليه ورغبته فيه. وإذا كان المجتمع يقدر خدمة معينة بثمن معين فإن ذلك يتوقف إلى درجة كبيرة على مدى منفعتها، وعليه فإن درجة منفعة الشيء تقاس بالثمن الذي يقبل معظم المستهلكين دفعه لحيازة هذا الشيء سواء كان سلعة أو خدمة.

أنواع المنافع:

١- <u>المنفعة الشكلية</u>: هي تغيير شكل المادة أو السلعة من شكل إلى آخر يتفق وطبيعة الإستهلاك كتحويل القطن الزهر إلى قطن شعر والقطن إلى غزل ثم الغزل إلى منسوجات فكل شكل من هذه الأشكال قابل للإستخدام أو للإستهلاك في وجه معين.

فالأشياء التي نستعملها أو نستهلكها في حياتنا اليومية إن هي إلا منتجات الطبيعية غير أنها قد تختلف قليلاً أو كثيراً عن حالتها الأصلية وفقاً لمدى وطبيعة عمليات الإنتاج التي أجريت عليها لإكسابها مواصفات شكلية تجعلها صالحة أو أكثر صلاحية لإشباع الرغبات أو الحاجات الإنسانية.

٢- <u>المنفعة المكانية</u>: يعتبر نقل السلعة من مكان لآخر عملاً منتجاً مادام هذا النقل يزيد من منفعتها أو يخلق مثل هذه المنفعة، فإذا نقلت السلعة من مكان توجد فيه بكثرة غير أنها ليست مطلوبة فيه أو مطلوبة بكميات اقل نسبياً عن حجم تواجدها إلى مكان آخر يكثر فيه الطلب عليها فإن هذا النقل يعتبر عملاً منتجاً. ويطلق على المنفعة التى تضاف إلى السلعة نتيجة لنقلها من مكان إلى آخر المنفعة المكانية.

٣- <u>المنفعة الزمنية</u>: هى المنفعة التى تحدث نتيجة عملية تخزين السلعة، ويعتبر ذلك عملاً نافعاً ومنتجاً وبالتالى يضيف إلى تلك السلعة مايعرف بالمنفعة الزمنية. فبعض المنتجات الزراعية كالطماطم والخضروات والفواكه والحبوب والمنتجات الصناعية الموسمية توجد بوفرة فى زمن إنتاجها فيكون المعروض منها أكبر بكثير من الطلب عليها فى هذه الفترة مما يؤدى إلى إنخفاض قيمتها. ومن الواضح أن تخزين هذه السلع عن طريق حفظها فى العلب أو تجفيفها أو الإحتفاظ بها فى شون لتوزيعها على مدار السنة سعياً إلى موازنة عرضها بالطلب عليها طوال العام يعتبر عملاً نافعاً ومنتجاً لأنه لو لم يخزن الفائض منها عن حاجة الطلب عليها أو إستهلاكها لأصابه التلف أو أصبح عديم المنفعة. ويطلق على منفعة التخزين إسم المنفعة الزمنية.

فالمنفعة الزمنية إذاً هى تغير زمانى بالتخزين يسمح بتنظيم عرض السلعة على مدى الزمن فى الأسواق عن طريق تخزين السلعة حين يقل الطلب عليها بالنسبة للكمية الموجودة منها إلى أن يزيد الطلب عليها فى وقت لاحق كما هو الشأن فى الإنتاج الزراعى الموسمى وقد يكون للمنفعة الزمنية أثراً أو دوراً إقتصادياً آخر غير ذلك، كما هو الشأن فى حالة تخزين الموز لفترة قصيرة نسبياً حتى يكتمل نضجه أو تخزين بعض أنواع الجبن لنفس الغرض. ففى هذه الحالة أدت المنفعة الزمنية إلى منفعة شكلية مما يدل على أنه ليس هناك حدوداً فاصلة ودقيقة بين المنافع المختلفة.

٤- <u>المنفعة التملكية</u>: يقوم الوسطاء والتجار بعملية التبادل أى نقل ملكية السلع بين الأفراد فهم يخلقون هذا النوع من المنافع عندما يقومون بنقل ملكية السلع من المنتجين إليهم ثم منهم إلى مستهلكيها، فهو عمل منتج أدى إلى نقل السلع من الأفراد الذين ليسوا فى حاجة إليها مقابل إمدادهم بالنقود أو بسلع أخرى هم فى حاجة إليها وذلك إلى

المستهلكين الذين هم فى أشد الحاجة إلى الإستفادة بهذه السلع مقابل مايقدمونه من جـــهود أو نقود. فإذا إنتقلت ملكية هذه السلع عن طريق التبادل إلى الشخص الذى ينتفع بها فـــى إشباع حاجاته أضيفت لها منفعة تسمى المنفعة التملكية.

فالمنفعة التملكية أو الحيازية على هذا النحو تعنى نقل ملكية أو حيازة الأشـــياء من شخص إلى آخر طبيعى أو معنوى عن طريق عملية التبادل أى البيع والشراء فـــهى عمليتان إقتصاديتان يقوم بهما البائع والمشترى بغرض نقل ملكية أو حيازة الشـــىء مـــن الأول إلى الثانى بعد الإتفاق على الثمن وتسديده.

٥- المنفعة الخدمية : يوجد نوع آخر من المنافع هـــو المنفعـــة الخدميـــة أو المنفعـــة الشخصية كالتى يوفرها الطبيب لمرضاه والمحامى لموكليه والمعلم لتلاميـــذه والأديـــب لقراؤه والموسيقى لمستمعيه وغيرهم من الأفراد يقدمـــون خدمـــات للمجتمـــع. فالمنفعـــة الخدمية تمثل نوعاً آخر من المنافع ليس له علاقة إطلاقاً بتغيير صور المادة أو نقلـــها أو تخزينها أو نقل ملكيتها وإن كانت مثل هذه الخدمات لاغنى عنـــها فـــى تســـهيل جميـــع العمليات الإنتاجية بما توفره للمنتجين من صحة وعلم وثقافة وترفيه. وتسمى هذه المنـــافع بالمنفعة الشخصية أو المنفعة الخدمية.

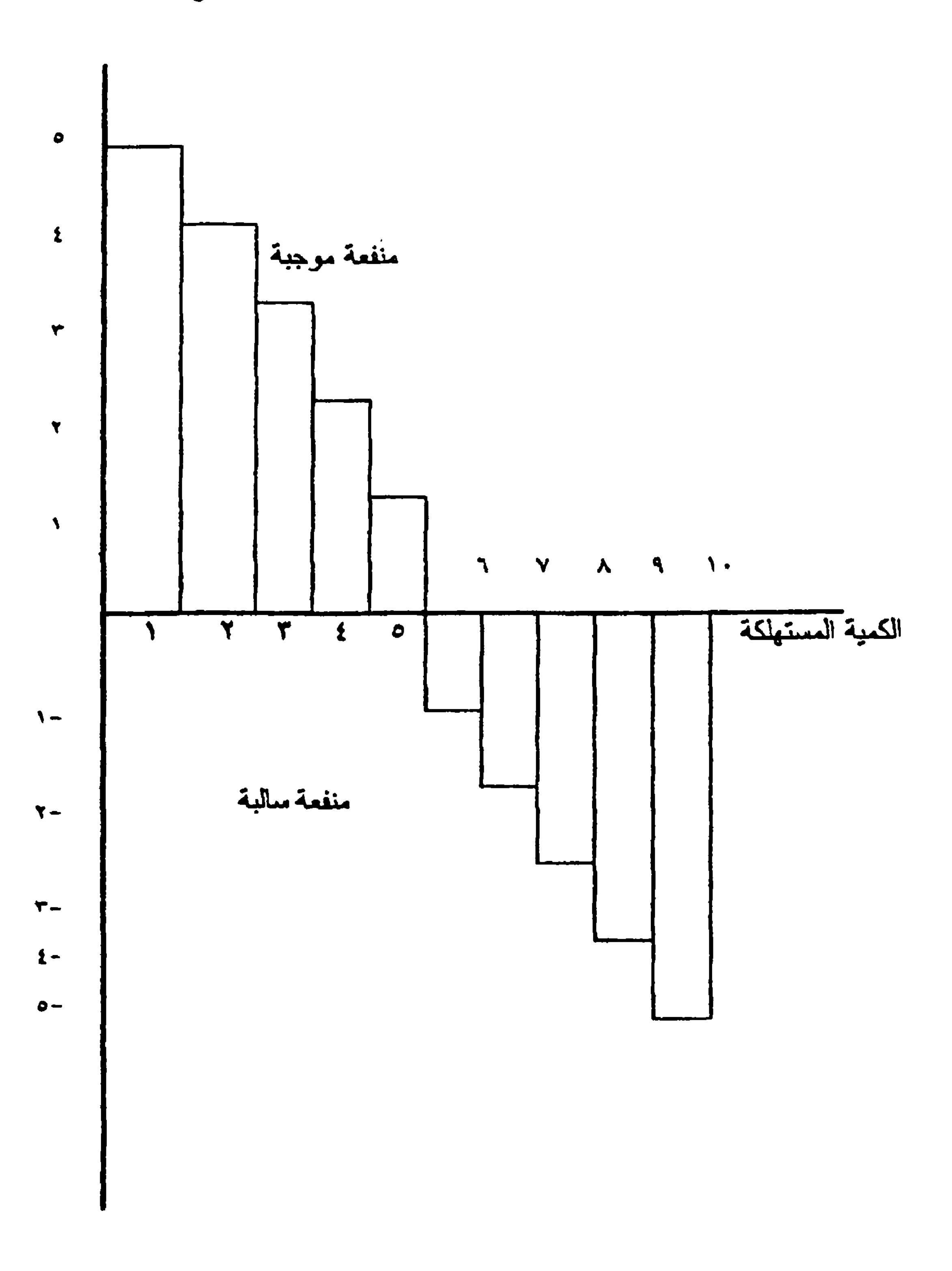
٦- المنفعة الأولية: وأخيراً تظهر المنافع الأولية أو الإنتاجية المباشرة فى عمل الـــزارع فى حقله حيث يستطيع من خلال توليفة من الموارد إنتاج أو ابراز نواتج جديدة لـــم تكـــن موجودة من قبل وذلك من خلال إنتاجه لكثير من الزروع النباتية والحيوانية وكذلك تظـــهر فى جهود الصيادين عندما يسعون إلى إستخراج كنوز كثيرة من أحجار كريمة وأصـــداف، والأسماك وغيرها من البحر. وكذلك تبدو فيما يستخرجه عمال المنـــاجم مـــن مختلـــف المعادن. وكلها جهود تؤدى إلى إضافة منافع جديدة لمواد لم يكن لها منفعة من قبل وهـــى فى جوف البحر أو فى باطن الأرض وهذه تعرف بالمنافع الأولية.

ويجدر التنويه بأن تقسيم المنافع على هذا النحو تقسيماً ظاهرياً أى غير حقيقـــى فى حياتنا العملية بل أن الإنتاج بطبيعته يخلق أو يضيف معظم إن لم يكـــن جميـــع هـــذه المنافع للأشياء، فصناعة الخبز مثلا مرت بعدة مراحل إنتاجية من الزراعة حتى حصـــاد

القمح وتخزينه ثم طحن الحبوب ونقلها إلى المخابز ثم عمليات التصنيع كل هذه العمليات تمت خلالها عمليات إنتاج من شأنها تغيير الشكل والمكان والزمان والملكية والخدمات.

ويمكن أن يقوم الشخص بعمليات إنتاج معينة تضيف منافع متنوعة للأشياء. فالشخص مثلاً الذى يعمل فى مصنع ملابس يمكن إعتباره خالق للمنفعة الشكلية وإذا عمل فى إدارة النقل فأنه يضيف منفعة مكانية وأن عمل فى المخازن فإنه يضيف منفعة زمنية وأن عمل فى قسم المبيعات أو المشتريات فإنه يضيف منفعة تملكية وأن عمل فى قسم الدعاية والإعلان فانه يضيف منفعة خدمية وهكذا. وبالمثل بالنسبة للأشخاص المعنويين فمثلاً شركة التأمين تنتج منافع زمنية إذ أنها تأخذ أقساط التأمين من الأفراد ثم تدفع لهم قيمة التأمين أو لورثتهم فى ميعاد اجل حين تكثر الحاجة إليه، وفى نفس الوقت فأن شركة التأمين تضيف منافع تملكية أو حيازية إذ تضع الأموال فى حوزة المؤمن عليه كذلك تنتج منافع خدمية أخرى للجمهور تفيده فى حياته العملية.

قانون تناقص المنفعة: ينص قانون تناقص المنفعة على أنه بزيادة إستهلاك الفرد لوحدات متتالية متماثلة من سلعة معينة فإن المنفعة الكلية التى يحصل عليها تزيد بمعدل متناقص، فعندما يستهلك فرد ما سلعة معينة، فإنه يشعر دائماً برغبة شديدة للوحدة الأولى من هذه السلعة، وتبدأ بعد ذلك رغبته فى إستهلاك وحدات متتالية فى التناقص، وتلاحظ هذه الظاهرة يومياً عند إستهلاك السلع والخدمات المختلفة ، فالشخص الظمآن يشعر برغبة شديدة إلى إستهلاك الكوب الأول من الماء وتقل هذه الرغبة بإستهلاك الكوب الثانى وهكذا إلى أن يصبح إستهلاك الماء ضار، ولو فُرض أنه يمكن قياس المنفعة التى يتحصل عليها الفرد نتيجة إستهلاكه وحدات متتالية من سلعة أو خدمة ما فإنه يمكن فى هذه الحالة توضيح فكرة تناقص المنفعة بالرسم التوضيحى المبين فى الشكل التالى:



وحدات المنفعة
منفعة موجبة
منفعة سالبة
الكمية المستهلكة
٥
٤
٣
٢
١
١-
٢-
٣-
٤-
٥-
١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠

وفى الواقع فإن الإنسان يستمر فى إستهلاك تلك السلعة إلى الحد الذى لايضيف أى زيادة جديدة إلى منفعته الكلية، ولكنه يستمر فى العادة فى إستهلاك تلك السلعة إلى الحد الذى يشعر عنده أنه بإستهلاك وحدة أولى من سلعة أخرى فإنها ستشبع رغبة أشد إلحاحاً وتزيد منفعتها على ماكان ينتظر أن يتحصل عليه من الوحدة التالية من السلعة الأولى.

ويتلخص قانون تناقص المنفعة فى الآتى:

تقل المنفعة لأى سلعة كلما زاد إستهلاك الفرد منها خلال فترة زمنية معينة فبعد إستهلاك الوحدة الأولى من السلعة تبدأ المنفعة الناتجة عن إستهلاك وحدات متتالية منها فى التناقص، بمعنى أن الوحدة الثانية تضيف عند إستهلاكها منفعة أقل مما أضافته الوحدة الأولى وهكذا فإن الوحدة الثالثة تضيف منفعة أقل من الوحدة الثانية.

وترجع أهمية قانون تناقص المنفعة إلى أنه فتح المجال أمام الإقتصاديين لتفهم وتفسير كثير من العلاقات الإقتصادية التى ترتبط إرتباطاً وثيقاً بتصرفات الإنسان الإجتماعية والإقتصادية، فقد ساعد قانون تناقص المنفعة فى إستنتاج وتفهم العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة من سلعة معينة والأسعار التى يقبل أن يدفعها المستهلكون فى فترة معينة.

نظرية المنفعة الحدية
Theory of Marginal Utility

قامت تلك النظرية على مجموعة من الإفتراضات التى إتسم معظمها بالمغالاة فى عدم الواقعية والتجريد ، وفيما يلى نتناول أهم إفتراضات نظرية المنفعة الحدية ، ثم نعرض لنموذج توازن المستهلك فى حالة وجود سلعة واحدة و فى حالة وجود أكثر من سلعة .

أولاً : إفتراضات نظرية المنفعة الحدية :

١ - الرشد الإقتصادى للمستهلك :

ويعنى هذا الإفتراض أن المستهلك يتصرف بطريقة منطقية ، وينفق دخله بالطريقة التى تحقق له أقصى إشباع أو منفعة ممكنة . فالمستهلك الذى لا يتمتع بالرشد الإقتصادى تكون قراراته متضاربة وغير منطقية ومن ثم لا يمكننا القيام بعملية تعميم للنتائج التى نستهدف الوصول إليها .

٢ - القياس الكمى أو العددى للمنفعة :

وهذا الإفتراض هو الأساس الذى قامت عليه نظرية المنفعة الحدية وبدونه تسقط النظرية تماماً ولا يصبح لها أى معنى ، ويعنى هذا الإفتراض أن المستهلك قادر على قياس المنفعة التى يستمدها من سلعة أو خدمة ما بوحدات عددية يطلق عليها وحدات المنفعة . وهذه الوحدات العددية لها كل خصائص الأعداد الجبرية من حيث التساوى

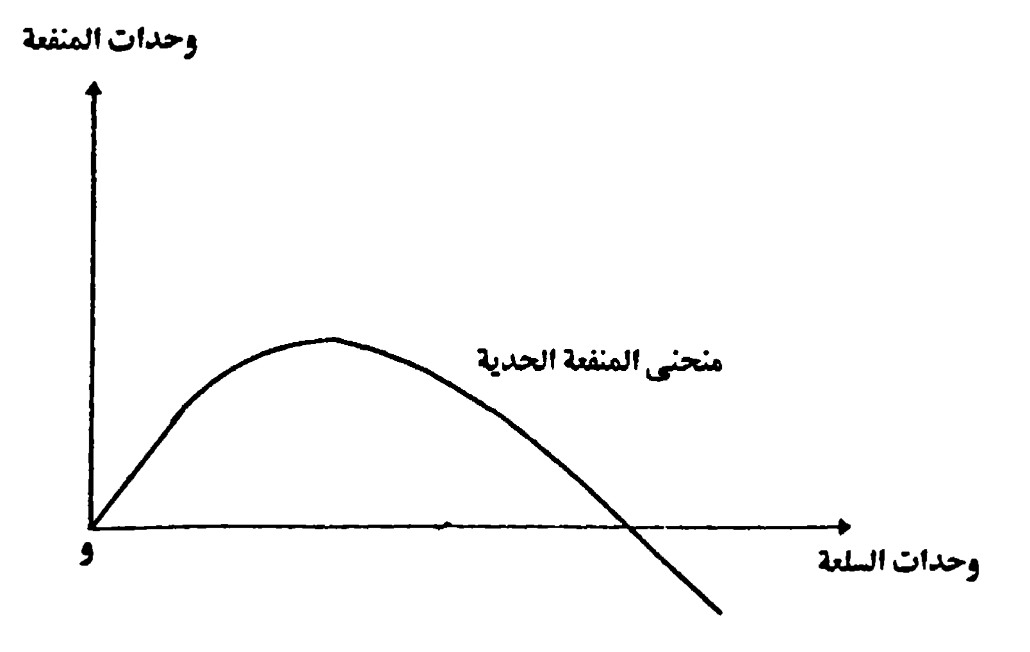
والتضاعف . فمثلاً إذا عين المستهلك العدد (٤) ليشير إلى المنفعة المستمدة من إستهلاك المجموعة السلعية (أ) ، في حين أنه عين العدد (٨) ليشير إلى المنفعة المستمدة من إستهلاك المجموعة السلعية (ب) ، فمعنى ذلك أن المنفعة المستمدة من إستهلاك المجموعة السلعية (أ) هي ضعف المنفعة المستمدة من إستهلاك المجموعة السلعية (ب) .

والمنفعة وفقاً للمفهوم السابق هي ظاهرة كمية يتعين وجود وحدات عددية لقياسها يطلق عليها وحدات المنفعة ، وهي ليست وحدات موضوعية ، ولكنها وحدات شخصية تختلف من مستهلك لآخر حيث أنها تعتمد على ذوق المستهلك ورغباته .

٣ - تناقص المنفعة الحدية :

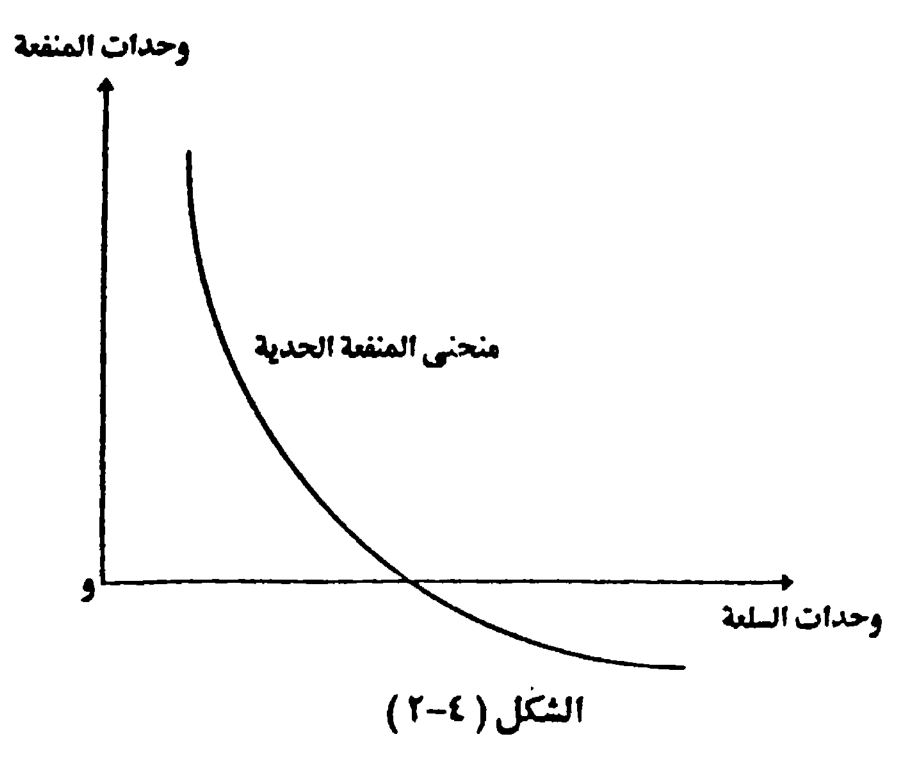
يعني هذا الإفتراض أن المنفعة الحدية مآلها في النهاية إلى التناقص مع إستمرار زيادة إستهلاك وحدات السلعة أو الخدمة من قبل المستهلك ، وهنا قد نواجه بأحد إحتمالين :

الإحتمال الأول : قد تتزايد المنفعة الحدية في البداية مع تزايد الوحدات المستهلكة من السلعة أو الخدمة حتى حد معين ثم تبدأ بعد ذلك في التناقص حتى تصل إلى الصفر ، ثم تأخذ بعد ذلك قيم سالبة كما يوضح الشكل التالي :



الشكل (٤-١)

الإحتمال الثاني : أن المنفعة الحدية تتناقص منذ البداية مع تزايد الوحدات المستهلكة من السلعة أو الخدمة حتى تصل إلى الصفر ثم تأخذ بعد ذلك قيماً سالبة كما يوضح الشكل التالي :



الشكل (٤-٢)

ويعتبر شرط تناقص المنفعة الحدية بمثابة شرط ضروري لوصول المستهلك للوضع التوازني الذي يحقق له أقصى منفعة صافية ممكنة (أو ما يسمى بفائض المستهلك) . فلو إفترضنا أن المنفعة الحدية ستكون متزايدة بإستمرار فمعنى ذلك أن المنفعة الكلية ستتزايد دائماً بمعدل متزايد مع زيادة وحدات السلعة المستهلكة . وهذا يعني أن المستهلك سوف يستمر في إستهلاكه للسلع طالما كانت منفعتها الحدية متزايدة ومن ثم لن يصل المستهلك إطلاقاً لوضع التوازن الذي يحقق له أقصى فائض ممكن أو أقصى إشباع صافي ممكن (الفرق بين المنفعة الكلية المكتسبة والمنفعة الكلية المضحى بها) ، وسوف نشير فيما بعد إلى التعريفات الخاصة بكل من المنفعة الحدية و المنفعة الكلية المكتسبة والمنفعة الكلية المضحى بها .

وخلاصة ما سبق هو أن إفتراض تناقص المنفعة الحدية في النهاية حتى لو كانت متزايدة في بداية الإستهلاك هو الذي يجعل من الممكن أن يصل فائض المستهلك أو الإشباع الصافي الذي يحصل عليه المستهلك إلى حده الأقصى .

٤ - ثبات المنفعة الحدية للنقود :

ادعى بعض الإقتصاديين من أنصار نظرية المنفعة الحدية أنه من الممكن في ظروف التأكد التام قياس المنفعة بوحدات نقدية ، بمعنى أن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من جراء إستهلاكه لوحدات سلعة أو خدمة ما يمكن قياسها بذلك القدر من الوحدات النقدية التي يستعد المستهلك للتخلي عنها أو التضحية بها في سبيل شراء تلك الوحدات الإضافية من السلعة أو الخدمة . ومن هنا نجد أن إفتراض ثبات المنفعة الحدية للنقود يعد بمثابة إفتراض ضروري في حالة إستخدام وحدات

المنفعة كأساس لقياس المنفعة . فإذا كانت منفعة وحدة النقود غير ثابتة أو متغيرة مع دخل المستهلك فإن النقود لا تصلح كمقياس للمنفعة .

ثانياً : العلاقة بين المنفعة الحدية و المنفعة الكلية :

١ - المنفعة الحدية (م ح) :

تعرف المنفعة الحدية على أنها منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة أو الخدمة .

٢ - المنفعة الكلية (م ك) :

وتعرف على أنها مجموع المنافع الحدية المكتسبة .

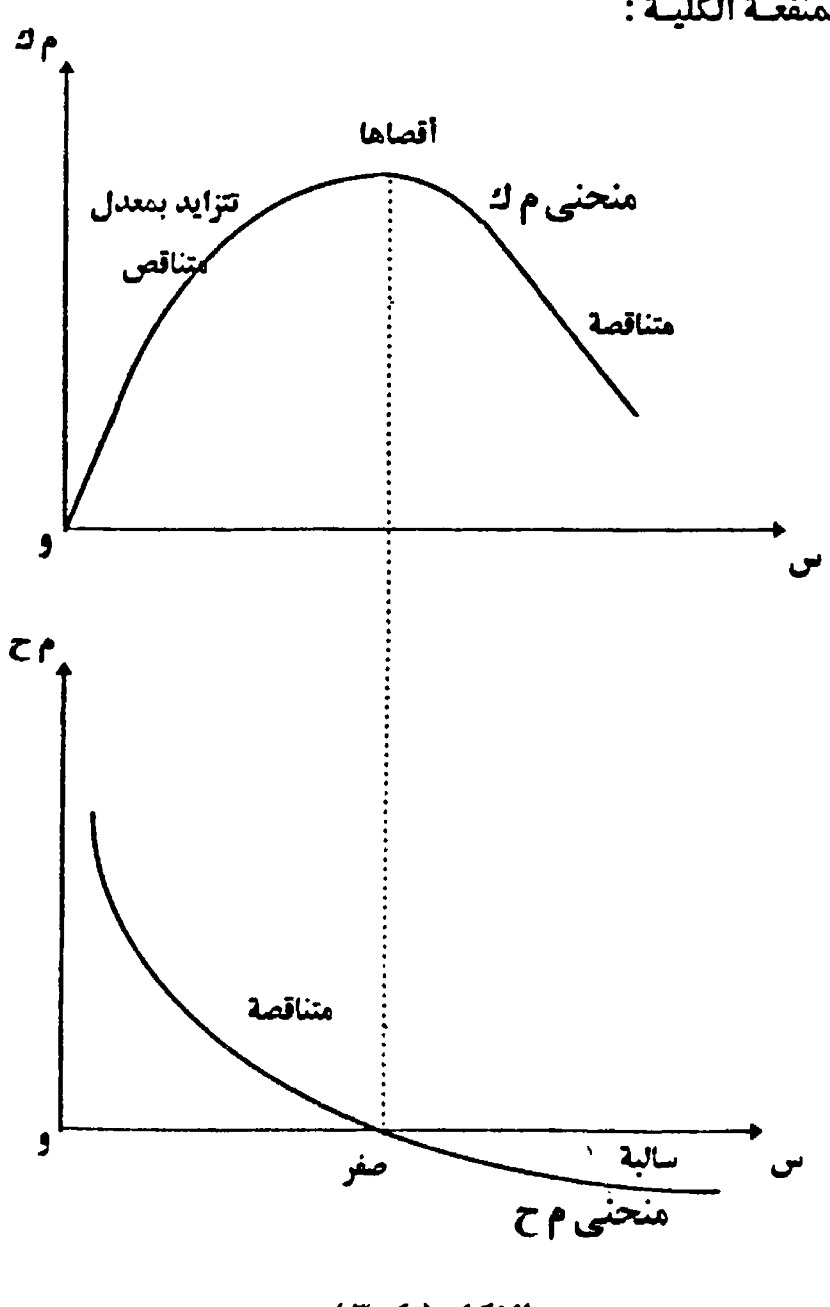
والعلاقة بين المنفعة الحدية و المنفعة الكلية يمكن توضيحها كما فى الجدول التالى : (على إفتراض أن المنفعة الحدية تكون متناقصة دائماً منذ البداية)

جدول (٤-١)

وحدات السلعة المستهلكة (س)	المنفعة الحدية (م ح)	المنفعة الكلية (م ك)
١	١٠	١٠
٢	٨	١٨
٣	٦	٢٤
٤	٤	٢٨
٥	٢	٣٠
٦	صفر	٣٠
٧	-٢	٢٨

في الجدول السابق نجد أن المنفعة الحدية تكون متناقصة عندما تكون المنفعة الكلية متزايدة بمعدل متناقص ، وتكون المنفعة الحدية مساوية للصفر عندما تصل المنفعة الكلية لأقصاها ، وتأخذ المنفعة الحدية قيماً سالبة عندما تبدأ المنفعة الكلية في التناقص .

والشكل البياني التالي يوضح طبيعة العلاقة بين كل من المنفعة الحدية و المنفعة الكلية :



الشكل (٤-٣)

فكما يوضح الشكل السابق نجد أن (م ح) تكون متناقصة عندما تكون (م ك) متزايدة بمعدل متناقص ، وعندما تصل (م ك) لأقصاها تكون (م ح) مساوية للصفر ، وعندما تبدأ (م ك) فى التناقص تكون (م ح) سالبة .

ثالثاً : نموذج تـوازن المستهلك :

المقصود بوضع تـوازن المستهلك هـو ذلـك الوضع الأمثـل الـذى يحقق عنده المستهلك أقصى منفعة صافية ممكنة ، وفيما يلى سوف نميز بين وضع توازن المستهلك فى حالة سلعة واحدة وبين وضع التوازن فى حالة وجود أكثر من سلعة .

أولاً : وضع توازن المستهلك فى حالة وجود سلعة واحدة :

فى حالة إستهلاك المستهلك لسلعة واحدة فقط فإن شرط توازن المستهلك فى هذه الحالة ينص على الآتى :

المنفعة الحدية المكتسبة = المنفعة الحدية المضحى بها

(م ح) المكتسبة = (م ح) المضحى بها

وعند ذلك الوضع التوازنى يحصل المستهلك على أقصى فائض ممكن والذى يمكن تحديده كما يلى :

فائض المستهلك = (م ك) المكتسبة - (م ك) المضحى بها

والإفتراضات التالية سوف تساعدنا فى تحديد وضع توازن المستهلك فى حالة سلعة واحدة .

١ - نفترض وجود مستهلك رشيد يستطيع قياس المنفعة المكتسبة من إستهلاكه لوحدات السلعة (س) وذلك بوحدات يطلق عليها وحدات المنفعة .

٢ - ثمن الوحدة من السلعة (س) ثابت دائماً ويساوى ١٠ وحدات نقدية .

٣ - المنفعة الحدية للنقود أو منفعة وحدة النقد ثابتة دائماً وتساوى ٥ وحدات منفعة .

والجدول الآتى يصور لنا كيفية تحديد الوضع التوازنى للمستهلك :

جدول (٤-٢)

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
وحدات السلعة س	ثمن الوحدة من السلعة س	منفعة وحدة الدخل	م ح المكتسبة	م ك المكتسبة	م ح المضحى بها	م ك المضحى بها	فائض المستهلك
١	١٠	٥	١٠٠	١٠٠	٥٠	٥٠	٥٠
٢	١٠	٥	٩٠	١٩٠	٥٠	١٠٠	٩٠
٣	١٠	٥	٨٠	٢٧٠	٥٠	١٥٠	١٢٠
٤	١٠	٥	٧٠	٣٤٠	٥٠	٢٠٠	١٤٠
٥	١٠	٥	٦٠	٤٠٠	٥٠	٢٥٠	١٥٠
٦	١٠	٥	٥٠	٤٥٠	٥٠	٣٠٠	١٥٠
٧	١٠	٥	٤٠	٤٩٠	٥٠	٣٥٠	١٤٠
٨	١٠	٥	٣٠	٥٢٠	٥٠	٤٠٠	١٢٠
٩	١٠	٥	٢٠	٥٤٠	٥٠	٤٥٠	٩٠
١٠	١٠	٥	١٠	٥٥٠	٥٠	٥٠٠	٥٠

فى الجدول السابق نجد أن العمود رقم (١) يمثل وحدات السلعة المستهلكة من السلعة (س) ، والعمود رقم (٢) يوضح ثمن الوحدة من السلعة (س) وهو ثابت دائماً ويساوى ١٠ وحدات نقدية ، أما

العمود رقم (٣) فهو يمثل منفعة وحدة النقد وهى أيضاً ثابتة دائماً وتساوى ٥ وحدات منفعة ، والعمود رقم (٤) يمثل (م ح) المكتسبة وهى أرقام إفتراضية مبنية على قانون تناقص المنفعة الحدية والذى ينص على أن (م ح) المكتسبة من إستهلاك وحدات سلعة ما متناقصة دائماً مع إستمرار زيادة عدد وحدات السلعة المستهلكة ، ويلاحظ أنه مع إستمرار زيادة الإستهلاك بعد الوحدة رقم (١٠) تصل م ح إلى الصفر ثم تأخذ بعد ذلك قيم سالبة .

والعمود رقم (٥) يمثل (م ك) المكتسبة وهى عبارة عن مجموع المنافع الحدية المكتسبة ، ويمكن الحصول على قيم هذا العمود عن طريق جمع المنافع الحدية المكتسبة ، فمثلاً (م ك) المكتسبة لعدد (٦) وحدات من السلعة عبارة عن مجموع (م ح) المكتسبة للوحدات من ١ إلى ٦ :

(م ك) المكتسبة لـ ٦ وحدات = $(م ح)_١ + (م ح)_٢ + (م ح)_٣ + (م ح)_٤ + (م ح)_٥ + (م ح)_٦$

= ١٠٠ + ٩٠ + ٨٠ + ٧٠ + ٦٠ + ٥٠

= ٤٥٠ وحدة منفعة .

أو يمكن الحصول عليه عن طريق جمع (م ح) المكتسبة للوحدة رقم (٦) مع (م ك) المكتسبة لـ ٥ وحدات :

(م ك) المكتسبة لـ ٦ وحدات = $(م ح)_٦ + (م ك)_٥$

= ٥٠ + ٤٠٠

= ٤٥٠ وحدة منفعة .

أما العمود رقم (٦) فهو يمثل قيم (م ح) المضحى بها وهذه يمكن الحصول عليها عن طريق ضرب ثمن الوحدة من السلعة (عمود ٢) فى منفعة وحدة النقد (عمود ٣) ، وهنا نجد أن (م ح) المضحى بها ثابتة دائماً وذلك لثبات كل من ثمن الوحدة من السلعة ، ومنفعة وحدة

النقد ، فمثلاً (م ح) المضحى بها للوحدة رقم (٦) تساوى حاصل ضرب ثمن الوحدة من السلعة (س) فى منفعة وحدة النقد أى تساوى ١٠ × ٥ = ٥٠ وحدة منفعة وهى مساوية لكل المنافع الحدية المضحى بها لجميع وحدات السلعة . والعمود رقم (٧) يوضح قيم (م ك) المضحى بها وهى عبارة عن حاصل ضرب (م ح) المضحى بها فى عدد وحدات السلعة ، فمثلاً (م ك) المضحى بها لـ ٦ وحدات من السلعة

= (م ح) المضحى بها للوحدة السادسة × عدد وحدات السلعة

= ٥٠ × ٦ = ٣٠٠ وحدة منفعة .

وأخيراً فإن العمود رقم (٨) والذى يمثل فائض المستهلك فيمكن الحصول عليه عن طريق طرح (م ك) المكتسبة من (م ك) المضحى بها .

فمثلاً فائض المستهلك عند إستهلاكه لـ ٦ وحدات

= (م ك) المكتسبة لـ ٦ وحدات - (م ك) المضحى بها لـ ٦ وحدات

= ٤٥٠ - ٣٠٠ = ١٥٠ وحدة منفعة .

والآن نأتى إلى كيفية تحديد الوضع التوازنى للمستهلك ، بما أن شرط توازن المستهلك ينص على تساوى كل من (م ح) المكتسبة و (م ح) المضحى بها ، فإن هذا الشرط يتحقق عند إستهلاك عدد ٦ وحدات من السلعة حيث نجد أن :

(م ح) المكتسبة = (م ح) المضحى بها

٥٠ = ٥٠

وعند هذا الوضع التوازنى يحصل المستهلك على أقصى فائض ممكن وهو الفرق بين كل من (م ك) المكتسبة و (م ك) المضحى بها .

فائض المستهلك = (م ك) المكتسبة - (م ك) المضحى بها

= ٤٥٠ - ٣٠٠ = ١٥٠ وحدة منفعة .

وعند مقارنة هذا الرقم بجميع أرقام العمود رقم (٨) نجد أنه فعلاً يمثل أقصى فائض يمكن تحقيقه ، وهذا يؤكد بالفعل أنه عند وضع التوازن يحصل المستهلك على أقصى فائض ممكن أو أقصى منفعة صافية كلية ممكنة .

ثانياً : وضع توازن المستهلك فى حالة وجود أكثر من سلعة :

عندما يقوم المستهلك بشراء أكثر من سلعة أو خدمة فإنه يمكن إعادة صياغة شرط التوازن فى حالة سلعة واحدة ليصبح فى حالة وجود أكثر من سلعة كما يلى :

$$\frac{(م\ ح)_1}{ث_1} = \frac{(م\ ح)_2}{ث_2} = ... = \frac{(م\ ح)_ن}{ث_ن} = \text{المنفعة الحدية للنقود}$$

والشرط السابق يعنى ضرورة أن تتعادل المنافع الحدية للسلع المختلفة منسوبة إلى أسعارها مع بعضها البعض ، وفى نفس الوقت مع المنفعة الحدية للنقود . أو بعبارة أخرى تساوى منفعة وحدة النقد المنفقة على جميع السلع .

بالتأمل فى الشرط التوازنى السابق نجد أن خارج قسمة (م ح) المكتسبة على ثمن السلعة يمثل منفعة وحدة النقد المنفقة على هذه السلعة ، فمثلاً إذا كان ثمن الوحدة من السلعة (١٠) وحدات نقدية ، وكانت (م ح) المكتسبة منها = ٥٠ وحدة منفعة ، فمعنى ذلك أن منفعة كل وحدة نقدية منفقة على شراء هذه الوحدة من السلعة تعادل ٥ وحدات منفعة ($\frac{٥٠}{١٠}$) ، أو ما يسمى بالمنفعة الحدية للنقود .

والشرط السابق يمثل الشرط الضرورى لتحقيق التوازن ولكنه لا يعتبر شرطاً كافياً ، فالمعروف أن المستهلك يخصص جزء من دخله للإنفاق على السلع والخدمات المختلفة ، ولا يستطيع المستهلك أن يتجاوز هذا

الجزء المخصص للإنفاق وهو ما يطلق عليه حجم الإنفاق الإستهلاكى للمستهلك أو قيد الميزانية . ويمكن التعبير عن قيد الميزانية بالمعادلة التالية :

حجم الإنفاق الإستهلاكى = ثمن السلعة الأولى × كميتها

+ ثمن السلعة الثانية × كميتها + ...

+ ثمن السلعة (ن) × كميتها

أو ف = $ث_{١} \times س_{١} + ث_{٢} س_{٢} + ... + ث_{ن} \times س_{ن}$

مما سبق نستنتج أن شروط توازن المستهلك فى حالة وجود أكثر من سلعة أو خدمة تتمثل فيما يلى :

الشرط الضرورى : $\frac{(م ح)_{١}}{ث_{١}} = \frac{(م ح)_{٢}}{ث_{٢}} = ... = \frac{(م ح)_{ن}}{ث_{ن}}$

الشرط الكافى : ف = $ث_{١} \times س_{١} + ث_{٢} س_{٢} + ... + ث_{ن} \times س_{ن}$

وعند ذلك الوضع التوازنى يتحقق للمستهلك أقصى فائض ممكن والذى نحصل عليه كما يلى :

فائض المستهلك

= (م ك) المكتسبة لجميع السلع - (م ك) المضحى بها لجميع السلع

والمثال العددى التالى يوضح لنا كيفية تحديد الوضع التوازنى لمستهلك فى حالة وجود سلعتين فقط هما $س_{١}$ ، $س_{٢}$.

إذا توافرت لديك المعلومات التالية :

١ - قرر مستهلك ما أن يخصص من دخله النقدى مبلغاً يساوى ٢٣ وحدة نقدية لشراء سلعتين $س_١$ ، $س_٢$ وأنه قرر إنفاق هذا المبلغ بالكامل على شراء السلعتين .

٢ - ثمن الوحدة من السلعة $س_١$ = ٢ وحدة نقدية وثمن الوحدة من السلعة $س_٢$ = وحدة نقدية واحدة .

٣ - الجدول التالى يصور المنافع الحدية المستمدة من إستهلاك سلعتين $س_١$ ، $س_٢$.

وحدات السلعة	(م ح) المكتسبة للسلعة $س_١$	(م ح) المكتسبة للسلعة $س_٢$
١	٤٠	٣٠
٢	٣٨	٢٨
٣	٣٦	٢٦
٤	٣٤	٢٤
٥	٣٢	٢٢
٦	٣٠	٢٠
٧	٢٨	١٨
٨	٢٦	١٦
٩	٢٤	١٤
١٠	٢٢	١٢

فالمطلوب :

١ - تحديد الكميات التوازنية للسلعتين $س_١$ ، $س_٢$.

٢ - حساب المنفعة الحدية للنقود عند وضع التوازن .

٣ - حساب فائض المستهلك الكلى عند وضع التوازن .

وحل المثال السابق يعتمد على الآتـي :

أولاً : تحديد كل من الشرطين الضروري والكافي ، وعلـى سـبيل التكـرار :

الشـرط الضـروري : $\frac{(\text{م ح})_1}{\text{ث}_1} = \frac{(\text{م ح})_2}{\text{ث}_2}$

الشـرط الكـافي : $\text{ف} = \text{ث}_1 \times \text{س}_1 + \text{ث}_2\ \text{س}_2$

ثانياً : تحديد المنفعة الحدية للنقود عند وضع التوازن .

ثالثاً : تحديد فائض المستهلك والذي يمكن حسابه كما يلـي :

فـائض المسـتهلك

= (م ك) المضحى بها للسلعة س_1 - (م ك) المضحى بها للسلعة س_2

ونبدأ الحل بتكوين جدول من عدة أعمدة يسهل عملية إيجاد المطلوبات السابقة .

١ وحدات السلعة	٢ م ح س_1	٣ م ح س_2	٤ ث_1	٥ ث_2	٦ $\frac{(\text{م ح})_1}{\text{ث}_1}$	٧ $\frac{(\text{م ح})_2}{\text{ث}_2}$
١	٤٠	٣٠	٢	١	٢٠	٣٠
٢	٣٨	٢٨	٢	١	١٩	٢٨
٣	٣٦	٢٦	٢	١	١٨	٢٦
٤	٣٤	٢٤	٢	١	١٧	٢٤
٥	٣٢	٢٢	٢	١	١٦	٢٢
٦	٣٠	٢٠	٢	١	١٥	٢٠
٧	٢٨	١٨	٢	١	١٤	١٨
٨	٢٦	١٦	٢	١	١٣	١٦
٩	٢٤	١٤	٢	١	١٢	١٤
١٠	٢٢	١٢	٢	١	١١	١٢

من الجدول السابق نجد أننا حصلنا على العمود رقم (٦) عن طريق قسمة المنفعة الحدية المكتسبة للسلعة ($س_١$) على سعرها ($\frac{(م ح)_١}{ث_١}$) ، والعمود رقم (٧) عن طريق قسمة المنفعة الحدية للسلعة ($س_٢$) على سعرها ($\frac{(م ح)_٢}{ث_٢}$) .

وبتطبيق شروط التوازن نجد أن الشرط الضروري قد تحقق عند أكثر من وضع توازني هي كالآتي :

الوضع التوازني الأول : $\frac{(م ح)_١}{ث_١} = \frac{(م ح)_٢}{ث_٢}$ أو ٢٠ = ٢٠

الكميات التوازنية : $س_١$ = ١ ، $س_٢$ = ٦

الوضع التوازني الثاني : $\frac{(م ح)_١}{ث_١} = \frac{(م ح)_٢}{ث_٢}$ أو ١٨ = ١٨

الكميات التوازنية : $س_١$ = ٣ ، $س_٢$ = ٧

الوضع التوازني الثالث : $\frac{(م ح)_١}{ث_١} = \frac{(م ح)_٢}{ث_٢}$ أو ١٦ = ١٦

الكميات التوازنية : $س_١$ = ٥ ، $س_٢$ = ٨

الوضع التوازني الرابع : $\frac{(م ح)_١}{ث_١} = \frac{(م ح)_٢}{ث_٢}$ أو ١٤ = ١٤

الكميات التوازنية : $س_١$ = ٧ ، $س_٢$ = ٩

الوضـع التوازنـي الخـامس : $\frac{(م ح)_١}{ث_١} = \frac{(م ح)_٢}{ث_٢}$ أو ١٢ = ١٢

الكميـات التوازنيـة : $س_١ = ٩$ ، $س_٢ = ١٠$

ممـا سبق يتضـح وجـود خمسـة أوضـاع توازنيـة تحقـق الشـرط الضـروري وهـو $\frac{(م ح)_١}{ث_١} = \frac{(م ح)_٢}{ث_٢}$

ولكـن مـع تطبيـق الشـرط الكـافي وهـو : $ف = ث_١ \times س_١ + ث_٢ س_٢$

نجـد أن هنـاك وضـع توازنـي وحيـد وهـو $\frac{(م ح)_١}{ث_١} = \frac{(م ح)_٢}{ث_٢}$ أو ١٤ = ١٤

والكميـات التوازنيـة هـي $س_١ = ٧$ ، $س_٢ = ٩$

حيـث ٢٣ = ٢×٧ + ١ × ٩

وبالتـالي فـإن المطلـوب الأول هـو أن المسـتهلك عنـد وضـع التوازن يقـوم بإستهلاك : [٧] وحـدات مـن السـلعة $س_١$

، [٩] وحـدات مـن السـلعة $س_٢$.

والمطلـوب الثـاني وهـو تحديـد المنفعـة الحديـة للنقـود عنـد وضـع التوازن فيمكـن حسابه كمـا يلـي :

بمـا أن وضـع التـوازن يتحقـق عندمـا $\frac{(م ح)_١}{ث_١} = \frac{(م ح)_٢}{ث_٢}$

أو ١٤ = ١٤

∴ المنفعـة الحديـة للنقـود = ١٤ وحـدة منفعـة .

أمـا بالنسـبة للمطلـوب الثـالث وهـو تحديـد فـائض المسـتهلك عنـد وضع التـوازن فيمكـن تحديده كمـا يلـى :

(م ك) المكتسبة للسلعة $س_١$ عند ٧ وحدات = مجموع المنافع الحدية المكتسبة .

(م ك) $_{س_١ = ٧}$ المكتسبة = م $ح_١$ + م $ح_٢$ + م $ح_٣$ + م $ح_٤$ + م $ح_٥$ + م $ح_٦$ + م $ح_٧$

= ٤٠ + ٣٨ + ٣٦ + ٣٤ + ٣٢ + ٣٠ + ٢٨

= ٢٣٨ وحـدة منفعــة .

(م ك) المكتسبة للسلعة $س_٢$ عند ٧ وحدات = مجموع المنافع الحدية المكتسبة .

(م ك) $_{س_١ = ٩}$ المكتسبة = م $ح_١$ + م $ح_٢$ + م $ح_٣$ + م $ح_٤$ + م $ح_٥$ + م $ح_٦$ + م $ح_٧$

+ م $ح_٨$ + م $ح_٩$

= ٣٠ + ٢٨ + ٢٦ + ٢٤ + ٢ + ٢٠ + ١٨ + ١٦ + ١٤

= ١٩٨ وحـدة منفعــة .

∴ (م ك) $_{س_١ = ٧}$ المكتســبة + (م ك) $_{س_٢ = ٩}$ المكتســبة

= ٢٣٨ + ١٩٨

= ٤٣٦ وحـدة منفعـة .

(م ك) المضحى بهـا للسـلعة $س_١$ عنـد التـوازن

= عدد وحدات السلعة × ثمـن السـلعة × المنفعـة الحديـة للنقـود

(م ك) $_{س_١ = ٧}$ المضحـى بهــا = $س_١$ × $ث_١$ × (م ح) للنقــود

= ٧ × ٢ × ١٤

= ١٩٦ وحــدة منفعــة .

(م ك) $_{س_٢ = ٩}$ المضحـى بهــا = $س_٢$ × $ث_٢$ × (م ح) للنقــود

= ٩ × ١ × ١٤

= ١٢٦ وحــدة منفعــة .

∴ (م ك) $_{س_١ = ٧}$ المضحـى بهـا + (م ك) $_{س_٢ = ٩}$ المضحـى بهـا

= ١٩٦ + ١٢٦ = ٣٢٢ وحــدة منفعــة .

فائض المستهلك عند وضع التوازن

$= [(م\ ك)_{س_1 = 7}$ المكتسبة $+ (م\ ك)_{س_2 = 9}$ المكتسبة $]$

$- [(م\ ك)_{س_1 = 7}$ المضحى بها $+ (م\ ك)_{س_2 = 9}$ المضحى بها $]$

$= ٤٣٦ - ٣٢٢$

$= \boxed{١١٤}$ وحدة منفعة .

رابعاً : إشتقاق منحنى طلب المستهلك

تهتم نظرية تحليل سلوك المستهلك أساساً بمنحنى طلب المستهلك الفرد على سلعة أو خدمة ما ، وفيما يلي سنحاول توضيح كيفية إشتقاق منحنى طلب المستهلك الفرد بإستخدام نظرية المنفعة الحدية .

نبدأ أولاً بافتراض وجود حالة توازن حيث يتحقق كل من الشرطين الضروري والكافي في حالة وجود سلعتين

الشرط الضروري : $\frac{م\ ح_1}{ث_1} = \frac{م\ ح_2}{ث_2}$

الشرط الكافي : $ف = ث_1\ س_1 + ث_2\ س_2$

ثم نفترض إنخفاض ثمن السلعة $س_1$ فقط مع ثبات كل من الدخل النقدي وثمن السلعة $س_2$ ، مما يترتب عليه حدوث خلل في وضع التوازن حيث : $\frac{م\ ح_1}{ث_1} > \frac{م\ ح_2}{ث_2}$

بمعنى أن منفعة وحدة النقد المنفعة على الوحدة الأخيرة من السلعة $س_1$ ستكون أكبر من منفعة وحدة النقد المنفعة على الوحدة الأخيرة من السلعة $س_2$ ، وهذا سيؤدي إلى أن يزيد المستهلك من إستهلاكه لوحدات السلعة $س_1$

على حساب نقص إستهلاكه من وحدات السلعة س٢ ، وبتكرار تخفيض ثمن السلعة س١ وثبات كل من الدخل النقدى وثمن السلعة س٢ ، تزداد دائماً الكميات المستهلكة من السلعة س١ وتقل الكميات المستهلكة من السلعة س٢ ، وبرصد العلاقة بين السلعة س١ و الكمية المستهلكة منها نجد أنه توجد علاقة عكسية بين ثمن السلعة س١ والكمية المستهلكة منها وهذا ما يوضحه منحنى الطلب على السلعة س١ .

ويمكن توضيح ما سبق بإستخدام المثال التالى :

إفترض وجود سلعتين س١ ، س٢ أثمانهما على التوالى ١٠ ، ٢٠ وحدة نقدية وهذه الأثمان ثابتة دائماً لكل الوحدات المستهلكة من كل منها . وأن المستهلك يخصص مبلغ ٧٥ وحدة نقدية للإنفاق على هاتين السلعتين وبفرض أن جداول المنفعة الحدية الخاصة لكل منهما هى كما يلى :

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الوحدات المستهلكة	م ح١	ث١	م ح٢	ث٢	م ح١ / ث١	م ح٢ / ث٢
١	١٠٠	١٠	٨٠	٥	١٠	١٦
٢	٩٠	١٠	٧٥	٥	٩	١٥
٣	٨٠	١٠	٧٠	٥	٨	١٤
٤	٧٠	١٠	٦٥	٥	٧	١٣
٥	٦٠	١٠	٦٠	٥	٦	١٢
٦	٥٠	١٠	٥٥	٥	٥	١١
٧	٤٠	١٠	٥٠	٥	٤	١٠
٨	٣٠	١٠	٤٥	٥	٣	٩
٩	٢٠	١٠	٤٠	٥	٢	٨
١٠	١٠	١٠	٣٥	٥	١	٧

من الجدول السابق نجد أن وضع التوازن يتحقق عندما يشترى المستهلك ٣ وحدات من السلعة $س_1$ و ٩ وحدات من السلعة $س_2$ ، وذلك لتوافر الشرط الكافى وهو

$$ف = ث_1 س_1 + ث_2 س_2$$

$$٧٥ = ١٠ \times ٣ + ٥ \times ٩ = ٧٥$$ وحدة نقدية

∴ النقطة الأولى على منحنى الطلب على السلعة $س_1$ توضح أن المستهلك يشترى ٣ وحدات من السلعة $س_1$ عندما يكون سعر الوحدة ١٠ وحدات نقدية وحيث يكون الشرط الضرورى للتوازن هو :

$$\frac{م ح_2}{ث_2} = \frac{م ح_1}{ث_1}$$

أى $$\frac{٤٠}{٥} = \frac{٨٠}{١٠} \qquad (٨ = ٨)$$

فإذا إفترضنا الآن إنخفاض ثمن السلعة $س_1$ من ١٠ وحدات نقدية إلى ٥ وحدات نقدية مع ثبات كل من ف ، $ث_2$ ، فسوف يختل شرط التوازن لأن

$$\frac{م ح_2}{ث_2} < \frac{م ح_1}{ث_1}$$

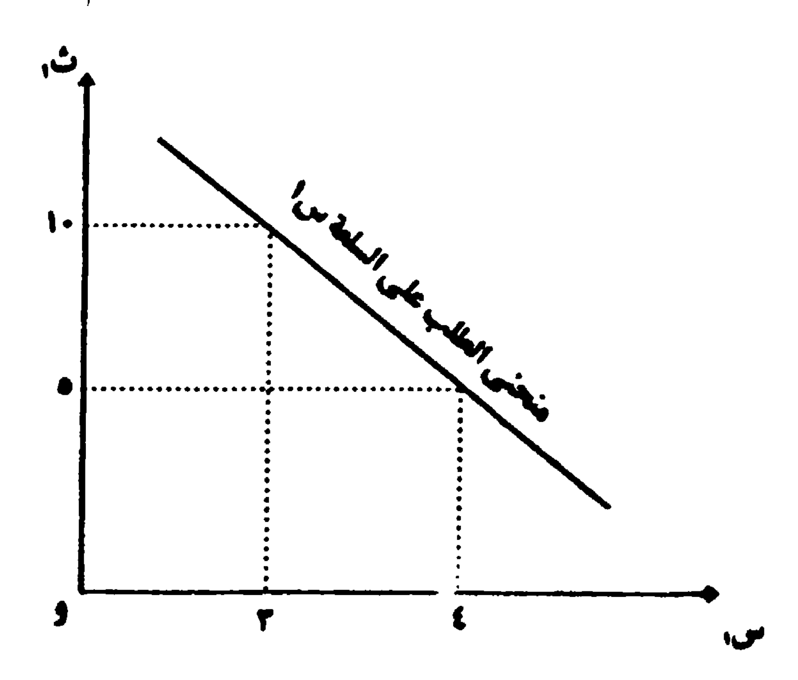
أو $$\frac{٤٠}{٥} < \frac{٨٠}{١٠}$$

حيث منفعة وحدة النقد المنفقة على السلعة $س_1$ (١٦) أكبر من منفعة وحدة النقد المنفقة على السمعة $س_2$ (٨) وبالتالى فسوف يزيد المستهلك من إستهلاكه للسلعة $س_1$ من ٣ وحدات إلى ٤ وحدات مثلاً

عنـد الثمـن الجديـد ٥ وحـدات نقديـة ، وبالتـالى نحصـل علـى الجـدول التـالى :

ث١	س١
١٠	٣
٥	٤

وحيـث نجـد أن النقطـة الجديـدة (ث١ = ٥ ، س١ = ٤) تمثـل أيضـاً نقطة توازن تقع على منحنى الطلب كما يوضح الشـكل التـالى :



منحنى الطلب على السلعة س١

الشكل (٤-٤)

وتفسـير ذلـك أن زيـادة الإسـتهلاك مـن السـلعة س١ يقلـل مـن المنفعـة المستمدة منهـا إلى ٥٠ وحـدة منفعـة مثلاً وتخفيـض الإسـتهلاك مـن السـلعة س٢ يزيـد مـن المنفعـة المستمدة منهـا إلى ٥٠ وحـدة منفعـة مثـلاً وبالتالى يتحقق شرط التوازن كمـا يلـى :

$$\frac{م ح_1}{ث_1} = \frac{م ح_2}{ث_2}$$

$$\frac{٥٠}{٥} = \frac{٥٠}{١٠} \qquad (١٠ = ١٠)$$

وحيث تتساوى منفعة وحدة النقد المنفقة على كل من السلعتين س$_1$ ، س$_2$ ، وهذا يوضح أن كل نقطة على منحنى الطلب تمثل نقطة توازن .

نخلص من التحليل السابق أن المستهلك يشترى بالضرورة المزيد من سلعة ما إذا إنخفض سعرها والعكس صحيح فى ظل ثبات العوامل الأخرى على حالها ، ولهذا فإن منحنى طلب المستهلك الفرد على السلعة يجب أن يكون سالب الميل .

الأحوال التى لايسرى فيها قانون تناقص المنفعة:

إذا كان مبدأ تناقص المنفعة صحيحاً من واقع التجربة، فإنه لايعتبر صحيحاً فى الأحوال الآتية:

١-تغير ظروف المستهلك:

فإذا قام المستهلك بإستهلاك وحدات متماثلة متتابعة من سلعة أو خدمة معينة فإن مبدأ تناقص المنفعة يسرى، أما إذا قام المستهلك بإستهلاك وحدات متماثلة على فترات منفصلة فإن مبدأ تناقص المنفعة لايسرى فى هذه الحالة.

٢-عدم وصول المستهلك إلى الحد الأنسب:

فإذا كان المستهلك فى ظروف غير عادية فإن منفعة الوحدات المستهلكة المتتالية تزيد حتى يبدأ فى الوصول إلى الوضع الطبيعى ثم تأخذ بعد ذلك منفعة الوحدات المستهلكة فى التناقص.

٣-ظهور إستعمالات جديدة للسلعة:

فهناك شرط لسريان قانون تناقص المنفعة هو عدم تغيير إستعمال السلعة، فإذا ظهرت إستعمالات جديدة للسلعة لم تكن موجودة من قبل فإن هذا المبدأ لايمكن تطبيقه، فمثلاً يُستعمل الماء للشرب ولاشك أن الكوب الثانى منفعته الحدية أقل من الكوب الأول، ولكن إذا قرر الفرد أن يستعمل الماء الذى لديه فى المنزل فى غسيل الأوانى وإستعمل لذلك قدراً من الماء وليكن ثلاث أكواب فى هذه الحالة لايمكن لنا أن نقول أن منفعة الكوب الأول المستعملة فى الغسيل أكبر من منفعة الكوب الثانى وهكذا.

٤-حالة تكامل السلع بعضها مع البعض:

فمثلاً تحتاج السيارة إلى أربع عجلات وعجلة إحتياطى أى لابد من توافر خمس عجلات فى السيارة، هذه الخمس عجلات يجب أن يُنظر إليها كوحدة واحدة، وفى هذه

الحالة لانستطيع أن نقول أن منفعة العجلة الثانية أقل من منفعة العجلة الأولى أو أن الثالثة أقل من الثانية، ولانستطيع أن نقول أن منفعة الخامسة أقل من منفعة الرابعة.

نقد نظرية المنفعة:

تتمثل أهم أوجه النقد الموجهة إلى نظرية المنفعة الحدية فيما يلى:

١- أنها نظرية طلب وأنها أهملت جانب العرض تماماً.

٢- أن أصحاب هذه النظرية يتحدثون وكأن فى الإمكان قياس المنفعة الحدية، وهو ماقامت به مدرستان.

المدرسة الأولى: تزعمها مارشال وخلفه روبرتسون وهم يدافعون بأنه من الممكن ايجاد قياس موضوعى لقياس المنفعة الحدية.

المدرسة الثانية: وهى المدرسة المناهضة لهذا الرأى وعلى رأسها هيكس وهو يقول بعدم إمكانية قياس المنفعة بل من الممكن فقط قياسها نسبياً وليس كمياً، أى أنه يمكن فقط القول بأن منفعة الوحدة الأولى أكبر من منفعة الوحدة الثانية من السلعة، هذه المدرسة الثانية هى التى أدت إلى إستنباط الطريقة الجديدة للتوازن بواسطة منحنيات السواء.

الفصل الثانى

نظرية منحنيات السواء

Theory of Indifference Curves

- خريطة منحنيات السواء.
- خط الميزانية (خط الإمكانيات).
- نموذج توازن المستهلك باستخدام تحليل منحنيات السواء.
- إشتقاق محنى طلب المستهلك باستخدام تحيل منحنيات السواء.

الفصل الثانى

نظرية منحنيات السواء

اعترض معظم الإقتصاديين المعاصرين على فكرة القياس العددى أو الكمى للمنفعة وذلك على أساس أن المنفعة هى شئ معنوى لا يمكن إخضاعه للقياس العددى أو الكمى . وافترضوا إستبدال القياس العددى للمنفعة بالقياس الترتيبى لها ، بمعنى أن المستهلك بدلاً من تعيينه أعداداً تمثل المنافع التى يمكن إكتسابها من إستهلاكه لمجموعات سلعية معينة فإنه يمكن أن يرتب المجموعات السلعية ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً حسب مستوى الإشباع الذى تحققه كل مجموعة سلعية من وجهة النظر الشخصية للمستهلك ، بمعنى أن المستهلك يستطيع أن يقرر أن المجموعة السلعية (أ) مثلاً تعطيه إشباعاً قد يزيد أو يقل أو يتساوى مع الإشباع الذى تعطيه له المجموعة السلعية (ب) .

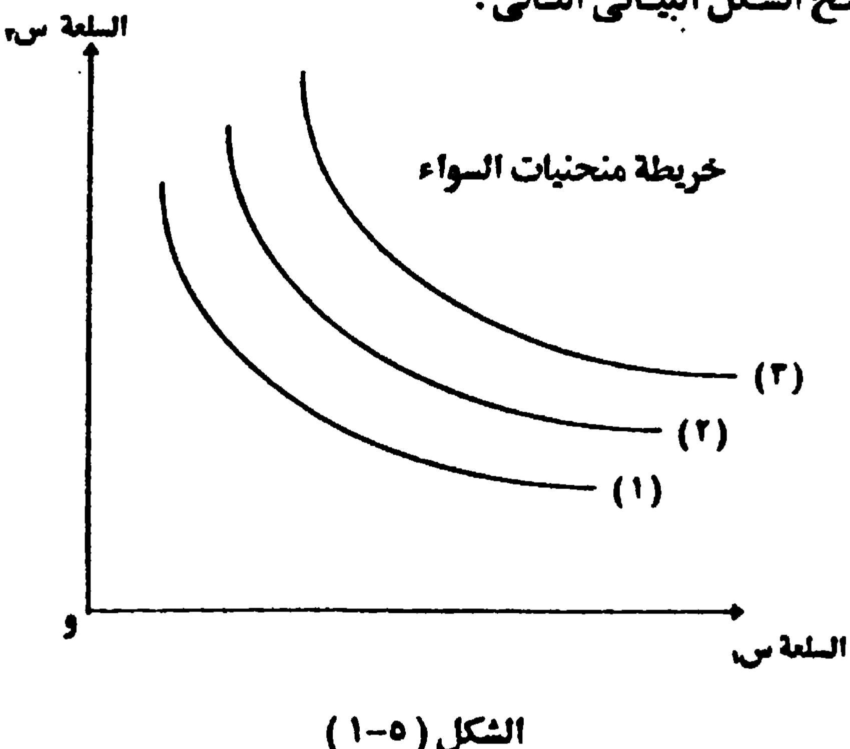
وبالطبع فإن تقييم المستهلك لمستويات الإشباع المكتسبة من المجموعات السلعية المختلفة يعكس فى النهاية أذواق المستهلك ورغباته تجاه تلك المجموعات السلعية ، وهذا التقييم لا يختلف فقط من شخص لآخر ، بل يختلف أيضاً لنفس الشخص بإختلاف ظروف الزمان والمكان .

ولا شك أن الإفتراضات التى قامت عليها نظرية منحنيات السواء هى أكثر واقعية إلى حد ما من الإفتراضات الجامدة التى قامت عليها نظرية المنفعة الحدية .

ويتحقق تـوازن المسـتهلك وفقـاً لتحليـل منحنيـات السـواء عندمـا يحصـل علـى أقصـى إشـباع ممكـن فـى حـدود إمكانياتـه ، والأدوات التحليليـة المستخدمة للوصـول إلى ذلـك الوضـع التوازنـى تتمثـل فـى كـل من خريطـة منحنيات السواء وخـط الميزانيـة أو خـط الإمكانيـات .

أولاً : خريطـة منحنيـات السـواء :

يعـبر منحنـى السـواء عـن مختلـف التوليفـات الممكنـة مـن سـلعتين يقـوم المستهلك بإستهلاكها بحيث يحـافظ دائمـاً علـى نفـس مسـتوى الإشـباع الـذى يحصـل عليـه مـن كـل المجموعـات السـلعية ، وكلمـا إنتقلنـا إلى أعلـى علـى خريطـة السـواء يـزداد مسـتوى الإشـباع الـذى يحصـل عليـه المسـتهلك ، بمعنـى أن منحنـى السـواء الأعلـى يعطـى مسـتوى إشـباع أكـبر مـن مسـتوى الإشـباع الـذى يعطيـه منحنـى السـواء الأقـل ، وتفسـير ذلـك أن منحنـى السـواء الأعلـى يحتـوى علـى كميـات أكـبر مـن إحـدى أو كـلا السـلعتين معـاً كما يوضـح الشـكل البيـانى التـالى :



الشكل (٥-١)

فى الشكل السابق نجد أن منحنى السواء رقم (١) يعطى مستوى إشباع معين ، بمعنى أن كل نقطة عليه تمثل مجموعة سلعية مكونة من السلعتين س١ ، س٢ تعطى للمستهلك نفس مستوى الإشباع الذى تعطيه أى مجموعة سلعية أخرى تقع على هذا المنحنى ، ولكن منحنى السواء رقم (٢) سوف يعطى مستوى إشباع أعلى من ذلك المستوى المتحصل عليه من المنحنى (١) ، وهكذا نجد أن مستوى الإشباع المتحصل عليه من المنحنى رقم (٣) أكبر من (٢) أكبر من (١) .

وتتميز منحنيات السواء بالخصائص التالية :

١ - منحنيات السواء تنحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين.

بمعنى أن منحنيات السواء سالبة الميل ، فالمستهلك عندما يتحرك من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين على نفس المنحنى فإنه لكى يحصل على وحدات أكثر من السلعة س١ فإنه لا بد أن يتنازل عن وحدات مقابلها من السلعة س٢ ، حتى يحافظ على نفس مستوى الإشباع الذى يحصل عليه .

٢ - منحنيات السواء محدبة تجاه نقطة الأصل .

وترجع هذه الخاصية إلى مفهوم تناقص المعدل الحدى للإحلال والذى يعرف على أنه ذلك القدر الذى يتخلى عنه المستهلك من إحدى السلعتين مقابل حصوله على قدر أكبر من السلعة الأخرى . وتفسير ذلك أن المستهلك إذا كان عليه أن يتخلى بإستمرار عن وحدات من إحدى السلعتين فى مقابل حصوله على وحدات متتالية من السلعة الأخرى ، فلا بد لكى يظل إشباعه ثابتاً دائماً أن يتناقص عدد وحدات السلعة التى يتخلى عنها فى كل مرة مع إستمرار تخليه عنها . فالسلعة التى يستمر تزايد ما فى حوزة المستهلك منها سوف يقل تقييمه الشخصى لها

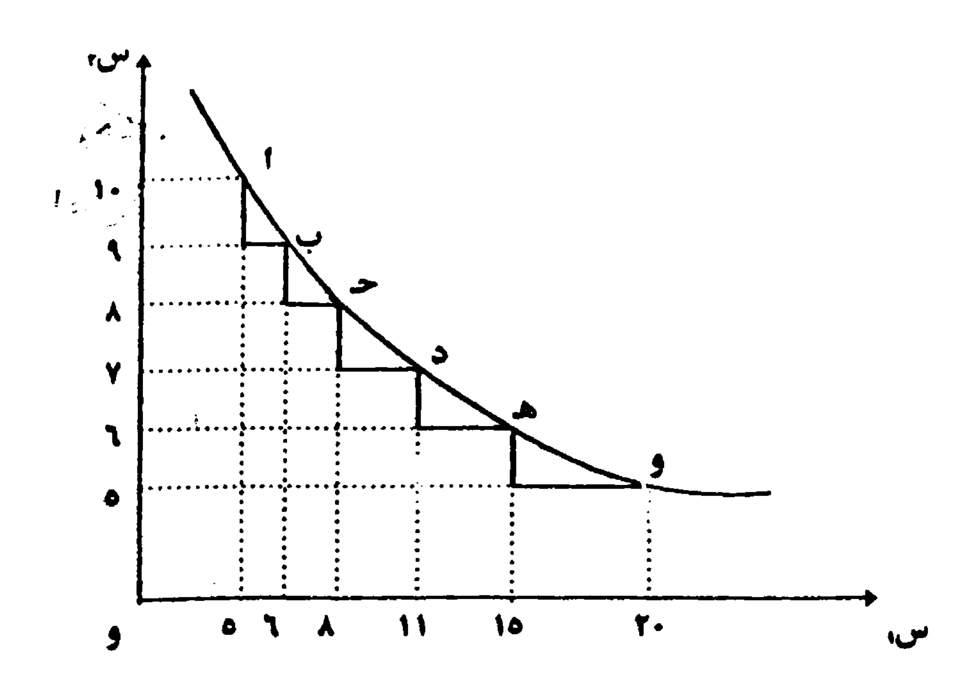
بينما يزداد التقييم الشخصي للسلعة التي يستمر تناقص ما في حوزة المستهلك منها . وهذا يؤكد على أن الوحدات المتزايدة من السلعة المنخفضة التقييم لا بد أن يكون أكبر من الوحدات المتناقصة من السلعة المرتفعة التقييم .

وعملية الإحلال التي تتم بين السلعتين سوف تتم على أساس التخلي عن وحدة واحدة من السلعة س١ مقابل الحصول على وحدات متزايدة من السلعة س٢ كما يوضح الجدول التالي :

جدول (٥-١)

السلعة س١	السلعة س٢	المعدل الحدى للإحلال
١٠	٥	
٩	٦	١ : ١
٨	٨	١ : ٢
٧	١١	١ : ٣
٦	١٥	١ : ٤
٥	٢٠	١ : ٥

ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلي :



تناقص المعدل الحدى للإحلال

الشكل (٥-٢)

فـى الشـكل السـابق نجـد أن المعـدل الحـدى للإحـلال سـيكون متنـاقص دائمـاً سـواء تحركنـا مـن أعلـى إلى أسـفل أو مـن أسـفل إلى أعلـى علـى نفس منحنـى السـواء.

من أعلى إلى أسفل : المعدل الحدى للإحلال

$$= \frac{\text{مقدار ما يتخلى عنه المستهلك من السلعة س}_2}{\text{مقدار ما يحصل عليه المستهلك من السلعة س}_1}$$

$$= \frac{١}{١} : \frac{١}{٢} : \frac{١}{٣} : \frac{١}{٤} : \frac{١}{٥}$$

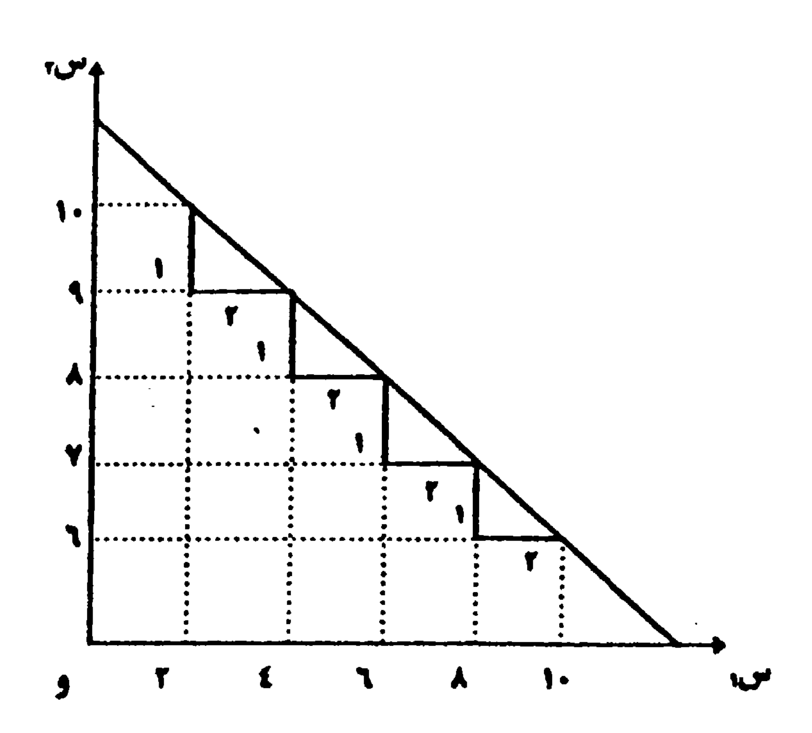
من أسفل إلى أعلى : المعدل الحدى للإحلال

$$= \frac{\text{مقدار ما يتخلى عنه المستهلك من السلعة س}_1}{\text{مقدار ما يحصل عليه المستهلك من السلعة س}_2}$$

$$= \frac{٥}{١} : \frac{٤}{١} : \frac{٣}{١} : \frac{٢}{١} : \frac{١}{١}$$

وهكذا يتضح أن المعدل الحدى للإحلال متناقص دائماً سواء تحركنا من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى على نفس منحنى السواء ولذلك يكون منحنى السواء محدباً تجاه نقطة الأصل .

ويلاحظ أنه إستثناءاً من هذه القاعدة قد يكون المعدل الحدى للإحلال بين السلعتين ثابتاً ، ومن ثم يكون منحنى السواء عبارة عن خط مستقيم منحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين أى سالب الميل أيضاً كما يوضح الشكل التالى :



ثبات المعدل الحدي للإحلال

الشكل (٥-٣)

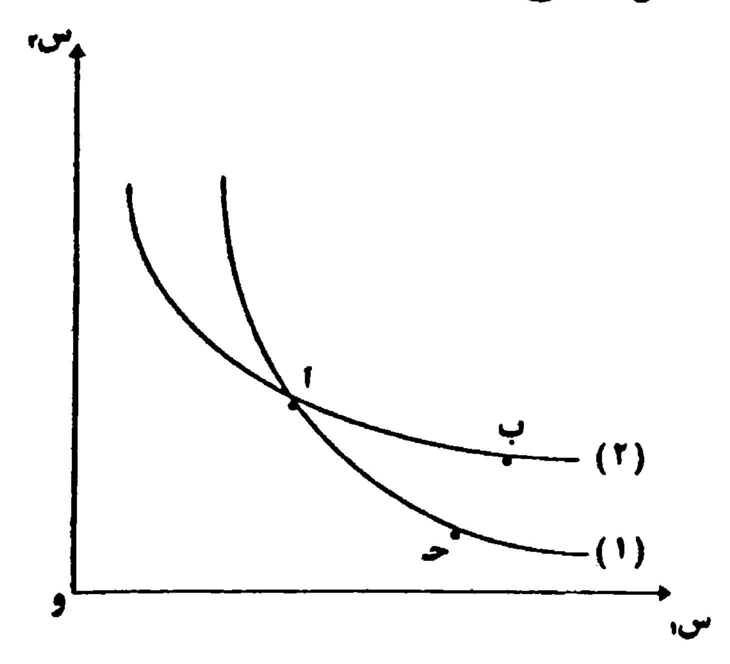
فى الشكل السابق نجد أن ميل منحنى السواء أو المعدل الحدى للإحلال بين السلعتين س١ ، س٢ ثابت دائماً ويساوى $\frac{١}{٢}$ فى حالة التحرك من أعلى إلى أسفل ويساوى ٢ فى حالة التحرك من أسفل إلى أعلى .

والمعدل الحدى للإحلال هو بإختصار عبارة عن ميل منحنى السواء

فالمعدل الحدى للإحلال = ميل منحنى السواء = $\frac{\Delta س_2}{\Delta س_1}$

٣ – منحنيات السواء لا تتقاطع .

وهذه الخاصية تنبع من أن تقاطع منحنيات السواء سوف يترتب عليه نتائج غير منطقية ، ولإثبات ذلك نفترض أن منحنيان للسواء قد تقاطعا كما فى الشكل التالى :



الشكل (٥-٤)

فى الشكل السابق نجد أن كل من النقطتين ا و حـ تقعان على نفس منحنى السواء (١) وبالتالى فهما يمثلان مجموعتان سلعيتان تعطيان للمستهلك نفس مستوى الإشباع .

∴ مستوى إشباع المجموعة السلعية (ا) = مستوى إشباع المجموعة السلعية (حـ) .... (١)

، وأيضاً فإن كل من النقطتين ا و ب تقعان على نفس منحنى السواء (٢) وبالتالى فهما يمثلان مجموعتان سلعيتان تعطيان للمستهلك نفس مستوى الإشباع .

∴ مستوى إشباع المجموعة السلعية (ا) = مستوى إشباع المجموعة السلعية (ب) .... (٢)

، من المعادلة رقم (١) والمعادلة رقم (٢) نستنتج أن :

مستوى إشباع (ب) = مستوى إشباع (حـ) .... (٣)

، ولكن المجموعة السلعية (ب) تقع على منحنى سواء أعلى من الذى تقع عليه المجموعة السلعية (حـ) .

∴ مستوى إشباع (ب) > مستوى إشباع (حـ) .... (٤)

، وبمقارنة كل من المعادلة (٣) والمعادلة (٤) نجد أنه لدينا نتيجة غير منطقية حيث لا يعقل أن يتساوى ويختلف مستوى إشباع (ب) مع مستوى إشباع (حـ) فى نفس الوقت ، وهذه النتيجة غير المنطقية كانت مترتبة على إفتراض تقاطع منحنيات السواء ، وبالتالى لا يمكن أن تتقاطع منحنيات السواء حتى لا يترتب على ذلك نتائج غير منطقية .

ثانياً : خط الميزانية (خط الإمكانيات) :

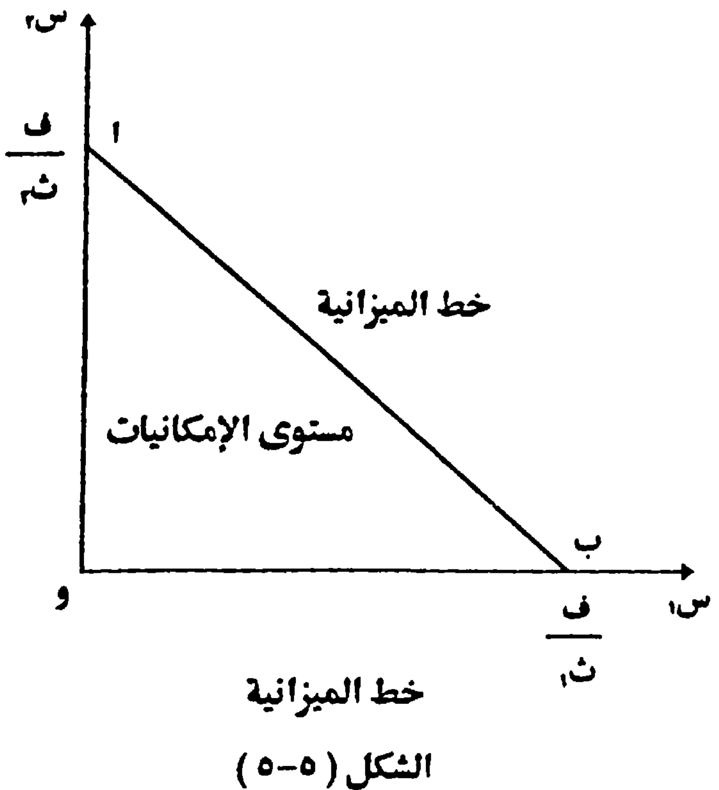
يقصد بإمكانيات المستهلك ذلك الجزء من دخله النقدى الذى يخصصه أساساً للإنفاق على السلعتين ، فى ظل أسعار ثابتة ومحددة للسلعتين فى السوق، فإذا رمزنا لحجم الإنفاق الإستهلاكى بالرمز (ف) والذى يعبر عن مبلغ ثابت دائماً ، وكذلك إفترضنا ثبات أسعار السلعتين موضع البحث ورمزنا لهما بالرمزين $ث_1$ ، $ث_2$ على التوالى ، فإنه يمكن لنا كتابة معادلة خط الميزانية أو خط الإمكانيات كما يلى :

حجم الإنفاق الإستهلاكى = ثمن السلعة $س_1$ × كمية السلعة $س_1$

+ ثمن السلعة $س_2$ × كمية السلعة $س_2$

$$ف = ث_1 \times س_1 + ث_2 \times س_2$$

والمعادلة السابقة معادلة من الدرجة الأولى ومن ثم يمثلها خط مستقيم سالب الميل كما يلى :



خط الميزانية

الشكل (٥-٥)

فمن المعادلة السابقة نجد أن المستهلك لو أنفق الجزء المخصص للإنفاق على السلعة $س_2$ فقط فإن المعادلة السابقة سوف تصبح كما يلى :

$$ف = ث_1 \times س_1 + ث_2 \times س_2$$

$$ف = ث_1 \times صفر + ث_2 \times س_2$$

$$ف = ث_2 \times س_2$$

$$س_2 = \frac{ف}{ث_2}$$

∴ الكميـة المشـتراه مـن السـلعة $س_٢$ هـى $\frac{ف}{ث_٢}$ وتتمثـل فـى النقطـة (أ) علـى خـط الميزانيـة ، وحيـث سـتكون الكميـة المشـتراه مـن السـلعة $س_١ = صفر$ ، كمـا أنـه لـو إفترضنـا أن المسـتهلك أنفـق الجـزء المخصص للإنفـاق علـى السـلعة $س_١$ فقـط فـإن معادلـة خـط الميزانيـة تصبـح كما يلـى :

$$ف = ث_١ \times س_١ + ث_٢ \times س_٢$$

$$ف = ث_١ \times س_١ + ث_٢ \times صفر$$

$$ف = ث_١ \times س_١$$

$$\therefore \; س_١ = \frac{ف}{ث_١}$$

∴ الكميـة المشـتراه مـن السـلعة $س_١$ هـى $\frac{ف}{ث_١}$ وتتمثـل فـى النقطـة (ب) علـى خـط الميزانيـة ، وحيـث سـتكون الكميـة المشـتراه مـن السـلعة $س_٢ = صفر$ ، كما أنه لـو إفترضنـا أن المسـتهلك قـد قـرر توزيـع إنفاقـه على شراء كـل من السـلعتين معاً ، فسوف يشترى كميـات مـن كـلا السـلعتين فى حـدود إمكانياتـه ، ويتمثـل ذلـك فـى أى نقطـة تقـع علـى خـط الميزانيـة ، وبالتـالى يمكـن أن يوجـد عـدد لا نهـائى مـن المجموعـات السـلعية المختلفـة التـى تحتـوى كـل منهـا علـى كـل مـن السـلعتين معاً ، يحصـل عليهـا المسـتهلك بإنفاق نفـس المبلـغ (ف) .

والمنطقـة المحصـورة بـين خـط الميزانيـة والمحوريـن تمثـل جميـع المجموعـات السـلعية التـى يمكـن أن يحصـل عليهـا المسـتهلك علـى ضـوء إمكانياتـه ، ولذلـك تعـرف بإسـم " مسـتوى الإمكانيـات " حيـث يمكـن للمسـتهلك أن يحصـل علـى أى مجموعـة سـلعية تقـع علـى خـط الميزانيـة أو

أسفله ، ولكنه لا يستطيع أن يحصل على أى مجموعة سلعية خارج هذا المستوى .

ويمكن قياس ميل خط الميزانية كما يلى :

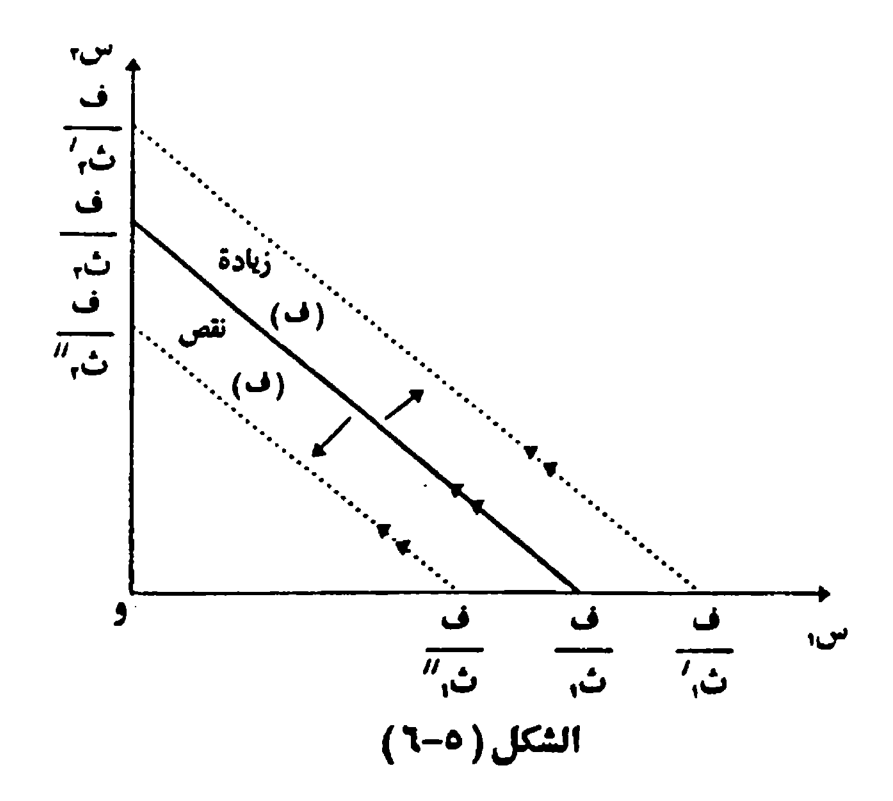
$$\text{ميل خط الميزانية} = \frac{\frac{\text{ف}}{\text{ث}_2}}{\frac{\text{ف}}{\text{ث}_1}} = \frac{\text{ف}}{\text{ث}_2} \times \frac{\text{ث}_1}{\text{ف}} = \frac{\text{ث}_1}{\text{ث}_2}$$

أى أن ميل خط الميزانية يساوى النسبة بين سعرى السلعتين .

ويتغير موقع أو ميل خط الميزانية طبقاً للتغيرات فى كل من الدخل النقدى المخصص للإنفاق على السلعتين (ف) وكذلك أسعار السلعتين (ث_1 ، ث_2) ، وفيما يلى نوضح ذلك بيانياً :

١- أثر التغيرات فى حجم الإنفاق الإستهلاكى (ف) على خط الميزانية:

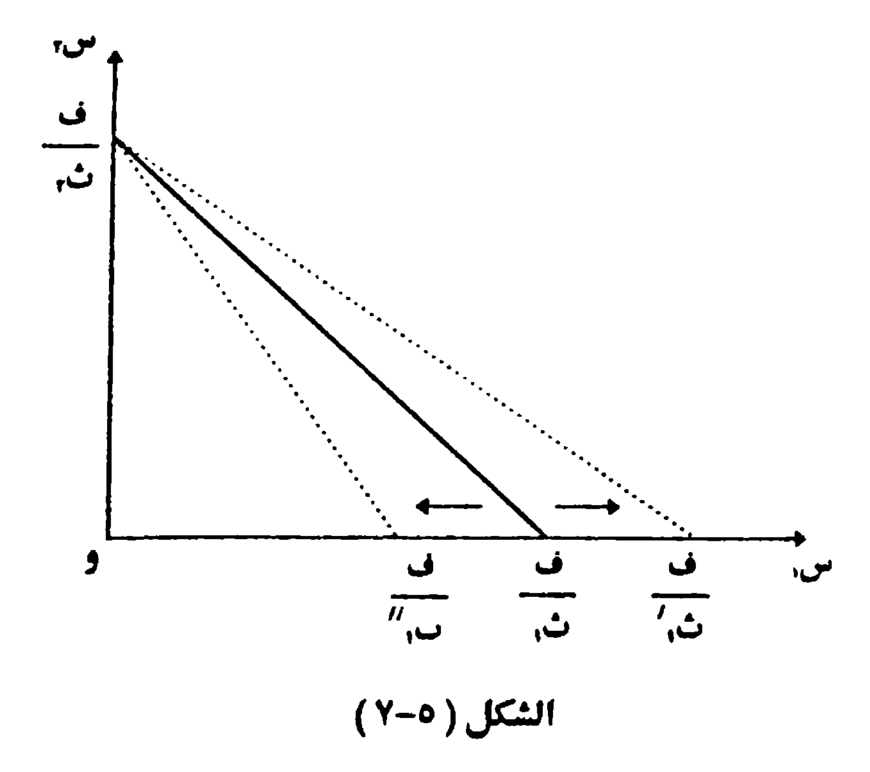
إذا إفترضنا ثبات أسعار كل من السلعتين س_1 ، س_2 أى ثبات كل من ث_1 ، ث_2 ، وإفترضنا زيادة الإنفاق الإستهلاكى (ف) فسوف يترتب على ذلك إنتقال خط الميزانية بالكامل لأعلى موازياً للخط الأصلى بسبب ثبات ميل خط الميزانية المترتب على ثبات أسعار السلعتين ، كذلك إذا إفترضنا نقص الإنفاق الإستهلاكى (ف) مع ثبات أسعار السلعتين ، فسوف يترتب على ذلك إنتقال خط الميزانية بالكامل لأسفل موازياً للخط الأصلى كما يتضح من الشكل التالى :



الشكل (٥-٦)

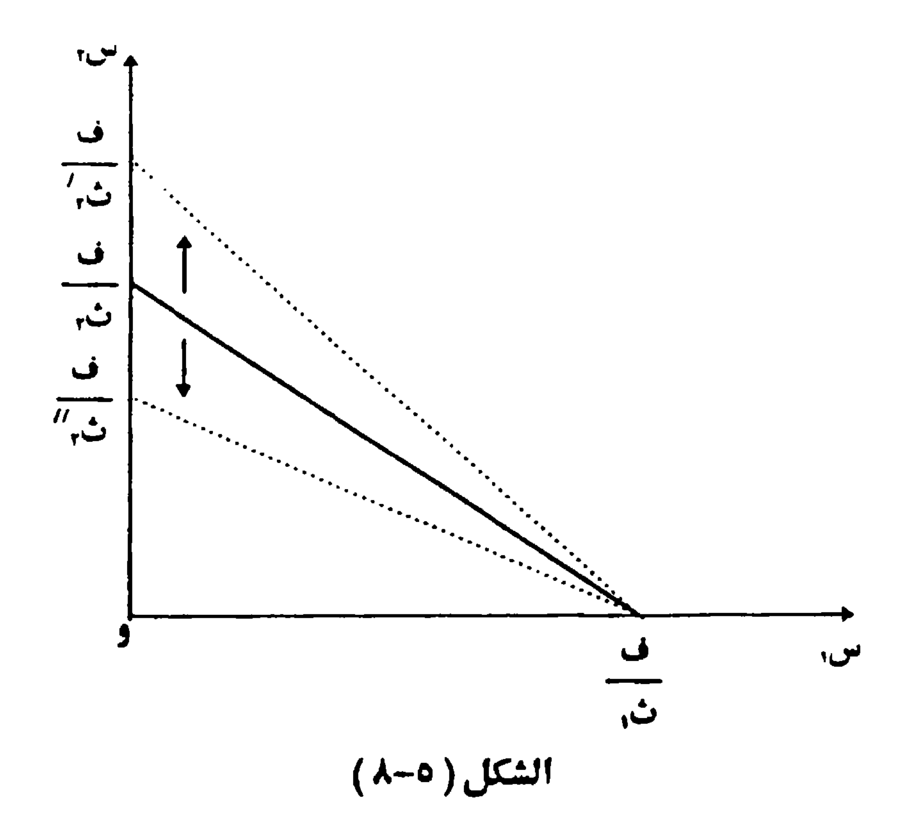
٢ - أثر التغيرات في أسعار السلعتين مع ثبات حجم الإنفاق الإستهلاكي :

ا - إذا إفترضنا ثبات كل من ف ، ث٢ وإنخفاض ث١ فقط فسوف يترتب على ذلك إستدارة خط الميزانية إلى الخارج جهة اليمين مع إستمرار نفس نقطة التقاطع الأصلية مع المحور الرأسي ، وهذا يعني إنخفاض ميل خط الميزانية وذلك لأن $\frac{ف}{ث_1'} > \frac{ف}{ث_1}$ ، وكذلك إذا إفترضنا ثبات كل من ف ، ث٢ وإرتفاع ث١ فقط فسوف يترتب على ذلك إستدارة خط الميزانية إلى الداخل جهة اليسار مع إستمرار نفس نقطة التقاطع الأصلية مع المحور الرأسي ، وهذا يعني إرتفاع ميل خط الميزانية وذلك لأن $\frac{ف}{ث_1'} < \frac{ف}{ث_1}$ كما يوضح الشكل التالي :



الشكل (٥-٧)

ب - إذا إفترضنا ثبات كل من ف ، ث١ وإنخفاض ث٢ فقط فسوف يترتب على ذلك إستدارة خط الميزانية إلى الخارج جهة اليمين مع إستمرار نفس نقطة التقاطع الأصلية مع المحور الأفقي ، وهذا يعني إرتفاع ميل خط الميزانية وذلك لأن $\frac{ف}{ث_2'} > \frac{ف}{ث_2}$ ، وكذلك إذا إفترضنا ثبات كل من ف ، ث١ وإرتفاع ث٢ فقط فسوف يترتب على ذلك إستدارة خط الميزانية إلى الداخل جهة اليسار مع إستمرار نفس نقطة التقاطع الأصلية مع المحور الأفقي ، وهذا يعني إنخفاض ميل خط الميزانية وذلك لأن $\frac{ف}{ث_2'} < \frac{ف}{ث_2}$ كما يوضح الشكل التالي :



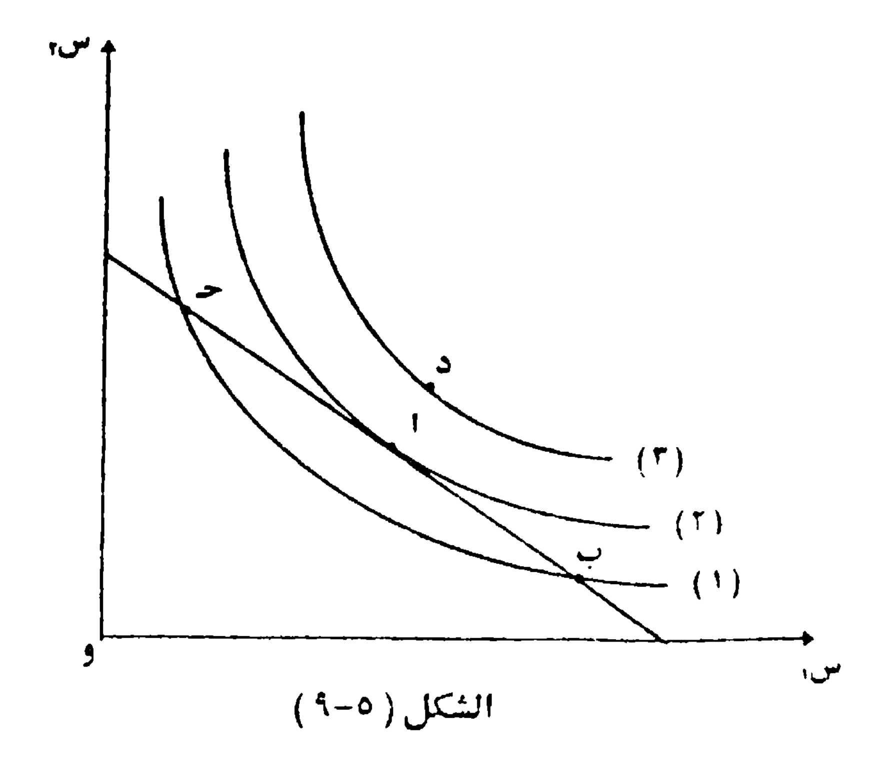
الشكل (٥-٨)

ثالثاً : نموذج توازن المستهلك بإستخدام تحليل منحنيات السواء :

عرفنا فيما سبق أن خريطة سواء المستهلك تعبر عن تفضيلات المستهلك ورغباته ، أى توضح السلوك المرغوب للمستهلك ، فالمستهلك - مع ثبات العوامل الأخرى على حالها - يرغب دائماً فى الحصول على أقصى إشباع متمثلاً فى الوصول إلى أعلى منحنى سواء ، كما أن خط الميزانية يعبر عن إمكانيات المستهلك أى يعبر عن السلوك الممكن للمستهلك ، فالمستهلك لا يستطيع شراء مجموعات سلعية تتجاوز الجزء المخصص للإنفاق ومن ثم لا بد عليه من شراء تلك المجموعات السلعية الواقعة فقط على خط الميزانية .

وطالما أنه هناك تعارض بين السلوك المرغوب والسلوك الممكن فلا بد من عملية التوفيق بينهما ، بمعنى تحقيق رغبة المستهلك فى حدود الممكن . فالمستهلك يرغب دائماً فى الحصول على أقصى إشباع ، أى الوصول إلى أعلى منحنى سواء ولكنه يصطدم بحاجز الإمكانيات المتمثلة فى قيد أو خط الميزانية ، ومن هنا نجد أن الحل يكمن فى العثور على تلك المجموعة السلعية التى تكون فى حدود إمكانيات المستهلك أى تقع على خط الميزانية ، وفى نفس الوقت تقع على أعلى منحنى سواء ممكن ، وبالتالى يكون المستهلك فى وضع توازن ، وهو ذلك الوضع الذى يحقق عنده المستهلك أقصى إشباع (متمثلاً فى الوصول إلى أعلى منحنى سواء) وذلك فى حدود إمكانياته (متمثلاً فى مجموعة سلعية تقع على خط الميزانية) .

مما سبق يتضح أن وضع التوازن يتطلب الجمع بين كل من خريطة منحنيات السواء (السلوك المرغوب) وخط الميزانية (السلوك الممكن) فى شكل بيانى واحد كما يلى :



الشكل (٥-٩)

من الشكل البيانى السابق نلاحظ ما يلى :

١ - المجموعة السلعية المتمثلة فى النقطة (ب) تقع على خط الميزانية أى أنها فى حدود إمكانيات المستهلك ولكنها لا تمثل نقطة توازن وذلك لأنها تقع على أقل منحنى سواء (رقم ١) وبالتالى تعطى أقل مستوى إشباع .

٢ - النقطة (حـ) تقع على خط الميزانية وبالتالى تمثل مجموعة سلعية يمكن للمستهلك شراءها فى حدود إمكانياته ولكنها أيضاً لا تمثل نقطة توازن وذلك لأنها تقع على أقل منحنى سواء (رقم ١) وبالتالى تعطى أقل مستوى إشباع .

٣ - النقطة (د) تقع على أعلى منحنى سواء (رقم ٣) وبالتالى تمثل أقصى مستوى إشباع يرغبه المستهلك ، ولكنها أيضاً لا تمثل نقطة توازن وذلك لأنها تقع خارج خط الميزانية ، أى خارج مستوى إمكانيات المستهلك .

٤ - النقطة (أ) هى فقط النقطة الوحيدة التى تمثل نقطة التوازن ، وذلك لأنها : أولاً تقع على خط الميزانية أى أنها فى حدود إمكانيات المستهلك ، وثانياً لأنها تقع على أعلى منحنى سواء (رقم ٢) ممكن فى حدود الإمكانيات ، أى أنها النقطة الوحيدة التى تجمع بين السلوك المرغوب (منحنيات السواء) والسلوك الممكن (خط الميزانية) .

ونقطة التوازن (أ) هى نقطة تماس أعلى منحنى سواء ممكن (رقم ٢) مع خط الميزانية ، وعند هذه النقطة يتساوى ميل كل من منحنى السواء وخط الميزانية .

∴ شرط توازن المستهلك هو :

ميل منحنى السواء = ميل خط الميزانية

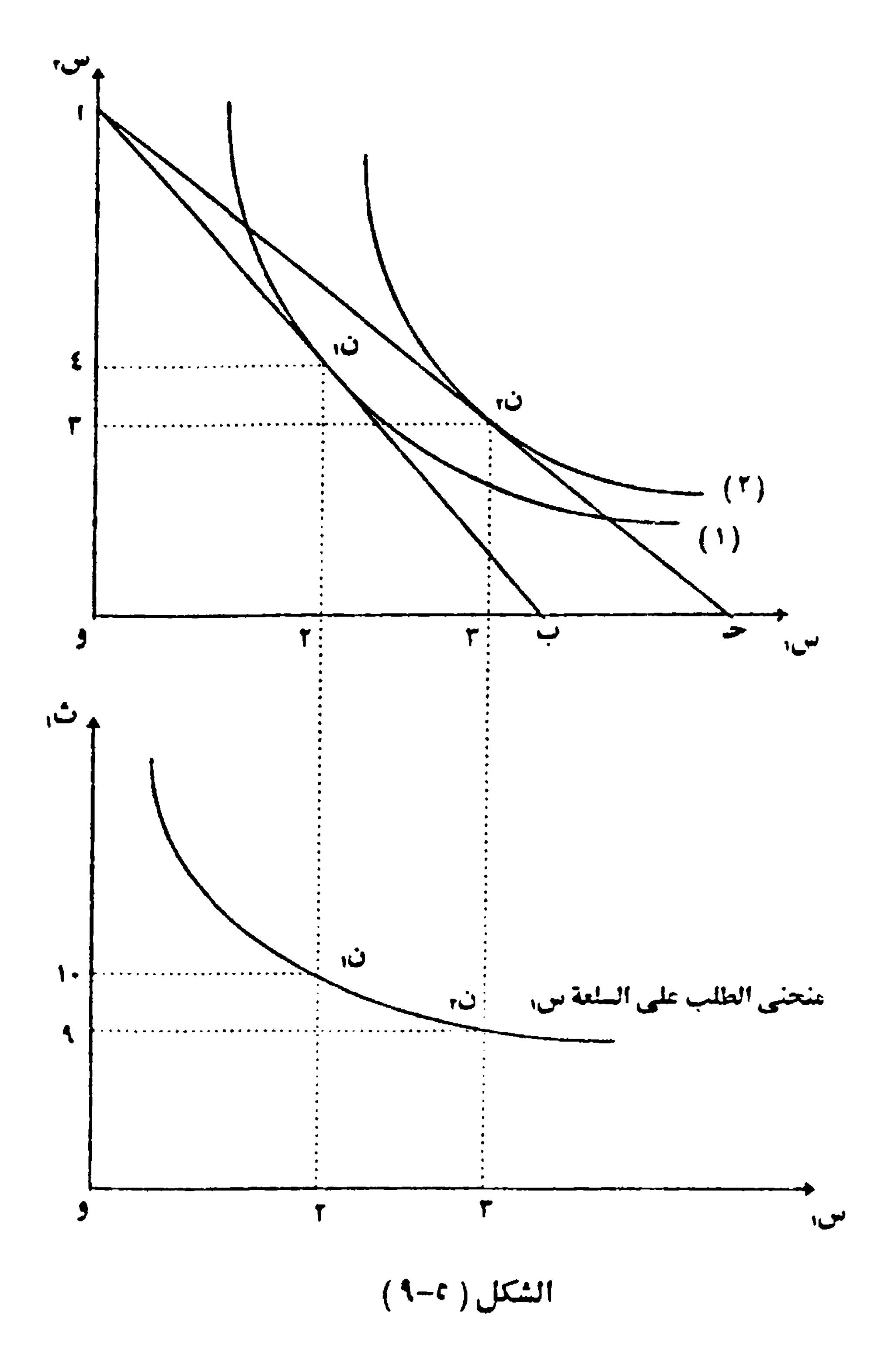
$$\frac{\Delta س_٢}{\Delta س_١} = \frac{ث_١}{ث_٢}$$

المعدل الحدى للإحلال = النسبة بين سعرى السلعتين

، فشرط توازن المستهلك بإستخدام تحليل منحنيات السواء ينص على ضرورة أن يمس خط الميزانية أعلى منحنى سواء ممكن ، حيث يحصل المستهلك على أقصى إشباع ممكن فى حدود إمكانياته ، والذى يعبر عنه بيانياً بتساوى ميل منحنى السواء مع ميل خط الميزانية أو بتساوى المعدل الحدى للإحلال مع النسبة بين سعرى السلعتين .

رابعاً : إشتقاق منحنى طلب المستهلك بإستخدام تحليل منحنيات السواء

كما تم فى نظرية المنفعة الحدية يمكن لنا أيضاً إشتقاق منحنى طلب المستهلك بإستخدام تحليل منحنيات السواء ، ويتم ذلك عن طريق تغيير سعر السلعة التى نرغب فى إشتقاق منحنى الطلب عليها مع ثبات الدخل النقدى وثمن السلعة الأخرى ، كما يوضح الشكل البيانى الآتى :



الشكل (٤-٩)

فـي الجـزء الأعلـى مـن الشـكل السـابق نجـد أن نقطـة التـوازن (ن$_1$) توضـح أن المسـتهلك يشـترى ٤ وحـدات مـن السـلعة س$_2$ ، ووحدتـان مـن السـلعة س$_1$ عندمـا كـانت ث$_1$ = ١٠ . فـإذا إفترضنـا الآن إنخفـاض ث$_1$

من ١٠ وحدات نقدية إلى ٩ وحدات نقدية مع ثبات كل من الدخل النقدي وثمن السلعة $س_٢$ ، سوف يترتب على ذلك إستدارة خط الميزانية من أ ب إلى أ حـ وتكون لدينا نقطة توازن جديدة ($ن_٢$) توضح أن كمية السلعة $س_١$ قد إزدادت من ٢ وحدة إلى ٣ وحدات نتيجة لإنخفاض ثمن الوحدة منها من ١٠ وحدات نقدية إلى ٩ وحدات نقدية .

وفي الجزء الأسفل من الشكل السابق نجد أن النقطة $ن_١$ توضح أن المستهلك يشتري وحدتان من السلعة $س_١$ عندما كان ثمنها ١٠ وحدات نقدية ، وأنه يشتري ٣ وحدات من السلعة $س_١$ عندما إنخفض ثمنها إلى ٩ وحدات نقدية ، وبتوصيل النقطتان $ن_١$ ، $ن_٢$ نحصل على منحنى الطلب على السلعة $س_١$ والذي ينحدر من أعلى إلى أسفل جهة اليمين موضحاً العلاقة العكسية بين الثمن والكمية ، وبهذا يكون منحنى الطلب على السلعة $س_١$ سالب الميل وكل نقطة عليه تمثل نقطة توازن .

الباب الرابع

نظريات الإنتاج

الفصل الأول: عناصر الإنتاج.

الفصل الثانى: دالة الإنتاج فى الفترة القصيرة.

الفصل الثالث: دالة الإنتاج فى الفترة الطويلة.

الفصل الرابع: الطلب على خدمات عوامل الإنتاج.

الفصل الخامس: محددات عرض خدمات عناصر الإنتاج والعوامل التى تحصل عليها.

الفصل الأول

عناصر الإنتاج

يتطلب إنتاج السلع والخدمات تضافر مجموعة من العناصر يطلق عليها إصطلاح " عناصر أو عوامل الإنتاج فإنتاج الآثاث مثلا يتطلب توفير الأخشاب من مصادرها الطبيعية ، وهى غابات الأشجار ونشرها وتصنيعها مع الاستعانة بالآلات والمعدات فى أداء هذه العمليات • وبذلك نجد أن إنتاج هذه السلع يحتاج إلى تضافر ثلاثة عوامل هى :

الموارد الطبيعية أو (الارض) ، ممثلة فى الغابات التى تمدنا بالأشجار الخشبية •

الجهد البشرى أو العمل ، وهو المجهود الإنسانى فى العملية الإنتاجية •

رأس المال، ممثلا فى الآلات والمعدات التى تعين العامل فى أداء النشاط الاقتصادى•

ويضيف بعض الإقتصاديين عاملا رابعا وهو التنظيم ، لأهميته فى الدول التى تأخذ بمبدأ الحرية الإقتصادية ونظام السوق حيث يتولى المنظم مسئولية تجميع عناصر الإنتاج سالفة الذكر ويتحمل المخاطر الناجمة عن النشاط الإنتاجى•

ولقد أثار هذا التقسيم الرباعى لعناصر الإنتاج جدلا كبيرا بين الإقتصاديين ٠ ويستند مؤيدوا هذا التقسيم إلى وجود فروق جوهرية بين العناصر الإنتاجية تستدعى تمييز كل عنصر عن الآخر ٠ فالأرض هبه من الله تعالى وهى محدودة الكمية ولايصح إعتبارها من قبيل رأس المال الذى هو من صنع الانسان وقابل للزيادة ، وكذلك يختلف التنظيم عن العمل لأن المنظم يحتاج إلى صفات ذهنية ومهارات فكرية خاصة ويتحمل مخاطر المشروع ونتائج أعماله ، بينما يعتمد العامل بدرجة أكبر على المجهود العضلى ويحصل على دخل ثابت دون التعرض لأية مخاطرة ، أضف إلى أن تقسيم عناصر الإنتاج إلى أربعة يتفق والتقسيم الرباعى للدخول حيث يحصل العامل على الأجر ، وصاحب الأرض على الريع ، وصاحب رأس المال على الفائدة ، ويحصل المنظم على الربح ٠

أما الفريق المعارض ، فيرى أنه لاتوجد حدود فاصلة بين عوامل الإنتاج تبرز الأخذ بهذا التقسيم الرباعى ، فالموارد الطبيعية لاتصلح بحالتها الأولى لإشباع الحاجة وتحتاج إلى تدخل الإنسان بالعمل وبالتعاون مع رأس المال لجعلها صالحة للاستخدام ٠ فالارض الصحرواية تحتاج إلى عمليات إستصلاح وإستزراع حتى تصبح مواتيه لإنتاج الحاصلات الزراعية ، والمعادن فى باطن الأرض تتطلب بدورها جهد الانسان لإستخراجها ومعالجتها لخدمة أغراض التصنيع والإستهلاك ، ويضيف أصحاب هذا الرأى أن التفرقة بين الأرض ورأس المال على أساس الندرة لاتعد تفرقة سليمة ، حيث يمكن زيادة المساحات الأرضية بتجفيف المستنقعات والبحار ويمكن رفع إنتاجيتها من خلال التوسع الرأسى فى الزراعة ٠ أما رأس المال ، فلا يصح النظر إليه على أنه مورد غير محدود بصفة مطلقة لأنه عرضة للتقادم والبلى مع مرور الزمن ، وتتوقف إمكانية زيادة الكميات المتاحة منه على قدرة المجتمع على الإدخار والإستثمار، علاوة على ذلك هناك درجة من الإحلال بين الأرض ورأس المال ويمكن تعويض محدودية المساحة الأرضية بالتوسع فى إستخدام الآلات والأساليب الحديثة فى الزراعة والرى ، مثل التوسع فى نظام الميكنة الزراعية والصوب والرى بالتنقيط٠

وبالمثل لاتوجد أسباب حقيقية تستدعى التفرقة بين العمل والتنظيم ٠ فالعامل يقوم هو الأخر بمجهود فكرى بجانب مجهوده العضلى ، خاصة مع التقدم العلمى والتوسع فى إستخدام الالات والأجهزة الحديثة التى تتطلب مهارات عمالية عالية ، كما أن العامل عرضه بدوره للمخاطر فى حالة المرض أو الإصابة أو فى حالة كساد النشاط الذى يعمل به والإستغناء عنه ومن ناحية أخرى لا ينبغى المغالاة فى تقدير المخاطر التى يتعرض لها المنظم إذ ساعد تقدمه وسائل الاتصال وتطور نظم المعلومات والأساليب العلمية فى التنبؤ فى تقليل الكثير من إحتمالات مخاطر النشاط ناهيك بدور شركات التأمين فى التخفيف من حدة مخاطر الإستثمار ٠

أما القول بأن التقسيم الرباعى لعناصر الإنتاج يتفق وتوزيع العوائد ، فمردود عليه بأن تقسيم الدخول إلى أربعة أنواع أنما جاء نتيجة ، وليس سببا ، حيث يمكن أن يحصل العنصر الواحد على أكثر من عائد ٠ فقد يحصل العامل مثلا على نسبة من الربح بجانب الأجر ، كما قد تتضمن الفائدة على القروض فى جزء منها ، عائدا نظيرمخاطر عدم السداد ، وهو مايمثل ربحا وليس فائدة بالمعنى الصحيح٠

ويتضح مما تقدم إختلاف وجهات نظر الكتاب الإقتصاديين فى شأن تقسيمات عناصر الإنتاج ٠ فهناك من يقصر هذه العناصر على إثنين فقط ، أما العمل ورأس المال ، باعتبار التنظيم نوعا من العمل والأرض من قبل رأس المال ، والأرض على أساس أن رأس المال ناتج مشترك لتضافر القوة البشرية مع قوى الطبيعة أو باعتبار من قبيل العمل المدخر أو المختزن ٠

أما التقسيم الرباعى لعناصر الإنتاج ، فيلقى ترحيبا من جانب الكثير من الإقتصاديين لإبراز الدور المتميز لكل عنصر من عناصر الإنتاج ، وبصفة خاصة عنصر التنظيم فى المجتمعات الحديثة ، ولإتساق هذا التقسيم مع نظرية توزيع الدخول، فضلا عن سيولة المعالجة العلمية للعديد من الظواهر الإقتصادية فى إطار التقسيم الرباعى للعناصر ٠

والواقع أن أى تقسيم من التقسيمات السابقة لعناصر الإنتاج لايخلو من عيـوب ، فالشرط الأساسى لقبول أى تقسيم هو تجانس مفردات المجموعة الواحـدة مـن ناحيـة ، واختلاف هذه المفردات - كمجموعة - عن مفردات بقية المجموعات من ناحية أخـرى ٠ وهذا الشرط الهام لايتوفر فى تقسيمات عناصر الإنتاج ، إذ توجد صعوبة فى الإحلال بين وحدات العنصر الواحد لعدم تجانس هذه الواحدات ، فعنصر العمل غير متجـانس نظـرا لوجود أنواع مختلفة من العمالة الماهرة والعادية وغير الماهرة ، ولتعدد وتفاوت الأعمـال والمهن ، مما يتعذر معه إحلال نوعية من العمل محل الأخرى ، فعمل المهندس ، مثـلا لايستطيع أن يقوم به المحامى أو الطبيب ٠ وبالمثل تختلـف المـوارد الأرضيـة فـى خصوبتها وفيما تحويه من ثروات ومعادن وقد يتعذر تحويلها فنيا من إستخدام لآخر أو قد يقترن ذلك بتكلفة مالية مرتفعة لاتحفز على إجراء مثل هذا التحويـل ، مثـل إسـتغلال الأرض الصخرية فى الزراعة أو الأرض الطفلية أو الرخوة فى تشييد المبانى على نقيض ذلك ، هناك إمكانية لتطبيق مبدأ الإحلال بين العناصر المختلفة ، مثل إحلال الآلات محـل العمالة فى الزراعة أو الصناعة ومثل إحلال الآلات والأسمدة محل الأرض ٠

الموارد الطبيعية (الأرض)

معنى " الأرض " :

يقصد " بالطبيعة أو الأرض " جميع الموارد الطبيعية التى لادخل للانسـان فـى وجودها

والتى تعينه على تدبير وسائل إشباع حاجاته ٠

وتضم هذه الموارد :

أ- **سطح القشرة الأرضية** ، أى التربة الأرضية التى يسـتغلها الإنسـان فـى نشـاط الزراعة وتنمية المراعى وفى أغراض البناء والتشييد ٠

ب- مافى باطن الأرض من بترول وفحم وغاز طبيعى ومعادن كالحديد والنحـاس والرصاص والمنجنيز ٠

جـ-مايقع على سطح الأرض من جبال وهضاب وغابات ومحيطات وبحار ومساقط مياه، وماتحتويه هذه الموارد من ثروات معدنية ونباتية وحيوانية وسمكية •

ويرى بعض الإقتصاديين أن مفهوم : الأرض يتسع ليشمل الظروف المناخية من درجات حرارة ورطوبة وأمطار ورياح ن باعتبارها عوامل طبيعية تسهم فى تحديد النشاط الانسانى وفى تباين الموارد الاقتصادية •

الأهمية الاقتصادية للأرض :

تؤثر الموارد الطبيعية - بكافة أنواعها - فى الحياة الإقتصادية وفى مستويات التنمية والرفاهية فى البلاد المختلفة • فالدول التى تتوفر بها مساحات شاسعة من الأراضى كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتى ، تكون أمامها فرصة أكبر من غيرها فى إحداث التقدم الإقتصادى وفى استغلال ما تذخر به من ثروات ، حيث يؤدى إتساع الإقليم إلى تعدد المناطق المناخية وإلى تعدد أنواع التضاريس والمعادن والمزروعات ، وبالتالى إلى دعم القدرة الإقتصادية للدولة ، وتنوع هيكلها الإنتاجى • وكذلك تستطيع الدول الغنية بالبترول ، مثل دول منطقة الشرق الأوسط ، إستغلال هذه الثروات فى توفير احتياجاتها من الطاقة بأسعار رخيصة وتنمية الصناعات التى تقوم عليها ، فضلا عن تصدير الفائض من خلال التجارة الخارجية ، والحصول على دخل من العملات الأجنبية •

والظروف المناخية تؤثر بدوها على النشاط الاقتصادى ، حيث نجد أن المناطق التى تسودها ظروف مناخية صعبة ، مثل المناطق الجليدية والاستوائية ، عادة مايتعذر استغلال ثرواتها المتاحة أو الكامنة ، فى حين أن المناطق معتدلة المناخ تكون فى وضع أفضل نسبيا من حيث امكانات التقدم الاقتصادى ، علاوة على أن اختلاف المناخ من اقليم لاخر يساعد على تنوع الحياة الاقتصادية ، فنجد على سبيل المثال سويسرا تشتهر بسياحة الجبال لبرودة الجو وانتشار الثلوج ، كما تشتهر أسبانيا وايطاليا واليونان بسياحة الشواطىء أو الاصطياف لاعتدال درجات الحرارة وامتداد الشواطىء •

الخصائص المميزة لعنصر الأرض :

تتسم الموارد الطبيعية عن غيرها من العناصر بعدة خصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلى :

أولا: الأرض هبة الله ، فهى ليست من صنع الانسان ولا دخل له فـــى نشـــأتها فالمعادن موجودة فى باطن الأرض ولافضل للإنسان فى ذلك كما أن منـــــاطق الغابـــات والجبال والبحار لادخل للانسان فى وجودها ولاتخضع لسيطرته ٠ ويصدق نفس القـــول بالنسبة لسطح القشرة الأرضية وللظروف المناخية التى لايستطيع الإنسان التحكم فيـــها ، اللهم الا بقدر ضئيل ٠

ثانيا: الثبات النسبى للأرض ، تتمتع الأرض بدرجة كبيرة من الثبـــات ، علـــى خلاف عناصر الإنتاج الأخرى فالمساحات الأرضية المتاحة للزراعة وللامتداد العمرانـــى محدودة بطبيعتها وغير قابلة للزيادة إلا بدرجة طفيفة للغاية وبتكلفة إقتصادية عالية ٠

ثالثا: إختلاف القدرات الإنتاجية لوحدات الأرض :تختلف الأرض فى خصائصها الإقتصادية وقدرتها الإنتاجية فالملاحظ تفـــاوت الأرض الزراعيـــة فـــى خصوبتـــها ، وإختلاف المناطق فى مراعيها الطبيعية ، وفيما تحوية من ثروات معدنيـــة وبتروليـــة ، وكذلك بحرية ، وتؤدى هذه الخاصية – مع خاصية الثبات النسبى للأرض – إلى ظـــهور مايسمى بالريع الإقتصادى وهو عبارة عن الفرق بين أثمان المنتجات التى تتحـــدد علـــى أساس نفقات إنتاجها فى الأراضى الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج فى الآراضى الخصبـــة التى تم إستزراعها فى البداية ، ويحصل على هذا الدخل أصحاب الأراضى ، وهو يزداد باستمرار مع نمو السكان وزيادة الطلب على الحاصلات الزراعية مـــن ناحيـــة ، ومـــع اضطرار المجتمع إلى زراعة الأراضى الأقل خصوبة لقلة الأراضى الجيدة مـــن ناحيـــة أخرى٠

العمـــل

معنى العمل:

ينصرف معنى العمل إلى أى مجهود عقلى أو بدنى يبذله الانسان فى سبيل تدبير معيشته أى فى سبيل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته •

ويتضح من هذا التعريف مايلى :

أ- أن مفهوم العمل يقتصر على المجهود الإنسانى فقط ولايدخل فـــى نطاقـــة بالتـــالى مجهودات العناصر غير البشرية ، مثل عمل الدواب فى جر العربات أو فى حـــرث الأرض •

ب- أن العمل الإنسانى يضم كافة المجهودات البشرية سواء الفكريـــة أو العضليـــة ، فالأعمال التى يقوم بها الزراع والصناع والتجار ، وكذلك خدمات الطبيب والمحامى والمهندس والمدرس ، تدخل جميعها فى نطاق مفهوم العمل •

جـ- يرتبط العمل بتحقيق منفعة إقتصادية ، بمعنى أنه يقابله إنتاج سلعة أو خدمـــة ذات منفعة فقد يبذل الفرد جهدا كبيرا فى صنع شيء غير قابل للاستخدام لافائدة منه ، لذلـــك المقصود بالعمل هو العمل الإقتصادى الذى يسفر عنه منفعة •

ويشترط بعض الإقتصاديين أن يكون العمل نظير ثمن أو أجر حتى يدخل فـــى عداد الأعمال الاقتصادية •

خصائص العمل :

يختلف عنصر العمل عن غيره من العناصر فى أنه يجمع بين صفتين ، الأولـــى بصفته أداة من أدوات الانتاج ، والثانية بصفته الإنسانية • وتعنى الصفة الأولى أنه يســهم فى العملية الإنتاجية شانه فى ذلك شأن عناصر الإنتاج الأخرى ، وتعنى الصفـــة الثانيـــة أنه محور النشاط الإقتصادى وغايته النهائية ، فالهدف من الإنتـــاج ، أولا وأخـــيرا هـــو إشباع الحاجات الإنسانية•

وإذا أمعنا النظر فى عنصر العمل لوجدنا أنه يتسم بخصائص وســـمات معينـــة تتفق وطبيعته الخاصة ، ويمكن ايجاز أهم هذه الخصائص فيما يلى :

أ- **شخصية العمل :** وتعنى هذه الخاصية عدم إمكانية فصل العمل فصلا ماديا عن الشخص الذى يؤديه فلايستطيع العامل أن يقبع فى منزله مثلا بينما يستمر عمله فى الحقل أو المصنع إذ يلزم للقيام بالعمل التواجد الشخصى لصاحبه • ومن هنا تبرز أهمية توفير البيئة والمناخ الملائم للعامل حتى يمكنه أداء عمله على أكمل وجه •

ب- **إستقلالية العمل:** بمعنى أن العامل يعرض العمل ويظل مستقلا مالكا لذلك ، وذلك على خلاف السلع التى تنتقل ملكيتها من يد إلى يد عن طريق التبادل •

جـ-**محدودية الأفق الزمنى للعمل :** يعرض العامل خدماته فى سوق العمل لمدة زمنية محددة ، وهى سنوات العمل ، ويتوقف طول هذه المدة على فترة حياته وظروفه الصحية وقدرته على العطاء لذى يمر على العامل بمثابة اقتطاع لجزء من قوة عمله وهو جزء غير قابل للتعويض ولعل هذا هو السبب فى ضعف القدرة التفاوضية للعمال إزاء أرباب العمل • فالعامل يقبل أجرا منخفضا بدلا من البقاء عاطلا لانه يعلم تماما أن قبول أى أجر هو أفضل من أن يترك قوة عمله تضيع هباء بلا مقابل ، بمعنى آخر ، لايوجد سعر إحتياطى للعامل يدفع العامل إلى عدم قبول سعر أدنى منه •

د-**اختلاف درجة الاستجابة للمؤثرات المختلفة:** تلعب الصفة الانسانية والاجتماعية للعامل دورا هاما فى إتخاذ قراراته الاقتصادية فنجد مثلا إن احساس العامل بالراحة والسعادة فى أداء عمل معين قد يجعله يتمسك به رغم توفر فرص عمل أخرى أعلى دخلا كما قد تدفعه الرغبة فى الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية إلى نبذ فكرة الهجرة أو العمل خارج الدولة الأم وتفضيل البقاء فى وظيفته الحالية بصرف النظر عن مستوى الدخل المحقق منها •

كذلك يلاحظ أن استجابة عرض العمل لمستويات الأجور السائدة قد لا تعكس العلاقة الطردية المتوقعة التى تحكم سوق السلع والخدمات ، فالقاعدة العامة هى أن عرض السلع يتجه ألى الزيادة مع إرتفاع السعر وإلى الانكماش مع انخفاضه ، أما فى سوق العمل ، فمن المحتمل أن يحدث عكس ذلك فقد يشجع إرتفاع الأجور على تغيب

العمال اكتفاء بمستوى معين من الدخل ، كما هو مشاهد فى بعض الأعمال الحرفية حيث يكتفى الكهربائى أو الميكانيكى أو عامل البناء مثلا بالعمل بضعة أيام فى الأسبوع أو الشهر طالما أن الأجر المرتفع الذى حصل عليه خلال فترة العمل يحقق له مستوى الدخل المنشود ، وبالمثل قد يؤدى انخفاض الأجر عن حد معين إلى عدم امكانية الوفاء بضروريات الحياة مما يدفع العامل إلى الاشتغال ساعات اضافية أو أيام عطلات الأسبوع أو أيام الأجازات بل قد يضطر باقى أفراد الأسرة كالزوجة والأنجال إلى الخروج للعمل للنهوض بمستوى دخل الأسرة • وفى جميع هذه الحالات يكون انخفاض الأجر قد اقترن بزيادة عرض العمل ، على عكس ماهو متوقع نظريا على الأقل •

تقسيم العمل :

يعد تقسيم العمل ظاهرة إجتماعية قديمة ، حيث عرفت المجتمعات الأولى أشكالا مختلفة من هذه الظاهرة تقوم على مفهوم التقسيم المهنى أو الوظيفى •

والمقصود بالتقسيم الفنى للعمل تقسيم العملية الإنتاجية إلى عدة أجزاء بسيطة مختلفة بحيث يختص بكل جزء منها نوع معين من العمال •

ويخضع نطاق تقسيم العمل إلى عدة اعتبارات ، نوجز أهمها فيما يلى :

١-**طبيعة العمل :** حيث تختلف الأنشطة الإقتصادية من حيث نطاق تقسيم العمل بحسب طبيعة كل نشاط وعملياته الإنتاجية ، فنجد مثلا أن مجال تقسيم العمل فى حالة نشاط الصيد أو الرعى يعد محدودا مقارنة بالمجال المناظر فى حالة نشاط الزراعة ، كما أن نطاق التقسيم فى هذا النشاط الأخير يعتبر أضيق نسبيا بالمقارنة بالنطاق المناظر للعمل الصناعى •

٢-**نطاق السوق :** يعد نطاق السوق عاملا هاما فى تحديد درجة التخصص وتقسيم العمل فى المجتمع ، وكلما كان نطاق السوق كبيرا شجع ذلك على الإمعان فى التخصص وتقسيم العمل، والدليل على ذلك مثلا مانشاهده فى المدن الكبيرة من تعدد وتنوع فى التخصصات الطبية بما يتفق وطبيعة ونوعية الأمراض بسبب إتساع السوق ، فنجد طبيب الأنف والأذن والحنجرة ، وطبيب الأمراض الباطنة ، وطبيب الأطفال وطبيب النساء

وطبيب أمراض الصدر . بينما يتولى الطبيب فى القرية معظم هذه التخصصات من خلال عمله كممارس عام . ونتبه هنا أن إتساع السوق لايتوقف فقط على حجم السكان وكثافتهم وإنما العبرة بحجم الإنفاق ، أى القوة الشرائية لأفراد المجتمع والتى تتحدد بمستويات الدخول السائدة وعلاقتها بأسعار السلع والخدمات . ولذا نجد أنه بالرغم من أن تعدد السكان فى الهند يفوق التعداد المناظر لفرنسا أو المانيا بعدة أضعاف ، الا انه من منظور الطلب الفعال ، يعتبر السوق الهندى أقل أتساعا من السوق الفرنسى أو الألمانى .

ومن العوامل الأخرى الهامة التى تؤثر فى نطاق السوق مستوى تقدم وسائل النقل والمواصلات ومدى توفر المنشآت التجارية والخدمة فكلما توفرت هذه التسهيلات ساعد ذلك على توطن المشروعات يزداد حجم المعاملات ، ومن ثم إتساع السوق .

٣-حجم المشروع : توجد علاقة طردية بين حجم المشروع وتقسيم العمل ، ويكفى أن نقارن نطاق تقسيم العمل فى مصنع إنتاج ثلاجات كهربائية طاقته ٢٠٠ ألف ثلاجة بمصنع صغير لاتتعدى طاقته الإنتاجية ١٠ آلاف ثلاجة . وحيث أن الانتاج الكبير يتطلب - بجانب إتساع السوق - إستثمارات كبيرة فى الأصول الثابتة من أرض ومبانى ومنشآت وآلات ، فأنه يمكن أن نضف تراكم رؤوس الأموال كعامل جوهرى لإمكانه التوسع فى تطبيق نظام تقسيم العمل

ويؤدى إرتفاع الإنتاجية - نتيجة الأخذ بتقسيم العمل - إلى إنخفاض تكلفة الإنتاج مما يعود بالنفع على المستهلكين فى شكل انخفاض أسعار السلع وزيادة قدرتهم الشرائية ، وبالتالى زيادة طلبهم على السلع المختلفة ومن ناحية أخرى يستفيد المنتجون من انخفاض تكلفة العناصر فى شكل إرتفاع معدلات الربحية وزيادة الإنتاج لمقابلة التوسع فى الطلب.

وترجع أسباب إرتفاع الإنتاجية وبالتالى إنخفاض تكلفة الإنتاج إلى مزايا نظام تقسيم العمل والتى يمكن ايجاز أهمها فيما يلى :

١- إستغلال القدرات الطبيعية للأفراد ، حيث يسمح تقسيم العمل بتخصيص كل فرد فـي مجال الإنتاج الذى يتفق وقدراته ومواهبه •

٢- إجادة العمل وإتقانه ، نتيجة المواظبة بصفة منتظمة علـى أداء نفـس العمـل ، أى المران المستمر ، مما يساعد على إكتساب الخبرة •

٣- الوفر فى الوقت الذى كان يضيع جانب منه نتيجة إنتقال العامل من عمليـة إنتاجيـة لأخرى ، إذ أصبح بمقدور العامل - فى ظل تقسيم العمل - تكريس كل وقته للعمليـة الإنتاجية التى تخصص فيها •

٤- تشجيع الأبتكار والألية فى الإنتاج ، حيث تؤدى تجزئة العملية الإنتاجية إلى أجـزاء بسيطة متكررة - مع التفرغ الكامل لكل عامل أو مجموعة عمل لجزء واحد من هذه العمليات - إلى التفكير فى إبتكار الآلات والمعدات التى يمكن أن تحل محل العمـال فى أداء العمليات البسيطة ، كما يتبع التخصص الدقيق تكريس الوقت فـى التعـرف على دقائق وأسرار العملية الإنتاجية ، ومن ثم التفكير فـى تغيـير طـرق العمـل والإنتاج.

ويرى بعض الكتاب أن نظام تقسيم العمل يترتب عليـه العديـد مـن المشـاكل والعيوب أهمها

١- شعور العامل بالسأم والملل نتيجة تكرار نفس العمل وممارسته بصفة يومية منتظمـة طوال الوقت دون تجديد ومن ثم إحساسه بضآلة العمل الذى يقوم به كمجرد تـرس واحد ضمن آلاف التروس التى تتكون منها الالة •

٢- إمكانية إصابة العامل بالجمود الحرفى نتيجة التخصص الدقيق فى مجال معيـن ، اذ أنه يتعذر على العامل المتخصص- فى حالة إصابة النشاط بالكساد وإستغناء صاحب العمل عنه - ايجاد فرص عمل أخرى تحتاج إلى نفس خبراته ومهارته المتخصصـة مما يعرضه للبطالة •

رأس المال

يعد رأس المال " العنصر الثالث " من عناصر الإنتاج وهو عنصر رئيسى فى العملية الإنتاجية ، حيث لايكفى الإعتماد على عنصرى العمل والأرض فقط فى مباشرة النشاط الاقتصادى ٠

ويعرف رأس المال بأنه مجموعة الآلات والمعدات والأدوات والتسهيلات والسلع التى صنعها الانسان وتسهم فى زيادة قدرته على الإنتاج ٠

تقسيمات رأس المال :

١-رأس المال الثابت ورأس المال المتداول :

يقصد برأس المال الثابت رأس المال الذى يستخدم فى العملية الإنتاجية مرة تلو الأخرى مثل الالات والمعدات والأدوات والمبانى والمرافق العامة ، **أما رأس المال المتداول فهو الذى يدخل فى العملية الإنتاجية مرة واحدة ويهلك بالاستخدام** ، مثل المواد الأولية والسلع نصف المصنوعة ٠

٢-رأس المال العينى ورأس المال القيمى :

يقصد برأس المال العينى مجموعة السلع المادية التى صنعها الإنسان بغرض إستخدامها فى الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل ، وهو بذلك يختلف عن **رأس المال القيمى** الذى يأخذ شكل النقود أو الأسهم أو السندات ، وهذا النوع الأخير لايسهم فى حد ذاته فى الإنتاج وإنما العبرة بما يقابله من أصول مادية أو رأسمال عينى ،

٣- رأس المال الإجتماعى والخاص :

يقصد برأس المال الاجتماعى الأصول العينية التى تأخذ شكل تسهيلات إنتاجية تعود بالنفع على العديد من المشروعات والأفراد ، مثل الطرق والترع والمصارف والكبارى والموانى البرية والبحرية ومحطات المياه والكهرباء وغيرها من المنشآت التى تخدم الكثير من المشروعات والجماعات ولاتقتصر خدماتها على فئة محدودة ويطلق على هذه الأصول العينية لفظ رأس المال الاجتماعى الثابت ، **أما رأس المال الخاص** ، فيضم المفردات والعناصر التى تقتصر خدماتها على منشأة معينة أو عدد محدود من الأفراد فى صناعة أو شركة محددة ، مثل آلات المصنع ومعداته ومبانيه وخاماته ومستلزمات التشغيل ٠٠٠ الخ٠

التنظيـــم

المنظم هو العقل المفكر للمشروع الذى يتولى كافة الوظائف والأعمال المتعلقـــة بالنشاط سواء فى مرحلة التخطيط أو مرحلة التأسيس أو مرحلة التشغيل والمتابعة ، حيـث يقوم بالمهام التالية :

- إتخاذ قرار الإستثمار ٠
- تخطيط إنشاء المشروع٠
- تأسيس المشروع وتجميع عناصر الإنتاج للبدء فى التشغيل ٠
- إتخاذ كافة القرارات الإقتصادية المتعلقة بطاقة المشروع وحجـــم الإنتـــاج وتوليفـــة المنتجات وطريقة التصنيع والتكنولوجيا المستخدمة وسياسات التوظيـــف والتســـعير والتسويق ٠٠ الخ
- تحمل مخاطر النشاط ٠
- إدارة المشروع ٠
- إدخال التوسعات أو التجديدات المطلوبة ٠

ويختلف عنصر التنظيم إختلافا جوهريا عن عنصر العمل رغم اشتراكهما فـــى أن كل منهما يعتمد على الجهد البشرى ٠

الفصل الثانى

دالة الإنتاج فى الفترة القصيرة

(قانون تناقص الغلة)

- تعريفات هامة.
- التوضيح الجدولى والبيانى لقانون تناقص الغلة.
- تفسير قانون تناقص الغلة.

الفصل الثانى

دالة الإنتاج فى الفترة القصيرة

(قانون تناقص الغلة)

الفترة القصيرة هى تلك الفترة التى يكون فيها بعض عناصر الإنتاج ثابت ، والبعض الآخر متغير . ويمكن لنا كتابة دالة الإنتاج فى صورتها الرياضية على النحو التالى :

ك = د (ل ، ر ، م ، ت) .

حيث : ك : تمثل حجم الناتج النهائى ،ل : كمية عنصر العمل ، ر : كمية عنصر الأرض ، م : كمية عنصر رأس المال ، ت : كمية عنصر التنظيم .

ويطلق على حجم الناتج النهائى (ك) المتغير التابع ، بينما يطلق على كل من الكميات المستخدمة من العمل (ل) والأرض (ر) و رأس المال (م) والتنظيم (ت) المتغيرات المستقلة ، ودالة الإنتاج فى صورتها السابقة توضح وجود علاقة طردية بين الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج (المتغيرات المستقلة) وحجم الناتج النهائى (المتغير التابع) ، فزيادة المستخدم من عناصر الإنتاج تؤدى لزيادة حجم الناتج النهائى ، ونقص المستخدم من عناصر الإنتاج يؤدى إلى نقص حجم الناتج النهائى .

ولأغراض التبسيط سوف نفترض وجود عنصرين فقط من عناصر الإنتاج وهما عنصرى الأرض (ر) والعمل (ل) ، مع إفتراض أن

عنصر الأرض هو العنصر الثابت ، بينما عنصر العمل هو العنصر المتغير ، ويمكن لنا كتابة دالة الإنتاج في الفترة القصيرة على الصورة التالية :

حجم الناتج الكلي = د (الأرض ، العمل)

ك = د (ر ، ل)

المتغير التابع = د (المتغيرات المستقلة)

والدالة السابقة تعني بإختصار أن حجم الناتج الكلي أو النهائي من سلعة ما يعتمد على وجود عنصرين فقط من عناصر الإنتاج وهما عنصر الأرض (العنصر الثابت) وعنصر العمل (العنصر المتغير) ، وطالما أننا إفترضنا ثبات أحد عناصر الإنتاج وهو الأرض وتغير العنصر الآخر وهو العمل . فمعنى ذلك أننا بصدد تحليل الفترة القصيرة ، ويحكم العلاقة السابقة التي تختص بالفترة القصيرة ما يسمى بقانون تناقص الغلة . The Law of Diminshing Return .

و قانون تناقص الغلة ينص على الآتي :

بإفتراض ثبات الكمية المستخدمة من أحد عناصر الإنتاج (الأرض) وإضافة وحدات متتالية ومتساوية من عنصر الإنتاج المتغير (العمل) ، فإن الناتج الكلي يمر بثلاثة مراحل ، حيث يتزايد في البداية بمعدل متزايد (مرحلة تزايد الغلة) ، ثم يستمر في التزايد ولكن بمعدل متناقص حتى يصل إلى أقصاه (مرحلة تناقص الغلة) ، وبعد ذلك يأخذ في التناقص (مرحلة الغلة السالبة) .

وقبل أن نبدأ في شرح وتفسير أسباب ظاهرة تناقص الغلة ، فسوف نقوم بتعريف أهم المصطلحات المستخدمة في تفسير تلك الظاهرة .

أولاً : تعريفات هامـة : Important Definitions

النـاتج الحـدى (الغلـة الحديـة) . Marginal Product :

ويعـرف النـاتج الحـدى علـى أنـه معـدل التغـير فـى النـاتج الكلـى نتيجـة لتغير عنصر الإنتـاج المتغـير بوحـدة واحـدة .

النــاتج الحـــدى = مقدار التغير في الناتج الكلى / مقدار التغير فى كمية العنصر المتغير = Δ ك / Δ ل

حيـث Δ ك : مقدار التغير فى حجـم النـاتج الكلـى .

Δ ل : مقدار التغير فـى عنصـر العمـل (العنصـر المتغـير) .

النـاتج الكلـى (الغلـة الكليـة) : Total Product

ويعرف الناتج الكلـى علـى أنـه إجمـالى النـاتج المتحصـل عليـه مـن إسـتخدام عنـاصر الإنتـاج المختلفـة فـى العمليـة الإنتاجيـة خـلال فـترة زمنيـة معينة ، أو قـد يعرف علـى أنه مجمـوع النواتـج الحديـة .

النـاتج المتوسـط (الغلـة المتوسـطة): Average Product

ويعـرف النـاتج المتوسـط علـى أنـه متوسـط نصيـب العنصـر الإنتـاجى مـن إجمـالى النـاتج الكلـى أى أنـه عبـارة عـن خـارج قسـمة النـاتج الكلـى علـى عـدد وحـدات العنصـر الإنتـاجى .

النـاتج المتوسـط = حجم الناتج الكلى / عدد وحدات العنصر الإنتاجى

ثانياً : التوضيح الجدولي والبياني لقانون تناقص الغلة:

يقوم قانون تناقص الغلة على الإفتراضات الآتية :

١- تغير نسب المزج بين عنصرى الإنتاج المستخدمين في العملية الإنتاجية،وفي مثالنا سنفترض ثبات عنصر الأرض وتغير عنصر العمل .

٢-ثبات المستوى الفني والتكنولوجي المستخدم في العملية الإنتاجية.

٣ - التماثل (التجانس) التام في الوحدات المستخدمة من عناصر الإنتاج المتغيرة (العمل في مثالنا) وذلك من حيث درجة الكفاءة والمهارة الإنتاجية .

٤ - إفتراض أن التحليل يتم خلال الفترة القصيرة .

ويمكن توضيح ظاهرة تناقص الغلة بمراحلها الثلاثة المختلفة عن طريق الإستعانة بالجدول التالى حيث سنفترض إضافة وحدات متتالية ومتساوية من عنصر العمل إلى كمية ثابتة من عنصر الأرض .

جدول (٢-١)

مراحل الغلة	الوحدات المستخدمة من عنصر الأرض الثابت (ر)	الوحدات المستخدمة من عنصر العمل المتغير (ل)	الناتج الكلى (ك)	الناتج الحدى (ن ح)	الناتج المتوسط (ن م)
	١	١	٢٠	٢٠	٢٠
تزايد	١	٢	٥٠	٣٠	٢٥
الغلة	١	٣	٩٠	٤٠	٣٠
	١	٤	١٢٠	٣٠	٣٠
تناقص	١	٥	١٤٠	٢٠	٢٨
الغلة	١	٦	١٥٠	١٠	٢٥
	١	٧	١٥٠	صفر	٢١ ٣/٧
الغلة	١	٨	١٤٠	١٠ -	١٧ ١/٢
السالبة	١	٩	١٢٠	٢٠ -	١٣ ١/٣

من الجدول السابق نلاحظ ما يلى :

١ - الكمية المستخدمة من عنصر الأرض ثابتة باستمرار ونفترض أنها فى كل مرة تتمثل فى قطعة أرض مساحتها فدان زراعى واحد .

٢ - إضافة وحدات متتالية ومتساوية من حيث الكفاءة والمهارة من عنصر العمل المتغير إلى قطعة الأرض الثابتة .

٣ - يمر الناتج الكلى (ك) بثلاثة مراحل ، ففى المرحلة الأولى (تزايد الغلة) يتزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد وذلك حتى إستخدام العامل رقم (٣) ، وفى المرحلة الثانية (تناقص الغلة) يتزايد أيضاً الناتج الكلى ولكن بمعدل متناقص حتى إستخدام العامل رقم (٧) والذى يصل عنده الناتج الكلى إلى أقصاه ، وأخيراً ففى المرحلة الثالثة (الغلة السالبة) يبدأ الناتج الكلى فى التناقص وذلك إبتداءً من إستخدام رقم (٨) .

٤ - يأخذ الناتج الحدى (ن ح) أيضاً فى تطوره ثلاثة مراحل ، ففى مرحلة تزايد الغلة يكون الناتج الحدى متزايداً ، ويكون الناتج الحدى متناقصاً فى مرحلة تناقص الغلة حتى يصل إلى الصفر عند إستخدام العامل رقم (٧) ، وأخيراً ففى مرحلة الغلة السالبة يأخذ الناتج الحدى قيماً سالبة .

٥ - الناتج المتوسط (ن م) يمر بمرحلتين فقط ، ففى المرحلة الأولى يكون الناتج المتوسط متزايداً حتى إستخدام العامل رقم (٤) ويكون عند ذلك الوضع قد وصل لأقصاه ، وفى المرحلة الثانية يبدأ الناتج المتوسط فى التناقص .

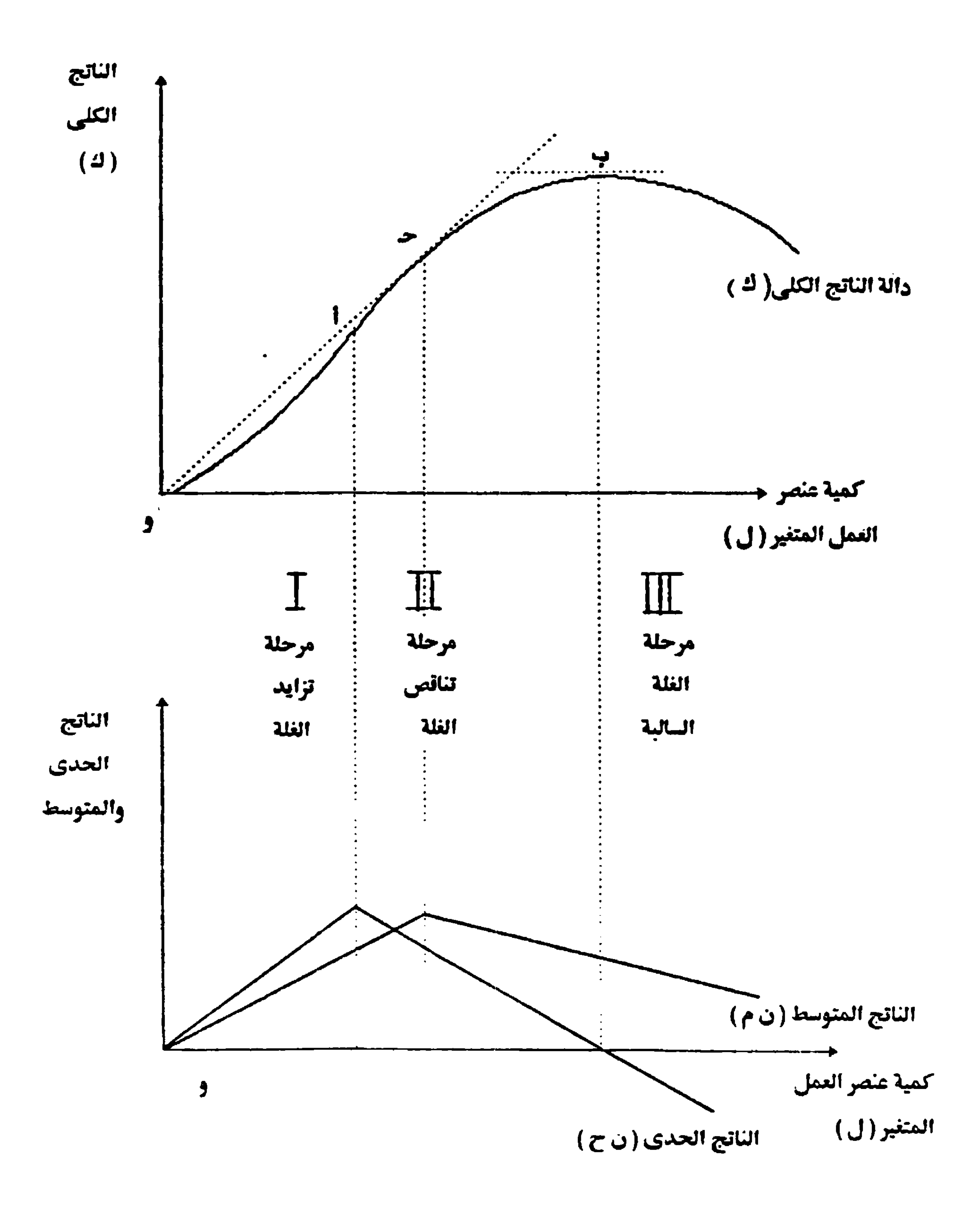
٦ - يمكن توضيح تطور العلاقة بين كل من الناتج الكلى و الناتج الحدى كما يلى : فى المرحلة الأولى (مرحلة تزايد الغلة) ، عندما يكون الناتج الكلى متزايداً بمعدل متزايد فإن الناتج الحدى يكون متزايداً،وفى المرحلة الثانية (مرحلة تناقص الغلة)،عندما يتزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص يكون الناتج الحدى متناقصاً،وهنا يلاحظ أنه عندما يصل الناتج الكلى لأقصاه فإن الناتج الحدى يكون مساوياً

للصفر . وأخيراً ففي المرحلة الثالثة (مرحلة الغلة السالبة) ، يكون الناتج الكلى متناقصاً بينما يكون الناتج الحدى سالباً .

٧ - أيضاً يمكن لنا توضيح تطور العلاقة بين كل من الناتج الحدى و الناتج المتوسط كما يلي : عندما يكون الناتج الحدى متزايداً ، فإن الناتج المتوسط يكون متزايداً أيضاً ولكن الناتج الحدى يكون أكبر من الناتج المتوسط ، ويصل الناتج الحدى لأقصاه (عند إستخدام العامل رقم ٣) قبل أن يصل الناتج المتوسط لأقصاه (عند إستخدام العامل رقم ٤) . وعندما يصل الناتج المتوسط لأقصاه فإنه يتساوى مع الناتج الحدى (٣٠ = ٣٠) ، وعندما يأخذ الناتج المتوسط في التناقص يكون الناتج الحدى أيضاً متناقص ، ولكن يكون الناتج المتوسط أكبر من الناتج الحدى . وبعبارة أخرى فإننا نلاحظ أنه في خلال مرحلة تزايد كل منهما يكون الناتج الحدى أكبر من الناتج المتوسط الذى يصل لأقصاه بعد أن يصل الناتج الحدى لأقصاه ، وعندما يصل الناتج المتوسط لأقصاه يتعادل مع الناتج الحدى ، وفي مرحلة تناقص كل منهما يكون الناتج المتوسط أكبر من الناتج الحدى .

ويمكن التعبير عن مكونات الجدول السابق بيانياً كما في الشكل البياني التالي :

شـكل (٧-١)



الناتج
الكلى
(ك)
ب
حـ
أ
دالة الناتج الكلى(ك)
و
كمية عنصر
العمل المتغير (ل)
I
II
III
مرحلة
تزايد
الغلة
مرحلة
تناقص
الغلة
مرحلة
الغلة
الـسالبة
الناتج
الحدى
والمتوسط
الناتج المتوسط (ن م)
و
كمية عنصر العمل
المتغير (ل)
الناتج الحدى (ن ح)

من الشكل البياني السابق نلاحظ ما يلي :

١- في الجزء الأعلى من الشكل السابق تم رسم منحنى الناتج الكلي ، حيث يقيس المحور الأفقي وحدات العنصر المتغير ، بينما يقيس المحور الرأسي حجم الناتج الكلي ، وقد تم رسم منحنى الناتج الكلي في المرحلة الأولى مقعراً في إتجاه المحور الرأسي دلالة على تزايد الناتج الكلي بمعدل متزايد ، ثم تم رسمه محدباً في إتجاه المحور الرأسي دلالة على تزايده بمعدل متناقص حتى يصل لأقصاه عند النقطة (ب) ، ثم يأخذ الناتج الكلي بعد ذلك في التناقص وذلك في المرحلة الثالثة .

٢ - في الجزء الأسفل من الشكل السابق تم رسم كل من منحنيي الناتج الحدى و الناتج المتوسط ، فبالنسبة لمُنحنى الناتج الحدى ، فقد سبق وعرفناه على أنه معدل التغير في الناتج الكلي نتيجة لإستخدام وحدة إضافية واحدة من عنصر العمل المتغير ، وبيانياً يمكن قياس الناتج الحدى عند نقطة معينة على منحنى الناتج الكلي وذلك عن طريق ميل المماس لمنحنى الناتج الكلي عند تلك النقطة . ففي مرحلة تزايد الغلة نجد أن الناتج الكلي يتزايد بمعدل متزايد ومن ثم فإن ميل المماس لمنحنى الناتج الكلي يكون متزايداً وذلك حتى النقطة (أ) على منحنى الناتج الكلي ، ولهذا فإنه قد تم رسم منحنى الناتج الحدى متزايداً ، وعندما يكون الناتج الكلي متزايداً بمعدل متناقص في المرحلة الثانية (مرحلة تناقص الغلة) فإن ميل المماس لمنحنى الناتج الكلي يكون متناقصاً وبالتالي فإن منحنى الناتج الحدى يكون متناقصاً . وعندما يصل الناتج الكلي لأقصاه عند النقطة (ب) يكون ميل المماس عند هذه النقطة مساوياً للصفر وبالتالي يكون الناتج الحدى مساوياً للصفر حيث يقطع منحنى الناتج الحدى المحور الأفقي تماماً أسفل النقطة التي يصل

عندها الناتج الكلى لأقصاه . وعندما يأخذ الناتج الكلى فى التناقص يكون ميل المماس سالباً ولهذا يكون الناتج الحدى سالباً وذلك فى المرحلة الثالثة (مرحلة الغلة السالبة) .

٣ – بالنسبة لمنحنى الناتج المتوسط نجد أنه يقاس بيانياً عند أى نقطة على منحنى الناتج الكلى وذلك بميل الخط الواصل بين النقطة المراد قياس الميل عندها ونقطة الأصل . فالملاحظ من الشكل السابق أن ميل الخط الواصل من جميع النقاط الواقعة على منحنى الناتج الكلى حتى النقطة (جـ) ونقطة الأصل يكون متزايداً ومن ثم تم رسم منحنى الناتج المتوسط متزايداً حتى تلك النقطة . وبعد النقطة (جـ) يكون ميل الخط الواصل من أى نقطة على منحنى الناتج الكلى ونقطة الأصل متناقصاً وبالتالى فقد تم رسم منحنى الناتج المتوسط متناقصاً .

٤ – على سبيل التكرار وباستخدام الشكل البيانى السابق يمكن توضيح العلاقات التى تربط بين كل من الناتج الكلى والمتوسط والحدى كما يلى :

أ – عندما يتزايد الناتج الكلى بمعدل متزايد يكون الناتج الحدى متزايد ، وعندما يتزايد الناتج الكلى بمعدل متناقص يكون الناتج الحدى متناقصاً ، وعندما يصل الناتج الكلى لأقصاه يكون الناتج الحدى مساوياً للصفر ، وأخيراً فإن الناتج الحدى يكون سالباً عندما يأخذ الناتج الكلى فى التناقص .

ب – عندما يكون الناتج الحدى متزايداً يكون الناتج المتوسط أيضاً متزايداً ، ولكن الناتج الحدى يكون أعلى من الناتج المتوسط ، ويصل الناتج الحدى لأقصاه قبل أن يصل الناتج المتوسط لأقصاه ، وعندما يصل الناتج المتوسط لأقصاه فإنه يتقاطع مع الناتج الحدى . أى

أنه يساويه عند تلك النقطة ، وأخيراً فعندما يتناقص الناتج المتوسط يكون الناتج الحدى متناقصاً ولكن يكون الناتج المتوسط أعلى من الناتج الحدى .

ثالثاً : تفسير قانون تناقص الغلة :

يمكن تفسير ظاهرة تناقص الغلة بفكرة نسب المزج الأمثل Combination Optimal والتى تعنى وجود نسبة مزج مثلى بين عناصر الإنتاج الثابتة والمتغيرة المستخدمة فى أى عملية إنتاجية وعندما يصل المنتج إلى هذه النسبة المثلى يكون الناتج الحدى قد وصل لأقصاه .

وفى مثالنا السابق فإن نسبة المزج المثلى بين الأرض (عنصر ثابت) والعمل (عنصر متغير) هى ١ : ٣ ، وهنا نجد أنه قبل الوصول إلى تلك النسبة المثلى فإن كل وحدة من عنصر العمل المتغير يتم إضافتها إلى عنصر الأرض الثابت تضيف إلى الناتج الكلى مقداراً أكبر من الذى تضيفه وحدة عنصر العمل السابقة عليها ، بعبارة أخرى فإن الناتج الحدى يكون متزايداً قبل الوصول إلى تلك النسبة المثلى . وبعد الوصول إلى نسبة المزج المثلى نجد أن كل عامل إضافى يتم إستخدامه على قطعة الأرض الثابتة سيضيف إلى الناتج الكلى مقدار أقل مما أضافه العامل السابق عليه ، بمعنى أن الناتج الحدى يكون متناقصاً بعد الوصول إلى تلك النسبة المثلى .

ويمكن تفسير ذلك بإنه فى المرحلة الأولى وقبل الوصول إلى نسبة المزج المثلى تكون خدمات عنصر العمل المستخدمة على قطعة الأرض الثابتة غير كافية وأقل من اللازم وبالتالى فإن أية إضافات من عنصر العمل تؤدى إلى زيادة الناتج الكلى بمعدل متزايد (حيث يكون الناتج الحدى متزايداً) وذلك حتى نصل إلى نسبة المزج المثلى ، وبعدها نجد أن الإضافات المتتالية من عنصر العمل تكون أكثر من اللازم وذات وفرة نسبية مما يقلل من كفاءتها حيث يترتب

على ذلك زيادة الناتج الكلى بمعدل متناقص (حيث يكون الناتج الحدى متناقصاً) . وحاصل ما تقدم هو أن الناتج الحدى يكون متزايداً قبل الوصول إلى نسبة المزج المثلى بينما يكون متناقصاً بعد الوصول إلى تلك النسبة المثلى .

وأخيراً قد يثار تساؤل هام وهو متى يتوقف المنتج عن تشغيل وحدات إضافة جديدة من عنصر العمل المتغير ؟ وللإجابة على ذلك التساؤل نقول بأن المنتج سيتوقف عن تشغيل وحدات إضافية عن عنصر العمل المتغير وذلك فى المرحلة الثانية (مرحلة تناقص الغلة) ، لأنه على الرغم من أن الناتج الحدى يكون متناقصاً فى تلك المرحلة إلا أنه لا زالت توجد إضافات صافية موجبة إلى الناتج الكلى على الرغم من أنها متناقصة ومن ثم نجد أن من مصلحة المنتج الإستمرار فى التشغيل طالماكانت هناك إضافات موجبة إلى الناتج الكلى .

ويتوقف المنتج عن تشغيل وحدات إضافية من عنصر الإنتاج المتغير (العمل) وذلك عند النقطة التى يتساوى عندها سعر الوحدة الإضافية من عنصر العمل المتغير مع مقدار ما تضيفه هذه الوحدة الإضافية إلى الإيراد الكلى للمنتج والذى تعرف بإيراد الإنتاجية الحدية .

الفصل الثالث

دالة الإنتاج فى الفترة الطويلة

(قانون غلة الحجم)

- خريطة الناتج المتساوى.
- خط التكلفة المتكافئ.
- تحديد مركز التوازن.

الفصل الثالث

دالة الإنتاج فى الفترة الطويلة

(قانون غلة الحجم)

نعنى بالفترة الطويلة هنا إمكانية تغير جميع عناصر الإنتاج المستركة فى العملية الإنتاجية ، والقانون الذى يحكم العلاقة بين حجم الناتج الكلى وكمية المستخدم من عناصر الإنتاج المتغيرة جميعها فى الفترة الطويلة يطلق عليه قانون غلة الحجم Returns to Scale .

وطبقاً لقانون غلة الحجم فإن زيادة الكميات المستخدمة من جميع عناصر الإنتاج المستخدمة فى العملية الإنتاجية ستؤدى إلى زيادة حجم الناتج الكلى .

وتوجد لدينا ثلاثة حالات لغلة الحجم :

الحالة الأولى : (ثبات غلة الحجم) : ونعنى بها أن زيادة المستخدم من جميع عناصر الإنتاج (زيادة حجم المشروع) ستؤدى إلى زيادة حجم الناتج الكلى بنفس النسبة .

الحالة الثانية : (تزايد غلة الحجم) : ونعنى بها أن زيادة المستخدم من جميع عناصر الإنتاج (زيادة حجم المشروع) سيؤدى إلى زيادة حجم الناتج الكلى بنسبة أكبر .

الحالة الثالثة : (تناقص غلة الحجم) : وتعنى أن زيادة المستخدم من جميع عناصر الإنتاج (زيادة حجم المشروع) سيؤدى إلى زيادة حجم الناتج الكلى بنسبة أقل .

وطالما أننا إفترضنا ظروف الفترة الطويلة بمعنى تغير جميع عناصر الإنتاج المستخدمة فى العملية الإنتاجية ، فإنه يمكن لنا كتابة دالة الإنتاج الخاصة بالفترة الطويلة كما يلى :

حجم الناتج الكلى = د (رأس المال ، العمل) .

ك = د (م ، ل) .

والدالة السابقة تعنى أن حجم الناتج الكلى (ك) يعتمد على وجود عنصرين متغيرين فقط وذلك بغرض التبسيط وهما رأس المال (م) والعمل (ل) . وهى دالة طردية بمعنى أن زيادة المستخدم من كلا العنصرين معاً : العمل و رأس المال سيؤدى لزيادة حجم الناتج الكلى .

وكما سبق وذكرنا فتوجد لدينا ثلاث حالات لغلة الحجم يمكن تفسيرها كما يلى :

١ – حالة تزايد غلة الحجم :

تعنى هذه الحالة تزايد حجم الناتج الكلى بنسبة أكبر من تزايد حجم المشروع ، وتتحقق هذه الحالة بسبب المزايا الناتجة عن التخصص وتقسيم العمل كلما إتسع حجم المشروع ، فزيادة حجم المشروع تؤدى لأتساع نطاق العمليات الإنتاجية التى يقوم بها ، ومن ثم توجد إمكانية لزيادة درجة تقسيم العمل داخل العملية الإنتاجية . وهنا نجد أن زيادة درجة تقسيم العمل تؤدى إلى درجة أعلى من التخصص فى العمل ، وبالتالى إرتفاع درجة المهارة وزيادة المقدرة الإنتاجية .

٢ - حالة ثبات غلة الحجم :

وتعنى تزايد حجم الناتج الكلى بنفس نسبة تزايد حجم المشروع ، وهنا نجد أن المشروع قد وصل إلى حالة إستنفذ معها مزايا إقتصاديات الحجم الكبير ، ومن ثم فهو لا يتوقع الحصول على مزايا إضافية من التوسع فى العملية الإنتاجية وبإفتراض ثبات المستوى التكنولوجى فإن الزيادة الإضافية فى عناصر الإنتاج ستؤدى فقط إلى زيادة متناسبة معها فى حجم الناتج الكلى .

٣ - حالة تناقص غلة الحجم :

وفيها يتزايد حجم الناتج الكلى بنسبة أقل من تزايد حجم المشروع ونعنى بها فشل المشروع فى الحصول على زيادة فى حجم الناتج الكلى تتناسب مع الزيادة فى حجم عناصر الإنتاج . فالمشروع هنا قد يواجه بصعوبات تنظيمية خاصة بالعملية الإنتاجية نتيجة للتوسع الكبير ، وبالتالى تقلُ كفاءته فى إدارة العملية الإنتاجية ولهذا يزداد الناتج الكلى بمعدل أقل من زيادة حجم عناصر الإنتاج .

و المشروع عندما يقوم بتشغيل عناصر الإنتاج التى يمتلكها فإنه يسعى للحصول على أقصى ناتج ممكن فى خدود إمكانياته ، وفيما يلى سوف نقوم بتحليل الوضع التوازنى للمنتج عند تشغيله لعناصر الإنتاج المتغيرة ، بإستخدام كل من خريطة منتجات الناتج المتساوى وخط التكلفة المتكافىء :

أولاً : خريطة منحنيات الناتج المتساوى :

يعرف منحنى الناتج المتساوى على أنه ذلك المنحنى الذى يمر بجميع التوليفات الممكنة من عنصرين إنتاجيين متغيرين ، والذى يترتب على إستخدامهما فى العملية الإنتاجية الحصول على نفس مستوى الناتج دائماً .

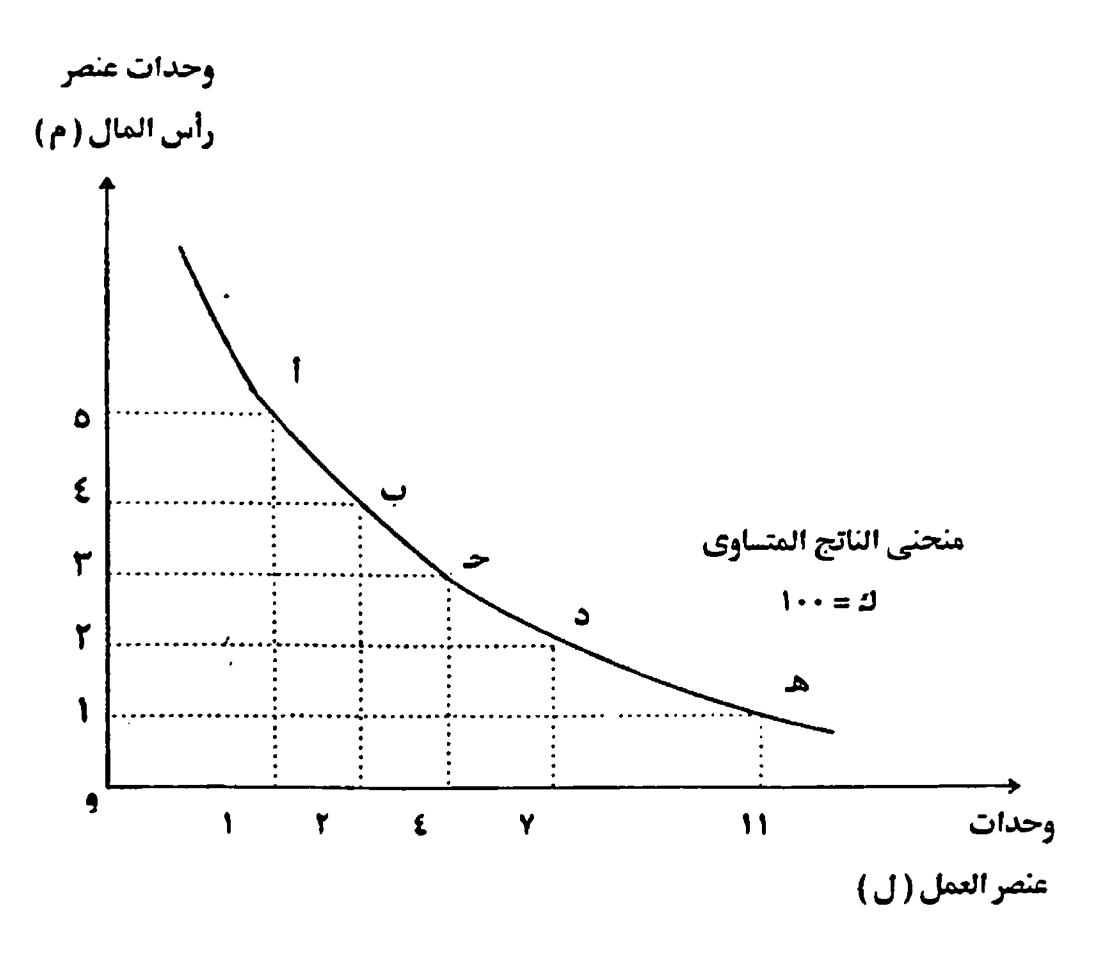
والجدول الإفتراضى التالى يمثل عدة تكوينات مختلفة من عنصرى رأس المال والعمل وا' ذى يترتب على إستخدا ،هما معاً بنسب مزج متغيرة الحصول على نفس مستوى الناتج الكلى .

جدول (٨-١)

التكوينات الفنية	وحدات رأس المال	وحدات العمل	حجم الناتج الكلى
	(م)	(ل)	(ك)
أ	٥	١	١٠٠
ب	٤	٢	١٠٠
جـ	٣	٤	١٠٠
د	٢	٧	١٠٠
هـ	١	١١	١٠٠

فى الجدول السابق يلاحظ وجود عدة تكوينات أو توليفات فنية بين كل من عنصرى رأس المال والعمل والتى يترتب عليها الحصول على مستوى ثابت من الناتج الكلى يعادل ١٠٠ وحدة . ويمكن التعبير عن الجدول السابق بيانياً كما يلى :

شكل (٨-١)



فى الشكل السابق رصدنا وحدات عنصر العمل (ل) على المحور الأفقى ، بينما تم رصد وحدات عنصر رأس المال (م) على المحور الرأسى . ومنحنى الناتج المتساوى كما فى الشكل السابق يمر بجميع التكوينات والتوليفات الفنية المختلفة والتى تؤدى للحصول على مستوى إنتاجى ثابت يعادل ١٠٠ وحدة . ويتشابه منحنى الناتج المتساوى مع منحنى السواء الذى سبق دراسته من قبل فى شكله وخصائصه . ومنحنى الناتج المتساوى كما يتضح من الشكل البيانى السابق يتميز بالخصائص التالية :

(١) ينحدر من أعلى لأسفل ومن اليسار لليمين : وهذه الخاصية تعنى أن منحنى الناتج المتساوى سالب الميل ، ويمكن تفسير تلك الخاصية بفكرة تناقص الغلة أو تناقص الإنتاجية الحدية ، فمن المعروف أن زيادة الكمية المستخدمة من العنصر الإنتاجي المتغير تؤدى إلى تزايد الناتج الحدى له ، وفى ظل إفتراض ثبات مستوى الناتج الكلى على جميع النقاط الواقعة على منحنى الناتج المتساوى ، نجد أن التحرك من أعلى لأسفل على نفس المنحنى تعنى زيادة الكمية المستخدمة من عنصر العمل مما يؤدى إلى تناقص الناتج الحدى للعمل ، وفى نفس الوقت يتزايد الناتج الحدى لرأس المال نتيجة لإنخفاض الكمية المستخدمة فيه ، وهنا نجد أنه للحفاظ على مستوى ثابت من الناتج الكلى لابد أن يتعادل مقدار الإنخفاض فى الناتج الحدى لعنصر العمل مضروباً فى Δ ل مع مقدار الزيادة فى الناتج الحدى لعنصر رأس المال مضروباً فى Δ م ، ومن ثم فإن الزيادة فى المستخدم من عنصر العمل لابد أن يقابلها نقص فى المستخدم من عنصر رأس المال ، ولهذا ينحدر منحنى الناتج المتساوى من أعلى لأسفل ومن اليسار لليمين .

(٢) يتحدب منحنى الناتج المتساوى من ناحية نقطة الأصل : وهذه الخاصية ترجع إلى تناقص المعدل الفنى للإحلال ، والذى يعرف على أنه النسبة بين مقدار التغير فى كمية أحد عنصرى الإنتاج منسوبة إلى مقدار التغير فى كمية العنصر الآخر . ويرتكز مفهوم المعدل الفنى للإحلال على أساس إفتراض إمكانية تجزئة وحدات العناصر الإنتاجية إلى وحدات صغيرة جداً حتى يمكن الإحلال فيما بينها . ففى الشكل البيانى السابق نجد أن التحرك من أعلى لأسفل على نفس منحنى الناتج المتساوى يعنى التنازل عن كمية معينة من رأس المال مقابل إحلالها بكمية معينة من العمل ، ومن ثم فإن المعدل الفنى للإحلال فى هذه الحالة يساوى :

المعدل الفنى للإحلال = $\frac{\text{مقدار التغير فى الكمية المستخدمة من عنصر رأس المال}}{\text{مقدار التغير فى الكمية المستخدمة من عنصر العمل}}$

$$= \frac{\Delta م}{\Delta ل}$$

ففى الشكل السابق نجد أن التحرك من أعلى لأسفل على منحنى الناتج المتساوى وذلك من النقطة (أ) إلى (ب) إلى (جـ) إلى (د) إلى (هـ) تعنى التنازل فى كل مرة عن وحدة واحدة من عنصر رأس المال مقابل الحصول على وحدات إضافية من عنصر العمل وذلك للحفاظ على مستوى ثابت من الناتج الكلى ، وعلى ذلك يكون المعدل الفنى للإحلال متناقص دائماً .

من أعلى لأسفل

المعدل الفنى للإحلال = $\frac{\Delta م}{\Delta ل}$

$= \frac{1}{1} : \frac{1}{2} : \frac{1}{3} : \frac{1}{4}$ معدل متناقص دائماً .

وأيضاً عندما يتم التحرك على نفس المنحنى من أسفل لأعلى يكون المعدل الفنى للإحلال متناقص أيضاً . ففى هذه الحالة يتم التنازل عن وحدات متناقصة من عنصر العمل مقابل الحصول على وحدة إضافية واحدة من عنصر رأس المال وذلك للحفاظ على مستوى ثابت من الناتج الكلى

من أسفل لأعلى

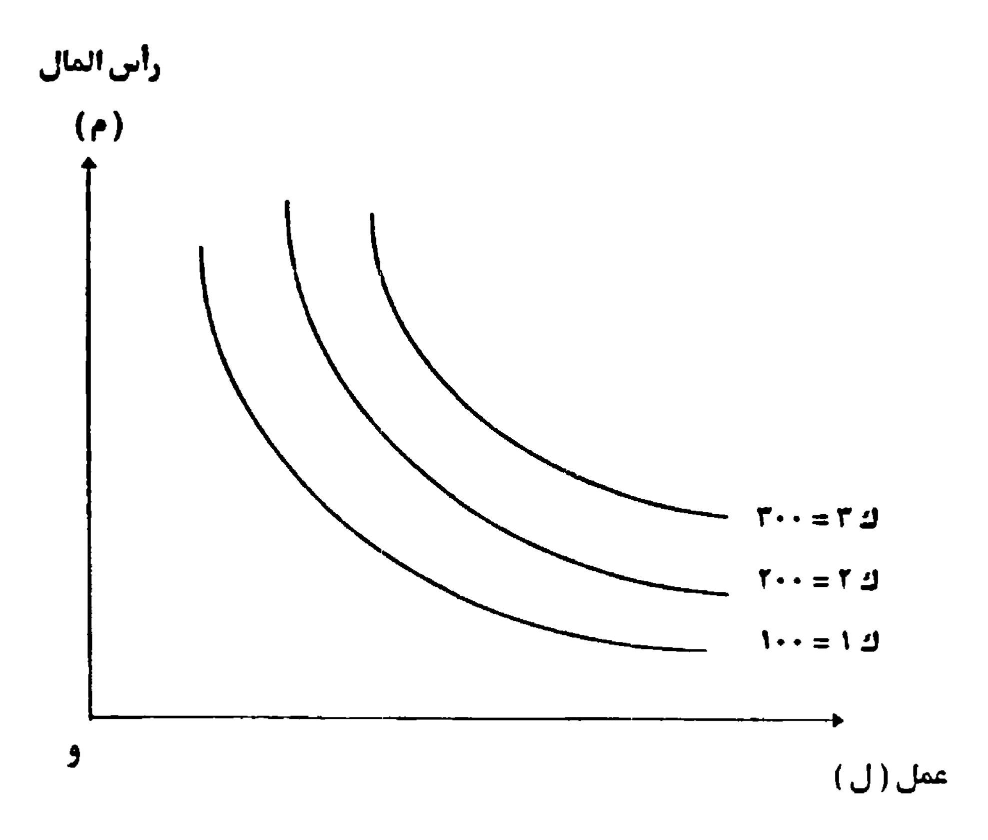
المعدل الفنى للإحلال = $\frac{\Delta ل}{\Delta م}$

= $\frac{٤}{١} : \frac{٣}{١} : \frac{٢}{١} : \frac{١}{١}$ معدل متناقص دائماً .

و يلاحظ أن ميل منحنى الناتج المتساوى يمكن قياسه عن طريق ميل المماس عند أي نقطة على المنحنى ، ومن ثم فهو يساوى المعدل الفنى للإحلال بين عنصرى الإنتاج = $\frac{\Delta م}{\Delta ل}$ إذا كان التحرك من أعلى لأسفل على نفس المنحنى .

وخريطة منحنيات الناتج المتساوى تتكون من عدد لا نهائى من منحنيات الناتج المتساوى ولكن لأغرض التبسيط سوف نفترض أنها مكونة من ثلاثة منحنيات فقط كما يوضح الشكل التالى :

شكل (٨-٢)



في الشكل البياني السابق نجد أن خريطة منحنيات الناتج المتساوى تتكون من ثلاثة منحنيات فقط وذلك بغرض التبسيط ، ويعبر كل منحنى ناتج متساوى عن مستوى ثابت من الناتج الكلى ، بينما المنحنى الأعلى يعبر عن مستوى إنتاج أكبر من المنحنى الأقل فالمنحنى رقم (١) يعبر عن مستوى إنتاج يعادل ١٠٠ وحدة ، بينما المنحنى الأعلى رقم (٢) يعبر عن مستوى إنتاج أكبر يعادل ٢٠٠ وحدة ، وهكذا نجد أنه كلما إنتقلنا لأعلى كلما زاد مستوى الناتج الكلى . والسبب فى ذلك هو أن منحنى الناتج المتساوى الأعلى يعبر عن إستخدام كميات أكبر من أحد أو كلا عنصرى الإنتاج العمل و رأس المال ، ومن ثم إنتاج كمية أكبر من حجم الناتج الكلى .

ثانياً : خط التكلفة المتكافىء :

يعبر خط التكلفة المتكافىء عن إمكانيات المنتج ، فهو يوضح القيد الإنفاقى المفروض على المنتج عند شرائه للكميات المختلفة من عناصر الإنتاج بهدف إستخدامها فى العملية الإنتاجية ، فإذا إفترضنا أن المنتج قد خصص مبلغ ١٠٠ وحدة نقدية لشراء كمية معينة من رأس المال ، حيث ثمن الوحدة منه ١٠ وحدات نقدية ، وشراء كمية معينة من العمل حيث ثمن الوحدة منه ٥ وحدات نقدية ، هنا نجد أن الكميات المشتراه من كل من عنصرى رأس المال والعمل تتحدد بمعادلة القيد الإنفاقى التالية :

الإنفاق الكلى = ثمن الوحدة من عنصر رأس المال × كميته + ثمن الوحدة من عنصر العمل × كميته .

ن ك = ث $_{م}$ × ك $_{م}$ + ث $_{ر}$ × ك $_{ر}$.

وبناءاً على معادلة القيد الإنفاقى السابقة نجد أن المنتج أمامه عدة توليفات يمكن شرائها من العمل و رأس المال بحيث تكون فى حدود إمكانياته

أى فى حدود المبلغ النقدى المخصص للشراء . فإذا قرر المنتج شراء٤ وحدات مثلاً من رأس المال ، فإنه سيتبقى لديه مبلغ نقدى يستطيع به شراء ١٢ وحدة فقط من عنصر العمل بحيث تتحقق دائماً المعادلة التالية :

$ن ك = ث_م \times ك_م + ث_ر \times ك_ر$.

١٠٠ = ١٠ × ٤ + ٥ × ١٢

ولا شك أنه يوجد أمام المنتج كما سبق وذكرنا عدة توليفات مختلفة تعبر عن كميات من كل من عنصرى رأس المال والعمل يمكن له شرائها فى حدود المبلغ المخصص للإنفاق . فإذا قرر المنتج إنفاق ميزانيته بالكامل فى شراء خدمات عنصر رأس المال فقط ، فيمكن له شراء ١٠ وحدات منه ، ولا يشترى شيئاً من عنصر العمل ، بحيث نجد أن :

$ن ك = ث_م \times ك_م + ث_ر \times ك_ر$

١٠٠ = ١٠ × ١٠ + ٥ × صفر .

أما إذا قرر المنتج شراء خدمات عنصر العمل فقط ، فيمكن له شراء ٢٠ وحدة منه ولا يشترى شيئاً من عنصر رأس المال ، بحيث نجد أن :

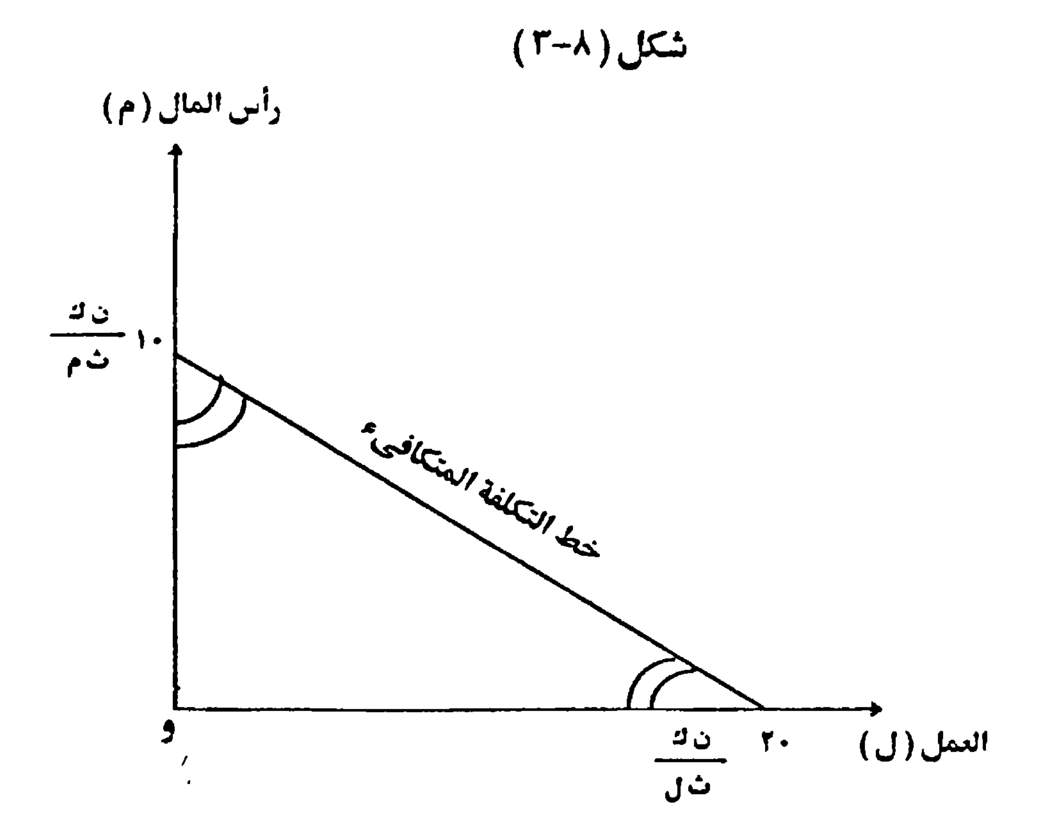
$ن ك = ث_م \times ك_م + ث_ر \times ك_ر$

١٠٠ = ١٠ × صفر + ٥ × ٢٠

وهكذا نجد أن المنتج يستطيع فى حدود ميزانيته أو القيد الإنفاقى المفروض عليه أن يشترى أحد أو كلا العنصرين الإنتاجيين المستخدمين فى العملية الإنتاجية .

ويعبر خط التكلفة المتكافىء عن القيد الإنفاقى أو قيد الميزانية المفروض على المنتج ويمكن توضيحه بيانياً كما يلى :

شكل (٨-٣)



في الشكل السابق نجد أن نقطة تقاطع خط التكلفة المتكافىء مع المحور الأفقي تمثل الكمية المشتراه من عنصر العمل فيما لو تم إنفاق الميزانية بكاملها على شراء عنصر العمل فقط ، حيث تكون :

الكمية المشتراه من عنصر العمل = $\frac{ن ك}{ث ل}$ = $\frac{١٠٠}{٥}$ = ٢٠ بينما تكون

الكمية المشتراه من عنصر رأس المال = صفر .

أما نقطة تقاطع خط التكلفة المتكافىء مع المحور الرأسي فيمثل الكمية المشتراه من عنصر رأس المال إذا تم إنفاق الميزانية بكاملها على شراء عنصر رأس المال فقط ، والتي تعادل $\frac{ن ك}{ث م}$ = $\frac{١٠٠}{١٠}$ = ١٠ وحدات ، بينما تكون

الكمية المشتراه من عنصر العمل مساوية للصفر . كما يلاحظ أن أى نقطة تقع على خط التكلفة المتكافىء تمثل توليفة معينة من كل من عنصرى الإنتاج و رأس المال والعمل والتى يمكن للمنتج شرائها فى حدود ميزانيته ، وبالطبع يوجد عدد لا نهائى من التوليفات الممكنة والتى يمكن شرائها فى حدود ميزانية المنتج . وميل خط التكلفة المتكافىء يمكن قياسه كما يلى : ن م

$$\text{ميل خط التكلفة المتكافىء} = \frac{\text{المقابل}}{\text{المجاور}} = \frac{\frac{ن_د}{ث_م}}{\frac{ن_د}{ث_ل}}$$

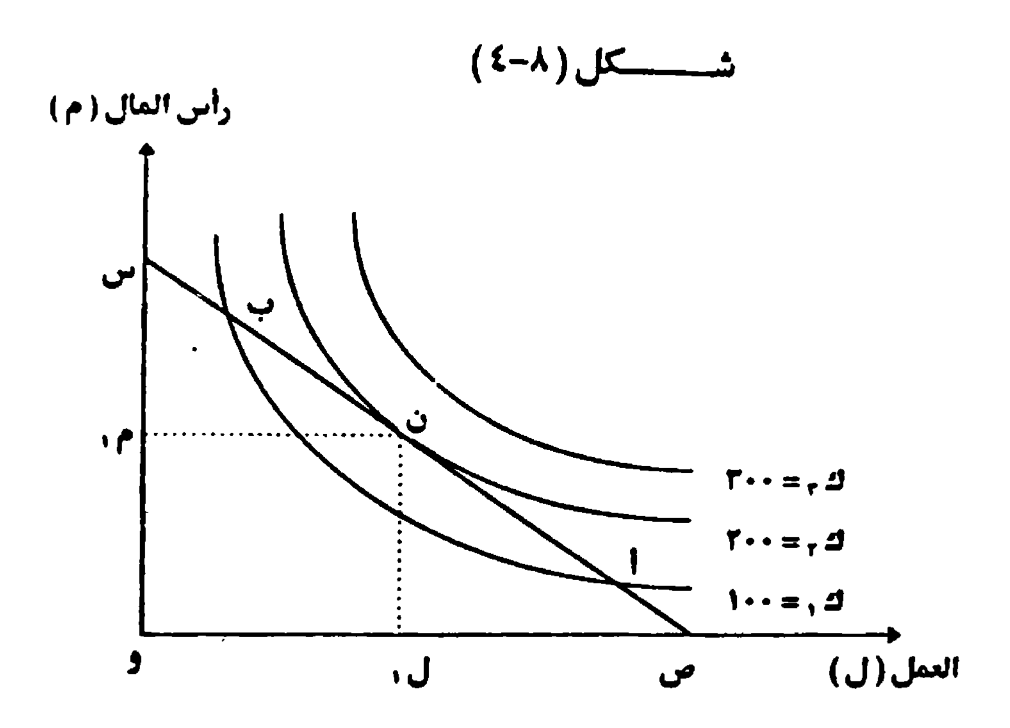
$$= \frac{ن_د}{ث_م} \times \frac{ث_ل}{ن_د}$$

$$= \frac{ث_ل}{ث_م}$$ = النسبة بين ثمنى عنصرى الإنتاج ، العمل و رأس المال .

ثالثاً : تحديد مركز التوازن

بإستخدام كل من خريطة منحنيات الناتج المتساوى وخط التكلفة المتكافىء يمكن لنا تحديد نقطة التوازن والتى توضح الكميات التى يستطيع المنتج شرائها من العمل و رأس المال والتى تحقق له أقصى إنتاج ممكن وذلك فى حدود ميزانيته أو القيد الإنفاقى المفروض عليه . والشكل البيانى التالى يوضح ذلك .

شـــــكل (٨-٤)



في الشكل السابق نجد أن نقطة توازن المنتج تتمثل في النقطة (ن) والتي عندها يتماس أعلى منحنى ناتج متساوي ممكن مع خط التكلفة المتكافيء. وعند نقطة التوازن (ن) نجد أن المنتج يقوم بشراء الكمية (ل ١) من عنصر العمل و الكمية (م ١) من عنصر رأس المال، وهذه الكميات تحقق للمنتج أقصى إنتاج ممكن حيث أن النقطة (ن) تقع على أعلى منحنى ناتج متساوي ممكن ك ٢ = ٢٠٠، وفي نفس الوقت تقع النقطة (ن) على خط التكلفة المتكافيء، أي أنها تقع في نطاق إمكانياته.

وعلى الرغم من أن منحنى الناتج المتساوي ك ٣ = ٣٠٠ يحقق أقصى إنتاج ولكنه غير ممكن لأنه يقع خارج خط التكلفة المتكافيء (س ص) كما أن كل من النقطتين (أ)، (ب) تقعان على خط التكلفة المتكافيء (س ص) أي أنهما يقعان في نطاق إمكانيات المنتج إلا أنهما يقعان في نفس الوقت على أدنى

منحنى ناتج متساوى ممكن ك ١ = ١٠٠ ، ومن هنا نرى أن النقطة الوحيدة التى تحقق للمنتج أقصى إنتاج ممكن فى حدود إمكانياته هى النقطة التوازنية (ن) .

وعند تلك النقطة التوازنية نجد أن :

ميل منحنى الناتج المتساوى = ميل خط التكلفة المتكافىء .

$$\frac{\Delta م}{\Delta ل} = \frac{ث ل}{ث م}$$

المعدل الفنى للإحلال = النسبة بين ثمنى عنصرى الإنتاج العمل و رأس المال والشرط السابق هو توازن المنتج والذى يحقق عنده أقصى إنتاج ممكن فى حدود إمكانياته .

الفصل الرابع

الطلب على خدمات عوامل الإنتاج

- إيراد الإنتاجية الحدية (أ أ ح) وقيمة الإنتاجية الحدية (ق أ ح).
- إيراد الإنتاجية المتوسطة (أ أ م) وقيمة الإنتاجية المتوسطة (ق أ م).
- إشتقاق منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي.
- محددات الطلب على العنصر الإنتاجي.

الفصل الرابع

الطلب على خدمات عناصر الإنتاج

يتميز الطلب على خدمات عناصر الإنتاج بأنه طلب غير مباشر ، أى أنه طلب مشتق من الطلب المباشر على السلع والخدمات النهائية التى يشارك العنصر الإنتاجي فى إنتاجها .فالطلب على السلع والخدمات النهائية يتميز بأنه طلب مباشر ، حيث أن السلع والخدمات النهائية تطلب بغرض إشباع الحاجات المباشرة لدى مستهلكيها من مأكل وملبس ومشرب وخلافه .بينما تطلب خدمة العنصر الإنتاجي لتحقيق هدف غير مباشر وهو المساهمة فى إنتاج السلع والخدمات ، مما يعنى أن الطلب على خدمة العنصر الإنتاجي يتحدد بإنتاجيته .

ونظرية الإنتاجية الحدية هى التى تفسر محددات الطلب على خدمة العنصر الإنتاجي ، حيث تقرر بأن عناصر الإنتاج تطلب لإنتاجيتها ، وأن منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي سالب الميل دلالة على العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من العنصر الإنتاجي وثمن الوحدة منه .

ويهدف المنتج عند تشغيله لوحدات العنصر الإنتاجي إلى تحقيق أقصى أرباح ممكنة ، فالمنتج يستمر فى تشغيل وحدات إضافية من العنصر الإنتاجي طالما أن كل وحدة إضافية من ذلك العنصر يترتب على تشغيلها إضافة إلى الإيراد الكلى للمنتج بمقدار أكبر من تلك الإضافة الكلية للمنتج .

ويعرف إيراد الإنتاجية الحدية لعنصر ما بأنه مقدار الإضافة إلى الإيرادات الكلية للمنتج نتيجة لتشغيله وحدة إضافية من وحدات العنصر

الإنتاجي ، بينما يعرف الإنفاق الحدى (الأجر الحدى) لعنصر إنتاجي ما على أنه مقدار الإضافة إلى التكاليف أو النفقات الكلية للمنتج نتيجة لتشغيله وحدة إضافية من وحدات العنصر الإنتاجي . وعلى ذلك نجد أن المنتج يستمر في تشغيل وحدات إضافية من العنصر الإنتاجي طالما كان إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي يزيد عن الإنفاق الحدى عليه .

ويتوقف المنتج عن تشغيل وحدات إضافية من العنصر الإنتاجي عندما تتعادل الإضافة إلى الإيرادات الكلية للمنتج مع الإضافة إلى النفقات الكلية للمنتج ، أي عندما يتعادل إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي مع الإنفاق الحدى عليه . وعندما يصل المنتج إلى ذلك الوضع ، والذى يطلق عليه وضع التوازن ،فإنه يحقق أقصى أرباح ممكنة من تشغيله لوحدات عنصر إنتاجي معين . وحاصل ما تقدم هو أن شرط التوازن لتحقيق أقصى أرباح ممكنة للمنتج يتمثل فيما يلي :

إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي = الإنفاق الحدى على العنصر الإنتاجي

والشرط التوازني السابق هو شرط عام يجب تحقيقه سواء كان المنتج يعمل في ظروف المنافسة الكاملة أو في ظروف الإحتكار ، مع الأخذ في الإعتبار أن ثمن بيع الوحدة من السلعة في السوق المتنافسة يكون دائماً ثابت ، وبالتالى فإن الإيراد الحدى يكون أيضاً ثابت ومساوى للثمن . في حين يكون ثمن بيع الوحدة من السلعة في سوق الإحتكار متناقص ولكن أقل من الثمن .

وفيما يلى سوف نتعرض بالتعريف لبعض المصطلحات الهامة فى نظرية الإنتاجية الحدية ، ثم نلى ذلك بتحليل كيفية إشتقاق منحنى الطلب على خدمة العنصر الإنتاجى وأهم محدداته :

أولاً : إيراد الإنتاجية الحدية (أ أ ح) وقيمة الإنتاجية الحدية (ق أ ح) :

كما سبق وذكرنا فإن إيراد الإنتاجية الحدية (أ أ ح) لعنصر إنتاجى معين يعرف بأنه مقدار الإضافة إلى الإيرادات الكلية للمنتج نتيجة لتشغيله وحدة إضافية من العنصر الإنتاجى . فالمنتج عند تشغيله لوحدة إضافية من العنصر الإنتاجى المتغير فإنه يضيف إلى الناتج الكلى مقداراً يعادل ما يسمى بالناتج العينى الحدى [1] . وعندما يتم بيع هذا الناتج الحدى فى السوق فإنه يضيف إلى الإيرادات الكلية للمنتج مقداراً يعادل ما يسمى بالإيراد الحدى ، والذى يعرف بأنه مقدار الإضافة إلى الإيرادات الكلية للمنتج نتيجة لبيع وحدة إضافية جديدة من السلعة فى السوق . ومن هنا يمكن القول بأن إيراد الإنتاجية الحدية لعنصر إنتاجى معين يمكن تعريفه على أنه حاصل ضرب الناتج العينى الحدى فى الإيراد الحدى ، وعليه فإن :

إيراد الإنتاجية الحدية = الناتج العينى الحدى × الإيراد الحدى

أ أ ح = ن ع ح × أ ح

أما قيمة الإنتاجية الحدية (ق أ ح) لعنصر إنتاجى معين فتعرف على أنها حاصل ضرب الناتج العينى الحدى فى ثمن الوحدة من ذلك الناتج ، وعليه فإن :

---

(١) فالناتج العينى الحدى يعرف على أنه مقدار الإضافة إلى الناتج الكلى نتيجة لتشغيل وحدة إضافية واحدة من عنصر الإنتاج المتغير . ومن الملاحظ أننا أضفنا كلمة عينى للناتج الحدى . وذلك للتدليل على أن الناتج الحدى يقاس بوحدات عينية (مادية) .

قيمـة الإنتاجيـة الحديـة = النـاتج العينـى الحـدى × ثمـن بيـع الوحدة من النـاتج

ق أ ح = ن ع ح × ث

بـالنظر إلى كـل مـن التعريفـين السـابقين ، نجـد أن الفـرق بينهمـا إنما يرجع إلى الفرق بين كـلٍ مـن الإيـراد الحـدى والثمـن ، فمـن دراسـتنا السـابقة نعلم أنه فى ظروف المنافسـة الكاملـة يتعـادل دائمـاً كـلٍ مـن الإيـراد الحـدى وثمـن بيـع الوحـدة مـن النـاتج ، ويمثلهمـا بالتـالى خـط مسـتقيم يـوازى المحـور الأفقى دلالـة علـى ثباتهمـا . وممـا سـبق نسـتنتج أنـه لا يوجـد إختـلاف يذكـر بـين كـلٍ مـن إيـراد الإنتاجيـة الحديـة وقيمـة الإنتاجيـة الحدية، وعلى هذا فإنه فى ظل إنطباق ظروف المنافسـة الكاملـة نجـد أن :

إيراد الإنتاجية الحدية = قيمـة الإنتاجيـة الحديـة

أ أ ح = ق أ ح

أمـا فـى ظـل الإحتكـار ، فـإن ثمـن بيـع الوحـدة مـن النـاتج يكـون دائمـاً متنـاقص وأكـبر دائمـاً مـن الإيـراد الحـدى المتنـاقص أيضـاً ، ومـن ثـم نجـد أن إيـراد الإنتاجيـة الحديـة يقـل دائمـاً عـن قيمـة الإنتاجيـة الحديـة ، وعلى هذا فإنه فى ظل إنطباق ظروف الإحتكـار نجـد أن :

إيراد الإنتاجية الحدية < قيمـة الإنتاجيـة الحدية

أ أ ح < ق أ ح

وحاصل ما تقدم هـو أن إيـراد الإنتاجيـة الحديـة يتعـادل دائمـاً مـع قيمة الإنتاجية الحدية وذلك فـى ظـروف المنافسـة الكاملـة . أمـا فـى ظـروف الإحتكـار فـإن إيـراد الإنتاجيـة الحديـة يقـل دائمـاً عـن قيمـة الإنتاجيـة الحديـة.

ثانياً : إيــراد الإنتاجيــة المتوســطة (أ أ م) وقيمــة الإنتاجيــة المتوســـطة (ق أ م) :

يعرف إيــراد الإنتاجيــة المتوســطة (أ أ م) بأنــه عبــارة عــن حــاصل ضرب النــاتج العينـــى المتوســط فـــى الإيــراد المتوســط ، أى أن :

إيــراد الإنتاجيــة المتوســـطة = النــاتج العينـــى المتوســـط × الإيـــراد المتوســـط .

أ أ م = ن ع م × أ م

أمــا قيمــة الإنتاجيــة المتوســطة فتعــرف علــى أنهــا عبــارة عــن حــاصل ضرب الناتج العينى المتوسط فى ثمن بيــع الوحــدة مــن النــاتج ، أى أن :

قيمــة الإنتاجيــة المتوســطة = النــاتج العينـــى المتوســـط × ثمـــن بيـــع الوحــدة من النــاتج .

ق أ م = ن ع م × ث

ففـــى ظـــروف المنافســة الكاملــة نجــد أن ثمـــن بيـــع الوحـــدة مـــن النــاتج ثــابت دائمــاً ويتعــادل مــع الإيــراد المتوســط المتنــاقص أيضــاً ، وعلــى هــذا نجــد أن :

إيراد الإنتاجيــة المتوســطة = قيمــة الإنتاجيــة المتوســطة .

أ أ م = ق أ م

أمــا فــى ظــروف الإحتكــار ، فنجــد أن ثمــن بيــع الوحــدة مــن النــاتج متناقص دائمــاً ومســاوياً للإيــراد المتوســط المتنــاقص أيضــاً ، وعلــى هــذا نجــد أن :

إيراد الإنتاجيــة المتوســطة = قيمــة الإنتاجيــة المتوســطة .

أ أ م = ق أ م

ومما تقدم نخلص إلى أن كلاً من إيراد الإنتاجية المتوسطة وقيمة الإنتاجية المتوسطة يتعادلان دائماً سواء فى ظل ظروف المنافسة الكاملة أو فى ظروف الإحتكار .

ثالثاً : إشتقاق منحنى الطلب على العنصر الإنتاجى :

سبق وذكرنا أن المنتج يستمر فى تشغيل وحدات إضافية من عنصر الإنتاج المتغير ، طالما أن كل وحدة إضافية تضيف إلى الإيرادات الكلية للمنتج مقداراً أكبر مما تضيفه إلى التكاليف الكلية أو النفقات الكلية للمنتج ، أى طالما كان إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجى أكبر من الإنفاق الحدى على العنصر الإنتاجى ، ويصل المنتج إلى وضع التوازن الذى يحقق له أقصى أرباح ممكنة ، عندما تتعادل الإضافة إلى الإيرادات الكلية مع الإضافة إلى التكاليف الكلية ، أى عندما يتحقق الشرط التوازنى التالى :

إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجى = الإنفاق الحدى على العنصر الإنتاجى

ويتمثل منحنى الطلب على العنصر الإنتاجى فى الجزء الهابط من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية بعد أن يتقاطع مع منحنى أيراد الإنتاجية المتوسطة ، وهو منحنى سالب الميل دلالة على وجود العلاقة العكسية بين ثمن الوحدة من العنصر الإنتاجى والكمية المستخدمة منه . وفيما يلى سنوضح جدولياً وبيانياً كيفية إشتقاق منحنى الطلب على العنصر الإنتاجى .

ويقوم تحليلنا على الإفتراضات التالية :

١ – وجود عنصرين فقط من عناصر الإنتاج ، أحدهما ثابت وهو عنصر الأرض ، وثانيهما متغير وهو عنصر العمل . وهذا يعني إنطباق ظروف الفترة القصيرة .

٢ – الرشد الإقتصادي ، بمعنى أن المنتج سيحاول دائماً تعظيم أرباحه الناتجة من تشغيله لوحدات العنصر الإنتاجي المتغير .

٣ – التجانس والتماثل التام لجميع الوحدات التي يتم تشغيلها من عنصر العمل المتغير .

٤ – إنطباق ظروف المنافسة الكاملة في كل من سوقي السلع النهائية وخدمات عناصر الإنتاج . وهذا يعني ثبات ثمن الوحدة المباعة من السلعة النهائية وكذلك ثبات ثمن أو أجر الوحدة المشتراة من العنصر الإنتاجي المتغير .

٥ – ثبات مستوى الفن التكنولوجي المستخدم في العملية الإنتاجية .

والجدول التالي مكون من أرقام إفتراضية توضح كيفية إشتقاق منحنى الطلب على العنصر الإنتاجي .

جدول (١٥-١)

(١) وحدات عنصر الأرض الثابت	(٢) وحدات عنصر العمل المتغير	(٣) الناتج الكلى	(٤) الناتج العينى الحدى	(٥) الناتج العينى المتوسط	(٦) ثمن الوحدة من السلعة	(٧) ثمن الوحدة من العنصر الإنتاجى	(٨) إيراد الإنتاجية الحدية	(٩) إيراد الإنتاجية المتوسطة
١	١	٢٠	٢٠	٢٠	١٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠
١	٢	٥٠	٣٠	٢٥	١٠	١٠٠	٣٠٠	٢٥٠
١	٣	٩٠	٤٠	٣٠	١٠	١٠٠	٤٠٠	٣٠٠
١	٤	١٢٠	٣٠	٣٠	١٠	١٠٠	٣٠٠	٣٠٠
١	٥	١٤٠	٢٠	٢٨	١٠	١٠٠	٢٠٠	٢٨٠
١	٦	١٥٠	١٠	٢٥	١٠	١٠٠	١٠٠	٢٥٠

يتكون الجدول السابق من تسعة أعمدة تفسيرها كما يلى :

١ - العمود الأول يوضح وحدات عنصر الأرض المستخدمة فى العملية الإنتاجية ، ومن الواضح أن الكمية المستخدمة من عنصر الأرض ثابتة بإستمرار كما إفترضنا سابقاً .

٢ - وحدات عنصر العمل المتغير تم تصويرها فى العمود الثانى ، وكما هو واضح من أرقام هذا العمود فإن كمية العمل المستخدمة متزايدة بإستمرار على نفس قطعة الأرض الثابتة .

٣ - يصور العمود الثابت حجم الناتج الكلى ، والذى كما نعرف يتزايد فى البداية بمعدل متزايد ، ثم يتزايد بمعدل متناقص حتى يصل لأقصاه ، وبعد ذلك يأخذ فى التناقص .

٤ - العمود الرابع يوضح بعض مراحل تطور الناتج العينى الحدى (المرحلتين الأولى والثانية) .

٥ - أما العمود الخامس فيصور أيضاً بعض مراحل تطور الناتج العينى المتوسط (المرحلتين الأولى والثانية) .

٦ - وطالما إفترضنا إنطباق ظروف المنافسة الكاملة فى سوق السلعة النهائية ، فإن ثمن بيع الوحدة يكون دائماً ثابت ومتعادل مع كل من الإيراد الحدى و الإيراد المتوسط (ث = أ ح = أ م) ، فكما هو واضح من العمود السادس فإن ثمن بيع الوحدة من الناتج ثابت دائماً ويساوى ١٠ وحدات نقدية .

٧ - أيضا فإن إنطباق ظروف المنافسة الكاملة فى سوق خدمات عناصر الإنتاج يعنى ثبات ثمن الوحدة من العنصر الإنتاجى (العمل) ، وهذا ما يتضح من العمود السابع ، حيث نجد أن ثمن الوحدة من عنصر

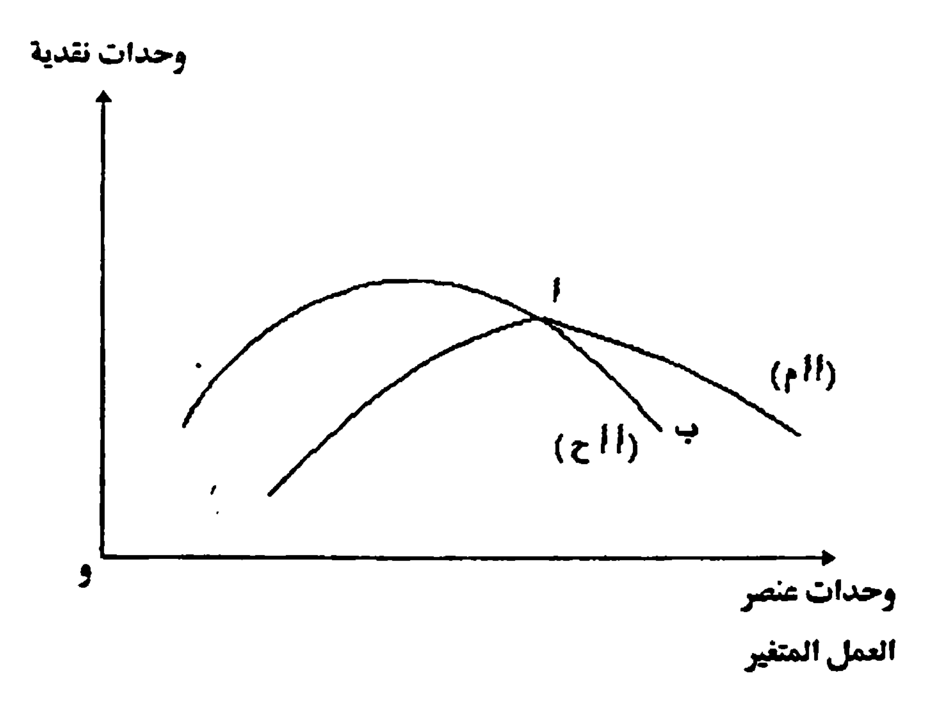
العمل المتغير ، أو ما يسمى بالإنفاق الحدى على هذا العنصر ثابت دائماً ويساوى ١٠٠ وحدة نقدية .

٨ - أما العمود الثامن فيصور لنا إيراد الإنتاجية الحدية للعنصر الإنتاجي ، وكما سبق ذكره فإن إيراد الإنتاجية الحدية (أ أ ح) يتعادل دائماً مع قيمة الإنتاجية الحدية (ق أ ح) ، وذلك فى حالة إنطباق ظروف المنافسة الكاملة ، ويمكن الحصول على إيراد الإنتاجية الحدية (أو قيمة الإنتاجية الحدية) عن طريق حاصل ضرب الناتج العينى الحدى (العمود الرابع) فى ثمن بيع الوحدة والذى يتعادل مع الإيراد الحدى (العمود السادس) .

٩ - وأخيراً فإن العمود التاسع يصور لنا إيراد الإنتاجية المتوسطة (أ أ م) والذى يتعادل دائماً مع قيمة الإنتاجية المتوسطة (ق أ م) فى حالة إنطباق ظروف المنافسة الكاملة . ويمكن الحصول على إيراد الإنتاجية المتوسطة (أو قيمة الإنتاجية المتوسطة) عن طريق حاصل ضرب الناتج العينى المتوسط (العمود الخامس) فى ثمن بيع الوحدة من الناتج والذى يتعادل مع الإيراد المتوسط (العمود السادس) .

يتضح من أرقام الجدول السابق أن المنتج يستمر فى تشغيل وحدات إضافية من عنصر العمل المتغير طالما أن إيراد الإنتاجية الحدية أكبر من ثمن الوحدة من عنصر العمل المتغير (الإنفاق الحدى على عنصر العمل المتغير) . ويصل المنتج إلى وضع التوازن الذى يحقق له أقصى أرباح ممكنة عندما يتعادل إيراد الإنتاجية الحدية مع الإنفاق الحدى ، ويتحقق ذلك الوضع التوازنى عند تشغيل عدد (٦) عمال حيث نجد أن إيراد الإنتاجية الحدية = الإنفاق الحدى = ١٠٠ .

ومنحنى الطلب على العنصر الإنتاجى كما سبق وذكرنا يتمثل فى ذلك الجزء الهابط من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية (أ أ ح) بعد أن يتقاطع من منحنى إيراد الإنتاجية المتوسطة كما يوضح الشكل البيانى التالى :



شكل (١٥-١)

يلاحظ من الشكل السابق أن سلوك كل من منحنيى إيراد الإنتاجية الحدية (أ أ ح) ، وإيراد الإنتاجية المتوسطة (أ أ م) يتشابهان تماماً مع سلوك كل من منحنيى الناتج العينى الحدى والناتج العينى المتوسط ، ولكن مع إختلاف جوهرى وهو أنه فى الحالة الأخيرة يتم التعبير عن كل من منحنيى الناتج الحدى والمتوسط بقيم عينية حقيقية ، بينما فى الحالة الأولى يتم التعبير عن كل من منحنيى إيراد الإنتاجية الحدية و إيراد الإنتاجية المتوسطة بقيم نقدية .

ويتمثـل منحنـى الطلـب علـى العنصـر الإنتـاجي فـى ذلـك الجـزء الهـابط مـن منحنـى إيـراد الإنتاجيـة الحديـة والواقـع أسـفل منحنـى إيـراد الإنتاجيـة المتوسـطة بعـد تقاطعهمـا ، وكمـا هـو واضـح مـن الشـكل السـابق يتمثـل منحنـى الطلـب علـى العنصـر الإنتـاجي فـى الجـزء أ ب مـن منحنـى إيـراد الإنتاجيـة الحديـة . وهـو منحنـى سـالب الميـل للدلالـة علـى وجـود علاقـة عكسية بـين ثمـن الوحـدة مـن العنصـر الإنتـاجى و الكميـة المسـتخدمة منـه .

وبـالرجوع إلى أرقـام الجـدول الإفـتراضي السـابق نجـد أن الوضـع التوازنـى الـذى يحقـق للمنتـج أقصـى أربـاح ممكنـة يتحقـق عنـد تشـغيل عـدد (٦) عمـال (إيـراد الإنتاجيـة الحديـة = الإنفـاق الحـدى = ١٠٠) ، وتكـون الأرباح الكليـة للمنتـج عند ذلك الوضع التوازنى عبارة عـن الفرق بـين كـل مـن الإيـرادات الكليـة والتكـاليف الكليـة والتـى يمكـن الحصـول عليهـا كمـا يلـى :

الأرباح الكليـة = الإيـرادات الكليـة - التكـاليف الكليـة

= (ثمـن الوحـدة مـن السـلعة × حجـم النـاتج الكلـى) - (ثمن الوحـدة مـن عنصـر العمـل × عـدد العمـال)

= (١٠ × ١٥٠) - (١٠٠ × ٦)

= ١٥٠٠ - ٦٠٠ = ٩٠٠

وتمثـل الأربـاح السـابقة أقصـى أربـاح يحققهـا المنتـج عنـد وضـع التـوازن السـابق ، وبالتـالى يمكـن القـول بأنـه عندمـا يكـون ثمـن الوحـدة مـن عنصـر العمـل = ١٠٠ وحـدة نقديـة ، يقـوم المنتـج بتشـغيل عـدد ٦ عمـال ، ونحصـل بالتـالى على نقطـة تقـع علـى منحنـى الطلـب ، وحيـث يكـون إيـراد الإنتاجيـة الحديـة (١٠٠) أقـل مـن إيـراد الإنتاجيـة المتوسـطة (٢٥٠) .

فـإذا إفترضنـا إرتفـاع ثمـن الوحـدة مـن عنصـر العمـل إلى ٢٠٠ وحـدة نقدية ، فـإن التـوازن يتحقـق عنـد تشـغيل عـدد (٥)عمـال ، حيـث يكـون إيـراد الإنتاجيـة الحديـة = الإنفـاق الحـدى = ٢٠٠ ، وعنـد هـذا الوضع التوازنى يحقق المنتج أقصى أرباح ممكنة والتى يمكن الحصول عليها كما يلى :

الأرباح الكلية = الإيرادات الكلية - التكاليف الكلية

= (١٠ × ١٤٠) - (٢٠٠ × ٥)

= ١٤٠٠ - ١٠٠٠ = ٤٠٠

وبالتالى نحصل على نقطة تقع على منحنى الطلب توضح أنه إذا كان ثمن الوحدة من عنصر العمل المتغير = ٢٠٠ وحدة نقدية ، يقوم المنتج بتشغيل عدد ٥ عمال . وحيث يكون إيراد الإنتاجية الحدية (٢٠٠) أقل من إيراد الإنتاجية المتوسطة (٢٨٠) .

أما إذا إفترضنا إرتفاع ثمن الوحدة من عنصر العمل المتغير إلى ٣٠٠ وحدة نقدية ، فإن المنتج سوف يحقق أرباحاً صفرية حيث :

الأرباح الكلية = الإيرادات الكلية - التكاليف الكلية

= (١٠ × ١٢٠) - (٣٠٠ × ٤)

= ١٢٠٠ - ١٢٠٠ = صفر

ويلاحظ أن هذا الوضع يتحقق عندما يتعادل كل من إيراد الإنتاجية الحدية مع إيراد الإنتاجية المتوسطة (٣٠٠ = ٣٠٠) ، كما يلاحظ أن أى إرتفاع فى ثمن الوحدة من عنصر العمل فوق ذلك الثمن (ث = ٣٠٠) ستؤدى إلى تحقيق خسائر ، وحيث يكون إيراد الإنتاجية الحدية أكبر من إيراد الإنتاجية المتوسطة .

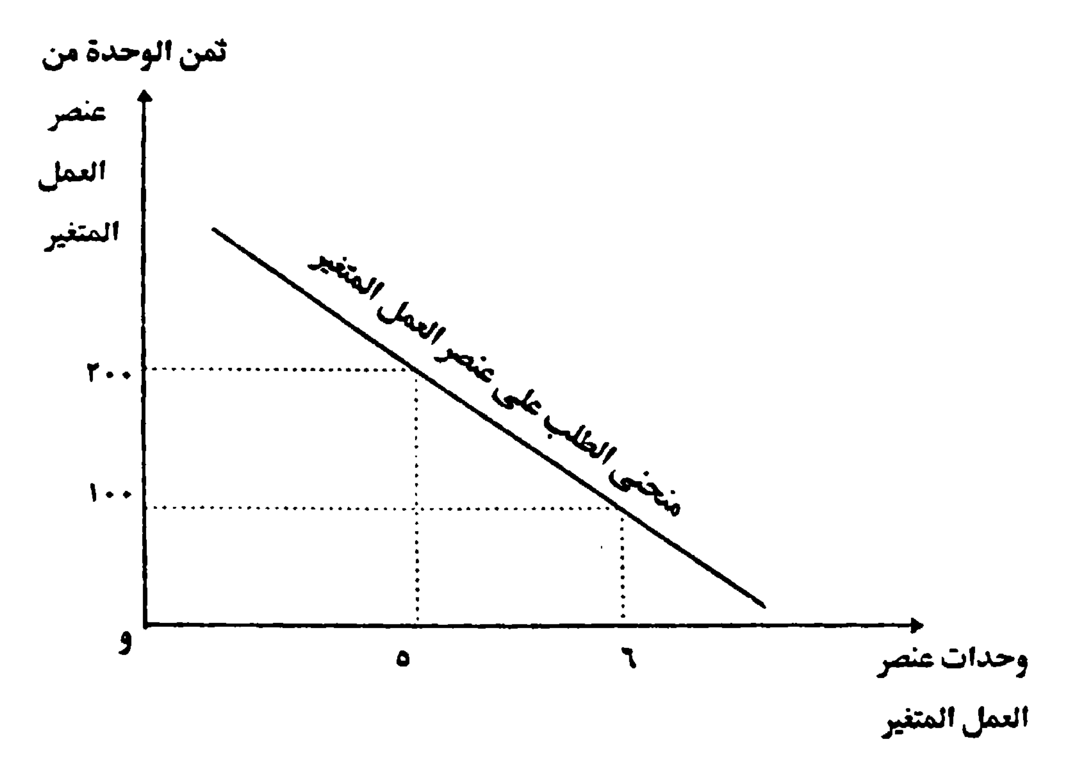
مما سبق نستنتج أن الأوضاع التوازنية التى تحقق للمنتج أقصى أرباح ممكنة تحدث عندما يكون أثمان الوحدة من العنصر الإنتاجى ١٠٠، ٢٠٠ وحدة نقدية على التوالي ، وحيث يقوم المنتج بتشغيل عدد ٦، ٥ عمال على التوالي ،مع ملاحظة أن إيراد الإنتاجية الحدية عند الأوضاع السابقة يكون متناقص وأقل من إيراد الإنتاجية المتوسطة ، أى يقع أسفل منه . وهذا ما يؤكد على أن منحنى الطلب على العنصر الإنتاجى يتمثل فى ذلك الجزء الهابط من منحنى إيراد الإنتاجية الحدية الواقع أسفل منحنى إيراد الإنتاجية المتوسطة .

ويمكن لنا بناءً على ما سبق تكوين جدول الطلب على العنصر الإنتاجى كما يلى :

جدول (١٥-٢)

ثمن الوحدة من عنصر العمل المتغير	الكمية المستخدمة من عنصر العمل المتغير
١٠٠	٦
٢٠٠	٥

ومن الجدول السابق يمكن لنا تصوير منحنى الطلب على العنصر الإنتاجى (العمل) كما فى الشكل التالى :



شـــكل (١٥-٢)

وكما هو واضح من الشكل السابق نجد أن منحنى الطلب على عنصر العمل (العنصر الإنتاجي المتغير) ينحدر من أعلى لأسفل ومن اليسار لليمين دلالة على وجود علاقة عكسية بين ثمن الوحدة من عنصر العمل و الكمية المستخدمة منه ، مع ملاحظة أن كل نقطة تقع على منحنى الطلب هذا تمثل نقطة توازن ، حيث يتحقق عندها شرط التوازن وهو :

إيراد الإنتاجية الحدية = ثمن الوحدة من العنصر الإنتاجي المتغير
(الإنفاق الحدى)

ومن ثم يحقق المنتج أقصى أرباح ممكنة من تشغيله للكميات المختلفة من عنصر العمل عند الأثمان المقابلة لها .

رابعاً : محددات الطلب على العنصر الإنتاجى :

ذكرنا فيما سبق أن الطلب على العنصر الإنتاجى هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات النهائية التى ساهم هذا العنصر فى إنتاجها ، وهذا يعنى أن الطلب على العنصر الإنتاجى هو طلب غير مباشر ، فالعنصر الإنتاجى يطلب لإنتاجيته المتوقعة وليس لمنفعته المباشرة .

وأهم محددات الطلب على العنصر الإنتاجى تتمثل فيما يلى :

١ -حجم الطلب على السلع والخدمات النهائية :

طالما أن الطلب على العنصر الإنتاجى هو طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات النهائية التى شارك ذلك العنصر فى إنتاجها ، فمعنى ذلك وجود ثمة علاقة بينهما . فزيادة الطلب على السلع والخدمات النهائية تؤدى بالتبعية إلى زيادة الطلب على خدمات العنصر الإنتاجى الذى يساهم فى إنتاج تلك السلع ، والعكس صحيح حيث يؤدى إنخفاض الطلب على السلع والخدمات النهائية إلى إنخفاض الطلب على خدمات العنصر الإنتاجى ، ومعنى ما سبق هو وجود علاقة طردية بين كلٍ من الطلب على خدمات العنصر الإنتاجى والطلب على السلع والخدمات النهائية .

٢ - أثمان خدمات عناصر الإنتاج الأخرى :

تتغير الكمية المطلوبة من عنصر إنتاجى ما طردياً مع تغير أثمان خدمات عناصر الإنتاج البديلة له ، كما تتغير الكمية المطلوبة من عنصر إنتاجى ما عكسياً مع تغير أثمان خدمات عناصر الإنتاج المكملة له .

٣ - إنتاجية العنصر الإنتاجى :

يلاحظ أن الطلب على خدمات العنصر الإنتاجى سيزداد كلما زادت إنتاجيته والعكس صحيح ، بمعنى وجود علاقة طردية بين إنتاجية العنصر الإنتاجى والكمية المطلوبة منه .

الفصل الخامس

محددات عرض خدمات عناصر الإنتاج والعوامل التى تحصل عليها

- عرض خدمات عناصر الإنتاج.
- عوائد خدمات عناصر الإنتاج.

الفصل الخامس

محددات عرض خدمات عناصر الإنتاج

والعوامل التى تحصل عليها

ناقشنا فى الفصل السابق مفهوم الطلب على خدمات عوامل الإنتاج ، وبصفة عامة يلاحظ أن ظروف الطلب واحدة بالنسبة لكل العناصر الإنتاجية ، حيث تتحدد بالإنتاجية الحدية لتلك العناصر . أما فيما يتعلق بمحددات عرض عناصر الإنتاج فهى تختلف من عنصر إنتاجى لآخر.

وكما سبق ذكره ، فإنه يمكن لنا تقسيم عناصر الإنتاج تقليدياً إلى أربعة عناصر رئيسية وهى الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم ، وتحصل هذه العناصر على أثمان (أو عوائد) نقدية نتيجة لمساهمتها فى العملية الإنتاجية ، وهى على الترتيب الريع والأجور والفائدة والربح ، وتتحدد تلك الأثمان (أو العوائد النقدية) نتيجة لتفاعل ظروف كلٍ من الطلب والعرض فى سوق خدمات عناصر الإنتاج .

ويلاحظ أن عناصر الإنتاج تتميز بعدم التجانس ، ومن ثم فإن محددات عرض خدمات عناصر الإنتاج تختلف من عنصر إنتاجى لآخر ولكن يمكن أن نقرر بصفة عامة أن عرض تلك العناصر يتوقف بالدرجة الأولى على الأثمان المدفوعة فيها ، حيث توجد علاقة طردية بين ثمن الخدمة الإنتاجية والكمية المعروضة منها ، بمعنى أن الكمية المعروضة من الخدمة الإنتاجية تزداد كلما إرتفع ثمنها والعكس صحيح ، وفى هذه الحالة يأخذ منحنى عرض الخدمة الإنتاجية الشكل المألوف لمنحنى

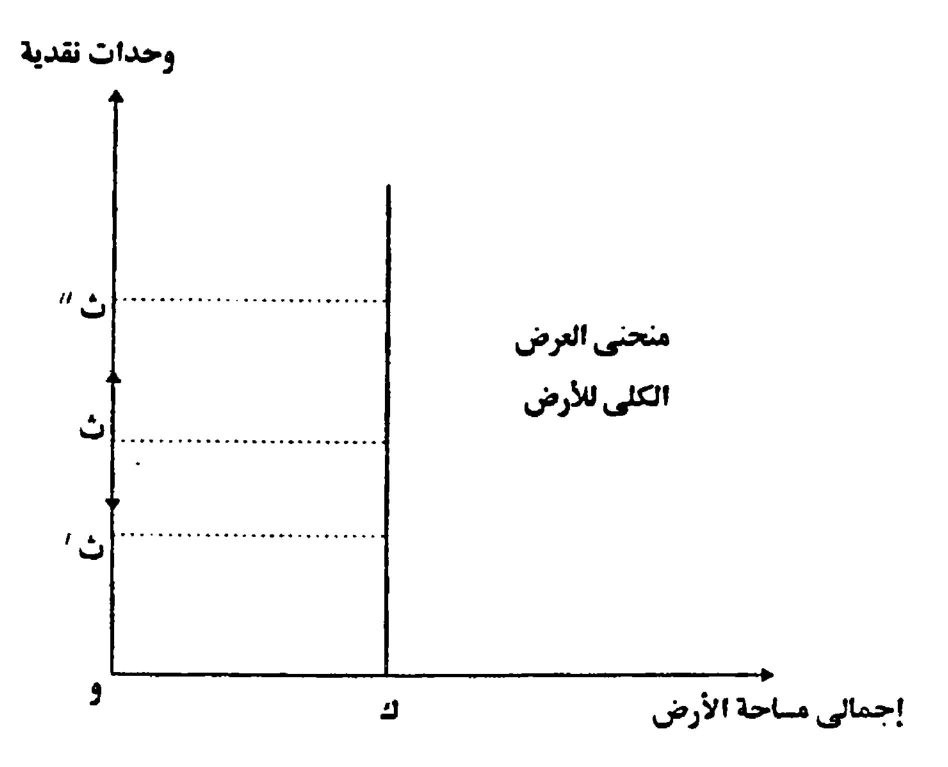
العرض الذى يرتفع لأعلى ومتجهاً من اليسار إلى اليمين تماماً مثل منحنى عرض السلعة . ولكن قد يوجد بعض الإستثناءات للحالة السابقة ، فقد نجد أن عرض بعض الخدمات الإنتاجية لا يتأثر مطلقاً بالتغيرات فى أثمانها مثل منحنى العرض الكلى للأرض والذى يوضح إجمالى الكمية المعروضة من الأرض والتى لا يمكن زيادتها حيث تظل ثابتة بإستمرار مهما إرتفعت أثمان الأرض . ويكون منحنى عرض الأرض فى هذه الحالة عديم المرونة ، وهناك أيضاً منحنى عرض العمل للفرد والذى يوضح فى جزء منه وجود علاقة عكسية بين ساعات العمل المعروضة والأجر المدفوع فى ساعة العمل .

وهكذا نجد أن هناك ظروف خاصة تحكم عرض كل عنصر من العناصر الإنتاجية ، ومن ثم فإنه من المفيد دراسة عرض كل عنصر إنتاجى على حدة ، وكذلك كيفية تحديد العائد الذى يحصل عليه والذى يتحدد كما سبق وذكرنا بتفاعل قوى الطلب والعرض فى ظل إنطباق المنافسة الكاملة .

أولاً : عرض خدمات عناصر الإنتاج :

(١) عرض الأرض : Land Supply

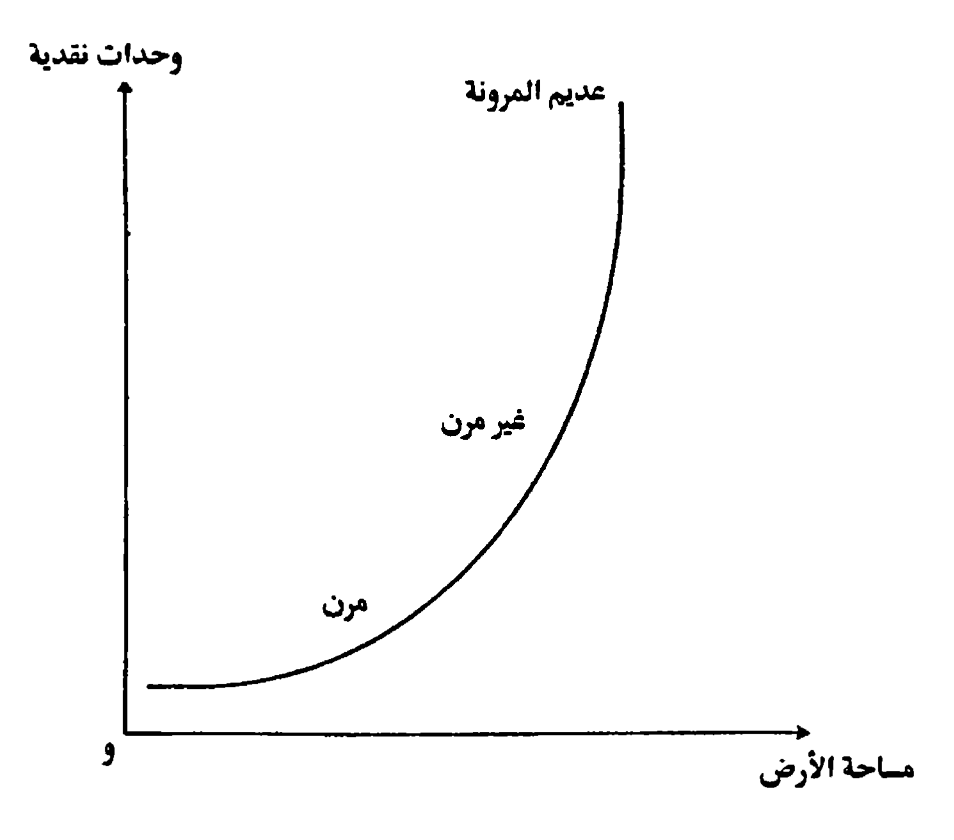
إذا نظرنا للأرض على أنها تتمثل فى إجمالى المساحة الموجودة منها سواء كانت مستغلة إقتصادياً (زراعة ، تصنيع ، مساكن) أم غير مستغلة إقتصادياً (جبال ، صحارى ، بحار) ، فإن منحنى العرض الكلى للأرض يكون عديم المرونة ويتمثل فى خط عمودى على المحور الأفقى دلالة على ثبات كمية الأرض دائماً مهما إرتفعت أثمانها ، كما يوضح الشكل التالى :



شكل (١٦-١)

فى الشكل البيانى السابق ، يقيس المحور الأفقى إجمالى مساحة الأرض، بينما يقيس المحور الرأسى أثمان الأرض والمقدرة بوحدات نقدية ، ويتمثل منحنى العرض الكلى للأرض فى خط رأسى عمودى على المحور الأفقى دلالة على ثبات كمية الأرض دائماً عند (ك) مهما إرتفعت أو إنخفضت الأثمان المدفوعة فيها .

ولكن إذا نظرنا للأرض على أنها تتمثل فقط فى تلك الأراضى القابلة للإستغلال الإقتصادى ، فإن منحنى عرض الأرض لن يكون عديم المرونة كما فى الحالة السابقة ، وإنما سيوضح منحنى عرض الأرض فى هذه الحالة وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من الأرض والأثمان المدفوعة فيها ، ويطلق عليه منحنى العرض الإقتصادى للأرض والذى يتخذ الشكل المألوف لمنحنى العرض حيث يرتفع لأعلى متجهاً من اليسار لليمين كما يوضح الشكل التالى :



شكل (١٦-٢)

في الشكل السابق نجد أن منحنى العرض الإقتصادى للأرض يوضح العلاقة الطردية بين ثمن الأرض والكمية المعروضة منها ، ويلاحظ إختلاف درجات مرونة العرض على ذات المنحنى ، حيث يبدأ المنحنى أكثر مرونة ثم تقل المرونة تدريجياً كلما إرتفعت الأثمان حتى يصبح عديم المرونة . وتفسير ذلك هو أن الكمية المعروضة من الأرض ستكون في بادئ الأمر عبارة عن أكثر الأراضي صلاحية للإستغلال الإقتصادى ، مما يترتب عليه تجاوب الكمية المعروضة من الأرض بدرجة كبيرة للتغيرات في أثمانها ، ومن ثم تكون مرونة عرض الأرض كبيرة في البداية ، ولكن بعد ذلك تبدأ مرونة العرض في الإنخفاض نتيجة لنفاد كمية الأرض الأكثر صلاحية وبدء عرض الأراضي الأقل صلاحية

والتي تكـون تكاليف عرضها للإستخدام الإقتصادى مرتفعة جداً ، وبالتالى تقل درجة تجاوب الكمية المعروضة منها للتغيرات في أثمانها ، حتى نصل إلى الحد الذى لا تتجاوب فيه الكمية المعروضة إطلاقاً للتغيرات فى أثمانها وذلك فى حالة إستنفاد جميع الأراضى القابلة الإستغلال الإقتصادى حيث يكون عرض الأراضى فى هذه الحالة عديم المرونة .

(٢) عرض العمل : Labor Supply

يعرف العمل إقتصادياً على أنه جميع المجهودات الإنسانية التى تبذل لخلق المنافع أو زيادتها سواء كانت تلك المجهودات عضلية أو ذهنيـة . والعرض الكلى للعمل عند مستوى معين من الأجور النقدية يقصد به عدد ساعات العمل التى يرغب فى تقديمها الأفراد القادرين على العمل . ومن أهم العوامل التى تحدد عرض العمل كل من حجم السكان القادرين على العمل ، وطول فترة العمل ، والإختيار بين الدخل والفراغ .

ويوضح منحنى عرض العمل للفرد Individual supply Curve labor العلاقة بين عدد ساعات العمل التى سيعرضها العامل عند مستويات مختلفة من الأجـور ، وبصفة عامة نتوقع أن تكون العلاقة بينهما هى علاقة طردية . ولكن طالما أن ساعات العمل لا يمكن زيادتها بإستمرار مع زيادة معدلات الأجـور لأنها محدودة بأربع وعشرين ساعة كما أن طاقة الإنسان مهما كانت محدودة ، فإن عرض ساعات العمل قد ينخفض مع إستمرار إرتفاع معدلات الأجور عن كل ساعة عمل . فمن البديهى أن زيادة عدد ساعات العمل تعنى فى نفس الوقت التضحية بساعات الفراغ ، فكل ساعة عمل يضيفها الفرد إلى ساعات عمله تعنى فى نفس الوقت فقدان ساعة من ساعات الفراغ ، كما أن إرتفاع معدل الأجر على ساعة عمل إضافية يعنى فى نفس الوقت إرتفاع ثمن ساعة الفراغ المضحى بها .

وبصفة عامة نجد أن الفرد لكى يحدد ساعات العمل التى يرغب فى القيام بها ، فإنه سيحاول الموازنة بين أمرين متضادين وهما : رغبته فى الحصول على دخل مرتفع ، ورغبته فى الوقت نفسه فى الحصول على وقت فراغ كافٍ لإنفاق دخله المرتفع ، فرغبة الفرد فى الحصول على دخل مرتفع تعنى زيادة لعدد ساعات عمله ومن ثم عدم حصوله على وقت فراغ كافٍ لإنفاق دخله المرتفع ،كما أن رغبة الفرد فى الحصول على وقتٍ كافٍ من أوقات الفراغ تعنى تخفيضه لعدد ساعات عمله ومن ثم عدم تحقيقه لزيادة معينة فى دخله .

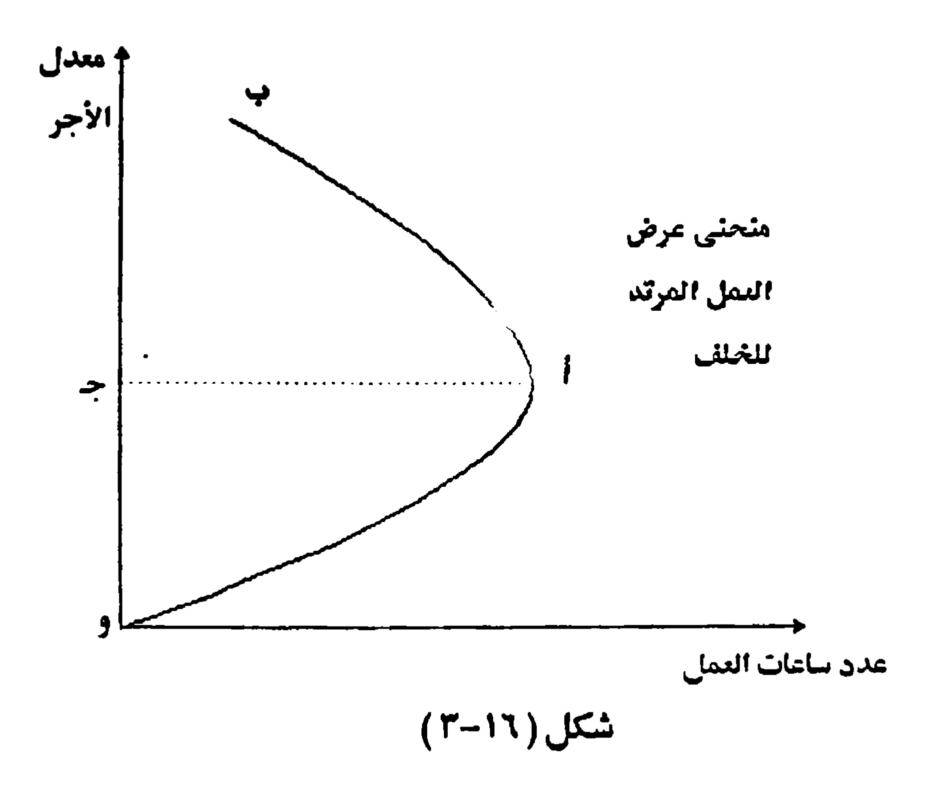
ويمكن لنا توضيح ما سبق بإستخدام فكرة تحليل أثر الثمن والذى ينقسم بدوره إلى أثرين وهما : أثر الإحلال وأثر الدخل . فإذا إفترضنا بدايةً إرتفاع أجر ساعة العمل ، فإن أثر الإحلال فى هذه الحالة يدفع الفرد إلى إحلال ساعات العمل محل ساعات الفراغ ، أى زيادة عدد ساعات العمل على حساب نقص عدد ساعات الفراغ . وتفسير ذلك هو أن إرتفاع أجر ساعة العمل يعنى إرتفاع ثمن ساعة الفراغ فى نفس الوقت ، ومن ثم تصبح ساعات الفراغ مكلفة ومرتفعة الثمن مما يدفع الفرد إلى تفضيل ساعات العمل عليها . أما أثر الدخل فيعنى أن إرتفاع أجر ساعة العمل يعنى زيادة فى دخل الفرد مما يترتب عليه زيادة إستهلاكه من السلع والخدمات المختلفة ، وهذا يعنى فى النهاية زيادة طلب الفرد على ساعات الفراغ لكى يجد الوقت الكافى لإنفاق دخله المرتفع .

وخلاصة ما سبق هو أن أثرى الإحلال والدخل يعملان فى إتجاهين متضادين ، فأثر الإحلال يؤدى إلى زيادة ساعات العمل على حساب نقص ساعات الفراغ ، بينما يؤدى أثر الدخل إلى زيادة ساعات الفراغ على حساب نقص ساعات العمل . والمحصلة النهائية لهذين الأثرين تتوقف فى النهاية على مدى قوة أحد الأثرين وتغلبه على الأثر الآخر . فإذا كان أثر الإحلال أقوى من أثر الدخل ، فمعنى ذلك أن الفرد سوف يزيد من ساعات عمله كلما إرتفع معدل

الأجر ، وبالتالى تكون العلاقة بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل هى علاقة طردية . أما إذا كان أثر الدخل أقوى من أثر الإحلال فمعنى ذلك أن الفرد سوف يقلل من ساعات عمله كلما إرتفع معدل الأجر ، ومن ثم تكون العلاقة بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل هى علاقة عكسية .

وبصفة عامة يمكن أن نتوقع فى المراحل الأولى لإرتفاع معدل الأجر أن يتغلب أثر الإحلال على أثر الدخل ، بمعنى زيادة عدد ساعات العمل كلما إرتفع معدل الأجر ، وذلك لحاجة الفرد فى المراحل الأولى لزيادة دخله ومن ثم يزيد من ساعات عمله ويقلل من ساعات فراغه ، ولكن مع إستمرار إرتفاع معدل الأجر يزداد دخل الفرد بدرجة كبيرة ويحتاج الفرد معها إلى وقت فراغ لإنفاق دخله المرتفع ، وهذا يعنى تغلب أثر الدخل على أثر الإحلال ، أى إنخفاض عدد ساعات العمل كلما إرتفع معدل الأجر .

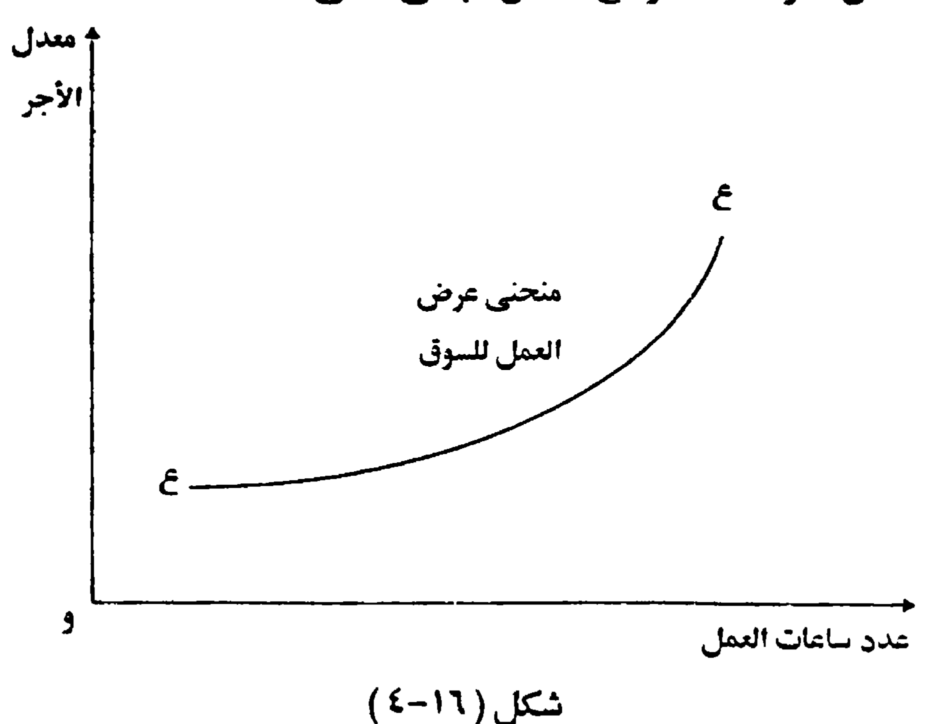
والشكل البيانى التالى يوضح المناقشة السابقة :



شكل (١٦-٣)

في الشكل السابق نجد أن منحنى عرض العمل للفرد يأخذ شكل المنحنى المتد للخلف ، حيث يوضح في الجزء الأول منه (و أ) العلاقة الطردية بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل ، مما يعنى تغلب أثر الإحلال على أثر الدخل ، ويكون منحنى العرض في هذا الجزء موجب الميل . أما في الجزء الثاني (أ ب) فإن منحنى العرض يوضح العلاقة العكسية بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل ، مما يعنى تغلب أثر الدخل على أثر الإحلال ، ويكون منحنى العرض في هذا الجزء سالب الميل .

ولكن يلاحظ أن ظاهرة إرتداد منحنى عرض العمل للفرد إلى الخلف إنما هي ظاهرة فردية لا تنطبق على حالة أفراد المجتمع ككل ، حيث من المتوقع أن يكون منحنى عرض العمل للسوق Market Supply Curve of labor هو منحنى موجب الميل موضحاً العلاقة الطردية بين معدل الأجر وعدد ساعات العمل ، ونحصل على ذلك المنحنى عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات عرض العمل الفردية كما يوضح الشكل البياني التالي :



شكل (١٦-٤)

(٣) عرض رأس المال : Capital Supply

يمكن لنا التمييز بين عدة مفاهيم رئيسية لرأس المال ، فهناك رأس المال المادى (أو الحقيقى) ، ورأس المال النقدى ، بالإضافة إلى رأس المال البشرى .

ويتكون عرض رأس المال المادى (أو الحقيقى) من العدد والآلات والمصانع التى تستخدم فى إجراء العمليات الإنتاجية ، بينما يعتمد عرض رأس المال النقدى على إجمالى كمية النقود الموجودة فى المجتمع ، وحجم مدخرات الأفراد ، ومدى رغبتهم فى الإقراض والإقتراض . وفيما يتعلق برأس المال البشرى فيقصد به إجمالى الإنفاق الإستثمارى على عملية التعليم لما يترتب عليه من زيادة فى مهارات وقدرات الأفراد ، ومن ثم المساهمة فى زيادة الدخل القومى للمجتمع .

وما يهمنا فى شأن تلك التقسيمات السابقة هو رأس المال المادى والذى يمثل الطاقة الإنتاجية لأى مجتمع . وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى التفرقة بين كلٍ من رصيد رأس المال و الإستثمار . فالمقصود برأس المال Capital هو إجمالى الطاقة الإنتاجية الثابتة (عدد ، آلات ، مصانع) والتى يمتلكها المجتمع فى بداية أى فترة زمنية ، أما الإستثمار Investment فيقصد به عملية الإنفاق على المنتجات الرأسمالية سواء كانت عدد أو آلات أو مصانع بهدف المحافظة على رصيد رأس المال للمجتمع ثابتاً أو بغرض زيادة هذا الرصيد .

فإذا كان الإستثمار يهدف إلى المحافظة على رأس المال ثابتاً ، فيسمى فى هذه الحالة بالإستثمار الإحلالى Replacement Investment والذى يعرف على أنه ذلك القدر من الإستثمار اللازم خلال أى فترة زمنية لتعويض الإهلاك الرأسمالى من العدد والآلات وبالتالى الحفاظ على رصيد رأس المال ثابتاً دون تغير . أما إذا كان الإستثمار يهدف إلى زيادة الرصيد القائم من رأس المال ، فيسمى فى هذه الحالة بالإستثمار الصافى Net Investment والذى يعرف على أنه

الزيادة الصافية فى رأس مال المجتمع أو ما يمثل الفرق بين الإستثمار الإجمالى و الإستثمار الإحلالى . حيث يشتمل الإستثمار الإجمالى على كلٍ من الإستثمار الإحلالى و الإستثمار الصافى .

وتتمثل أهم محددات الإستثمار الكلى فى كلٍ من عامل الربح ، وعامل التوقعات (تفاؤل أو تشاؤم) ، وسعر الفائدة . فبالنسبة للربح ، نجد أنه يمثل أحد المحددات الهامة للإستثمار الكلى حيث تكون العلاقة بينهما طردية ، بمعنى أن زيادة الأرباح ستؤدى لزيادة حجم الإستثمار والعكس صحيح . وبالنسبة لعامل التوقعات نجد أنه إذا سادت موجة من التفاؤل بشأن حدوث زيادة فى الأرباح على سبيل المثال مستقبلياً فسوف يزيد حجم الإستثمار ، أما إذا حدث العكس وسادت موجة من التشاؤم بشأن إنخفاض الأرباح مستقبلياً فسوف يقل حجم الإستثمار . وأخيراً فإن سعر الفائدة يؤثر عكسياً على حجم الإستثمار ، حيث يزيد حجم الإستثمار بإنخفاض سعر الفائدة والعكس صحيح .

(٤) عرض التنظيم : Enterpreneur Supply

يعتبر المنظم هو المنسق ومتخذ القرارات بشأن العمليات الإنتاجية ، فكما سبق وذكرنا ، فإن إجراء أى عملية إنتاجية يتطلب توافر عناصر الإنتاج اللازمة ، والتى عرضنا فيما سبق لثلاثة منها وهى الأرض والعمل ورأس المال ، وهنا يجئ دور المنظم الذى يحدد كيفية مزج العناصر السابقة بالنسب الملائمة لكى تتم العملية الإنتاجية بأقصى كفاءة ممكنة ، بالإضافة إلى ذلك فإن المنظم هو الذى يتخذ القرارات الهامة المتعلقة بعملية توزيع وتسويق السلع المنتجة .

ولاشك أن القرارات التى يتخذها المنظم تنطوى على شيئ من المخاطرة والتى من المفروض أن يتحملها بمفرده ، فالمنظم قد يتخذ مثلاً قراراً بإستخدام طريقة فنية جديدة لإنتاج سلعة ما ، فإذا فشلت تلك الطريقة فإن المنظم هو الذى يتحمل بمفرده الخسائر التى قد تحدث نتيجة لإستحداث مثل

تلك الطريقة . أما إذا نجحت الطريقة وزاد الإنتاج فإن المنظم هو الذى سوف يجنى بمفرده الأرباح الناجمة عن ذلك .

وعرض المنظمين يأتى من جانب هؤلاء الأفراد الذين تتوافر لديهم الرغبة والمقدرة على تحمل مخاطر العملية الإنتاجية ، بالإضافة إلى تمتعهم بالإدراك الواعى وحسن التوقعات بشأن المستقبل .

ومما لاشك فيه أن الدول المتقدمة يتوافر لديها أعداداً كبيرة من هؤلاء المنظمين والذين يتمتعون بكفاءة عالية فى إدارة وتوجيه العملية الإنتاجية ، فى حين أن الدول النامية تفتقر بشدة إلى وجود أعداد كافية من هؤلاء المنظمين وخاصة المتخصصين منهم .

ثانياً : عوائد خدمات عناصر الإنتاج :

(١) عائد الأرض (الريع) Rent

يتمثل العائد الذى تحصل عليه الأرض نظير مساهمتها فى العملية الإنتاجية فى الريع Rent ، فالريع فى المعنى العادى يعرف على أنه أية مدفوعات نقدية تدفع بإنتظام مقابل تأجير سلعة أو خدمة ما كإيجار المساكن مثلاً . أما الريع فى المعنى الإقتصادى Economic rent فإنه يتمثل فى تلك المدفوعات النقدية لأصحاب الأرض مقابل إستغلال خدمات هذه الأرض فى العملية الإنتاجية .

ويعتبر الإقتصادى ريكاردو هو أول من قام بتحليل طبيعة الريع من خلال نظريته الشهيرة فى الريع والتى وضعها فى أوائل القرن التاسع عشر . وتعتبر تلك النظرية من أقرب النظريات إلى الصحة فى تحليل طبيعة ومفهوم الريع الذى يحصل عليه ملاك الأراضى . فقد لاحظ ريكاردو أن الحروب النابوليونية أثناء تلك الفترة والتزايد الكبير فى أعداد السكان قد أدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية مما أدى إلى إرتفاع أثمانها بدرجة كبيرة جداً . وقد ترتب على إرتفاع أسعار السلع الغذائية إرتفاع الريع الذى يحصل عليه ملاك الأرض . ومن هنا

بدأت الإنتقادات توجه إلى هؤلاء الملاك على أساس أنهم يحصلون على دخول مرتفعة فى كل مرة ترتفع فيها أثمان المواد الغذائية دون أن يقابل ذلك أية مجهودات إضافية من جانب ملاك الأراضى الزراعية تبرر حصولهم على تلك الدخول المرتفعة .

ولقد قرر ريكاردو فى نظريته أن الريع هو ثمن أو عائد لإستخدام قوى الأرض الأصلية أى التى لا تهلك . وإفترض أيضاً أن إختلاف الأرض من حيث كل من الخصوبة والموقع هو السبب الوحيد لنشأة ما أسماه بالريع التفاضلى .

ولكى نوضح نظرية ريكاردو فى الريع التفاضلى سوف نعرض أولاً لإختلاف درجة خصوبة الأرض ، ثم لإختلاف موقع الأرض .

(أ) إختلاف درجة خصوبة الأرض :

وسوف نقوم فى هذه الحالة بوضع الإفتراضات التالية :

١ - توجد عدة قطع من الأرض متساوية فى المساحة ولكنها متفاوتة فى درجة الخصوبة ومن ثم فى درجة إنتاجيتها .

٢ - إنطباق ظروف المنافسة الكاملة فى أسواق السلع النهائية ، وكذلك فى أسواق خدمات عناصر الإنتاج ، مما يعنى ثبات ثمن بيع الوحدة من إنتاج الأرض وكذلك ثبات التكاليف الكلية .

٣ - زراعة الأرض الأكثر خصوبة أولاً ، ونتيجة لزيادة عدد السكان ومن ثم زيادة الطلب على السلع الزراعية سيتم زراعة الأراضى الأقل خصوبة وهكذا .

ويوضح الجدول التالى الإفتراضات السابقة :

جدول (١٦-١)

(١) درجة الخصوبة	(٢) حجم الناتج الكلى	(٣) ثمن الوحدة من الناتج	(٤) قيمة الناتج الكلى	(٥) التكاليف الكلية	(٦) الريع
أ	٢٥	١٠	٢٥٠	١٠٠	١٥٠
ب	٢٠	١٠	٢٠٠	١٠٠	١٠٠
حـ	١٥	١٠	١٥٠	١٠٠	٥٠
د	١٠	١٠	١٠٠	١٠٠	صفر
هـ	٥	١٠	٥٠	١٠٠	٥٠-

في الجدول السابق يلاحظ وجود خمسة قطع من الأراضى متساوية فى المساحة ولكنها متفاوتة فى درجة الخصوبة ، حيث تتدرج درجة الخصوبة من الأكثر إلى الأقل . فدرجة خصوبة قطعة الأرض (أ) أكبر من درجة خصوبة قطعة الأرض (ب) وهكذا كما يوضح لنا العمود رقم (١) .

وقد إنعكست درجة خصوبة الأرض فى إنتاجيتها كما يوضح العمود رقم (٢) . حيث نجد أن إنتاجية قطعة الأرض (ب) الأقل خصوبة تعادل ٢٠ وحدة عينية (أردب ، قنطار) ، بينما نجد أن إنتاجية قطعة الأرض (أ) الأكثر خصوبة تعادل ٢٥ وحدة عينية . وهكذا ترتبط إنتاجية الأرض بعلاقة طردية مع درجة خصوبتها ، حيث كلما قلت درجة الخصوبة قلت الإنتاجية والعكس صحيح .

وفى العمود رقم (٣) نجد أن ثمن بيع الوحدة من الناتج الكلى ثابت دائماً ويعادل ١٠ وحدات نقدية لإفتراض إنطباق ظروف المنافسة الكاملة .

أما العمـود رقـم (٤) فيوضـح قيمـة النـاتج الكلـى (الإيـراد الكلـى) وهـو عبارة عن حاصل ضرب حجم الناتج الكلى فى ثمن بيع الوحدة من الناتج .

ونتيجـة لإفتراض إنطباق ظروف المنافسـة الكاملـة فـى أسـواق خدمـات عناصر الإنتاج فإن التكاليف الكلية ستكون ثابتة دائمـاً وتعـادل ١٠٠ وحـدة نقديـة كما يوضح العمود رقم (٥) .

أمـا العمـود الأخير رقم (٦) فهـو يوضـح مقدار الريـع (مقدراً بوحـدات نقدية) والذى يحصـل عليه مالك الأرض ، ويتمثـل مقدار الريـع فـى الفـرق بـين الإيرادات الكليـة و التكاليف الكلية . أو بعبـارة أخرى فـالريع هـو الفـائض الـذى يحصل عليه المالك بعد تغطية التكاليف الضرورية للإنتاج .

ويلاحظ على العمود الأخير والذى يمثل ريع الأرض ما يلى :

١ - يتناقص مقدار الريع كلمـا تنـاقصت درجـة خصوبـة الأرض ، ومـن ثـم توجد علاقة طردية بـين درجـة خصوبـة الأرض ومقدار الريـع الـذى تحصـل عليـه تلك الأرض .

٢ - تعتبر قطعة الأرض (د) بمثابـة الأرض الحديـة ، وهـى تلـك الأرض التـى يتسـاوى عندهـا قيمـة الإنتـاج الكلـى (الإيـراد الكلـى) مـع قيمــة التكـاليف الكلية، بمعنى أن ريع تلك الأرض يساوى صفر ، وهنا نجد أن قيمة الإنتاج الكلـى تكفى فقط لتغطية التكاليف الضرورية للإنتاج .

٣ - قطعة الأرض (هـ) لا يمكن زراعتها ، وبالتالى تسـتبعد مـن الإسـتغلال الإقتصادى نظراً لأن تكاليف إنتاجها تفوق الإيـراد الكلـى المتحصـل منهـا ، وهـذا يعنى أن ريـع تلـك الأرض يكـون سـالب ، ولا يكـون مـن قبيـل الرشـد الإقتصـادى إستغلالها .

٤ - يؤدى التغير فـى ثمـن الوحـدة المنتجـة إلى التغير فـى مقـدار الريـع وليس العكس ، فإذا إفترضنا إرتفاع ثمن الوحـدة المنتجـة مـن ١٠ وحـدات نقديـة

إلى ٢٠ وحدة نقدية ، فمعنى ذلك أن الإيراد الكلى لقطعة الأرض (أ) مثلاً يرتفع من ٢٥٠ وحدة نقدية إلى ٥٠٠ وحدة نقدية ، وهذا يتضمن إرتفاع ريع تلك الأرض من ١٥٠ وحدة نقدية إلى ٤٠٠ وحدة نقدية ، وهكذا بالنسبة لباقى الأراضى الأخرى حيث يرتفع الريع كلما إرتفع ثمن الوحدة المنتجة .

(ب) إختلاف موقع الأرض :

فى هذه الحالة سنفرض أن موقع الأرض - من حيث قربها أو بعدها - من الأسواق النهائية سيؤدى لإختلاف تكاليف الإنتاج ، وسنفرض أيضاً ثبات كلٍ من درجة الخصوبة والإنتاجية ومن ثم ثبات الإيراد الكلى . وهنا نجد أن الأراضى القريبة من الأسواق النهائية ستكون تكاليف إنتاجها أقل من تلك الأراضى البعيدة عن الأسواق النهائية ، ونظراً لثبات الإيراد الكلى ، فإن الأراضى القريبة من الأسواق ستحصل على ريع أكبر من تلك الأراضى البعيدة عن الأسواق ، ويوضح الجدول التالى الإفتراضات السابقة .

جدول (١٦-٢)

(١) رقم الأرض	(٢) درجة القرب من الأسواق	(٣) حجم الناتج الكلى	(٤) ثمن الوحدة المنتجة	(٥) قيمة الناتج الكلى	(٦) التكاليف الكلية			(٧) الريع
					خاصة بالزراعة	خاصة بالنقل	الإجمالى	
(١)	قريبة	٢٥	١٠	٢٥٠	١٠٠	٥٠	١٥٠	١٠٠
(٢)	بعيدة	٢٥	١٠	٢٥٠	١٠٠	١٠٠	٢٠٠	٥٠
(٣)	نائية	٢٥	١٠	٢٥٠	١٠٠	١٥٠	٢٥٠	صفر

في الجدول السابق نجد أن العمود رقم (١) يمثل ثلاث قطع من الأرض متساوية في المساحة ودرجة الخصوبة ، ولكنها مختلفة من حيث الموقع ، أى من حيث درجة قربها أو بعدها من الأسواق ، فالأولى قريبة ، والثانية بعيدة ، والثالثة تقع في منطقة نائية كما يوضح العمود رقم (٢) . والعمود رقم (٣) يمثل حجم الناتج الكلى وهو ثابت دائماً ويساوى ٢٥ وحدة عينية نظراً لإفتراضنا ثبات درجة خصوبة وإنتاجية جميع الأراضى .والعمود رقم (٤) يمثل ثمن الوحدة المنتجة وهو أيضاً ثابت ويساوى ١٠ وحدات نقدية . أما العمود (٥) فيمثل قيمة الإنتاج الكلى (الإيراد الكلى) وهو أيضاً ثابت نتيجة لثبات الثمن ، ونحصل عليه عن طريق حاصل ضرب الناتج الكلى فى ثمن بيع الوحدة المنتجة . أما العمود رقم (٦) فيمثل إجمالى التكاليف الكلية والتى تنقسم بدورها إلى نوعين ، الأول خاص بعملية الزراعة وهو ثابت ويساوى ١٠٠ وحدة نقدية لكل قطعة أرض ، أما الثانى فيختص بعملية نقل المنتج الزراعى وهو متغير حيث تزداد تكاليف نقل المنتج الزراعى كلما إزداد بعد موقع الأرض عن الأسواق ، وبالتالى نجد أن إجمالى التكاليف الكلية يتغير عكسياً مع درجة القرب من الأسواق ، فكلما إزداد قرب موقع الأرض من الأسواق كلما قل إجمالى التكاليف الكلية والعكس صحيح .

أما العمود الأخير رقم (٧) فهو يمثل الريع أو الفائض بعد تغطية إجمالى التكاليف الكلية ، وكما يوضح ذلك العمود فإن قيمة الريع تكون مرتفعة فى حالة الأرض القريبة ، وتنخفض قيمة الريع فى حالة الأرض البعيدة حتى تصل للصفر فى حالة الأرض النائية . وهنا نؤكد مرة أخرى على أن إختلاف الموقع قد أدى إلى ظهور الريع التفاضلى الذى يحصل

عليه مالك الأرض ، تماماً كما فى الحالة الأولى والخاصة باختلاف درجة خصوبة الأرض .

ولقد وجهت إلى نظرية ريكاردو فى الريع التفاضلى عدة إنتقادات لعل من أهمها ما يلى :

١ - وصف الأرض بأنها أصلية ولا تهلك وصف غير دقيق ، حيث من الممكن أن تهلك الأرض نتيجة لإهمالها أو لسوء إستغلالها ، أو قد تزداد قوتها الإنتاجية نتيجة لزيادة الإهتمام والعناية بها .

٢ - تقرر نظرية ريكاردو أن الأراضى الأكثر خصوبة والقريبة من موقع الأسواق تحصل على ريع أكبر من الأراضى الأقل خصوبة والبعيدة عن موقع الأسواق ، والتحليل السابق لا يفسر أسباب نشأة الريع كما إعتقد ريكاردو ، وإنما يفسر فقط أسباب تفاوت الريع بين الأراضى المختلفة .

٣ - لا يقتصر الريع التفاضلى على الأراضى فقط كما إفترض ريكاردو ، وإنما يمكن أن يمتد ليشمل أيضاً عناصر الإنتاج الأخرى ، وخاصة تلك التى يوجد فيما بين وحداتها الإنتاجية إختلافات فى درجة الكفاءة الإنتاجية ، فعلى سبيل المثال نجد أن عنصر العمل يشتمل على إختلافات تتعلق بدرجة الكفاءة والمهارة ، فالعامل الماهر يحصل على ريع أكبر من العامل غير الماهر ، ويسمى الريع فى هذه الحالة بريع المقدرة الشخصية ، تماماً مثل حالة الأرض الأكثر خصوبة والتى تحصل على ريع أكبر من تلك الأرض الأقل خصوبة .

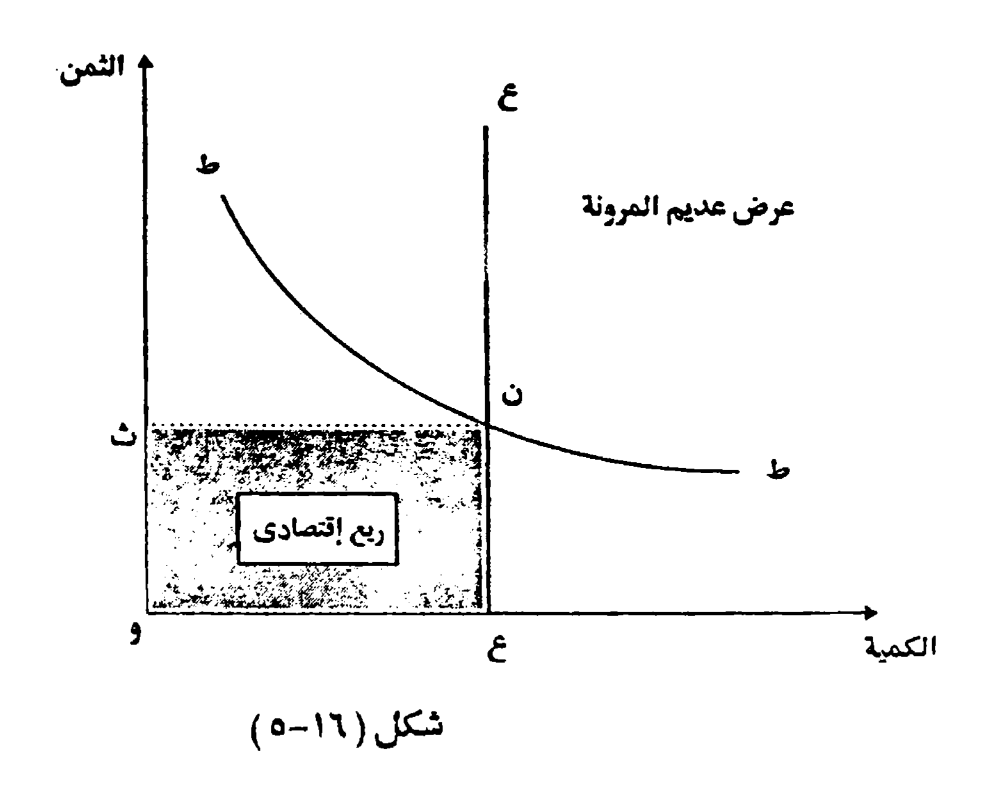
وقبل أن ننتهى من تحليلنا لموضوع الريع ، سوف نتعرض فيما يلى إلى التفرقة بين مصطلحين هامين يرتبطان بموضوع الريع ، وهما الريع الإقتصادى وإيرادات التحول . فكما سبق وذكرنا فإن الريع الإقتصادى يعرف بأنه يمثل المدفوعات النقدية لأصحاب الأرض نتيجة

لإستغلال خدمات هذه الأرض . أما إيرادات التحول فتعرف على أنها تمثل الحد الأدنى من العوائد التى يجب أن يحصل عليها صاحب الخدمة الإنتاجية حتى يبقيها فى الإستخدام الموضوعة فيه ولا يقوم بتحويلها لإستخدام آخر بديل .

ويلاحظ أن عملية تحديد ما إذا كان صاحب الخدمة الإنتاجية يحصل على ريع إقتصادى أو إيرادات تحول يتوقف بالدرجة الأولى على مرونة عرض الخدمة الإنتاجية ، وهنا نواجه بثلاثة إحتمالات :

الإحتمال الأول : (عرض الخدمة الإنتاجية عديم المرونة) :

ويعنى ذلك أن الخدمة الإنتاجية لا تصلح إلا لإستخدام واحد فقط ، حيث تكون تكلفة الفرصة البديلة لها مساوية للصفر نظراً لعدم قدرة صاحب الخدمة الإنتاجية على تحويلها لإستخدامات أخرى بديلة ، وبالتالى يكون إيراد التحول لهذه الخدمة الإنتاجية مساوياً للصفر ، ويكون العائد الذى تحصل عليه الخدمة الإنتاجية عبارة عن ريع إقتصادى فقط ، كما يوضح الشكل التالى :

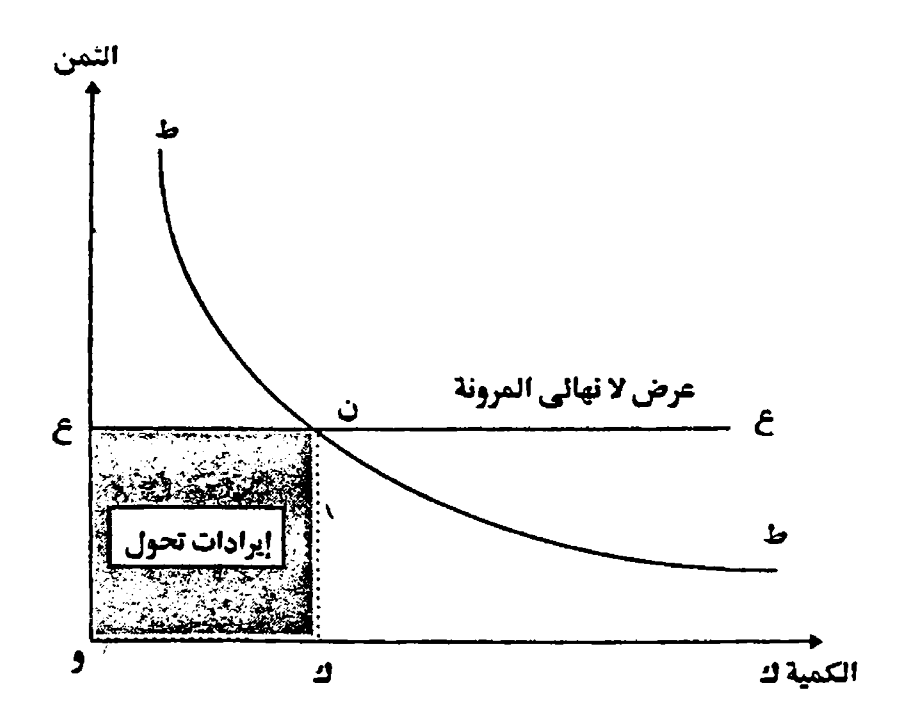


شكل (١٦-٥)

في الشكل البياني السابق نجد أن منحنى العرض (ع ع) هو منحنى عرض عديم المرونة للدلالة على عدم قدرة صاحب الخدمة الإنتاجية على تحويلها لإستخدامات أخرى بديلة نتيجة لعدم صلاحيتها إلا في إستخدام واحد فقط ، وبالتالي يقبل صاحب الخدمة الثمن المعروض عليه . ومن الشكل السابق يتضح أن ظروف العرض هي التي تحدد الكمية المعروضة ، أما ظروف الطلب فهي التي تحدد ثمن الخدمة الإنتاجية . فزيادة الطلب تؤدي لإرتفاع ثمن الخدمة ، وإنخفاض الطلب يؤدي لإنخفاض ثمن الخدمة . وفي الشكل السابق نجد أن تقاطع منحنى الطلب (ط ط) مع منحنى العرض (ع ع) حدد لنا ثمن الخدمة التوازنية (و ث) ، و الكمية التوازنية (و ع) ويتمثل الريع الإقتصادي الذي تحصل عليه الخدمة الإنتاجية في المساحة (ن ع و ث) و هي عبارة عن حاصل ضرب الثمن في الكمية ، وفي هذه الحالة نجد أن إجمالي العائد الذي تحصل عليه الخدمة الإنتاجية يتمثل في كونه فقط ريعاً إقتصادياً حيث يعادل المساحة (ن ع و ث) ، بينما يكون إيراد التحول مساوياً للصفر .

الإحتمال الثاني : (عرض الخدمة الإنتاجية لا نهائي المرونة):

إذا إفترضنا أن عرض الخدمة الإنتاجية لا نهائي المرونة يمثلها خط مستقيم موازي المحور الأفقي ، فمعنى ذلك أن الخدمة الإنتاجية تصلح لإستخدامات عديدة حيث يكون لصاحب الخدمة القدرة على تحويلها لإستخدامات أخرى بديلة وذلك في حالة عدم قبوله للثمن المعروض عليه ، وذلك كما يوضح الشكل التالي :



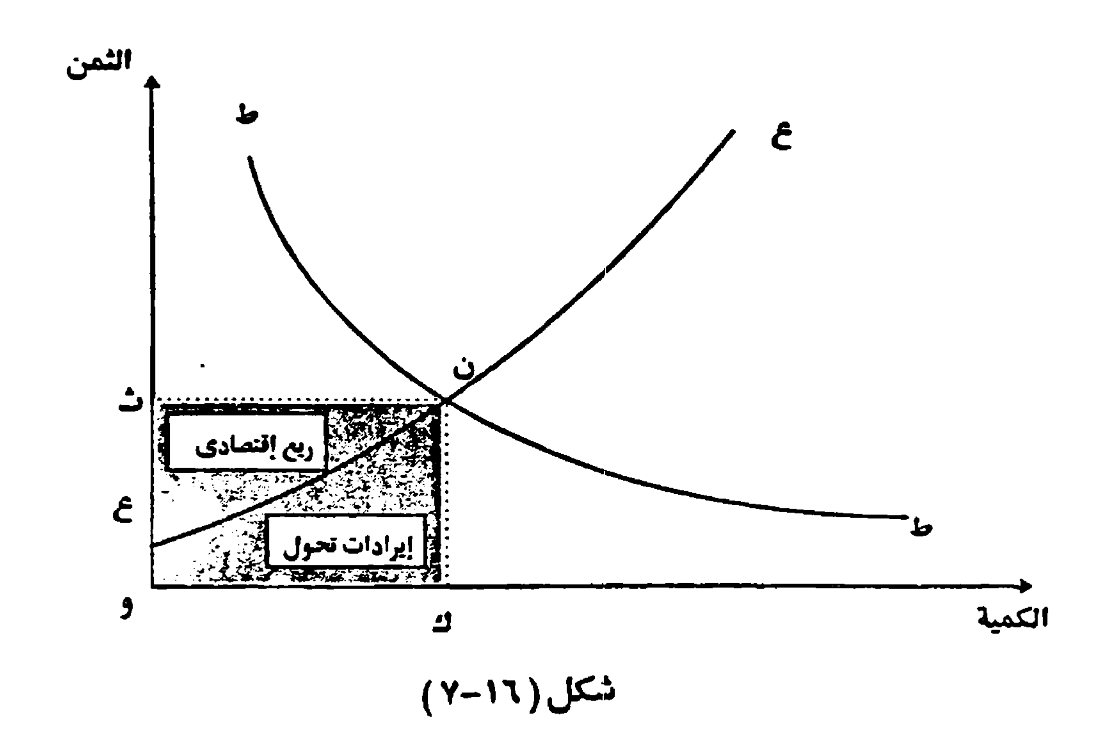
شكل (١٦-٦)

فـى الشـكل السـابق نجـد أن ظـروف العـرض (لا نهـائى المرونـة) هـى التـى تحـدد ثمـن الخدمـة ، بينمـا ظـروف الطلـب هـى التـى تحـدد الكميـة المطلوبـة منهـا ، وتقـاطع منحنيـا الطلـب و العـرض فـى النقطـة التوازنية (ن) يحـدد لنـا كـل مـن الثمـن التوازنـى (و ع) و الكميـة التوازنيـة (و ك) ، ونتيجـة لأن ظـروف العـرض لانهـائى المرونـة هـى التـى تحـدد ثمـن الخدمة وتتحكم فيه فمـن ثـم يصبح كـل العـائد الـذى يحصـل عليـه صـاحب الخدمـة هـو عبـارة عـن إيـرادات تحـول ، والتـى تمثـل المسـاحة (و ك ن ع) ، ويكـون الريـع الإقتصـادى بالتـالى مسـاوياً للصفـر .

الإحتمال الثالث : (مرونة عرض الخدمة تتراوح فيما بين (الصفر واللانهاية) .

(صفر < م ع < ∞)

في هذه الحالة يأخذ منحنى عرض الخدمة الإنتاجية الشكل المألوف لمنحنى العرض الذى يرتفع لأعلى ومن اليسار لليمين ، كما يوضح الشكل التالى :



شكل (١٦-٧)

في الشكل البيانى السابق نجد أن كلاً من منحنيا الطلب و العرض يشتركان معاً فى تحديد كل من الثمن التوازنى (و ث) و الكمية التوازنية (و ك) . وإجمالى العائد الذى تحصل عليه الخدمة الإنتاجية يتمثل فى المساحة (و ك ن ث) ، والتى تنقسم بدورها إلى جزئين ، الأول وهو المساحة (ع ن ث) والتى تمثل الريع الإقتصادى ، والثانى

هو المساحة (و ك ن ع) والتى تمثل إيرادات التحول . وتفسير ذلك هو أن منحنى العرض طالما كانت مرونته أكبر من الصفر وأقل من مالا نهاية . فمعنى ذلك أن الخدمة الإنتاجية لها أكثر من إستخدام بديل ولكنها بالقطع أقل من حالة العرض لا نهائى المرونة . وعندما يتقاطع منحنى العرض مع المحور الرأسى فإن نقطة التقاطع تحدد لنا إيراد التحول للوحدة الواحدة وهو (و ع) ، وبضرب إيراد التحول (و ع) فى الكمية (و ك) نحصل على إيرادات التحول للخدمة الإنتاجية وهو ما يعادل المساحة (و ك ن ع) والتى تقع أسفل منحنى العرض ، وبطرح إجمالى الإيرادات الكلية (المساحة و ك ن ث) من إجمالى إيرادات التحول (المساحة و ك ن ع) نحصل على الريع الإقتصادى والمعبر عنه بالمساحة (ع ن ث) .

وحاصل ما تقدم هو أن العائد الذى تحصل عليه الخدمة الإنتاجية يتوقف على درجة مرونة عرض الخدمة الإنتاجية ، فإذا كانت الخدمة الإنتاجية تتميز بعرض عديم المرونة ، فإنها تحصل فقط على ريع إقتصادى ، بينما يكون إيراد التحول لها معادلاً للصفر ، وإذا كانت الخدمة الإنتاجية تتميز بعرض لا نهائى المرونة ، فإنها تحصل فقط على إيراد تحول ، بينما يكون الريع الإقتصادى لها معادلاً للصفر . وأخيراً فإذا كانت مرونة عرض الخدمة الإنتاجية أكبر من الصفر وأقل من المالا نهاية ، فإن الخدمة الإنتاجية تحصل على كل من إيرادات التحول والريع الإقتصادى .

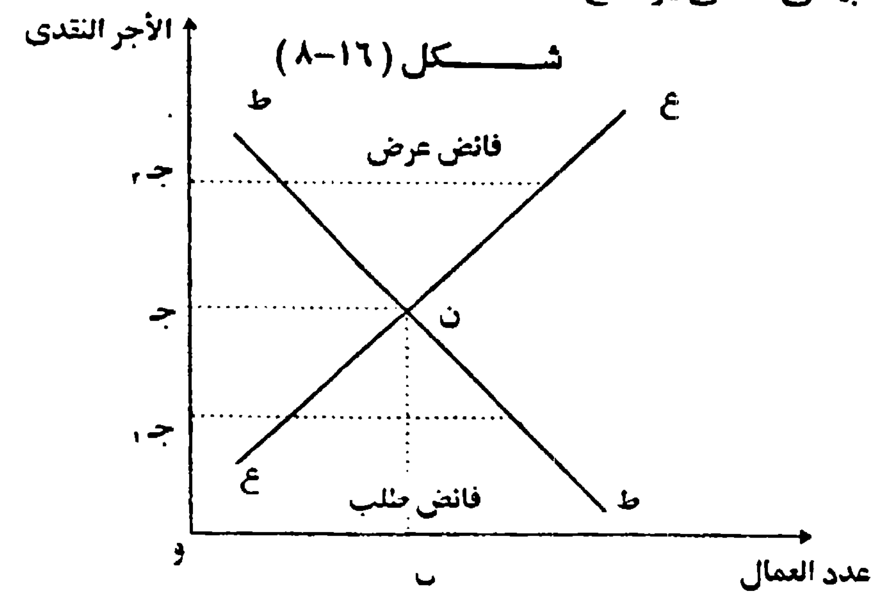
(٢) عائد العمل (الأجور) Wages

يعتبر الأجر هو عائد العمل ، أو بعبارة أخرى فهو يمثل المدفوعات النقدية التى يقوم صاحب العمل بدفعها للعامل نظير

الخدمات التي يقدمها ذلك العامل . ويجدر بنا منذ البداية التفرقة بين كلٍ من الأجر النقدي والأجر الحقيقي . فالأجر النقدى هو عبارة عن المتحصلات النقدية التي يحصل عليها العامل نظير قيامه بالعمل في فترة زمنية معينة . أما الأجر الحقيقي فيعرف على انه كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل شرائها بواسطة دخله النقدي . وعلى ضوء التعريفين السابقين ، يمكن القول بأن الأجر الحقيقي يتأثر بالتغيرات في المستويات السعرية المختلفة . فإذا إفترضنا أن الأجر النقدي يعادل ١٠٠ وحدة نقدية ، وأن الأسعار السائدة تعادل ٥ وحدات نقدية ، ففي هذه الحالة يكون الأجر الحقيقي عبارة عن ٢٠ وحدة سلعية (خارج قسمة الأجر النقدى على الأسعار) .

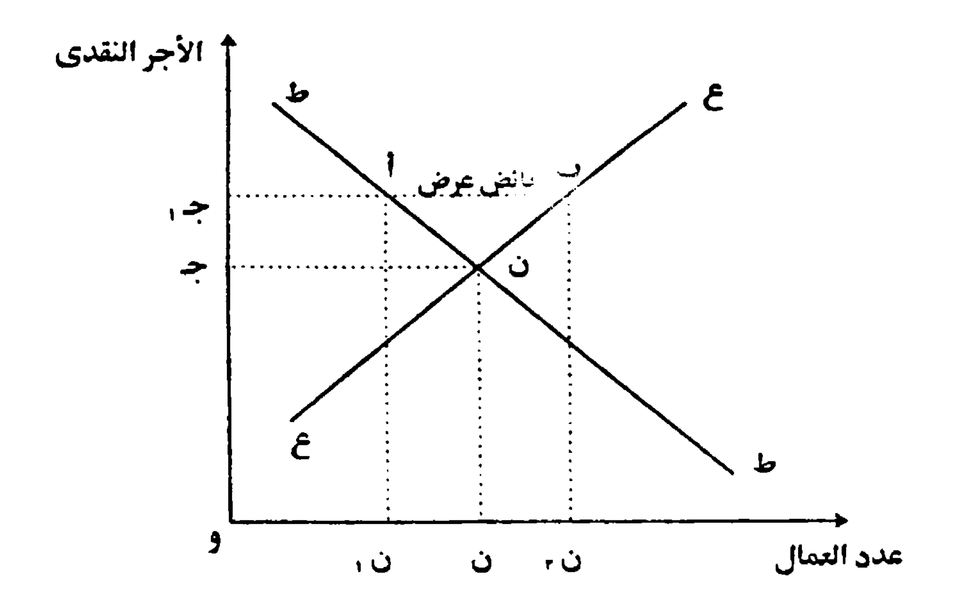
فإذا إفترضنا إرتفاع الأسعار إلى ١٠ وحدات نقدية مع إفتراض ثبات الأجر النقدى عند ١٠٠ وحدة نقدية ، فسوف يترتب على ذلك إنخفاض الأجر الحقيقي إلى ١٠ وحدات سلعية ، ويحدث العكس في حالة إنخفاض الأسعار .

ويتحدد مستوى الأجور النقدية عن طريق تقاطع كلاً من منحنى الطلب والعرض على العمل (بإفتراض إنطباق ظروف المنافسة الكاملة) والشكل البياني التالي يوضح ذلك :



فـي الشـكل السـابق نجـد أن تقـاطع منحنـى الطلـب علـى العمـل (ط ط) مـع منحنـى عـرض العمـل (ع ع) قـد حـدد لنـا الأجـر التوازنـي (وجـ) ، وكميـة العمـل التوازنيـة (و ن) فـإذا إفترضنـا أن معـدل الأجـر قـد إرتفـع إلى (جـ ٢)، فسـوف يـترتب علـى ذلـك وجـود فـائض عـرض يدفـع بـالأجر إلى الإنخفـاض مـرة أخـرى حتـى الأجـر التوازنـي (و جـ) ، ومـن ناحيـة أخـرى إذا إفترضنـا إنخفـاض الأجـر إلى المسـتوى (و جـ ١) فسـوف يترتب علـى ذلك وجود فـائض طلب يدفـع بـالأجر إلى الإرتفـاع مـرة أخـرى حتى الأجر التوازنـي (و جـ) .

ويلاحـظ أنـه فـي الـدول المتقدمـة التـي يوجـد بهـا نقابـات عماليـة قويـة ، يتحـدد الأجـر مـن خـلال عقـود المسـاومة الجماعيـة Collective-bargaining agreements ، وهـذه العقـود تشـتمل علـى بنـود تتعلـق بمسـتويات الأجـور ، حالـة العمـل ، والتعويضـات . فـإذا إفترضنـا أن النقابـات العماليـة قـد عملـت علـى رفـع أجـور عمالهـا عـن مستوى الأجـر التوازنـي فسـوف يـترتب علـى ذلـك وجـود فـائض عـرض كمـا يوضـح الشـكل البيانـي التـالـي :



شكل (١٦-٩)

فـى الشـكل السـابق يلاحـظ أن الأجـر الـذى قـامت بفرضـه النقابـات العماليـة هـو (و جـ ١) . أى أنـه أعلـى مـن الأجـر التوازنــى (و جـ) ، وقـد ترتـب علـى ذلـك وجـود فـائض عـرض يقـدر بالمسـافة (أ ب = ن ١ ن ٢) . وفـى ظـل أجـر النقابـة (وجـ ١) سـيكون عـدد العـاملين فقـط هـو (و ن ١) ، وسـتوجد بطالـة تقـدر بالمسـافة (ن ١ ن ٢) ، والتـى سـتظل خـارج سـوق العمل حتى تجد لهم النقابة عملاً آخـر .

(٣) عـائد رأس المـال (الفـائدة) Interest

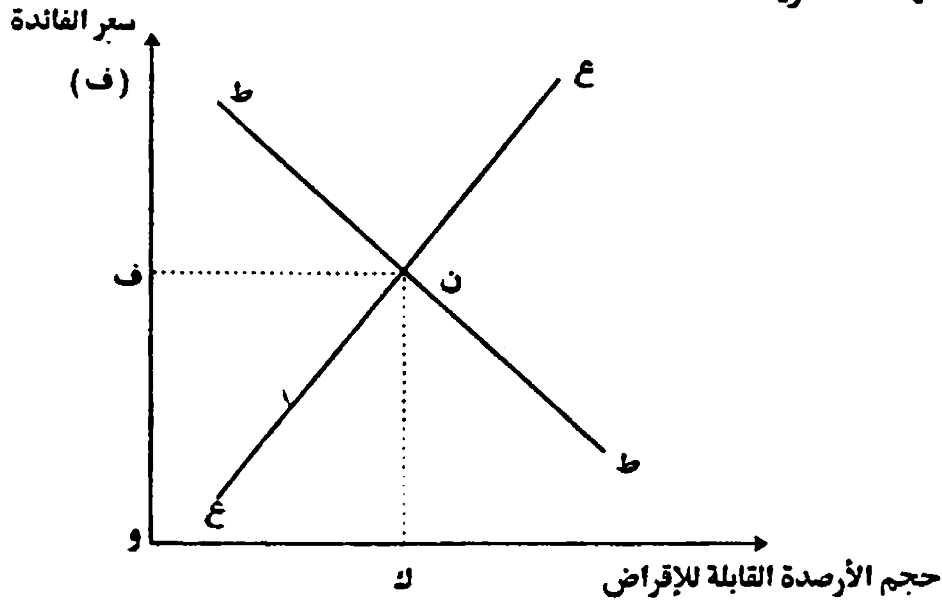
يعرف سعر الفائدة Interest rate بصفـة عامـة علـى أنـه ثمـن الإقـتراض أو جزاء الإنتظـار . فـإذا إفترضنـا أن شـخصاً مـا أقـرض شـخصاً آخـر مبلـغ ١٠٠ جنيه لمدة عام واحـد علـى أن يـرد لـه هـذا الشـخص فـى نهايـة العـام قيمـة القـرض مضافـاً إليـه فـائدة أو جـزاء للإنتظـار مقدارهـا ٥ جنيهـات ، أى أن المبلـغ المسـتحق سـيصبح فـى نهايـة العـام ١٠٥ جنيهـات ، هنـا نجـد أن سـعر الفـائدة يسـاوى ٥ ٪ ، وهـو عبـارة عـن النسـبة المئويـة لمقـدار الفـائدة (٥ جنيهـات) منسـوبة إلى المبلـغ الأصلـى كأسـاس (١٠٠ جنيـه) .

ومنـذ أقـدم العصـور ، وموضـوع الفـائدة يتعـرض للكثير مـن الجـدل والمناقشـات حـول مشـروعيتها أو عـدم مشـروعيتها ، وخاصـة عندمـا يـرى البعض أن الفائدة والربا ما هما إلا وجهـان لعملـة واحـدة .

ومـن أهـم النظريـات التـى تعرضـت لمفهـوم سـعر الفـائدة وكيفيـة تحديده كلٍ من النظريـة الكلاسيكية والنظريـة الكينزيـة .

فوفقاً للكلاسيك نجد أنهـم تعرضـوا لمفهـوم سـعر الفـائدة مـن خـلال نظريـة الأرصـدة القابلـة للإقـراض . وتوضـح تلـك النظريـة - أن سـعر الفـائدة يتحـدد عـن طريـق تقـاطع كـلٍ مـن منحنـى الطلـب علـى الأرصـدة القابلـة

للإقــراض (الإســتثمار) ومنحنــى عــرض الأرصــدة القابلــة للإقــراض (الإدخـار) . ويصـور الشـكل البيـانى التـالى كيفيـة تحديـد سـعر الفـائدة طبقـاً لهـذه النظريـة .



شكل (١٦-١٠)

فـى الشـكل السـابق نجـد أن منحنـى الطلـب علـى الأرصـدة القابلـة للإقـراض (ط ط) يعـبر عـن العلاقـة العكسـية بـين سـعر الفـائدة وحجـم الأرصـدة القابلـة للإقـراض ، حيـث نجـد أن المسـتثمرين سـيزيد طلبهـم علـى تلـك الأرصـدة كلمـا إنخفـض سـعر الفـائدة (أى إنخفضـت تكلفـة الإقتراض)، ويقل طلبهـم علـى تلـك الأرصدة كلمـا إرتفـع سـعر الفـائدة (أى إرتفعت تكلفـة الإقـتراض) .

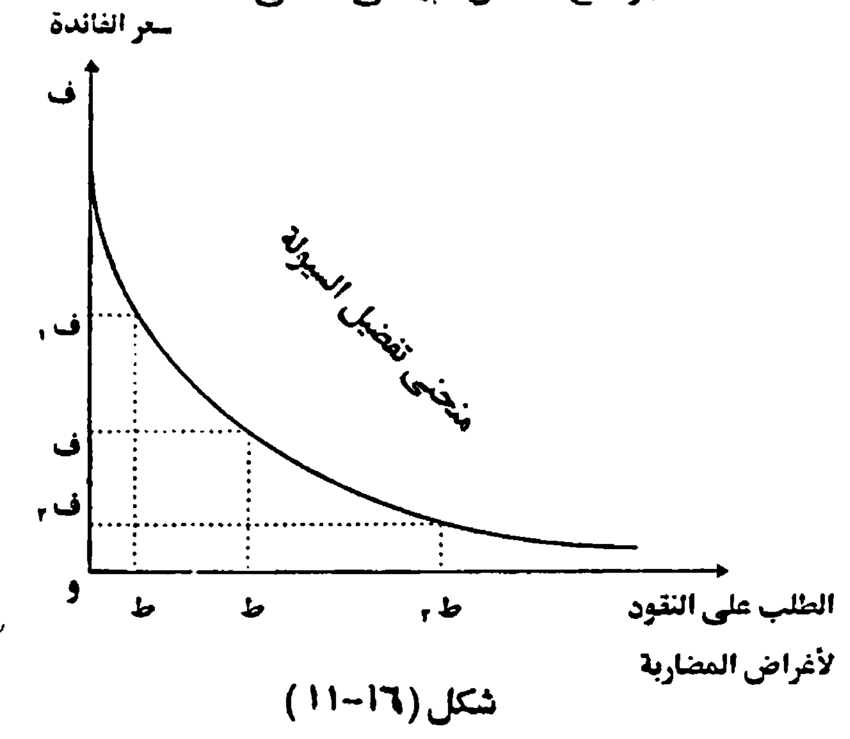
ومـن ناحيـة أخـرى يوضـح منحنـى الأرصـدة القابلـة للإقـراض (ع ع) العلاقـة الطرديـة بـين سـعر الفـائدة وحجـم الأرصـدة القابلـة للإقـراض، حيـث نجـد أن المدخريـن سـوف يزيـدون مـن عرضهـم لتلـك الأرصـدة كلمـا

إرتفع سعر الفائدة (أى إرتفع عائد المدخرات) ، ويقل عرضهم لتلك الأرصدة كلما إنخفض سعر الفائدة (أى إنخفض عائد المدخرات) . وعن طريق تقاطع كلٍ من منحنى الطلب والعرض على الأرصدة القابلة للإقراض يتحدد لنا كلاً من سعر الفائدة التوازنى (و ف) ، وحجم الأرصدة التوازنى (و ك) .

أما النظرية الثانية التى تعرضت لمفهوم الفائدة وكيفية تحديده . فهى النظرية الكينزية لصاحبها الإقتصادى الإنجليزى الشهير جون مينارد كينز ، والذى قرر بأن سعر الفائدة يتحدد فى السوق النقدى عن طريق تقاطع كلٍ من منحنى الطلب النقدى والعرض النقدى ، وهذا يعكس المفهوم الكينزى لسعر الفائدة من حيث كونه ظاهرة نقدية تتحدد بعوامل نقدية . وهنا يكمن الخلاف بين نظرة كلٍ من الكلاسيك وكينز لسعر الفائدة . فوفقاً للمفهوم الكلاسيكى يمثل سعر الفائدة ثمناً للإنتظار ، أما المفهوم الكينزى فينظر لسعر الفائدة على أنه ثمن للتخلى عن السيولة النقدية ، حيث يرى كينز أن النقود هى أصل كامل السيولة ومن ثم فإن الأفراد حين يطلبون النقود ، فإنهم لا يطلبونها فقط لأغراض المعاملات (شراء السلع والخدمات المختلفة) ، وإنما يطلبون النقود أيضاً لذاتها أى بإعتبارها أصل كامل السيولة .

وقد قام كينز بتحليل جانب الطلب على النقود ، وقرر بأن دوافع الطلب على النقود إنما تتمثل فى ثلاثة دوافع وهى : المعاملات والإحتياط والمضاربة ، والدافع الأخير يعنى أن الأفراد يطلبون النقود لذاتها أى لأغراض المضاربة عن طريق المتاجرة فى الأوراق المالية من أسهم والسندات ، وذلك بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية . ويرتبط الطلب

على النقود لأغراض المضاربة (تفضيل السيولة) بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة كما يوضح الشكل البياني التالي :



شكل (١٦-١١)

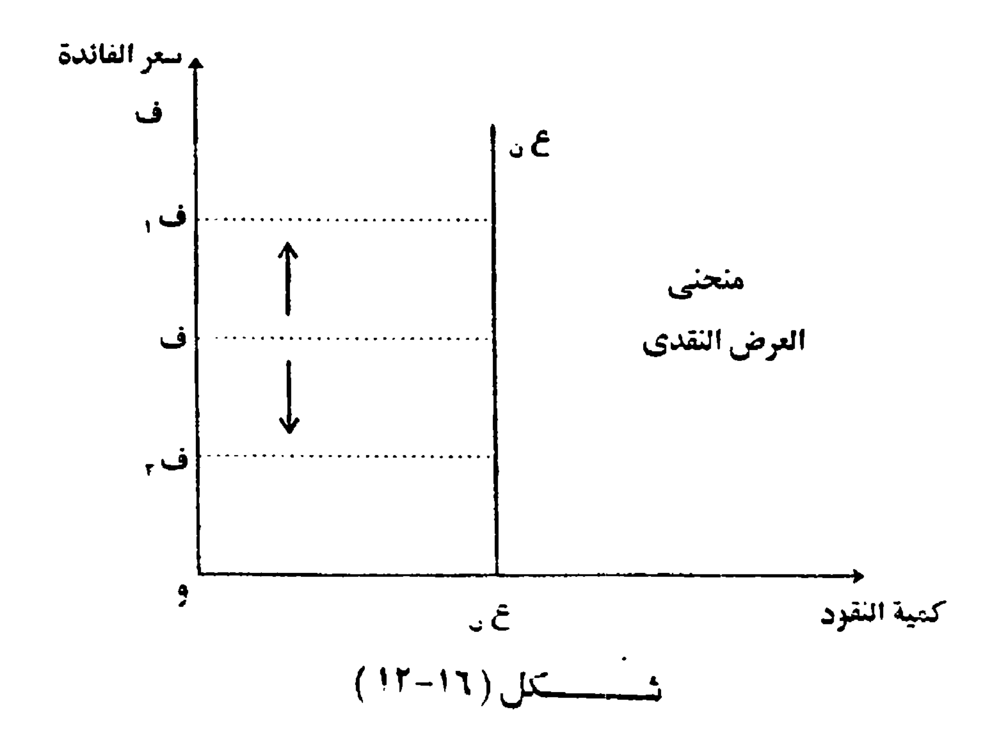
فى الشكل البيانى السابق نجد أن منحنى الطلب على النقود لأغراض المضاربة أو ما يسمى بمنحنى تفضيل السيولة ينحدر من أعلى لأسفل ومن اليسار لليمين دلالة على وجود العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والأرصدة النقدية المخصصة لأغراض المضاربة وتفسير ذلك كما يلى : إذا إفترضنا إرتفاع أسعار الفائدة عن المعدلات العادية ، فإن المضاربين سوف يشعرون أن هذا الإرتفاع غير طبيعى ، ومن ثم يتوقعون مستقبلياً إنخفاض أسعار الفائدة حتى العودة مرة أخرى للمعدلات الطبيعية ، ويترتب على ذلك توقعهم بإرتفاع أسعار السندات مستقبلياً [1] ،

(١) ترتبط الفائدة بعلاقة عكسية مع أسعار السندات ، فلو أن سنداً قيمته ١٠٠٠ جنيه يغل عائداً سنوياً قدره ١٠٠ جنيه فى ظل سعر فائدة سوقى قدره ١٠ ٪ ، فإذا إفترضنا ارتفاع الفائدة من ١٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ ، فسوف تنخفض أسعار السندات المصدرة إلى ٥٠٠ جنيه $\frac{١٠٠}{٪٢٠}$ ، ويحدث العكس فى حالة إنخفاض سعر الفائدة من ١٠ ٪ إلى ٥ ٪ فسوف ترتفع أسعار السندات المصدرة إلى ٢٠٠٠ جنيه $\frac{[illegible]}{٪٥}$ ، وذلك فى ظل ثبات العائد السنوى والذى قيمته ١٠٠ جنيه .

ونتيجة لذلك سيزداد طلب الأفراد فى الوقت الحاضر على السندات، ويخصصون أى مبالغ نقدية فائضة لديهم لشراء السندات، مما يعنى إنخفاض الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة ، وحاصل ما تقدم هو أن إرتفاع سعر الفائدة سيؤدى لإنخفاض الطلب النقدى لأغراض المضاربة .

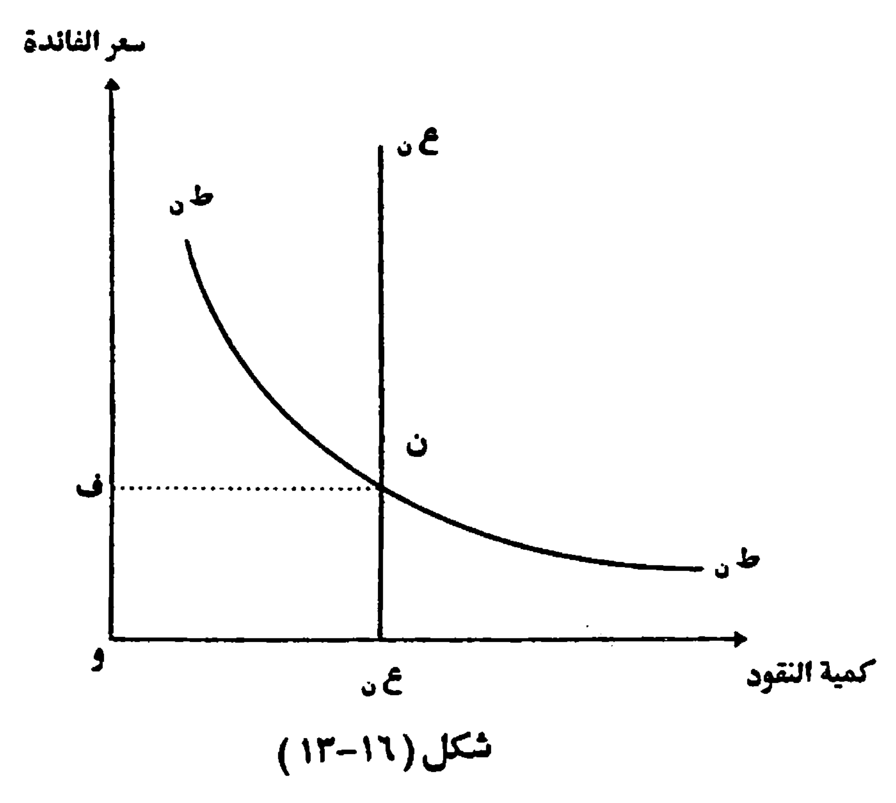
ويحدث العكس تماماً فى حالة إنخفاض أسعار الفائدة عن المعدلات العادية ، حيث سيشعر المضاربون أن هذا الإنخفاض مؤقت وغير طبيعى ، ومن ثم يتوقعون مستقبلياً إرتفاع أسعار الفائدة مرة أخرى حتى تصل للمعدلات الطبيعية ، وهذا سيدفعهم إلى عدم شراء السندات فى الوقت الحاضر على أمل شرائها فى المستقبل عندما تنخفض أسعارها، وهذا معناه أن الأرصدة النقدية المخصصة للمضاربة ستزداد نتيجة إنخفاض أسعار الفائدة .

أما العرض النقدى فقد إفترض كينز أنه عرض ثابت وخاصة فى الفترة القصيرة ، حيث يتحدد عن طريق السلطات النقدية ، ومن ثم يمكن تمثيله بخط رأسى عمودى على المحور الأفقى ، بمعنى عدم تأثره بالتغيرات فى أسعار الفائدة ، كما يوضح الشكل التالى :



شكل (١٦-١٢)

ويتحدد سعر الفائدة وفقاً للمفهوم الكينزى عن طريق تقاطع كلٍ من منحنى الطلب على النقود وعرض النقود كما يوضح الشكل البيانى التالى :



شكل (١٦-١٣)

فى الشكل البيانى السابق يتحدد سعر الفائدة عن طريق تقاطع كلٍ من منحنى الطلب على النقود (ط ط) ومنحنى عرض النقود (ع ع) ، حيث يتحدد لنا سعر الفائدة التوازنى (و ف) ، وكمية النقود التوازنية (و ع) .

(٤) عائد التنظيم (الربح) Profit

يستخدم الربح فى المفهوم المحاسبى بوجهٍ عام ليشير إلى المبالغ النقدية الزائدة فوق كل المدفوعات النقدية من جانب المنشأة (المشروع) . وبعبارة أخرى فإن الربح المحاسبى يمكن تعريفه على أنه الفرق بين الإيراد الكلى للمنتج وتكاليفه الكلية . فالإيراد الكلى يعرف

على أنه حاصل ضرب ثمن بيع الوحدة المنتجة فى الكميات المنتجة والمباعة فى السوق ، وبالنسبة للتكاليف الكلية فإنها تشتمل على كل المدفوعات النقدية لأصحاب عوامل الإنتاج التى ساهمت بخدماتها فى العملية الإنتاجية (الريع + الأجور + الفائدة) .

أما الربح الإقتصادى أو البحت فهو عبارة عن الفرق بين الإيراد الكلى و التكاليف الكلية السابق الإشارة إليها بالإضافة إلى التكاليف الضمنية وهى عبارة عن العائد الخاص بخدمات عوامل الإنتاج المملوكة للمشروع وتم إستخدامها فى العملية الإنتاجية ، والتى تمثل الريع والأجور والفائدة التى قد يحصل عليها المشروع لو أنه قام بتأجير الخدمات التى يمتلكها من أرض وعمل ورأس مال للغير ، وعليه فإن الربح الإقتصادى أو البحت يقل عن الربح المحاسبى بمقدار تلك التكاليف الضمنية .

والنظريات التى تناولت موضوع الربح الإقتصادى ترجع ظهور هذا الربح إلى مصدرين أساسيين وهما التجديدات الفنية Innovations ، وظروف عدم التأكد Conditions of uncertainty .

ويقصد بالتجديدات الفنية تلك الإبتكارات التى تحدث فى أساليب الإنتاج والتى قد تؤثر إيجابياً فى حجم الإنتاج ، وذلك مثل التغيرات الفنية الحديثة فى الأساليب الإنتاجية والتى تساهم بدورها فى تدنية التكاليف الكلية ، أو تلك التجديدات التى قد تؤثر فى حجم المبيعات مثل إستحداث منتجات جديدة أو إدخال أساليب إعلانية جديدة ، وتسمى الأرباح الناتجة عن ذلك بأرباح التجديدات الفنية ، وهى فى هذا تختلف عن الأرباح الإحتكارية والتى قد تنشأ بسبب تمتع المشروع بمركز إحتكارى عند شرائه لخدمات عوامل الإنتاج حيث

يشتريها بأسعار منخفضة ، أو تمتعه بمركز إحتكارى عند بيعه لمنتجاته حيث يبيعها بأسعار مرتفعة . أما بالنسبة لظروف عدم التأكد فقد تنشأ بسبب التغيرات غير المتوقعة فى جانب الإيرادات الكلية أو فى جانب التكاليف الكلية ، فعلى سبيل المثال قد يحدث تغير غير متوقع فى أذواق المستهلكين لصالح سلعة ما مما يؤدى لزيادة المبيعات ، أو قد يحدث إنخفاض غير متوقع فى أسعار المواد الأولية مما يؤدى لإنخفاض التكاليف الكلية ، وتسمى الأرباح الناتجة عن ذلك بأرباح عدم التأكد .

وفى ختام تحليلنا لموضوع الربح تجدر الإشارة إلى الآتى:

١ - يختلف الربح كعائد للتنظيم عن عوائد عناصر الإنتاج الأخرى من حيث كونه ليس عائداً تعاقدياً وليس عائداً مؤكداً كما هو الحال بالنسبة للريع والأجور والفائدة .

٢ - يتقلب الربح تقلباً كبيراً حيث قد يزداد أو يقل ، أو أنه قد يكون موجباً أو سالباً فى حين أن عوائد عناصر الإنتاج الأخرى لا يمكن أن تكون سالبة .

٣ - ينشأ الربح الإقتصادى بسبب ظروف عدم التأكد والتى لا يمكن التنبؤ بها مقدماً ، ومن ثم يمكن النظر إليه على أنه يمثل الزيادة فى الإيرادات الفعلية عن الإيرادات المتوقعة .

٤ - يقوم الربح الإقتصادى بدور هام فى النشاط الإقتصادى حيث يمثل حافزاً على الإبتكار والتوسع فى الإستثمارات وتحمل المخاطر ، كما أنه يؤدى إلى الحكم على مدى كفاءة المشروعات القائمة.

الباب الخامس

نظـرية التكاليف

الفصل الأول: دالات التكاليف.

الفصل الثانى: دالات التكاليف فى الفترة القصيرة.

الفصل الثالث: دالات التكاليف فى الفترة الطويلة.

الفصل الأول

دالات التكاليف

تفترض نظريتى الإنتاج والتكاليف دائماً مبدأ الرشادة (١) فى سلوك المنتجين، بمعنى أن المنتج أثناء قيامه بالعملية الإنتاجية يضع نصب عينيه دائماً تحقيق هدفه الأول وهو تحقيق أقصى مايمكن من الأرباح أو على أسوأ الظروف تحقيق أقل مايمكن من خسارة إذا لم تمكنه ظروف السوق من تحقيق أقصى أرباح. والأرباح ماهى إلا الفرق بين إجمالى الإيرادات وإجمالى التكاليف والمنتج فى سعيه لتحقيق أقصى ربح ممكن فأنه يحاول جاهداً لإختيار التوليفة المثلى من عناصر الإنتاج التى تحقق له مستوى معين من الإنتاج بأقل قدر ممكن من التكاليف أو تحقيق أكبر إنتاج ممكن من قدر معين من التكاليف.

وكثيراً مايقصد بتكاليف الإنتاج بأنها كل مايتحمله المنتج أو المشروع من إنفاق فى سبيل السلع والخدمات، فتشمل أجور العمال، وأثمان المواد الخام والوقود، وتكاليف النقل والتأمين.. إلخ وتتوقف التكاليف التى يتحملها المشروع فى سبيل إنتاج السلع والخدمات على: (١) نوع السلعة أو الخدمة المنتجة إذ يتوقف عليها نوع وكمية عناصر الإنتاج المستخدمة، (٢) أثمان خدمات عوامل الإنتاج

المستخدمة، (٣) المستوى الفنى للإنتاج اى مستوى الكفاءة الإنتاجية التى تستخدم بها عناصر الإنتاج.

ويتم التعبير عن التكاليف فى صورة نقدية حيث تحدد قيمة نقدية لخدمات عوامل الإنتاج المستخدمة فى إنتاج السلعة ثم تجمع هذه القيم النقدية للحصول على التكاليف الكلية وهنا يرجع إلى أنه لايمكن تحديد التكاليف الكلية فى صورة عينية لإختلاف وعدم تجانس وحدات عناصر الإنتاج المختلفة وإختلاف وحدات قياسها.

وتعرف تكاليف الإنتاج بأنها كل مايتحمله المشروع من إنفاق فى سبيل إنتاج السلعة والخدمات وهو تعريف عام لايحمل مدلولاً محدداً لمعنى التكاليف فالواقع أن مفهوم التكاليف يختلف بحسب الزاوية التى ينظر إليها منها. فيمكن النظر إلى تكاليف إنتاج السلعة أو الخدمة على إعتبار أنها ثمن خدمات عناصر الإنتاج التى ساهمت فى إنتاجها بما فيها الربح العادى وهو ثمن أو عائد خدمة عنصر التنظيم، كما يمكن النظر إليها على إعتبار أنها مقدار العائد التى ضحى به المنتج إذا ماوجه موارده إلى إنتاج سلعة أخرى أو مايطلق عليه تكلفة الفرصة البديلة. كذلك يمكن النظر إليها بإعتبارها ماتحمله المجتمع فى سبيل إنتاجه السلعة أو الخدمة أو بمعنى آخر مقدار ماضحى به المجتمع من سلع وخدمات كان يمكن إنتاجها فى سبيل إنتاج هذه السلعة أو الخدمة أو مايعرف بتكلفة الفرصة البديلة أو التكلفة الإجتماعية كما قد ينظر إليها من زاوية المبالغ التى يقوم المنتج بدفعها فعلاً فى سبيل إنتاج هذه السلعة أو الخدمة أو مايعرف بالتكاليف الظاهرة، وتلك المبالغ التى كان من المحتم على المنتج أن يقوم بدفعها ولكنه لايفعل ذلك فوراً بل ويقوم فقط فى نهاية العملية الإنتاجية بحسابها ضمن بنود التكاليف لأنها عبارة عن ثمن خدمات عوامل الإنتاج التى يمتلكها أو مايعرف بالتكاليف الضمنية أو الخفية وقد ينظر إليها من وجهة النظر الزمنية فبنود التكاليف التى يمكن تغيرها فى المدى القصير يطلق عليها التكاليف المتغيرة أما التى لايمكن تغيرها فيطلق عليه التكاليف الثابتة.

تكلفة الفرصة البديلة: لما كانت الموارد الإنتاجية محدودة ولها إستخدامات متعددة فإن إستخدام حجم معين من الموارد فى إنتاج سلعة وخدمة معينة فإن هـذا يعنـى بالضرورة التضحية بسلع وخدمات أخرى كان من الممكن إنتاجها فيما لو وجـيت هذه الموارد لإنتاجها، وعلى ذلك يمكن القول أن تكلفة الفرصة البديلـة لسـلعة أو خدمة معينة هى العائد المضحى به نتيجة لعدم إستخدام الموارد التى إستخدمت فى إنتاج هذه السلعة أو الخدمة فى أحسن إستخدام بديل لها. وحساب تكلفة الفرصـة البديلة من وجهة نظر المشروع الفردى لاينتابها الكثير من الصعوبات الأمر الـذى يختلف عنه إذا ماأريد حسابها من وجهة نظر المجتمع، فالموارد المتاحة للمجتمـع محدودة ونادرة ومتعددة الإستخدامات فى حيـن أن حاجاتـه متعـددة ومتجـددة ولانهائية الأمر الذى يعنى أن توجيه الموارد لإستخدام معين إنما ينطـوى علـى التضحية بحاجات أخرى للمجتمع، ولذلك فتقاس التكلفة الحقيقيـة التـى يتحملـها المجتمع فى سبيل إنتاج سلعة أو خدمة معينة السلع والخدمات الأخرى التـى تـم التضحية بها وحرم المجتمع منها لتوجيه الموارد إلى إنتاج هذه السلعة أو الخدمـة وهذا يحتم على المجتمع رسم وتخطيط وتنفيذ السياسة الكفيلة بإسـتخدام المـوارد إستخداماً رشيداً وهو الأمر الذى يقضى بألا يسمح بتشغيلها فى مجـالات الإنتـاج الأقل أهمية قبل إستيفاء حاجاته فى مجالات الإنتاج الأكثر أهمية.

التكاليف الخاصة والتكاليف الإجتماعية:

التكاليف الخاصة هى التكاليف منظوراً إليها من وجهة نظر المنتج الفـرد أو المشروع الفردى وتقاس بكمية العائد من أحسن الإستخدامات البديلـة للمـوارد المتاحة للمشروع أما التكاليف الإجتماعية فهى التكاليف من وجهة نظر المجتمـع. وقد تكون بعض بنود التكاليف فى المشروع الفردى صفراً أما التكاليف الإجتماعية تكون كبيرة جداً، فعلى سبيل المثال فإن إنشاء مصنع للكيماويـات يتخلـص مـن فضلاته فى مياه نهر أو شاطىء معين يترتب عليه التكاليف الإجتماعية الباهظـة يتمثل ذلك فى القضاء الثروة السمكية وتكاليف تنقية المياه والأضـرار بالصحـة

العامة ومايتطلبه ذلك من نفقات إنشاء مستشفيات وخلافه وقياساً على ذلك العديد من المصانع التى ينتج عنها الأدخنة والفضلات السامة والضوضاء الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تلوث البيئة ومايترتب عليه من مضار صحية وإقتصادية.

التكاليف الظاهرة والتكاليف الخفية أو الضمنية: التكاليف الظاهرة للإنتاج هى مختلف وجوه الإنفاق التى غالباً ماتعتبر مصاريف مثال ذلك المدفوعات الظاهرة لعناصر الإنتاج التى تشتريها أو تؤجرها الوحدة الإنتاجية أو المشروع وتتضمن هذه المدفوعات أثمان المواد الخام ونصف المصنوعة وأجور العمال وقيمة الوقود المستخدم فى عملية الإنتاج.. إلخ. أما التكاليف الخفية أو الضمنية فتتضمن تكاليف عناصر الإنتاج المملوكة والتى غالباً لاتحسب فى مصاريف المشروع، ويتضمن هذا البند من المصاريف مثلاً أجر المدير إذا ماكان مالكاً للمشروع ولايتقاضى أجراً نظير قيامه بمهام الإدارة وكذا أجور اقاربه أو أفراد أسرته إذا ماكانوا لايتقاضون أجوراً وكذا الفائدة المستحقة على رأس المال المملوك إن لم تكن تحسب ضمن تكاليف الإنتاج الظاهرة.

التكاليف من وجهة النظر الزمنية: تختلف الكيفية التى تتأثر بها تكاليف الإنتاج إذا ماتغيرت الكمية المنتجة لكل وحدة زمنية إختلافا بيناً بـإختلاف الوحدة الزمنية موضع الإعتبار، وعند تحليل التكاليف يجب التمييز بوضوح بين مايطلق عليه المدى القصير والمدى الطويل فالمدى القصير أن هو إلا فترة زمنية قصيرة لدرجة يستحيل معها على الوحدة الإنتاجية تغيير الكميات المستخدمة من أى عنصر إنتاجى وكلما طالت الفترة الزمنية موضع الإعتبار كلما أصبح بإمكان الوحدة الإنتاجية أو المشروع تعديل أو تغيير الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج، وكلما زادت الفترة الزمنية طولاً كلما إزداد عدد العناصر الإنتاجية التى يمكن للوحدة الإنتاجية تغيير كمياتها حتى يصبح بمقدور الوحدة الإنتاجية تغيير القدر المستخدم من كافة عناصر الإنتاج وتتوقف إمكانية تغيير الكميات المستخدمة

من أى مورد إنتاجى على طبيعة العنصر والشروط التى تشتريه أو تؤجره بها الوحدة الإنتاجية. فبعض الموارد كالمباني أو الأرض وبما تستأجره الوحدة الإنتاجية لفترة زمنية طويلة مما يستحيل تغيير الكميات المستخدمة منها فى فترة وجيزة. ومثال ذلك أيضاً الآلات والمعدات الميكانيكية التى يصعب إستبدالها أو زيادتها أو التخلص منها فى فترة زمنية قصيرة. هذا ويقصد الإقتصاديون بإصطلاح المدى القصير فترة زمنية من القصر بحيث لايكون بمقدار الوحدة الإنتاجية كالأراضى والمبانى والآلات والماكينات الثقيلة وكذا الإدارة العليا، وهذه الموارد التى لايمكن تغييرها فى المدى القصير تعرف بالموارد الثابتة، وكذلك يمكن تعريف المدى القصير بأنه فترة زمنية من الطول بحيث تسمح بتغيير الكميات التى تستخدمها الوحدة الإنتاجية من الموارد المتغيرة كالعمل والمواد الخام وماشابهها.

هذا وتتحدد سعة الوحدة الإنتاجية بمقدار كميات العناصر الثابتة التى تستخدمها الوحدة الإنتاجية فسعة الوحدة الإنتاجية تشكل الحد الأقصى لكمية السلعة التى يمكن للوحدة الإنتاجية إنتاجها فى كل وحدة زمنية.

أما المدى الطويل فهو فترة زمنية طويلة لدرجة تمكن الوحدة الإنتاجية من تغيير الكميات التى تستخدمها الوحدة الإنتاجية من أى عنصر من عناصر الإنتاج، وعلى ذلك ففى المدى الطويل تعتبر كافة عناصر الإنتاج متغيرة.

التكاليف الثابتة الكلية: وهى تشمل كافة أوجه التكاليف الخاصة بعناصر الإنتاج الثابتة وهى تسمى كذلك لأن حجمها الكلى لايتغير بتغير حجم الإنتاج، ليس هذا فحسب بل أن المنتج يدفعها سواء أنتج أو لم ينتج أى حتى لو كان حجم الإنتاج صفراً، فمقدارها ثابت عند أى حجم من الإنتاج، ولذا يأخذ منحنى التكاليف الثابتة الكلية شكل الخط المستقيم الموازى للمحور الأفقى ومثال التكاليف الثابتة إيجار الأرض والمبانى والضرائب الثابتة، وبعض أنواع أقساط التأمين وغير ذلك من المصاريف التى لاترتبط بحجم الإنتاج.

التكاليف المتغيرة الكلية: وهى تشمل كافة أوجه التكاليف الخاصة بعناصر الإنتاج المتغيرة. وسميت كذلك لأنها تتغير بتغير حجم الإنتاج أى تزيد بزيادته وتنقص بنقصه، على أن معدل الزيادة فى التكاليف الكلية المتغيرة بزيادة الإنتاج ليس ثابتاً هى تزيد فى البداية بمعدل متناقص ثم تزيد بمعدل متزايد وهذا فى الواقع هو الوجه الآخر لمعدل زيادة الإنتاج، فعندما يزيد الإنتاج بمعدل متزايد يقابله زيادة التكاليف الكلية المتغيرة (والتكاليف الكلية) بمعدل متناقص، وزيادة الإنتاج بمعدل متناقص يقابله زيادة التكاليف الكلية المتغيرة (والتكاليف الكلية) بمعدل متزايد الأمر الذى يمكن القول معه أن مرحلة تزايد الإنتاج هى مرحلة تناقص التكاليف ومرحلة تناقص الإنتاج هى مرحلة تزايد التكاليف ويلاحظ أن منحنى إجمالى التكاليف المتغيرة يبدأ من نقطة الأصل أى أنها تكون صفراً عندما يكون الإنتاج صفراً، كما يلاحظ أنه فى البداية يزيد بمعدل متناقص ثم يزيد بمعدل متزايد.

ومنحنى التكاليف الكلية يأخذ نفس شكل منحنى التكاليف الكلية المتغيرة ولكنه لا يخرج من نقطة الأصل وهذا يرجع إلى أنه فى حالة ماكان الإنتاج صفراً فإن التكاليف الكلية فى هذه الحالة ستكون مساوية للتكاليف الثابتة حيث أن التكاليف الكلية المتغيرة ستكون صفر. ويمكن توضيح منحنيات التكاليف بالشكل التالى:

الفصل الثانى

التكاليف فى الفترة القصيرة

الفصل الثانى

التكاليف فى الفترة القصيرة

تعرف الفترة القصيرة بأنها تلك الفترة التى تسمح للمشروع أو المنتج بتغيير بعض عناصر الإنتاج بينما لا يستطيع تغيير البعض الآخر أى يظل ثابتاً ، وعلى ذلك فإن التكاليف الكلية فى الفترة القصيرة تنقسم إلى نوعين أساسيين من التكاليف وهما التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة ، وفيما يلى سوف نشير بالتفصيل إلى طبيعة وسلوك التكاليف الكلية فى الفترة القصيرة ، بالإضافة إلى طبيعة وسلوك التكاليف المشتقة منها والتى يطلق عليها التكاليف المتوسطة والتكاليف الحدية .

أولاً : التكاليف الكلية Total costs :

يمكن تعريف التكاليف الكلية لإنتاج سلعة ما بأنها إجمالى المدفوعات النقدية التى يلتزم المنتج بدفعها لأصحاب عناصر الإنتاج التى ساهمت فى إنتاج تلك السلعة خلال فترة زمنية معينة .

أما التكاليف الثابتة Fixed costs : فتعرف بأنها تلك المدفوعات النقدية لعناصر الإنتاج الثابتة التى لا يمكن تغييرها فى الفترة القصيرة ، مثال ذلك أقساط التأمين والإستهلاك وتكاليف الصيانة وإيجار المبانى . ومن الملاحظ أن سلوك التكاليف الثابتة لا يرتبط بالتغيرات فى حجم الإنتاج ، فهذه التكاليف يتحملها المنتج بغض النظر عن حجم الإنتاج ، فمهما زاد أو إنخفض حجم الإنتاج تظل تلك التكاليف ثابتة بإستمرار .

أما بالنسبة للتكاليف المتغيرة Variable costs : فهى تمثل تلك المدفوعات النقدية لعناصر الإنتاج المتغيرة ، مثال ذلك تكاليف شراء المواد الأولية وأجور

العمال وتكاليف الوقود . ومن الملاحظ أن سلوك التكاليف المتغيرة يرتبط بالتغيرات فى حجم الإنتاج ، حيث ترتبط التكاليف المتغيرة طردياً مع التغيرات فى حجم الإنتاج ، حيث تزيد التكاليف المتغيرة مع زيادة حجم الإنتاج وتنخفض بانخفاضه .

وفى صدد التفرقة بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة ، يلاحظ أن أساس تلك التفرقة هو طول الفترة الزمنية ، فالتكاليف الثابتة لا تتغير إلا فى الفترة الطويلة فقط عندما تتحقق زيادة مناسبة فى حجم المشروع من خلال التوسع فى نشاطه الإنتاجى . أما التكاليف المتغيرة فهى تلك التكاليف التى تكون متغيرة سواء فى الفترة القصيرة أو الفترة الطويلة ، كما يلاحظ أيضاً أن الأهمية النسبية لكل من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة يختلف من مشروع لآخر أو من صناعة لأخرى ، فمن المتوقع أن تكون الأهمية النسبية للتكاليف الثابتة مرتفعة فى تلك الصناعات المكثفة لرأس المال Capital intensive Industries مثل صناعات الحديد والصلب . بينما يكون من المتوقع أن تكون الأهمية النسبية للتكاليف المتغيرة مرتفعة فى تلك الصناعات المكثفة للعمل Labor Intensive Industries وذلك مثل صناعات الغزل والنسيج .

وبناءاً على ما سبق يمكن لنا كتابة معادلة التكاليف الكلية على النحو التالى :

التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة .

ت ك = ت ث + ت غ

وفيما يلى سنوضح جدولياً وبيانياً سلوك كل من التكاليف الكلية والثابتة والمتغيرة فى الفترة القصيرة .

جدول (٩-١)

(١) حجم الإنتاج (ك)	(٢) التكاليف الثابتة (ت ث)	(٣) التكاليف المتغيرة (ت غ)	(٤) التكاليف الكلية (ت ك)
صفر	١٠	صفر	١٠
١	١٠	١٠	٢٠
٢	١٠	١٩	٢٩
٣	١٠	٢٧	٣٧
٤	١٠	٣٤	٤٤
٥	١٠	٤٠	٥٠
٦	١٠	٥٠	٦٠
٧	١٠	٦١	٧١
٨	١٠	٧٣	٨٣
٩	١٠	٨٦	٩٦
١٠	١٠	١٠٠	١١٠

يلاحظ من الأرقام الإفتراضية للجدول السابق ما يلي :

١ - التكاليف الثابتة (ت ث) : تساوى ١٠ وحدات نقدية وهي ثابتة بإستمرار على الرغم من زيادة حجم الإنتاج .

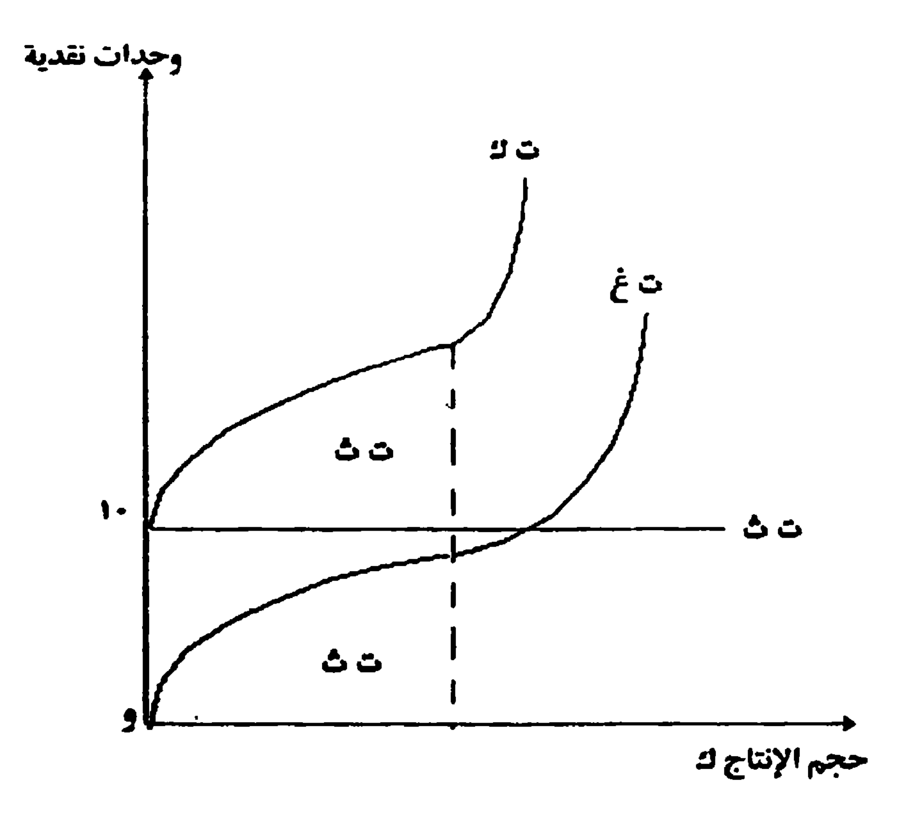
٢ - التكاليف المتغيرة (ت غ) : تتزايد بإستمرار مع تزايد حجم الإنتاج ، ولكن مع ملاحظة أن التكاليف المتغيرة تتزايد في البداية بمعدل متناقص حتى حجم الإنتاج ٥ وحدات ، وتستمر في التزايد بعد ذلك ولكن بمعدل متزايد .

٣ - التكاليف الكلية (ت ك) : تتزايد باستمرار مع تزايد حجم الإنتاج ، ولكن مع ملاحظة أن التكاليف الكلية تتزايد في البداية بمعدل متناقص حتى حجم الإنتاج ٥ وحدات ، وتستمر في التزايد بعد ذلك ولكن بمعدل متزايد .

٤ - يلاحظ أن سلوك التكاليف الكلية يتوافق تماماً مع سلوك التكاليف المتغيرة ، حيث يمر كلٍ منهما بمرحلتين : الأولى يتزايد كلٍ منهما بمعدل متناقص مع تزايد حجم الإنتاج ، والثانية يستمر كلٍ منهما أيضاً في التزايد مع حجم الإنتاج ولكن بمعدل متزايد .

٥ - يرتبط سلوك كلٍ من التكاليف الكلية والتكاليف المتغيرة بقانون تناقص الغلة السابق الإشارة إليه في الباب السابق ، ففي المرحلة الأولى وهي مرحلة تزايد الغلة ، نجد أن الناتج الكلي يتزايد بمعدل متزايد ، بمعنى أن كل وحدة إضافية من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلي مقداراً أكبر مما تضيفه الوحدة السابقة عليها ، مما يعني تزايد كلٍ من التكاليف الكلية والمتغيرة بمعدلات متناقصة ، أما في المرحلة الثانية وهي مرحلة تناقص الغلة فإن الناتج الكلي يتزايد بمعدل متناقص ، بمعنى أن كل وحدة إضافية من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلي مقداراً أقل مما تضيفه الوحدة السابقة عليها ، مما يعني بدوره تزايد كلٍ من التكاليف الكلية والمتغيرة بمعدلات متزايدة . ومعنى ما تقدم هو أن سلوك كلٍ من التكاليف الكلية والمتغيرة يرتبط عكسياً بسلوك الناتج الكلي . فمرحلة تزايد الغلة يقابلها مرحلة تناقص التكلفة ، كما أن مرحلة تناقص الغلة يقابلها مرحلة تزايد التكلفة .

والشكل البياني التالي يوضح سلوك كلٍ من التكاليف الثابتة والمتغيرة والكلية .



شكل (٩-١)

فى الشكل السابق يلاحظ ما يلى :

١ - منحنى التكاليف الثابتة (ت ث) : يمثله خط مستقيم يوازى المحور الأفقى دلالة على ثبات التكاليف الثابتة دائماً مهما زاد الإ^نتاج فهى تساوى دائماً ١٠ وحدات نقدية سواء كان حجم الإنتاج مساوياً للصفر أو كان أكبر ما يمكن .

٢ - منحنى التكاليف المتغيرة (ت غ) : يتزايد فى البداية بمعدل متناقص مع تزايد حجم الإنتاج ، ثم يتزايد بعد ذلك ولكن بمعدل متزايد . ويلاحظ أن منحنى التكاليف المتغيرة يخرج من نقطة الأصل دلالة على أن التكاليف المتغيرة تساوى صفر عندما يكون حجم الإنتاج مساوياً للصفر .

٣ - منحنى التكاليف الكلية (ت ك) يأخذ نفس مسار منحنى التكاليف المتغيرة حيث يتزايد في البداية بمعدل متناقص مع تزايد حجم الإنتاج . ثم يتزايد بعد ذلك ولكن بمعدل متزايد ويلاحظ أن منحنى التكاليف الكلية يبدأ من قيمة موجبة على المحور الرأسي والتي تعادل التكاليف الثابتة . لأنه عندما يكون حجم الإنتاج مساوياً للصفر تكون التكاليف المتغيرة مساوية للصفر . بينما تكون التكاليف الثابتة تساوى ١٠ وحدات نقدية ، وبما أن التكاليف الكلية هى مجموع كلٍ من التكاليف الثابتة والمتغيرة ، فإن التكاليف الكلية تساوى ١٠ وحدات نقدية عندما يكون حجم الإنتاج مساوياً للصفر . وبعبارة أخرى فإن التكاليف الكلية تتعادل مع التكاليف الثابتة عندما يكون حجم الإنتاج مساويا للصفر . كما يلاحظ أيضاً أن منحنى التكاليف الكلية يوازى دائماً منحنى التكاليف المتغيرة دلالة على ثبات وتساوى المسافات الرأسية الواقعة بينهما ، والسبب في ذلك هو أن الفرق بين كلٍ من التكاليف الكلية والمتغيرة يمثل التكاليف الثابتة والتي هي ثابتة بإستمرار مهما تغير حجم الإنتاج .

ثانياً : التكاليف المتوسطة Average costs :

يمكن الحصول على التكاليف المتوسطة للإنتاج عن طريق قسمة التكاليف الكلية على حجم الإنتاج . فكما سبق وذكرنا فإن معادلة التكاليف الكلية تتمثل في الآتي :

التكاليف الكلية = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة

وبقسمة كلٍ من طرفي المعادلة السابقة على نفس حجم الانتاج نحصل على

$$\frac{\text{التكاليف الكلية}}{\text{حجم الإنتاج}} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{حجم الإنتاج}} + \frac{\text{التكاليف المتغيرة}}{\text{حجم الإنتاج}}$$

متوسط التكاليف الكلية = متوسط التكاليف الثابتة + متوسط التكاليف المتغيرة .

وبوضع المعادلات السابقة فى صورتها الرمزية نحصل على :

$$\frac{\text{ت ك}}{\text{ك}} = \frac{\text{ت ث}}{\text{ك}} + \frac{\text{ت غ}}{\text{ك}}$$

م ت ك = م ت ث + م ت غ .

ومعنى المعادلة السابقة أن متوسط التكاليف الكلية يساوى مجموع كلٍ من متوسط التكاليف الثابتة ومتوسط التكاليف المتغيرة .

ويمكن توضيح سلوك كلٍ من منحنيات متوسط التكاليف الكلية والثابتة والمتغيرة بإستخدام أرقام الجدول الإفتراضى التالى :

حدول (٩-٢)

(١) حجم الإنتاج (ك)	(٢) التكاليف الثابتة (ت ث)	(٣) التكاليف المتغيرة (ت غ)	(٤) التكاليف الكلية (ت ك)	(٥) متوسط التكاليف الثابتة (م ت ث)	(٦) متوسط التكاليف المتغيرة (م ت غ)	(٧) متوسط التكاليف الكلية (م ت ك)
صفر	١٠	صفر	١٠	-	-	-
١	١٠	١٠	٢٠	١٠	١٠	٢٠
٢	١٠	١٩	٢٩	٥	٩,٥	١٤,٥
٣	١٠	٢٧	٣٧	٣,٣٣	٩	١٢,٣
٤	١٠	٣٤	٤٤	٢,٥٠	٨,٥	١١
٥	١٠	٤٠	٥٠	٢	٨	١٠
٦	١٠	٥٠	٦٠	١,٦٦	٨,٣٣	١٠
٧	١٠	٦١	٧١	١,٤٣	٨,٨١	١٠,١٠
٨	١٠	٧٣	٨٣	١,٢٥	٩,١٣	١٠,٣٨
٩	١٠	٨٦	٩٦	١,١١	٩,٥٦	١٠,٦٧
١٠	١٠	١٠٠	١١٠	١	١٠	١١

من الأرقام الإفتراضية للجدول السابق نلاحظ ما يلى :

١ - متوسط التكاليف الثابتة (م ت ث) : ونحصل عليها عن طريق قسمة التكاليف الثابتة (العمود رقم ٢) على حجم الإنتاج (العمود رقم ١) . ونلاحظ أن متوسط التكاليف الثابتة متناقصة باستمرار مع تزايد حجم الإنتاج . وتفسير ذلك هو أن متوسط التكاليف الثابتة هو

عبارة عن خارج قسمة التكاليف الثابتة على حجم الإنتاج ، وبما أن حجم الإنتاج متزايد فإن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة سيكون متناقص باستمرار، لأننا في كل مرة نقسم نفس الحجم الثابت من التكاليف الثابتة على وحدات متزايدة من الناتج الكلي ، وعندما يصل حجم الإنتاج إلى أقصى ما يمكن يتضاءل متوسط التكاليف الثابتة حتى يصل إلى الصفر تقريباً في المالا نهاية .

٢ – متوسط التكاليف المتغيرة (م ت غ) : ويتم الحصول عليها عن طريق قسمة التكاليف المتغيرة (العمود رقم ٣) على حجم الإنتاج (العمود رقم ١) ويلاحظ أن متوسط التكاليف المتغيرة يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج وذلك حتى حجم إنتاج يعادل ٥ وحدات ، وإبتداءً من الوحدة السادسة نجد أن متوسط التكاليف المتغيرة يبدأ في التزايد مع تزايد حجم الإنتاج ومعنى ما سبق هو أن متوسط التكاليف المتغيرة يمر بمرحلتين ، حيث يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج ، ثم يتزايد بعد ذلك مع تزايد حجم الإنتاج .

٣ – متوسط التكاليف الكلية (م ت ك) : ونحصل عليه عن طريق قسمة التكاليف الكلية (العمود رقم ٤) على حجم الإنتاج (العمود رقم ١) ، ويلاحظ أن متوسط التكاليف الكلية يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج حتى وحدة الإنتاج رقم (٦) ، وإبتداءً من الوحدة رقم (٧) يبدأ متوسط التكاليف الكلية في التزايد مع تزايد حجم الإنتاج ، ومعنى ما سبق هو أن متوسط التكاليف الكلية يمر بمرحلتين ، حيث يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج ، ثم يتزايد بعد ذلك مع تزايد حجم الإنتاج .

ثالثاً : – التكلفة الحدية : Marginal Cost

تعرف التكلفة الحدية على أنها مقدار التعبر فى التكاليف الكلية (أو المتغيرة) نتيجة للتغير فى حجم الإنتاج بوحدة واحدة .

$$\text{التكلفة الحدية} = \frac{\text{التغير فى التكاليف الكلية}}{\text{التغير فى حجم الإنتاج}} = \frac{\text{التغير فى التكاليف المتغيرة}}{\text{التغير فى حجم الإنتاج}}$$

وبوضع المعادلة السابقة فى صورتها الرمزية نجد أن :

$$\text{ت ح} = \frac{\Delta \text{ ت ك}}{\Delta \text{ ك}} \quad \text{أو}$$

$$= \frac{\Delta \text{ ت غ}}{\Delta \text{ ك}}$$

ومعنى ما سبق هو أن تحديد التكاليف الحدية لا يعتمد على وجود التكاليف الثابتة وإنما يعتمد على التكاليف الكلية أو التكاليف المتغيرة ، فالتكلفة الحدية تمثل مقدار التغير فى التكاليف الكلية أو المتغيرة نتيجة للتغير فى حجم الإنتاج بوحدة واحدة ، وبما أن التغير فى التكاليف الثابتة يساوى صفر ، فإن التكاليف الثابتة لن تؤثر فى قيمة التكلفة الحدية ، ويمكن إثبات ذلك بالعودة إلى أرقام الجدول الإفتراضى السابق :

عند حجم الإنتاج ك =١

ت ك = ت ث + ت غ

أو ٢٠ = ١٠ + ١٠

وعند حجم الإنتاج ك = ٢

ت ك = ت ث + ت غ

أو ٢٩ = ١٠ + ١٩

$$ت ح = \frac{\Delta ت ك}{\Delta ك} = \frac{٢٩ - ٢٠}{٢ - ١} = \frac{٩}{١} = ٩ \text{ وحدات نقدية .}$$

$$ت ح = \frac{\Delta ت غ}{\Delta ك} = \frac{١٩ - ١٠}{٢ - ١} = \frac{٩}{١} = ٩ \text{ وحدات نقدية .}$$

$$\therefore ت ح = \frac{\Delta ت ك}{\Delta ك} = \frac{\Delta ت غ}{\Delta ك} = ٩ \text{ وحدات نقدية حيث أن}$$

$$\frac{\Delta ت ث}{\Delta ك} = \frac{١٠ - ١٠}{٢ - ١} = \text{صفر .}$$

ويمكن توضيح سلوك التكاليف الحدية بإستخدام أرقام الجدول الإفتراضي التالي :

جدول (٩-٣)

(١) حجم الإنتاج (ك)	(٢) التكاليف الثابتة (ت ث)	(٣) التكاليف المتغيرة (ت غ)	(٤) التكاليف الكلية (ت ك)	(٥) التكاليف الحدية (ت ح)
صفر	١٠	صفر	١٠	-
١	١٠	١٠	٢٠	١٠
٢	١٠	١٩	٢٩	٩
٣	١٠	٢٧	٣٧	٨
٤	١٠	٣٤	٤٤	٧
٥	١٠	٤٠	٥٠	٦
٦	١٠	٥٠	٦٠	١٠
٧	١٠	٦١	٧١	١١
٨	١٠	٧٣	٨٣	١٢
٩	١٠	٨٦	٩٦	١٣
١٠	١٠	١٠٠	١١٠	١٤

من أرقام الجدول الإفتراضى السابق نلاحظ ما يلى :

١ - التكلفة الحدية (ت ح) : نحصل عليها عن طريق قسمة التغير بين حجمين متتاليين من التكاليف الكلية (ت ك) أو (ت غ) على مقدار التغير بين حجمين متتاليين من الإنتاج الكلى (ك).

$$\text{حيث ت ح} = \frac{\Delta \text{ ت ث}}{\Delta \text{ ك}} \quad \text{أو} \quad \frac{\Delta \text{ ت غ}}{\Delta \text{ ك}}$$

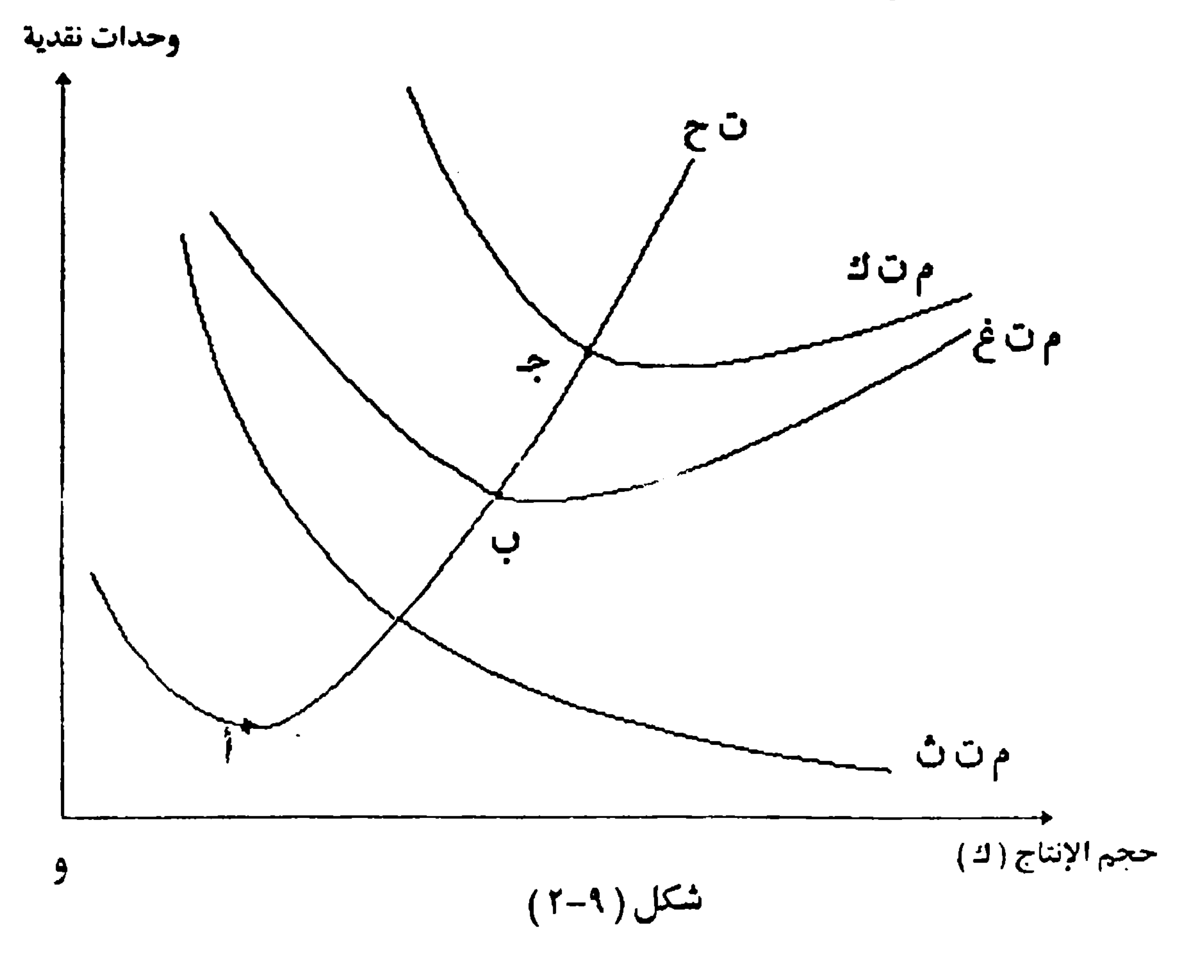
فعلـى سـبيل المثـال نجـد أن التكلفـة الحديـة للوحـدة الخامسـة هـى:

$$\text{ت ح}_{(٥)} = \frac{\text{ت ك}_{(٥)} - \text{ت ك}_{(٤)}}{\text{ك}_{٥} - \text{ك}_{٤}} = \frac{٤٠ - ٣٤}{٥ - ٤} = \frac{٦}{١} = ٦$$

وحدات نقديـة .

٢ - تمـر التكلفـة الحديـة بمرحلتـين حيـث تتنـاقص فـى البدايـة مـع تزايـد حجـم الإنتـاج ، ثـم تبـدأ بعـد ذلـك فـى الـتزايد مـع تزايـد حجـم الإنتـاج.

وبنـاءاً علـى الأرقـام الإفتراضيـة الموجـودة فـى كـلٍ مـن الجـدول رقـم (٢) والجـدول رقـم (٣) يمكـن لنـا رسـم منحنيـات كـلٍ مـن متوسـط التكاليف الثابتة والمتغيرة و التكلفة الحديـة كمـا يلـى :



شكل (٩-٢)

في الشكل البياني السابق نلاحظ ما يلي :

١ - منحنى التكلفة الحدية (ت ح) : يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج حتى يصل لأدناه عند النقطة (أ) ، ثم يبدأ بعد ذلك في التزايد مع حجم الإنتاج .

٢ - منحنى متوسط التكاليف المتغيرة (م ت غ) : يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج حتى يصل لأدناه عند النقطة (ب) ، ثم يبدأ بعد ذلك في التزايد مع تزايد حجم الإنتاج ، ويلاحظ أن منحنى متوسط التكاليف المتغيرة عندما يكون متناقصاً يكون أكبر من منحنى التكلفة الحدية المتناقص أيضاً ، ويصل منحنى التكاليف المتغيرة إلى أدناه (عند النقطة ب) بعد أن يصل منحنى التكلفة الحدية لأدناه (عند النقطة أ) ، بمعنى أن منحنى التكلفة الحدية عندما يبدأ في التزايد يكون منحنى متوسط التكاليف المتغيرة لازال في مرحلة التناقص . كما يلاحظ أيضاً أن منحنى متوسط التكاليف المتغيرة عندما يبدأ في التزايد يكون أقل من منحنى التكلفة الحدية المتزايد أيضاً .

٣ - منحنى متوسط التكاليف الكلية (م ت ك) : يتناقص في البداية مع تزايد حجم الإنتاج حتى يصل لأدناه عند النقطة (جـ) ، ثم يتزايد بعد ذلك مع تزايد حجم الإنتاج . ويلاحظ أن منحنى متوسط التكاليف الكلية عندما يكون متناقصاً فإنه يكون أكبر من كلٍ من منحنيي التكليف الحدية ومتوسط التكاليف المتغيرة اللذين يكونان متناقصين أيضاً ، ولكن مع ملاحظة أن كلٍ من منحنى التكلفة الحدية ومتوسط التكاليف المتغيرة يبدآن في التزايد في الوقت الذي لا يزال فيه منحنى متوسط التكاليف الكلية مستمر في التناقص . كما يلاحظ أيضاً أن منحنى متوسط التكاليف الكلية عندما يبدأ في التزايد يكون كلٍ من منحنى التكلفة الحدية ومتوسط التكلفة المتغيرة في مرحلة التزايد ، ولكن يكون

منحنى متوسط التكاليف الكلية واقعاً أسفل منحنى التكلفة الحدية وأعلى من منحنى متوسط التكاليف المتغيرة وذلك فى مرحلة التزايد .

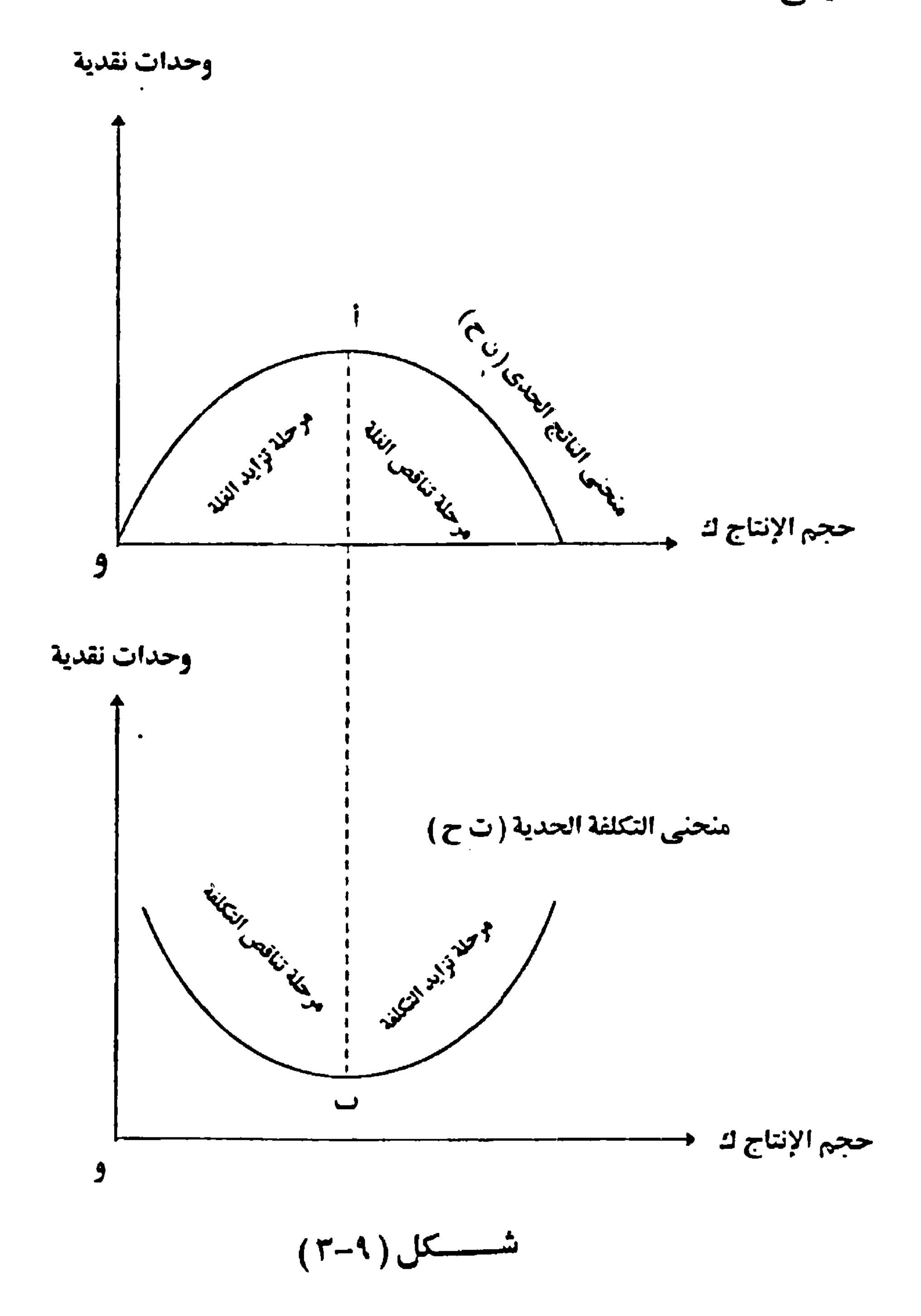
٤ - منحنى متوسط التكاليف الثابتة (م ت ث) : يأخذ هذا المنحنى فى مساره مرحلة واحدة فقط وهى التناقص المستمر مع تزايد حجم الإنتاج ، وتفسير ذلك أن نصيب الوحدة الواحدة المنتجة من التكاليف الثابتة تتناقص بإستمرار مع تزايد حجم الإنتاج ، لأننا فى كل مرة نقسم نفس الحجم من التكاليف الثابتة على حجم أكبر من الإنتاج . ولهذا فإن المسافات الرأسية بين منحنى متوسط التكاليف الثابتة والمحور الأفقى تكون متناقصة بإستمرار .

٥ - يلاحظ أن منحنى متوسط التكاليف المتغيرة عندما يصل لأدناه عند النقطة (ب) فإنه يتقاطع مع منحنى التكلفة الحدية ، ويعنى ذلك أن التكلفة الحدية تتعادل مع متوسط التكاليف المتغيرة عندما يصل الأخير لأدناه . كما يلاحظ أيضاً أن منحنى متوسط التكاليف الكلية عندما يصل لأدناه عند النقطة (جـ) فإنه يتقاطع أيضاً مع منحنى التكلفة الحدية، وهذا معناه أن التكلفة الحدية تتعادل مع متوسط التكلفة الكلية عندما يصل الأخير لأدناه .

٦ - يلاحظ أن المسافة الرأسية بين كل من منحنى متوسط التكاليف الكلية ومتوسط التكاليف المتغيرة تتناقص بإستمرار مع تزايد حجم الإنتاج ، وتفسير ذلك هو أن الفرق بينهما يمثل متوسط التكاليف الثابتة التى هى أيضاً متناقصة بإستمرار مع تزايد حجم الإنتاج .

٧ - يلاحظ أن سلوك منحنى التكلفة الحدية يرتبط بعلاقة عكسية مع سلوك منحنى الناتج الحدى ، فمرحلة تزايد الغلة (تزايد الناتج الحدى) يقابلها مرحلة تناقص التكلفة (تناقص التكلفة الحدية) . ومن ناحية أخرى فإن مرحلة تناقص الغلة (تناقص الناتج الحدى) يقابلها

مرحلة تزايد التكلفة (تزايد التكلفة الحدية) . ويمكن توضيح ذلك بيانياً كما يلي :



شـــكل (٩-٣)

فـي الشكل السابق نجد أنه عندما يكون الناتج الحدى متزايداً تكون التكلفة الحدية متناقصة ، أى أن مرحلة تزايد الغلة يقابلها مرحلة

تناقص التكلفة ، وعندما يصل الناتج الحدى لأقصاه عند النقطة (أ) ، فإن التكلفة الحدية تصل لأدناها عند النقطة (ب) ، وعندما يكون الناتج الحدى متناقصاً تكون التكلفة الحدية متزايدة ، بمعنى أن مرحلة تناقص الغلة يقابلها مرحلة تزايد التكلفة .

ويمكن تفسير ذلك كما يلى :

فى مرحلة تزايد الغلة نجد أن الناتج الحدى يكون متزايداً وذلك بسبب عدم الوصول إلى نسبة المزج الأمثل بين عنصر الإنتاج المتغير وعنصر الإنتاج الثابت ، فعندما تستمر المنشأة الإنتاجية فى إضافة وحدات من عنصر الإنتاج المتغير فإنها تستغل الطاقة الإنتاجية الثابتة لديها ، فعندما يتم تشغيل أول وحدة من عنصر الإنتاج المتغير تكون الطاقة الإنتاجية الثابتة غير مستغلة بالكامل ، ومع إستمرار تشغيل وحدات جديدة من العنصر المتغير ، يستمر إستغلال الطاقة الثابتة مما يعنى أن الناتج الكلى يتزايد بمعدل متزايد أى أن كل وحدة من عنصر الإنتاج المتغير (المفترض تجانس وحداته وثبات أجر الوحدة منه) تضيف إلى الناتج الكلى (الناتج الحدى) مقداراً أكبر مما تضيفه الوحدة السابقة عليها ، وبالتالى فإن تكلفة كل وحدة منتجة إضافية ستكون أقل من السابقة عليها . وعلى هذا فإن مرحلة تزايد الناتج الحدى يقابلها مرحلة تناقص التكلفة الحدية .

ومن ناحية أخرى نجد أنه مع إستمرار تشغيل وحدات إضافية من عنصر الإنتاج المتغير تكون نسبة المزج بين عنصر الإنتاج المتغير وعنصر الإنتاج الثابت أكبر من النسبة المثلى ، أو بمعنى آخر تكون كل الطاقات الثابتة قد إستغلت بالكامل ، ولهذا نجد أن كل وحدة من عنصر الإنتاج المتغير تضيف إلى الناتج الكلى (الناتج الحدى) مقداراً أقل مما تضيفه الوحدة السابقة عليها ، وبالتالى فإن تكلفة كل وحدة منتجة إضافية

ستكون أكبر من السابقة عليها ، وعلى هذا فإن مرحلة تناقص الناتج الحدى يقابلها مرحلة تزايد التكلفة الحدية .

الفصل الثالث

التكاليف فى الفترة الطويلة

- منحنى متوسط التكاليف الكلية (م ت ك) فى الفترة الطويلة.
- التوفيق بين منحنيات التكاليف المتوسطة فى الفترة القصيرة والفترة الطويلة.

الفصل الثالث

التكاليف فى الفترة الطويلة

تشير الفترة الطويلة إلى تلك الفترة الزمنية التى تستطيع خلالها المنشأة الإنتاجية من تغيير جميع عناصر الإنتاج المملوكة لديها ، ففى الفترة الطويلة تصبح جميع تكاليف الإنتاج بمثابة تكاليف متغيرة ولا يوجد بالتالى تكاليف ثابتة .

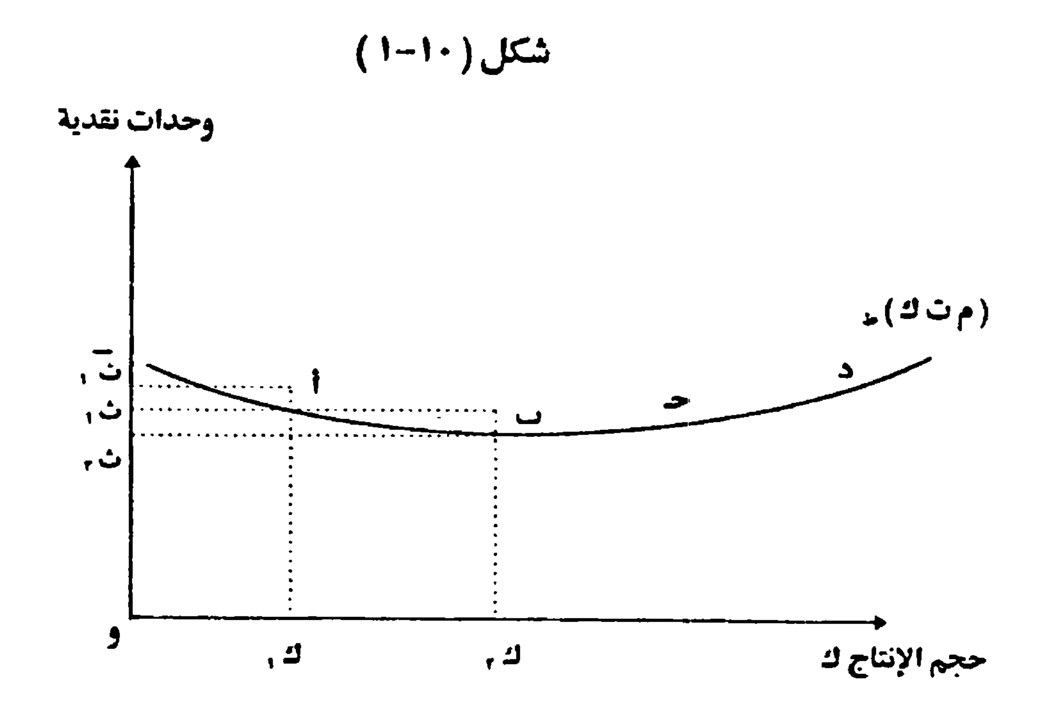
وكما سبق وذكرنا فإن الفترة القصيرة يمكن إعتبارها بمثابة فترة تنفيذية ، بمعنى أن المنتج سيحاول خلال تلك الفترة تنفيذ وإنتاج حجم معين من الإنتاج فى ظل ثبات حجم معين للمشروع نتيجة للقيد المفروض عليه وهو وجود عناصر إنتاج ثابتة متمثلة فى العدد والآلات الإنتاجية والمبانى وخلافه، وهنا نجدأن المنتج عندما يريد زيادة الإنتاج فإنه سيعمل على زيادة عناصر الإنتاج المتغيرة الموجودة لديه . اما الفترة الطويلة فهى تمثل تلك الفترة التخطيطية التى يحاول المنتج من خلالها توسيع حجم ونطاق المشروع عن طريق تغيير جميع عناصر الإنتاج التى يمتلكها بما فيها عناصر الإنتاج الثابتة ، وهنا نجد أن المنتج سيخطط لإنتاج حجم معين من الناتج يتناسب مع حجم المشروع ، بحيث ينتج دائماً بأقل تكلفة ممكنة .

أولاً : منحنى متوسط التكاليف الكلية (م ت ك) فى الفترة الطويلة :

فى الفترة الطويلة تصبح التكاليف كلها متغيرة ، كما أن تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة عند كل مستوى إنتاجي تكون عند أدنى حد ممكن . ويعنى ذلك أن كل نقطة على منحنى متوسط التكاليف الكلية فى الفترة الطويلة تضمن تحقيق مستوى معين من الناتج بأقل تكلفة ممكنة للوحدة .

ويمكن توضيح شكل منحنى متوسط التكاليف الكلية فى الأجل الطويل (م ت ك) ط كما يلى :

شكل (١٠-١)



يلاحظ على الشكل السابق ما يلى :

١ - النقطة (أ) على منحنى (م ت ك) ط تمثل أدنى تكلفة متوسطة (ث ١) لكل وحدة من حجم الإنتاج المقابل (ك ١) . كما أن

النقطة (ب) تكثل أدنى تكلفة متوسطة (ث ٢) لكل وحدة من حجم الإنتاج المقابل (ك ٢) .

٢ - عند مستوى الإنتاج (ك ١) توجد أكثر من طريقة فنية لإنتاج هذا المستوى من الإنتاج ، وكل طريقة فنية مرتبطة بتكلفة متوسطة للوحدة من الناتج . فمثلاً حجم الإنتاج (ك ١) يمكن إنتاجه إما بطريقة فنية توضح أن التكلفة المتوسطة للوحدة تعادل (و ث ١) أو بطريقة فنية أخرى توضح أن التكلفة المتوسطة للوحدة تعادل (و ثَ ١) . ومن الواضح أن الطريقة الفنية المثلى التى سيختارها المنتج لإنتاج الحجم (ك ١) هى تلك المرتبطة بتكلفة متوسطة للوحدة تعادل (و ث ١) حيث و ث ١ < و ثَ ١ .

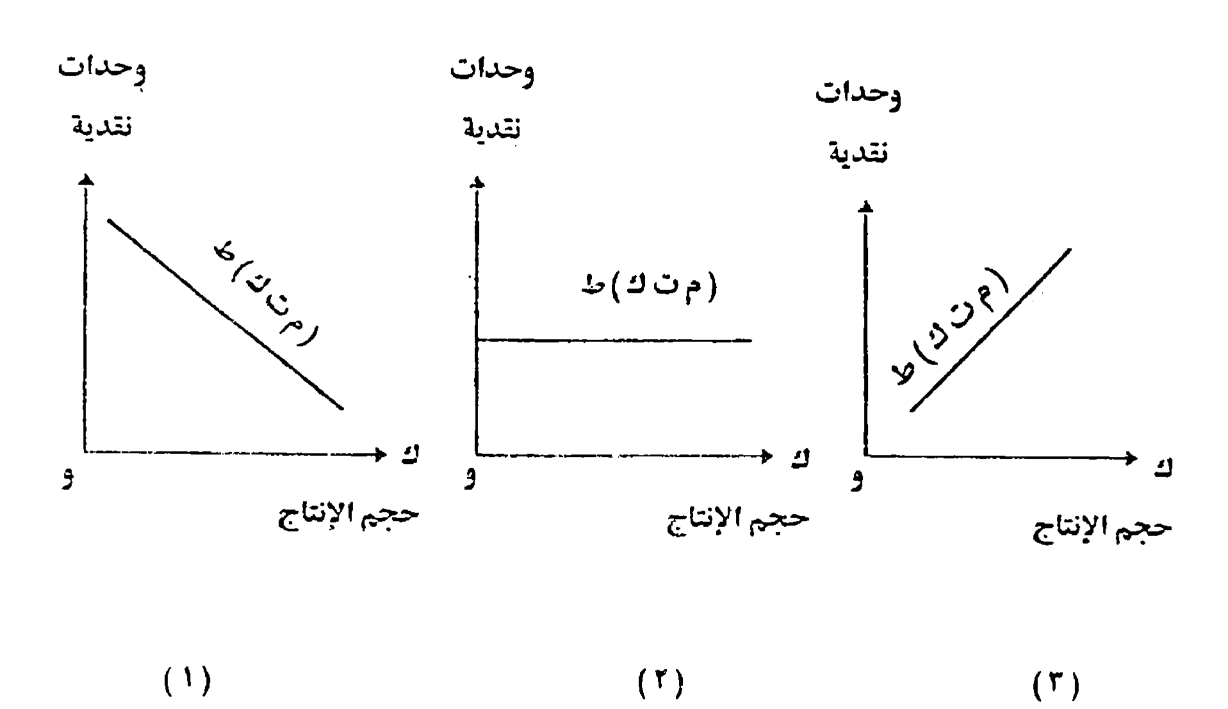
وهكذا نجد أن كل نقطة على منحنى متوسط التكاليف الكلية فى الأجل الطويل توضح أنه يمكن الحصول على أى مستوى إنتاجى بأقل تكلفة متوسطة للوحدة .

٣ - يلاحظ أن مسار منحنى (م ت ك) ط يتغير مع تغير حجم الإنتاج ، فعلى إمتداد الجزء أ ب وما قبله من المنحنى السابق ، يتضح أن زيادة حجم الإنتاج يترتب عليه تناقص التكلفة المتوسطة للوحدة ، وفى هذه الحالة يمكن القول بأن المشروع يتمتع بالوفورات الناتجة عن التخصص وتقسيم العمل وأيضاً نتيجة لعوامل فنية وإدارية وتسويقية تؤدى لتناقص تكلفة الوحدة مع زيادة حجم الإنتاج . وبعبارة أخرى يمكن القول بأن المشروع يخضع لظاهرة تزايد غلة الحجم ، أما الجزء (ب حـ) من المنحنى السابق فهو يمثل ثبات (م ت ك) ط مع تزايد حجم الإنتاج ، وهذا يعنى خضوع المشروع لما يسمى بظاهرة ثبات غلة الحجم أما الجزء جـ د من المنحنى السابق فيمثل تزايد (م ت ك) ط مع تزايد حجم المشروع . وهذا بسبب أن التوسع الكبير فى حجم المشروع قد يؤدى

إلى إستنفاذ مزايا الحجم الكبير والتخصيص وتقسيم العمل وحيث تظهر عيوب إدارية وفنية لا تمكن المشروع من القيام بالعملية الإنتاجية على الوجه الأمثل ، وهنا فإن المشروع يخضع لما يسمى بظاهرة تناقص غلة الحجم .

والأشكال البيانية توضح منحنيات متوسط التكلفة الكلية في الأجل الطويل في ظل الأشكال المختلفة لغلة الحجم ، حيث يكون متوسط التكاليف الكلية متناقص في حالة تزايد غلة الحجم وثابت في حالة ثبات غلة الحجم ومتزايد في حالة تناقص غلة الحجم .

شكل (١٠-٢)



(١) تزايد غلة الحجم

(٢) ثبات غلة الحجم

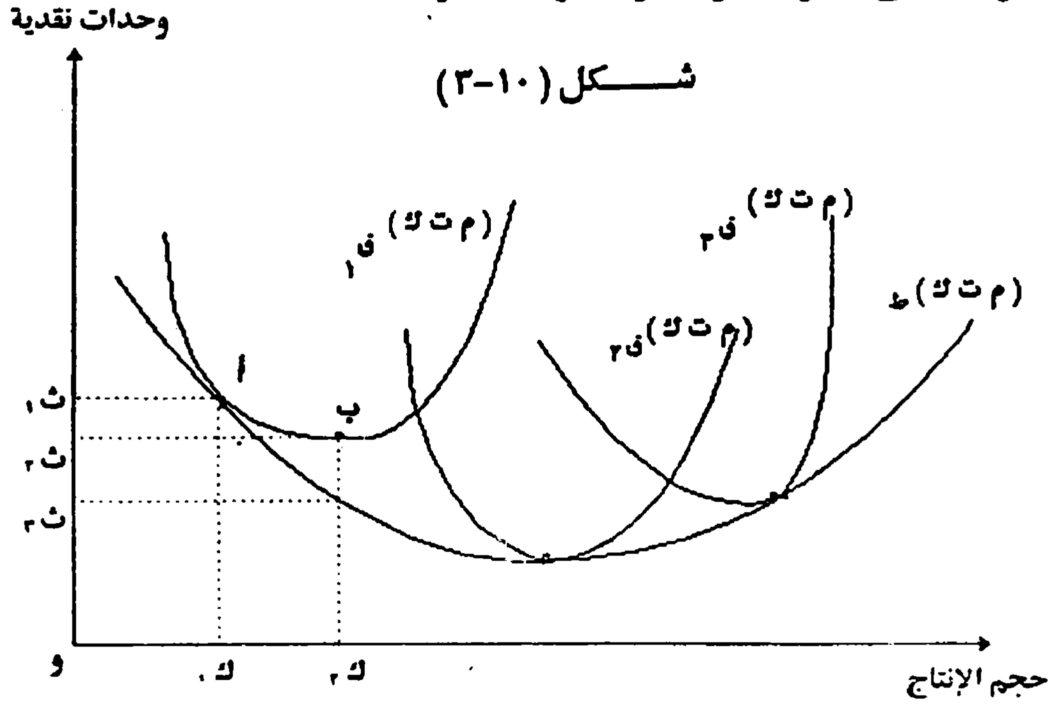
(٣) تناقص غلة الحجم

ثانياً : التوفيق بين منحنيات التكاليف المتوسطة في الفترة القصيرة و الفترة الطويلة .

سبق وذكرنا أن المنتج يستطيع في الفترة الطويلة أن يختار ذلك المستوى الإنتاجي الذى يستطيع معه تخفيض تكلفة الوحدة لأدناها . أما في الفترة القصيرة فيوجد مستوى إنتاجي واحد فقط تصل عنده تكلفة الوحدة لأدناها . وبإفتراض وجود ثلاثة أحجام فقط للإنتاج تمثلها ثلاثة منحنيات للتكاليف المتوسطة في الأجل القصير ، فإننا نجد المشروع في الفترة الطويلة سوف يختار ذلك المستوى الإنتاجي الذى يوضح أدنى تكلفة متوسطة للوحدة .

ويوضح الشكل التالي كيفية التوفيق بين منحنيات التكاليف المتوسطة في الفترة الطويلة و الفترة القصيرة .

شكل (١٠-٣)



في الشكل البياني السابق نلاحظ ما يلي :

١ - منحنى متوسط التكاليف الكلية في الفترة (م ت ك) ط عبارة عن ذلك المنحنى الغلافي الذي يغلف جميع منحنيات متوسط التكاليف الكلية في الفترة القصيرة ، حيث يتماس منحنى (م ت ك) ط مع منحنيات (م ت ك) ق عند تلك النقاط التي تمثل أدنى تكلفة متوسطة للوحدة في الفترة الطويلة .

٢ - يلاحظ من الشكل السابق أن التحرك من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) على منحنى (م ت ك) ق ١ يعني أن زيادة الإنتاج من (ك ١) إلى (ك ٢) ترتب عليه إنخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة من (ث ١) إلى (ث ٢) والتي تمثل أدنى تكلفة متوسطة للوحدة في الأجل القصير ، وتفسير ذلك هو أنه في ظروف الأجل القصير وعند مستوى الإنتاج (ك ١) لم تكن عناصر الإنتاج الثابتة مستغلة بالكامل ، ومن ثم فإن زيادة الإنتاج من (ك ١) إلى (ك ٢) ترتب عليه المزيد من الإستغلال الكامل والأمثل للطاقات الثابتة ، مما أدى بدوره لإنخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة من (ث ١) إلى (ث ٢).

٣ - يلاحظ أيضاً أن التحرك من النقطة (أ) إلى النقطة (حـ) على منحنى (م ت ك) ط يعني أن زيادة الإنتاج من (ك ١) إلى (ك ٢) قدترتب عليه إنخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة في الأجل الطويل من (ث ١) إلى (ث ٢) وتفسير ذلك هو أنه في ظروف الأجل الطويل ، وعندما يقرر المشروع زيادة حجم إنتاجه من (ك ١) إلى (ك ٢) .فإنه تكون لديه الفرصة لبناء طاقات إنتاجية جديدة عن طريق تغيير المستخدم من جميع عناصر الإنتاج بما يتلاءم مع المستوى الإنتاجي الجديد ، وهذا ينتج عنه بالضرورة إنخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة في الأجل الطويل من (ث ١) إلى (ث ٢) .

٤ - يلاحظ من الشكل السابق أن التكلفة المتوسطة للوحدة في الفترة القصيرة (م ت ك) ق تتعادل مع التكلفة المتوسطة للوحدة في الفترة الطويلة (م ت ك) ط وذلك عند نقاط تماس منحنيات (م ت ك) ق مع منحنى (م ت ك) ط ، أما النقاط الأخرى الواقعة على محنيات (م ت ك) ق بخلاف نقاط التماس ، فهي توضح دائماً إرتفاع التكلفة المتوسطة للوحدة في الأجل القصير عن الأجل الطويل عند أي مستوى من مستويات الإنتاج .

٥ - وحاصل ما تقدم هو أن الفترة الطويلة تسمح للمشروع ببناء طاقات إنتاجية مثلى تتلاءم مع الحجم الإنتاجي المرغوب مما يؤدي إلى الوصول بالتكلفة المتوسطة إلى أدناها عند كل مستوى إنتاجي مقابل . أما في الأجل القصير ، فهنالك نقطة واحدة فقط تمثل أدنى تكلفة متوسطة للوحدة في الأجل القصير ، ويصل إليها المشروع عندما يستغل كل الطاقات الإنتاجية الثابتة لديه إستغلالاً أمثلاً ، كما يلاحظ أن منحنيات التكلفة المتوسطة في الأجل القصير تقع دائماً فوق منحنى التكلفة المتوسطة في الأجل الطويل فيما عدا نقاط التماس بينهما .

الباب السادس

نظرية النقود والتضخم

والدورات الاقتصادية

الفصل الأول: نظرية النقود.

الفصل الثانى: التضخم.

الفصل الثالث: الدورات الاقتصادية.

الفصل الرابع: الجهاز المصرفى.

الفصل الأول

نظرية النقـود

أولاً: نشأة النقود وتطورها وأنواعها

تعتبر النقود أداة إجتماعية إخترعها الإنسان منذ عهد بعيد يدفعها للغير أو يتلقاهـا منه مقابل الحصول على سلعة أو خدمة. وقد دعى الإنسان إلى إبتكار فكرة النقود الحاجـة إلى توسيع نطاق التبادل الذى دعم وجوده بإزدياد التخصص وتقسيم العمل وإتساع نظـام الملكية الخاصة.

وقد بدأت المبادلات الأولى بين الأفراد والجماعات عن طريق المقايضة. ويتسـم نظام المقايضة بالمساوىء التالية: (١) أنه يجعل المبادلة معتمدة على تصـادف مـزدوج للرغبات والحاجات بين المتبادلين، (٢) انه يتحتم وجود معـدل إسـتبدال لكـل صفقـة ومايستتبع ذلك من صعوبة ضغط معدلات التبادل بين عدد كبير من السلع المقايضـة (٣) صعوبة تجزئة بعض السلع التى لاتقبل التجزئة بطبيعتها أو تضر بها عملية التجزئـة، (٤) أن المقايضة لاتسمح بالإدخار بمعناه المعروف الان إذ كانت السلع تنتج وتتبـادل بقصـد الإشباع المباشر ولم يكن الإدخار عندئذ سوى عملية تخزين سلع فاضت عن الإحتياجـات الإستهلاكية المباشرة.

النقود السلعية: لما واجه الإنسان صعوبات المقايضة سالفة الذكـر وبتطـور نظام التخصص وتقسيم العمل أصبحت المقايضة قيداً على المبادلات بدلاً مـن أن تكـون وسيلة لتسهيلها وقد كان هذا داعياً لأن يتفق العقل البشرى على وسـيلة جديـدة لتسـهيل

المبادلات وهى النقود السلعية لكى تستخدم كمقياس للقيم تسهيلاً لتحديد نسبة المقايضـــة . وقد تاثر إختيار النقود السلعية بمرحلة التطور الإقتصادى التى يجتازها المجتمـــع. ففـى مرحلة الصيد والقنص إستخدمت الجلود والسهام كنقود ســلعية وفـى مرحلـة الرعـى إستخدمت الماشية والغلال.

النقود المعدنية: بالرغم من أن النقود السلعية سهلت المبادلات نسبياً فان الإنســان لم يرتض هذه الأنواع من النقود لما لها من عيوب أهمها :

١- أنها قابلة للتلف

٢- يحتاج تخزينها إلى مساحات كبيرة.

٣- إرتفاع النفقات اللازمة لتخزينها والعناية بها.

٤- صعوبة حملها وعدم قابليتها للتجزئة.

٥- تباين أنواعها وأحجامها.

وقد دعت هذه العيوب إلى إختيار سلعة أو سلعتين لاستعمالها كوســيط نقـدى بشرط أن ترتضيه الجماعة وتقبله قبولاً عاماً وأن يكون متيناً يسهل حمله ويمكن تجزئتـه إلى أجزاء صغيرة ويتسم المعروض منه بالندرة النسبية[١]. ولاشـــك أن هـذه الصفـات جميعها تنطبق على المعادن النفيسة التى إستعملت كنقود معدنية وهى فى الواقـــع نقـود سلعية تحت ضغط إزدياد المبادلات ورغبة الإنسان فى تيسيرها وتسهيلها.

ولقد مر إستعمال المعادن النفيسة كنقود بعدة مراحل ففى المرحلة الأولى كـــان المتعاملون يقبلون المعادن النفيسة بعد أن يزنوها ويختبروا مقدار ماتحتويه من الشوائب[٢] وتسمى هذه المرحلة بمرحلة النقود الموزونة. وقد كانت المبادلة تتم بمقايضــــة السـبيكة المعدنية بالسلعة المطلوبة. والمرحلة الثانية هى مرحلة النقود المعدنية المعدودة. وقد تـم ذلك عن طريق تهذيب السبائك المعدنية ووضع ختم رسمى عليها يضمن وزنها وعيارهـا

---

(١) يمكن أن يضاف إلى الشروط السابقة: (أ) أن يكون التعــرف عليــه ســهلاً بحيـث لايترتب على غشه الكثير من المتاعب وضياع الحقوق (ب) أن يكون ذا قيمة مسـتقرة نسبياً. (ج) أن يكون متماثل بحيث تكون الأجزاء المتساوية منه متساوية فى القيمة.

(٢) وهو مايطلق عليه عيارها أى مقدار ماتحتويه من معدن خالص.

حتى لاتوزن وتختبر فى كل مبادلة. وقد يسر ذلك تقدير النقود بالعدد بدلاً من الوزن ثـــم ظهرت بعد ذلك القطع النقدية على هيئة سبائك مستديرة الشكل تضمـــن الدولـــة وزنـــها وعيارها وتسجل ذلك على وجهها أما فى المرحلة الثالثة فقد أصبحـــت النقـــود المعدنيـــة ملزمة للأفراد بقوة القانون وظهر السعر الرسمى أو القانونى للعملة. كما دعـــت حاجـــة المبادلات[١] إلى ان توجد بجانب النقود المصنوعة من المعادن النفيسة أنواع أخرى مـــن النقود المساعدة تصنع من المعادن غير النفيسة كالبرونز والنيكل. وتتسـم هـذه النقـود المساعدة بأن قيمتها الإسمية المسجلة عليها تفوق قيمتها الفعلية[٢]. ولذلـــك فـــإن للنقـــود المساعدة قوة إبراء محدودة تختلف من مجتمع لآخر. وفى جمهورية مصر العربية حـــدد القانون رقم ٢٥ لعام ١٩١٦ فى المادة رقم ١٤ قوة إصدارها القانونية بمائتى قرش النقـــود الفضية وعشرة قروش من النيكل أو البرونز. وتستأثر الحكومات وحدها بحق إصدار هذا النوع من النقود وتحديد مدى إختلاف قيمتها المعدنية عن قيمتها الإسمية.

قانون جريشام: كثيراً مايتراءى للسلطات العامة خاصة فى أوقات الأزمـــات المالية أو فى أوقات الحروب سك مقدار من النقود بوزن أقل ممـــا يجـــب مـــن المعـــدن النفيس. وبهذا تكون السلطات العامة قد حطت من قدر النقود المعدنية. وقد أدى ذلك إلـــى ظهور قانون جريشام[٣] القائل بأن السلطات العامة إذا سكت نقوداً تتضمن كمية أقل مـــن المعدن النفيس فإن النقود المعدنية الأحسن أى الأكثر قيمة والمحتوية على قدر أكبر مـــن المعدن النفيس تختفى من التداول. وهذا يعنى أن قطعة النقود إذا تضمنت كمية من المعدن النفيس قيمتها أكثر من القيمة الإسمية أى القانونية لقطعة النقـــود فـــإن بعـــض الأفـــراد يحرصون على صهرها لتحويلها إلى سبيكة إذ تكون قيمتها على هذه الصورة أعلى مـــن قيمتها كقطعة من النقود.

---

(١) صغيرة القيمة.

(٢) من الأمثلة عليها فى جمهورية مصر العربية القرش صاغ والمليم.

(٣) وضع هذا القانون بالمملكة البريطانية.

النقود الورقية: عندما كانت الدول الأوروبية على عتبة النظـام الرأسمالى كان التجار خوفا من سرقة ثرواتهم من النقود المعدنية يودعونها عند بعض الصائغين والصيارفة نظير شهادات إيداع تدل على ملكيتهم لثروات معينة. وكانت شهادة الإيداع عبارة عن إيصال من شخصية معروفة بأن التاجر قد أودع لديه مبلغاً معيناً وتتضمن وعدا بدفع هذا المبلغ لصاحبه فى تاريخ معين. وقد تبع ذلك أن تخصص بعض الصياغ والصيارفة فى قبول مثل هذه الودائع وأخذ إسم البنك يطلق على ذلك المكان الذى يتم فيه مثل هذا النوع من المعاملات وقد كانت النقود تودع نظير عمولة يدفعها صاحب الوديعة للصراف أو المصرفى الذى يتولى حراستها ويلتزم بردها فى تاريخ معين. ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى إستعمال شهادات إيداع فى المعاملات وإستخدامها فى الوفاء بالإلتزامات النقدية وهذا يعنى أن شهادات الإيداع أصبحت قابلة للتداول بعد تظهيرها أى بعد أن يتنازل عنها مالكها ويسجل هذا التنازل على ظهرها وبعد ذلك أصبح من الممكن أن تقبل شهادات الإيداع ذاتها فى التعامل بدون تظهير. وبهذا دخلت فى التداول وصارت نقوداً بعد أن كانت مجرد شهادة إيداع تدل على وجود النقود المعدنية كما لم يعد ذكر إسم صاحب النقود على شهادة الإيداع وإنما أصبحت لحاملها وبأرقام دائرية أى لاكسور فيها. ومن هذا بدأ إستعمال النقود الورقية أى البنكنوت. فالبنكنوت إذاً عبارة عن إيصال دين فى ذمة من يصدر الورقة. ولهذا نجد أن البنك المركزى المصرى مثلاً يكتب على أوراق البنكنوت التى يصدرها "أتعهد بأن أدفع عند الطلب لحامل هذا السند مبلغ ....." وقد كان المفروض أن تفى البنوك بتعهداتها فتدفع لحاملى سنداتها نقوداً معدنية عند الطلب بدلاً من أوراق البنكنوت ولكن العملاء وثقوا فى البنوك بمضى الزمن وتبينت البنوك بالتجربة أن نسبة أوراق البنوك التى يطلب منها تحويلها إلى نقود معدنية تمثل نسبة صغيرة من مجموع ماأصدرت منها ولم تجد البنوك مبرراً للإحتفاظ بقدر من النقود المعدنية الخاملة مساوياً لما أصدرته من أوراق البنكنوت ولهذا أصدرت البنوك نقوداً ورقية أكثر مما لديها من أرصدة معدنية وحققت نتيجة لذلك أرباحاً وفيرة.

هذا ويجدر التمييز بين النقود الورقية القابلة للصرف والنقود الورقية غير قابلة الصرف. وقد كان من الضرورى لأوراق البنكنوت فى بداية إستعمالها أن تكون قابلة للصرف بالذهب (أو غيره من المعادن النفيسة) بسبب ماجرى عليه العرف حينئذ من أن

وسيط الإستبدال لابد أن يكون ذا قيمة فى حد ذاته، ولم يتخل الأفراد عن هذا الإعتقاد إلا بعد فترة طويلة بعد أن رغبوا فى قبول شيء كنقود دون أن يكون له قيمة فى حد ذاته.

وقد حدثت آخر مرحلة فى تطور النقود الورقية عندما حدث الزيادة المطردة فى إصدار النقود الورقية مع قلة المعادن النفيسة لدى بنك (أو بنوك) الإصدار بالدولة إلى أن توقف الدفع بالمعادن النفيسة فى أوقات الحروب والأزمات المالية وهى الفترات التى يتدفق فيها حملة النقود الورقية على البنوك لتحويلها إلى نقود معدنية وقد كان وقف الدفع فى البداية إجراء مؤقتاً ينتهى بإنتهاء الحروب والأزمات المالية ثم تحول إلى إجراء دائم وتحولت النقود الورقية إلى نقود إلزامية غير قابلة للصرف أى غير قابلة التحويل إلى معادن نفيسة وهذا يعنى أن هذه النقود الورقية ليس لها قيمة ذاتية كسلعة وإنما تعتبر قوة شرائية إستناداً إلى أمر القانون من ناحية وثقة الأفراد فيها من ناحية أخرى. وكان من الضرورى أن تنظم أو تهيمن الدولة على عملية إصدار أوراق البنكنوت وتباشرها. ومن الأساليب الشائعة الإستعمال أن تحدد الحكومة كمية أوراق البنكنوت المصدرة فتجعلها نسبة معينة من أصول البنك المصدر. وتختلف هذه النسبة من دولة إلى دولة ومن فترة زمنيةإلى أخرى فى نفس الدولة وفقاً لطبيعة النشاط الإقتصادى السائد فيها.

النقود المصرفية: ظهرت النقود المصرفية أو نقود الودائع لما تطورت الرأسمالية من عصرها التجارى إلى عصرها الصناعى إذ إشتدت حاجة رجال الأعمال الصناعيين إلى المزيد من رؤوس الأموال التى تتيح لهم التوسع فى الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح، والنقود المصرفية تمثل حقوق للأفراد المودعين على البنوك المودع لديها. وهذا الحق أى الوديعة والذى يمثل إلتزام على البنك لاينشأ فقط عن طريق الإيداع بل ينشأ أيضاً عن طريق قرض منحه البنك لأحد عملائه ثم تركه العميل لدى البنك ولم يسحبه على الفور[1]. والبنك يقوم بإقراض عملائه عن طريق القيد فى دفاتره إذ يكفى أن يقيد فى دفاتره مبلغاً لحساب شخص معين حتى تصبح له وديعة مصرفية. وجدير بالذكر أن هناك نوعين من الودائع المصرفية، النوع الأول يسمى ودائع تحت الطلب وهذه يكون

---

(١) تعتبر الودائع التى تنشأ نتيجة لعمليات الإقراض التى تقوم بها البنوك ودائع غير حقيقية.

لأصحابها الحق فى سحبها عند الطلب بإستخدام الشيكات. والشيك هو أمر كتابى صادر من شخص طبيعى أو معنوى له وديعة إلى البنك الذى أودع فيه نقوده بأن يدفع عند الإطلاع المبلغ المذكور فى السند إما لشخص معين أو لذاته أو لحامله. وعلى ذلك فإن كان لشخص معين ودائع فى أحد البنوك وترتب على معاملاته أنه أصبح مديناً فأنه يستطيع أن يتخلص من الدين بسحب شيك على بنكه بمقدار الدين لمصلحة دائنه الذى يستطيع أن يقبض قيمة الشيك أو يحتفظ بها فى البنك أو يحول الشيك لغيره من دائنيه. وهذا يعنى أن الودائع أو النقود المصرفية قد قامت بوظيفة النقود فأمكنها أن تسوى الديون وتحقق التبادل بدون إستخدام النقود الورقية أو النقود المعدنية[١].

وقد يودع الأفراد نقودهم فى شكل ودائع آجلة فى البنوك أو صندوق التوفير نظير فائدة تتناسب غالباً مع أجل الوديعة ولاتستخدم الشيكات فى السحب من هذه الودائع الآجلة كما هو الحال فى الحسابات الجارية.

---

(١) تجدر ملاحظة أن النقود المصرفية هى الوديعة نفسها وليس الشيك، إذ أن الشيك بدون الوديعة (أى بدون رصيد) لايساوى شيئاً وهذا يعنى أن الشيك ينوب عن النقود المصرفية ويمكن أن يحول إليها كما هو الحال بالنسبة للنقود الورقية فى بداية نشأتها إذ كانت تنوب عن النقود المعدنية ويمكن أن تحول إليها. وينحصر الفرق بين الورقتين فى أن وظيفة الشيك هى أن يسحب نقوداً أو يسوى إلتزاماً عن طريق القيد فى دفاتر البنك وتنتهى وظيفته بعد إستعماله فى أول تسوية يدخل فيها أما النقود الورقية فهى تسوى الإلتزامات نهائياً ولاتستهلك ولاتفقد قيمتها بعد إستعمالها انما تظل قوة شرائية متداولة يضاف قيمتها بعد إستعمالها و يضاف إلى ذلك أن الشيك لايتمتع بصفة القبول العام كالنقود الورقية إذ للدائن مطلق الحرية فى قبولها أو رفضها.

ثانياً: وظائف النقود

لإستعمال النقود مزايا عديدة إذ لايمكن أن يتم كل من الإنتاج والإستهلاك فى المجتمعات العصرية التى تعتنق مبدأ الملكية الخاصة بدونها، إذ يقوم معظم سكان هذه المجتمعات بمبادلة مايملكون بما يملكه غيرهم عن طريق النقود التى تعتبر واسطة التبادل وأداته وبغيرها لايمكن أن تقوم لنظام الملكية الخاصة قائمة، وقد أدى التوزيع الشخصى للدخل إلى توزيع النقود بدرجات متفاوتة على مختلف أفراد المجتمع إذ أصبح الكثير منهم لايملكون منها إلا القليل ويحصل عليه مقابل عمله الذهنى أو العضلى أو الإثنين معاً والنقود بالنسبة لهؤلاء مجرد واسطة للتبادل لشراء السلع والخدمات الإستهلاكية.

هذا فى حين إستطاع آخرون أن يمتلكوا قدراً كبيراً من النقود وأن يزيدوا من ملكياتهم عن طريق إستخدام هذه النقود كرأس مال فى مختلف الأنشطة الإنتاجية والنقود بالنسبة لهذا الفريق تعتبر أداة إدخار وإستثمار. وليس هناك مايمنع أن تكون النقود أداة إئتمان فيفترض البعض مبلغاً من النقود لشراء سلع الإنتاج أو لشراء سلع الإستهلاك وفقاً لطبيعة النشاط الإقتصادى الذى يقوم به. والنقود فوق كل ذلك فى نظر الجميع معيار وقاسم مشترك لتحديد القيم. وكل هذا يعنى أن النقود تقوم بعدد من الوظائف التى لايمكن للمجتمعات فى العصر الحديث الإستغناء عنها وهذه الوظائف هى كونها: (١) وسيط للإستبدال أو وسيلة للدفع، (٢) مقياس للقيم، (٣) وحدة للتحاسب، (٤) مخزن للقيمة وأداة للإدخار، (٥) أداة للإئتمان أى الدفع المؤجل.

١- **النقود وسيط للإستبدال أو وسيلة للدفع:** ويعتبر هذا أهم إستخدام للنقود إذ أدى التخلص من عيوب المقايضة سالفة الذكر، وفضلاً عن ذلك فإن إستعمال النقود كوسيلة للدفع مكن الأفراد من بيع عناصر الإنتاج التى يملكونها إلى المنشآت الإنتاجية التى تقوم بدورها بدفع ثمن هذه العناصر الإنتاجية أو ثمن خدماتها فى صورة نقود. ويقوم الأفراد بعد ذلك بدفع بعض أو كل هذه النقود نظير السلع والخدمات الإستهلاكية التى يرغبونها.

وهذا يعنى أن النقود قامت كوسيط لإستبدال السلع والخدمات الإنتاجيـة بالسـلع والخدمات الإستهلاكية وهذا يعنى أن عمليات الإنتاج وجدت مايدعو لتداول النقـود لأنـه لايمكن لأى شخص أن يحصل على النقود إلا إذا إستطاع أن يقدم منفعة مقابلة لها وهـذا هو الإنتاج[1] ولهذا ترتبط نظرية النقود بنظرية الإنتاج، ولهذا أيضاً فأن الضرورة تقضـى بوجود تناسب بين حجم أو كمية النقود وبين حجم الإنتاج، فطالما إحتفظت النقود بتوازنها بالنسبة إلى الإنتاج إحتفظت بالقوة الشرائية[2]، أما زيادة كمية النقود المصدرة بدون زيـادة مقابلة فى حجم الإنتاج فلايخلق قوة شرائية على الإطلاق، بل يؤدى إلى ظاهرة "التضخـم" ويحدث عكس ذلك بطبيعة الحال فى حالة "الإنكماش".

٢- **النقود مقياس للقيم** : وهذا يعنى أن النقود تقيس قيم السلع والخدمات وبالتـالى توجد معدلاً للإستبدال بين السلع والخدمات المختلفة الأنواع فالنقود اساس لمقارنـة القيـم عند الإستبدال وبالتالى تعتبر دالة عامة أو مشتركة للقيمة[3] حتى أن الأشـخاص إذا ارادوا أن يقايضوا سلعة بسلعة أو بسلع أخرى لجأوا إلى النقود فإسـتعملوها كمقيـاس للقيمـة بطريقة غير مباشرة.

٣- **النقود وحدة للتحاسب**: فالوحدة النقدية فى مجتمع معين تعتبر وحدة قيـاس لقيم السلع والخدمات كلها . وهذا يعنى أن الثمن هو عدد الوحدات النقدية التى تعطى فـى مقابل وحدة واحدة من السلعة ولما كانت وحدة النقود (أى الجنيه مثلاً) تعتبر أهم وحـدة للقياس فى البنيان الإقتصادى كله لهذا كان من أوجب الأمور وأهمها أن تكون قيمتها ثابته أو مستقرة نسبياً. ومع ذلك فغالباً ماتتعرض قيمة وحدة النقود للكثير من التقلبات إذ ترتفـع وبالتالى تزيد قوتها الشرائية فتصبح قادرة على شراء مزيد من النعم أى السلع والخدمـات فى فترات الركود أو الإنكماش الإقتصادى، وتنخفض قيمة وحدة النقود وبالتالى تقل قوتـها الشرائية وتصبح قادرة على شراء قليل من السلع والخدمات فـى فـترات الإنتعـاش أو الرواج وإرتفاع الأسعار.

---

(١) يعرف الإنتاج بأنه خلق أو إضافة المنافع الإقتصادية.

(٢) القوة الشرائية للنقود هى مقدار ماتشتريه من السلع والخدمات

(٣) يمكن فى هذه الحالة القول أن النقود "مقياس للأثمان" وهو تعبـير يعتـبر أدق مـن وصفها بأنها "مقياس للقيم".

٤- النقود مستودع أو مخزن للقيمة وأداة للإدخار: نظراً لعدم قابليـــة النقــود للتلف ونظراً لأنها تحتفظ بقيمتها الإسمية بغير تغيير عبر الفترات الزمنية ، فأنها أصبحت أداة الإدخار المفضلة عند الأشخاص. وهذا يعنى أنهم يفضلون الإحتفاظ بما يدخرونه فــى صورة نقود. ولذلك فقد قامت المنشآت المالية التى تقبل المدخرات مثل البنوك وصنــاديق التوفير وغيرها. ومما يسترعى الإنتباه أن تقلب قيمة النقود يعوقها عن أداء هذه الوظيفة.

٥- النقود آداة للإئتمان أى للدفع المؤجل : يمكن إستعمال النقود للإئتمان مــن تأجيل الإنفاق الحاضر إلى وقت ما فى المستقبل ، كما مكــن رجــال الأعمــال مــن أن يتعاقدوا فى الحاضر على أن يدفعوا قيمة مشترياتهم حينما يتسلموا سلعهم فى المســتقبل . وهذا يعنى أن النقود أساس لعمليات الإئتمان إذ كلما تعاقد الأشخاص علــى الدفــع فــى المستقبل كلما إحتاجوا إلى وسيط نقدى تكون قيمته فى المستقبل . وهذا يعنــى أن النقــود أساس لعمليات الإئتمان إذ كلما تعاقد الأشخاص على الدفع فى المستقبل كلما إحتاجوا إلــى وسيط نقدى تكون قيمته المستقبلية هى نفس قيمته الحاضرة بقدر الإمكان .

ومما يسترعى الإنتباه أن الوظائف السابقة للنقود لاتعتبر مــن الناحيــة العمليــة منفصلة عن بعضها بل أنها تعتبر متصلة إتصالاً وثيقاً، فإذا فقدت النقود وظيفتــها كــأداة للإئتمان أو للدفع المؤجل فإنها تفقد قيمتها كمستودع أو مخزن للقيمة . ويحدث هــذا فــى فترات التضخم المالى السريع وإرتفاع الأسعار إذ تتدهور قيمة النقود بسرعة ولاتصبــح جديرة بالإختزان، ومتى فقدت النقود هذه الوظيفة الثالثة بدأ الأشخاص التشكك فى مقــدرة النقود على آداء وظائفها الأخرى.

ثالثاً: النظم النقدية

تتعدد أشكال النقود المتداولة فى وطن معين فهى ورقيــة ومعدنيــة ومصرفيــة ويعرف النظام النقدى بأنه مجموعة القواعد والقوانين التى تقرهــا الســلطات التشــريعية والنقدية فى دولة معينة بهدف تنظيم إصدار النقود بأنواعها المختلفــة والعمــل علــى أن تحقق فيما بينها رابطة قانونية تنظمها جميعاً وتبين علاقة كل منها بالأخرى وتحافظ علــى

قيمتها التبادلية وفى كل دولة نظام نقدى يحدد الوحدة النقدية القياسية وبين صلـــة النقـــود المتداولة بها وهذا يعنى أن كل نظام نقدى يتكون من ثلاثة عناصر : (١) أنـــواع النقـــود المختلفة المتداولة ، (٢) الوحدة النقدية القياسية ، (٣) القاعدة النقدية .

وقد أدى تعدد العملات المتداولة فى وطن معين أو دولة معينة إلـــى ضـــرورة تحديد العلاقة فيما بينها لذلك جرت العادة على إختيار إحدى هذه العملات وإعتبارها وحدة نقدية قياسية، وهذا يعنى أن الوحدة النقدية القياسية تعتبر وحدة للتحاســـب فـــى مختلـــف المعاملات الإقتصادية وتعتبر كذلك وحدة لجميع العملات الأخرى المتداولة التى تكون إما أجزاء منها أو مضاعفات لها . والجنيه المصرى هو الوحدة النقدية القياسية فى جمهوريـــة مصر العربية والدولار الأمريكى هو الوحدة النقديـــة القياســـية فـــى الولايـــات المتحـــدة الأمريكية والجنيه الإسترلينى هو الوحدة النقدية القياسية فى بريطانيا وهكـــذا ... إلـــخ . وتختار الوحدة النقدية القياسية عادة على أساس مساواتها لأقصى أو لأدنى إنفـــاق يومـــى للشخص الطبيعى فى مجتمع معين .

أما فيما يتعلق بالقاعدة النقدية فقد كانت ركناً هاماً فـــى كـــل الأنظمـــة النقديـــة المعدنية كما كانت تستعمل للدلالة على الوزن من المعدن الخالص الذى تحتويـــه وحـــدة النقد. وقد تطور معنى القاعدة النقدية فصارت تعنى نفس المعدن الذى تصنع منه الوحـــدة النقدية القياسية فكان النظام النقدى الإنجليزى على قاعدة الذهب لأن الوحدة النقدية القياسية الإنجليزية وهى الجنيه كانت تصنع من الذهب[١] فى حين كان النظام النقدى الفرنسى على قاعدة الذهب والفضة معاً أى على قاعدة المعدنين . وهذا يعنى أن قاعدة النقد كانت تتوافر فيها أهم وظائف النقود وهى كونها واسطة التبادل ومقياس للقيم، وبعبـــارة أخـــرى كـــان

---

(١) يتسم نظام الذهب بوجود علاقة ثابتة بين الوحدة النقدية القياسية وبين الذهب ، فـــإذا كانت الوحدة النقدية القياسية هى الجنيه الإسترلينى أو الدولار الأمريكى فإنه فى ظل نظام الذهب يكون الجنيه الإسترلينى أو الدولار الأمريكى عبارة عن وزن معين مـــن الذهب. وهذا يعنى أن قيمة الوحدة النقدية القياسية تكون مرتبطة إرتباطاً تاماً مايسع الذهب.

الذهب أو الفضة يستخدم فى تسوية المعاملات عند الإقتضاء كما كانا المعيار الحقيقى لقياس قيم مختلف السلع والخدمات .

وبتطور النشاط الإقتصادى وظهور النقود الورقية والنقود المصرفية والإستغناء بها عن الذهب والفضة عدلت المجتمعات عن القواعد النقدية المعدنية، وفى هذه الحالة "حيث لاتوجد علاقة ثابتة بين معدن من المعادن النفيسة كالذهب أو الفضة وبين الوحدة النقدية القياسية" يقال عادة أن الدول تتبع قاعدة النقود الورقية الإلزامية وتعنى قاعدة النقود الورقية الإلزامية أن وحدة النقد القياسية لاترتبط بالذهب بنسبة مقررة ولكنها لاتعنى على الإطلاق أن قيمة العملة تترك وشأنها حتى تتدهور بالنسبة للذهب . فالدول التى تتبع هذه القاعدة تخضع عملتها لقيود يتعلق أغلبها بتحديد كمية النقود الورقية التى يصدرها بنك الإصدار ، إذ نرى الدولة تضع الحد الأقصى لكمية النقود كما فى إنجلترا أو تقرر أن يكون الإصدار مضموناً بالذهب وبالعملات الأجنبية والسندات الوطنية كما فى جمهورية مصر العربية، وقد جرت أغلب الدول والأوطان الأجنبية على أن تقرر فى نفس الوقت قابلية تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية بسعر صرف ثابت قابل للتعديل، وهذا هو العامل المهم فى القاعدة النقدية إذ المقصود بها أن توجد أساساً صالحاً لتبادل العملة الوطنية بالعملات الأجنبية، وقد كان الهدف من قاعدة الذهب فى الماضى فى الدول التى أخذت بها هو ضمان تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية بسعر صرف الذهب على أساس أن الذهب هو العملة التى يمكن تحويلها إلى أية عملة أجنبية .

ومما يسترعى الإنتباه أن معظم الدول التى كانت تسير على قاعدة الذهب أصبحت تستطيع تحويل عملتها إلى العملات الأجنبية دون حاجة لوساطة الذهب وبهذا يمكنها أن تواصل تجارتها الخارجية، ولكى تتجنب أخطار التضخم وإرتفاع الأسعار يجب أن تجعل كمية النقود الورقية الإلزامية المصدرة متناسبة مع مايحدث من نمو فى الطاقة الإنتاجية الوطنية وفى الأعداد السكانية، وجدير بالذكر أن قاعدة العملة الورقية الإلزامية لاتعنى عدم إستعمال الذهب على الإطلاق فى النظام النقدى وإنما تجعل للذهب وظيفة أخرى وهى أنه يصبح إحتياطياً للمعاملات الخارجية إذ يستخدم فى تسوية فروق المدفوعات مع الخارج فيتم تصديره مباشرة أو يحول إلى عملات أجنبية تتم بها تسوية

مثل هذه الفروق، وهذا يعنى أن الذهب هو عملة العملات وتهتم الدول التى تأخذ بقاعدة النقود الورقية الإلزامية بجمعه لأنها تحتفظ للذهب بوظيفته فى تسوية فروق المدفوعات الدولية أى فى المعاملات الخارجية فقط .

رابعاً: قيمة النقود

يقصد بقيمة النقود القوة الشرائية لها أى هى مقدار السلع والخدمات التى يمكن أن تستبدل أو تشترى بالوحدة النقدية فى زمن معين ومكان معين . وهذا يعنى أن قيمة النقود تساوى مقلوب المستوى العام للأسعار[1] الذى سوف يرمز له بعد ذلك بالرمز (ع) وهناك نظريات عديدة لتفسير قيمة النقود منها نظرية التكاليف التى تفترض أن النقود الحقيقية هى النقود المعدنية التى تتحدد قيمتها بمقدار ما تحتويه من معدن نفيس وتتحدد قيمة المعدن النفيس بتكاليف إنتاجه، ويعيب هذه النظرية أنها ركزت على جانب العرض الذى يتحدد بتكاليف الإنتاج وأهملت جانب الطلب وبالتالى فإنها تصلح فقط لتفسير التغيرات التى تحدث فى عرض النقود المعدنية، يضاف إلى ذلك أن نظرية التكاليف لاتصلح أساساً لتفسير قيمة النقود الورقية التى ليس لها قيمة ذاتية كسلعة، أما نظرية كمية النقود The Quantity Theory of Money فهى أكثر إيضاحاً من نظرية التكاليف وتفترض هذه النظرية أن القوة الشرائية للنقود يحددها ثلاثة متغيرات رئيسية هى كمية النقود المتداولة وسيرمز لها بالرمز (ق) وسرعة تداول النقود وسيرمز لها بالرمز (س) وكمية السلع والخدمات التى يتم التعامل فيها بالنقود وسيرمز لها بالرمز (ك) والمستوى العام للأسعار (ع) ونظرية كمية النقود أو نظرية كمية التداول تنص على أن :

ق × س = ك × ع .... (١)

ويمكن إستنتاج :

---

(١) المستوى العام للأسعار (أو الرقم القياسى للأسعار) هو أحد المعايير التى تقاس بها التغيرات فى أسعار مختلف السلع والخدمات ونظراً لتعدد السلع والخدمات فعادة يكون هناك رقم قياسى للأسعار لكل مجموعة متجانسة من السلع والخدمات .

س = ك × ع / ق

سرعة التداول = إجمالى الناتج المحلى / كمية النقود

ويلاحظ أن الجانب الأيمن من معادلة كمية النقود يمثل جانب عرض النقـــود أى الكمية المعروضة منها للتداول التى تتأثر بلا شك بسرعة دوران النقود فى المجتمع . أمـــا الجانب الأيسر من معادلة كمية النقود فيمثل جانب الطلب على النقود الـــذى يشـــتق مـــن الرغبة فى مبادلتها بالسلع والخدمات . ومن معادلة كمية النقود نستنتج أن المستوى العـــام للأسعار (ع) هو :

$$ع = \frac{ق \times س}{ك}$$

وبما أن قيمة النقود هى مقلوب المستوى العام للأسعار (ع) فإنه يمكـــن تقديـــر القوة الشرائية للنقود إستناداً إلى معادلة كمية النقود، ولاشك أن التصور الكـــامل لنظريـــة كمية النقود يقتضى دراسة الطلب على النقود وعرض النقود .

خامساً: الطلب على النقود

تتناول دراسة الطلب على النقود دراسة الأسباب التى من أجلها يحاول الأفـــراد الحصول على النقود والإحتفاظ بها، وينقسم الطلب على النقود إلـــى قســـمين الأول هـــو الطلب على النقود كوسيط للتبادل حيث تستعمل النقـــود لتمويـــل عمليـــات الإســـتبدال أو المبادلات والقسم الثانى هو الطلب على النقود للإحتفاظ بها سائلة أو عاطلة ويطلق عليـــه تفضيل السيولة.

الطلب على النقود كوسيط للتبادل : تستخدم النقود لتمويل عمليات الإستبدال أو المبادلات ويمكننا أن نتصور الحالة التى تتم فيها جميع المشتروات بالأجل وتتم جميع المدفوعـــات بالشيكات ففى هذه الحالة لاتحتاج إلى النقود، وإذا سار المجتمع بأكمله وفقاً لهذه الطريقـــة

فإن جميع المبادلات سوف يمكن تحويليا عن طريق عمليات المقاصة فى بداية كل شـهر، ولكن نظراً لأن المجتمع لايسير وفقاً لهذا الإسلوب فإن مقداراً معيناً مـن النقـود يلـزم وجوده لتمويل الفترات التى تنقضى بين إستلام الدخل وبيـن إنفاقـه علـى الإسـتهلاك، وبالمثل فإن الوحدات الإنتاجية تحتاج إلى رصيد من النقـود لشـراء الخامـات والسـلع الوسيطة التى تقوم بتصنيعها وبيعها بعد ذلك، وكلما زادت المبادلات فى المجتمع كلما زاد رصيد النقود اللازم للتمويل فى مثل هذه الحالة للحصول عليه مرة واحدة كل شهر فـإن رصيد النقود الذى يلزم للمستهلك يتراوح بين القدر اللازم لتغطية إستهلاك ٣٠ يوماً (فـى بداية الشهر) وينخفض إلى الصفر فى نهاية الشهر، ففى المتوسط سيكون لديه مـا يوازى مصاريف نصف شهر (٣٠ + صفر) / ٢) . فإذا كان هناك بنود كثيرة تدفع فـى بدايـة الشهر فإن الرصيد من النقود اللازم لبقية الشهر سيكون أقل كثـيراً وإذا كـانت جميـع الوحدات الإنتاجية تسيطر عليها مؤسسة واحدة كبيرة فإن كمية صغيرة من النقـود يلـزم وجودها لتمويل المبادلات بين الوحدات الإنتاجية بعكس الحال إذا كان بالمقتصد القومـى عدد كبير جداً من الوحدات الإنتاجية الصغيرة المستقلة عن بعضها .

فإذا كان القدر الإجمالى للمبادلات فى المجتمع معلوماً لنا فإنه يمكن بسـهولة أن نحصل على مقياس لكمية النقود اللازم توافرها لتمويل هذا القدر من المبـادلات ونظـراً لصعوبة التوصل إلى القدر الإجمالى للمبادلات فى المجتمع، فإننا نفترض أن نتوقع أن فى ظل نظام إقتصادى معين أنه كلما كبر حجم الدخل القومى كلما إزداد حجم المبادلات فـى المجتمع وكلما إزداد حجم النقود اللازم لتمويل هذه المبادلات ولهذا السبب فإنـه يمكـن التعبير عن الطلب على النقود لإشباع دافع المعاملات كدالة لمستوى الدخل القومى فـإذا رمز للطلب على النقود لإشباع دافع المعاملات بالرمز (ط١) فإنه يمكن التعبير عن هـذا النوع من الطلب بالمعادلة رقم (٢) كما يلى :

ط١ = ت (ص) .... (٢)

ومن هذه المعادلة يمكن أن نتعرف على قيمة (ط١) إذا عرفنا قيمة الدخل القومى (ص) ومع ذلك فإن المعلومات التى لدينا لاتكفى لإعطاء صورة دقيقة عن المعادلة رقـم

(١) ولكننا نعلم بالتأكيد بأنها ذات ميل موجب وتتجه من اليمين إلى اليسار وهذا يعنى أنه كلما زاد الدخل كلما زاد مقدار النقود اللازم لإشباع دافع المعاملات .

الطلب على النقود بدافع تفضيل السيولة : يمثل الإحتفاظ بالنقود كمخزن للقيمة الشطر الثانى للطلب على النقود، ولأول وهلة يبدو أنه من الغريب أن يحتفظ شخص ما بنقوده لهذا الغرض فى الوقت الذى يمكنه أن يستغلها فى شراء الأصول الرأسمالية التى تغل دخلاً ، إلا أنه مما يسترعى الإنتباه أنه عندما يشترى شخص ما بعض الأصول الرأسمالية كالأوراق المالية (مثل السندات الحكومية أو غير الحكومية) فإنه يفقد قدرته على التصرف بحرية فى نقوده لبعض الوقت وبالتالى يتعرض لإحتمال ضياع بعض الفرص السانحة لإستغلال نقوده إستغلالاً مربحاً أو ربما تعرض لبعض لخسائر نتيجة للتقلبات السوقية فالغلة السنوية التى تغلها السندات ثابتة بالتالى فإن أى تغير يحدث فى سعر الفائدة سيؤدى إلى تغير أسعار جميع السندات، فمثلاً إذا أصدر سند فى وقت كان فيه سعر الفائدة ٤% فستدفع الحكومة (أو الجهة التى أصدرت السند) ٤ جنيهات كل عام لكل مشتر لهذه الورقة المالية يكون مستعداً لأن يدفع ١٠٠ جنيه ثمناً لها، فإذا تغير سعر الفائدة فيما بعد بحيث أصبح ٢% فسيرتفع الثمن السوقى لهذا السند إلى ٢٠٠ جنيه ذلك لأن أى مشتر جديد سيكون سواء لو دفع ١٠٠ جنيه ثمناً لورقة مالية جديدة تغل له غلة مقدارها جنيهان أى ٢% أو لو دفع ٢٠٠ جنيه ثمناً لورقة مالية قديمة تغل له ٤ جنيهات كل عام . فهو يربح ٢% على نقوده فى كلا الحالتين . وبالمثل إذا إرتفع سعر الفائدة من ٤% إلى ٨% فستنخفض قيمة السند الأصلى من ١٠٠ جنيه إلى ٥٠ جنيه وعلى هذا فإن التغيرات فى أسعار الفائدة لابد أن تعنى تغيراً فى أسعار السندات، فنجد الأفراد يحاولون كسب بعض المال بشراء السندات عندما تكون منخفضة الثمن (أى عندما يكون سعر الفائدة مرتفعاً) ويقومون ببيع هذه السندات عندما تكون غالية الثمن (أى عندما يكون سعر الفائدة منخفضاً)، ومن الواضح أنه لايمكن التنبؤ بصفة مؤكدة بما ستكون عليه أسعار الفائدة فى المستقبل ولهذا يلجأ الأفراد إلى التخمين ويستطيعون أن يحصلوا على مكاسب رأسمالية بأن يخمنوا صحيحاً متى سترتفع أثمان السندات ومتى ستنخفض ومن ثم يحتفظ الأفراد بالنقود سائلة لكى يشتروا بها سندات (أو أسهم) عندما يكون سعر الفائدة قد بلغ من الإرتفاع حدا يشعرون معه بأنه لابد أن ينخفض من جديد فهم يحصلون على مكاسب

رأسمالية بالمضاربة فى الأوراق المالية ومابين أن يحصلوا على مكاسب نتيجة لكونهم يعرفون أكثر من غيرهم فى السوق مستقبل التقلبات السوقية المتعلقة بأسعار الفائدة .

سادساً: عرض النقود

يمثل عرض النقود فى فترة زمنية معينة القدر الإجمالى من النقود الذى يحتفظ به جميع أفراد المجتمع، ولذلك فإن مفهوم الطلب على النقود وعرض النقود يعتبران الطلب على قدر ثابت من النقود والمعروض منه وإستناداً إلى ذلك فإن إزدياد عرض النقود يعنى إزدياد القدر المصدر منها وليس بيع أصحاب النقود لها ولهذا فإن عرض النقود الذى يعتبر ثابتاً فى فترة زمنية معينة يختلف فى طبيعته عن عرض السلع الأخرى الذى يمثله تيار متدفق يتناسب تناسباً طردياً مع الثمن السوقى لهذه السلع، وفضلاً عن ذلك فإن إنتاج النقود وإستهلاكها لايتم بصفة متصلة كما هو الحال بالنسبة للسلع الأخرى إذ أن العرض الثابت من النقود يتم تداوله بين أفراد المجتمع وتتوقف سرعة هذا التداول على عوامل عديدة سلف ذكرها .

ويتكون المعروض النقدى من : (١) النقود الورقية أى أوراق البنكنوت والنقود المعدنية التى تصدرها الحكومة والبنك المركزى ، (٢) النقود المصرفية أى الإئتمان ويتحدد القدر المعروض من النقود الورقية بطلب المجتمع على هذا النوع من النقود بعد أن كان يتحدد فى الماضى بحجم الغطاء الذهبى المتاح لدى السلطات النقدية، هذا فى حين تقوم المصارف التجارية بدور رئيسى فى خلق النقود المصرفية أى الإئتمانية، وقد تم ذلك عندما تبين للبنوك أن عدداً قليلاً من المودعين كانوا يستردون ودائعهم وأن هناك فرصاً سانحة لإستغلال هذه الودائع بإقراضها لرجال الأعمال نظير أسعار فائدة مرتفعة بدلاً من تركها عاطلة فى خزائن البنوك .

ولهذا بدأت البنوك تشجع الأفراد على الإحتفاظ بإرصدتهم النقدية على شكل ودائع آجلة فى البنوك نظير دفع عمولة تتناسب طردياً مع طول فترة الإيداع[١] ثم تقوم البنوك بإقراض الجزء الأكبر من هذه الودائع الآجلة لرجال الأعمال نظير عمولة (سعر الفائدة) أعلى مما تدفعه لأصحاب هذه الودائع وتربح من وراء ذلك الفرق بين مستوى الفائدة فى كلا الحالتين . وهناك شرطان ضروريان لإتمام هذه العملية : (١) أن تكون النقود كليا متجانسة وتلقى قبولاً عاماً من جميع الأفراد فى التداول ، (٢) أن لايسحب عملاء البنك فى فترة زمنية معينة إلا جزءاً صغيراً يحتفظون به لديها من ودائع، ويمكن للبنوك أن تتعرف على نسبة هذا الجزء من إختباراتها وخبراتها الماضية مع عملائها ويسمى بالإحتياطى النقدى .

وفى المجتمعات الراقية حيث تتم غالبية المعاملات بين الأفراد بالشيكات فإن مصير القروض التى يأخذها الأفراد من البنوك هو أن تودع من جديد فيها وتكون مصدراً جديداً للإقراض . وهذا يعنى أن الأموال التى تقرضها البنوك إلى المقترضين هى نفسها الأموال التى يودعها هؤلاء المقترضون فى البنوك، وهذا يعنى أن مجموع الودائع الكلية فى البنوك جميعاً سيزداد فى النهاية زيادة كبيرة جداً بحيث تبلغ عدة أمثال الودائع الحقيقية لدى البنوك، ومع ذلك فإن إزدياد حجم هذه الودائع الخيالية أو الإفتراضية أو الإئتمانية لن يثير أية مشاكل مادام الإحتياطى النقدى المتاح بخزائن البنك كافياً لدفع طلبات العملاء.

مثال : بإفتراض نسبة الإحتياطى النقدى الذى يجب أن يحتفظ به البنك هى ١٠% فإذا أودع شخص ما وديعة حقيقية آجلة مقدارها ١٠٠٠ جنيه فى أحد البنوك فإن البنك يحتفظ فى خزائنه منها بإحتياطى قدره ١٠% ويقرض الباقى وهو ٩٠٠ جنيه لأحد

---

(١) فى إنجلترا مثلاً لاتستعمل أوراق البنكنوت بصفة أساسية إلا لدفع الأجور ولتمويل المعاملات الجارية الصغيرة مما ييسر على السلطات النقدية ضبط حجم أوراق البنكنوت المصدرة بما تجعله متناسبا مع مستوى الأجور وحجم العمالة فى المجتمع.

عملائه[1] الذى يقوم بإيداعه فى نفس البنك (أو ربما فى بنك آخر) ويصبح وديعه جديدة يحتفظ منها البنك بإحتياطى قدره ١٠% ويقرض الباقى البالغ ٨١٠ جنيه لعميل آخر يقوم بدوره بإيداعه فى البنك ويصبح وديعه جديدة يحتفظ منها البنك بإحتياطى نقدى قدره ١٠% ويقرض الباقى البالغ ٧٢٩ لعميل ثالث يقوم بدوره بإيداعه فى البنك وهكذا يستمر الإقراض والإيداع إلى أن يصل حجم هذه الودائع الإئتمانية فى النهاية إلى عشرة آلاف جنيه والإحتياطى النقدى لها ١٠٠٠ جنيه ومقدار إجمالى قيمة القروض التى عقدها البنك ٩٠٠٠ جنيه[2] وهذا يعنى أن الألف جنيه الأولى عندما أودعت وتتابع إيداعها وإقراضها إزدادت الكمية المعروضة من النقود الممكن تداولها إلى تسعة أمثال الوديعة الأصلية ويعزى ذلك كما سبق إلى أن البنوك لايطلب منها عادة إلا دفع مقادير صغيرة من العملة لاتبلغ إلا قدراً بسيطاً جداً من الإلتزامات النقدية التى يتعين عليها القيام بها أى أنها لايطلب منها عادة إلا دفع نسبة بسيطة من الودائع خاصة وأن جانباً من هذه الودائع هو ودائع آجلة لايمكن العملاء سحبها إلا بشروط معينة يتم الإتفاق عليها عند الإيداع .

ومن الطبيعى أن يكون هناك حدوداً لقدرة البنوك التجارية على زيادة المعروض النقدى عن طريق خلق الودائع الإئتمانية، وأهم هذه الحدود على الإطلاق هى نسبة الإحتياطى النقدى التى يحلو للبعض تسميتها بنسبة السيولة ، إذ تحتفظ البنوك التجارية بجنيه واحد سائل فى مقابل كل ١٢ جنيه من الودائع الإئتمانية، ولهذا فإن هناك علاقة نسبية ثابته بين حجم الودائع الإئتمانية وبين مقدار النقود السائلة التى تحتفظ بها البنوك التجارية . وتتحكم السلطات النقدية فى قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الإئتمانية

---

(١) بعد أن يقدم الضمانات الكافية لهذا القرض والتى تكون فى قيمتها فى غالبية الأحيان توازى أو تزيد عن قيمة القرض .

(٢) عندما يمنح البنك قرضاً لأحد العملاء فإن الشخص المستفيد يعطى دفتراً للشيكات ويستخدم هذه الشيكات لدفع إلتزاماته النقدية وترصد قيم هذه الشيكات فى حسابات الأشخاص الصادرة لأمرهم أى المستفيدين إما فى نفس البنك أو فى بنك آخر وهذا يعنى أن المبالغ التى يدفعها العملاء إلى البنوك لتضاف إلى ودائعهم تنشأ أصلاً من القروض التى قدمها نفس البنك أو بنك آخر إلى عملائه .

عن طريق رفع نسبة السيولة إذا كانت تستهدف تخفيض المعروض من النقود أو تخفيض نسبة السيولة إذا كانت تستهدف زيادة المعروض من النقود .

ولما كانت البنوك التجارية تحتفظ دائماً بجزء من إحتياطاتها النقدية لدى البنك المركزى[١] فإنه إذا أمكن للبنك المركزى أن يغيير مقدار هذه الودائع فسيمكنه تغيير حجم الودائع الإئتمانية وبالتالى يمكنه تغيير عرض النقود، ويستطيع البنك المركزى تحقيق ذلك عن طريق عمليات السوق المفتوحة ويقصد بعمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزى بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية أو غيرها من الأوراق التجارية فى السوق العامة أو السوق المفتوحة ، فعندما يبيع البنك المركزى فى السوق المفتوحة أوراقاً مالية حكومية تشتريها البنوك التجارية[٢] وتدفع قيمتها بشيكات مسحوبة على أرصدتها الدائنة لدى البنك المركزى وبالتالى تنخفض هذه الأرصدة عن نسبة السيولة المقررة فتلجأ البنوك التجارية فى الحال إلى طلب بعض قروضها العاجلة كما تقلل من القروض المقدمة لرجال الأعمال الأمر الذى من شأنه إنخفاض قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع الإئتمانية فينخفض عرض النقود ويحدث العكس بطبيعة الحال عندما يرغب البنك المركزى وغيره من السلطات النقدية الأخرى فى زيادة عرض النقود.

---

(١) البنك المركزى هو بنك البنوك أى هو البنك الذى يقع على قمة الجهاز المصرفى .
(٢) وغيرها من الهيئات المالية أو رجال الأعمال .

خلق النقود الإئتمانية بواسطة البنوك التجارية .

المرحلة	الـــــــــــودائع بالجنيه	الاحتياطى النقدى بالجنيه	القـــــــــروض بالجنيه
الأولى	١٠٠٠	١٠٠,٠٠	٩٠٠,٠٠
الثانية	٩٠٠,٠٠	٩٠,٠٠	٨١٠,٠٠
الثالثة	٨١٠,٠٠	٨١,٠٠	٧٢٩,٠٠
الرابعة	٧٢٩,٠٠	٧٢,٩٠	٥٦٥,١٠
الخامسة	٦٥٦,١٠	٦٥,٦٠	٥٩٠,٥٠
السادسة	٥٩٠,٥٠	٥٩,٠٥	٤٩١,٤٥
.	.	.	.
.	.	.	.
.	.	.	.
الإجمالى*	١٠٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٠٠

* إجمالى حجم الودائع الإئتمانية = ١٠٠٠ (٠,٩) + (٠,٩)^{٢} + (٠,٩)^{٣} + ...)

= ١٠٠٠ × ٠,٩ (١ + ٠,٩ + (٠,٩)^{٢} + (٠,٩)^{٣} + ...)

= ٩٠٠ (١ + ٠,٩ + (٠,٩)^{٢} + (٠,٩)^{٣} + ...)

= ٩٠٠ × ١ / (١ − ٠,٩) = ٩٠٠٠

سابعاً: سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه

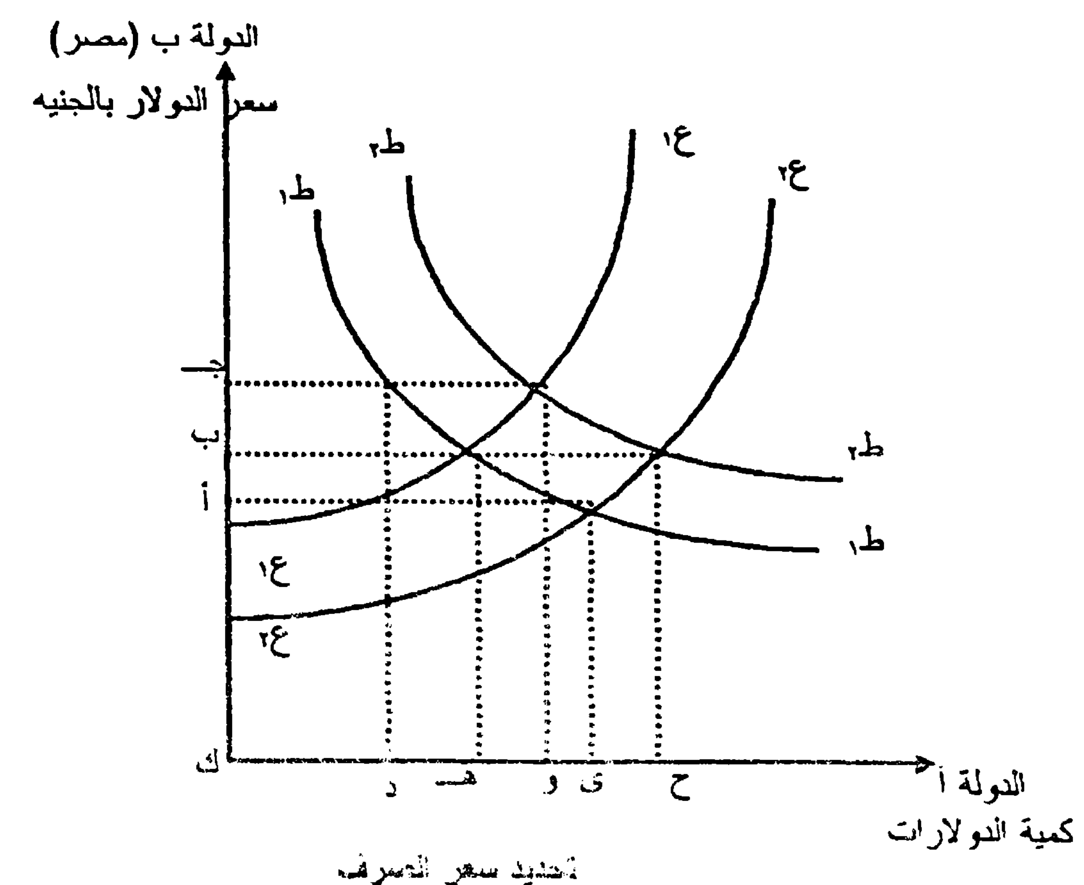
تعريف سعر الصرف لايخرج سعر الصرف بين دولتين عن كونه المعدل الذى تتبادل طبقاً له عملة دولة بعملة أخرى ، فسعر الصرف إذن هو عبارة عن سعر عملة ما مقاساً بعملة أخرى .

وينشأ سعر الصرف نتيجة لأن النقود الورقية لدولة ما قد لاتكون مقبولة كوسيط للتبادل فى دولة أو دول أخرى ، ونتيجة لضرورة معادلة عملة دولة بعملة الدول الأخرى إذا ماقدر للتجارة الدولية أن تقوم لها قائمة .

ينبع الطلب على العملات الأجنبية - كما تبين من قبل - من رغبة الدولة فى دفع ثمن وارداتها من تلك الدول وعلى ذلك فإن طلب جمهورية مصر العربية مثلاً للدولار ينبع من رغبتها فى إستيراد السلع والخدمات الأمريكية أو سلع وخدمات الدول الأخرى التى تقبل دفع الثمن بالدولار، وحيث أن المنتج فى الدول المصدرة يطلب الحصول على ثمن معين بعملة دولته لما يصدره من سلع إلى الدولة المستوردة فإن الثمن الذى يبيع به المستورد لهذه السلع فى الداخل يتوقف على سعر الصرف بين عملة الدولة المستوردة وعملة الدولة المصدرة . والمقصود بسعر الصرف كما تبين من قبل القدرة الإستبدالية لعملة الدولة بعملات الدول الأخرى ، أى ثمن العملة مقاساً بعملات الدول الأخرى وبناءً على ذلك فإن إرتفاع سعر الصرف لدولة معينة يعنى إرتفاع قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى . وأمر هذا فإنه يعنى رفع أثمان صادرات هذه الدول مقاسة بعملات الدول الأخرى . وكذلك فإن إنخفاض سعر الصرف لدولة معينة يعنى إنخفاض قيمة عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى . الأمر الذى يعنى خفض أثمان صادراتها إلى الدول الأخرى ، فإنخفاض سعر الصرف بالنسبة للجنيه الإسترلينى مثلاً ، أى إنخفاض أثمان السلع البريطانية بقيم العملات الأخرى مثل الدولار الأمريكى والمارك الألمانى وغيرها ، ذلك بالرغم من عدم تغير أثمان هذه السلع فى داخل بريطانيا نفسها .

منحنيات طلب وعرض العملة

إذا إفترضنا أن هناك دولتان (أ ، ب) وأنهما تتعاملان تجارياً فإن معنى ذلك أن كلا منهما تطلب الحصول على عملة الدولة الأخرى حتى يمكنها تمويل وارداتها منها وعلى ذلك يمكن إيجاد العلاقة بين عملة الدولتين أى سعر الصرف لعملة كل منهما مقاساً بعملة الدولة الأخرى ، ويساعد الشكل التالى على بيان كيفية الوصول إلى ذلك ، حيث يبين المحور السينى كمية المتاح من عملة الدولة (أ) ولتكن الولايات المتحدة ، بينما يبين المحور الصادى سعر عملة الدولة (أ) مقيماً بعملة الدولة (ب) ولتكن مصر وعلى ذلك فإذا تحركنا على المحور الرأسى صعوداً ترتفع قيمة الدولار ، أما إذا تحركنا هبوطاً فإن قيمة الدولار تنخفض فإذا إنخفضت قيمة الدولار تزيد قدرة الجنيه المصرى على شراء السلع الأمريكية، وهذا يعنى زيادة طلب المصريين على الدولار لتمويل الزيادة فى وارداتهم من أمريكا، وعلى العكس من ذلك إذا إرتفعت قيمة الدولار تقل قدرة الجنيه المصرى على شراء السلع الأمريكية فيقل الطلب عليها ويقل بذلك طلب المصريين على الدولار لتمويل وارداتهم الأمريكية، وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن منحنى الطلب على الدولار وشأنه فى ذلك شأن منحنى الطلب على أية عملة أخرى - فى سوق الصرف الدولية منحنى سالب الميل ، أى منحنى هابط .



تحديد سعر الصرف

ومن ناحية أخرى فإن إنخفاض سعر الدولار (إرتفاع الجنيه) يعنى إرتفاع سعر الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة ، الأمر الذى يعنى إنخفاض المشتريات الأمريكية من السلع المصرية وعلى ذلك فسوف ينفق الأمريكيون كمية أقل من الدولارات فى شرائها[1] أى تقل كمية الدولارات التى يعرض الأمريكيون إستبدالها بالجنيه المصرى لتمويل وارداتهم من مصر وهذا يعنى إنخفاض القدر المعروض من الدولارات، أما إذا إرتفع سعر الدولار (إنخفاض الجنيه) فإن ثمن الصادرات المصرية للولايات المتحدة يقل مما يزيد مقدارها ويزيد بالتالى مقدار الدولارات التى يعرض الأمريكيون إستبدالها بالجنيه المصرى لتمويل وارداتهم من مصر الأمر الذى يعنى إزدياد القدر المعروض من الدولارات . وعلى ذلك يمكن القول بأن منحنى عرض الدولار – وشأنه فى ذلك شأن منحنى عرض أية عملة أخرى – فى سوق الصرف الدولى منحنى موجب الميل ، أى منحنى صاعد .

تحديد سعر الصرف : يتوقف سعر الصرف بالنسبة لأى عملة على قوى العرض والطلب، وبتعبير آخر فإن سعر الصرف لعملة ما يتحدد فى سوق الصرف الدولية عند تقابل منحنى عرضها مع الطلب عليها، فإذا فرضنا مثلاً تكملة لمثالنا السابق – أن منحنى الطلب على الدولارات هو المنحنى (ط،ط١) ، وأن منحنى عرضها هو المنحنى (ع،ع١)، وأن سعر الدلار مقوماً بالجنيه المصرى كان منخفضاً (أ ك فى شكل ١–٨) فإن معنى ذلك وجود خلل فى المدفوعات حيث تكون رغبة المصريين فى الحصول على الدولارات اللازمة لتمويل وارداتهم من الولايات المتحدة أكثر من رغبة الأمريكيين فى إستبدال دولاراتهم بالجنيه المصرى لتمويل الصادرات المصرية إليهم، وبذلك يزداد الطلب على الدولار عند السعر (أ ك) عن المعروض منه عند هذا السعر بمقدار (د ى)، وظهور فائض الطلب – كما تبين من قبل – يؤدى إلى إرتفاع سعر الدولار وبالتالى إنخفاض

---

(١) يفترض هذا التحليل أن طلب المصريين على السلع الأمريكية وطلب الأمريكيين على السلع المصرية يتسمان بالمرونة الأمر الذى سوف يعنى أن أى إنخفاض فى سعر السلع فى أى من الدولتين سوف يؤدى إلى زيادة صادراتها بمعدل يزيد عن معدل إنخفاض الأسعار وهذا يؤدى إلى زيادة الإنفاق على شراء هذه السلع .

سعر الصرف وبالتالى إنخفاض سعر الجنيه المصرى، وأمر هذا شأنه إنما يعنى إرتفاع أسعار الواردات الأمريكية لمصر مما يقلل الطلب عليها فيقل بذلك طلب المصريين على الدولارات وفى نفس الوقت تنخفض أسعار الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الأمر الذى يزيد من عرضهم إستبدال الدولار بالجنيه المصرى حتى يتمكنوا من تمويل الصادرات المصرية إليهم . وهذا يعنى إزدياد عرض الدولار . وهكذا يستمر إرتفاع فى سعر الدولار إلى أن يتقابل منحنى عرض الدولار مع منحنى الطلب فيتحدد سعر التوازن عند (ك ب) حيث تكون الكمية المعروضة من الدولارات عند هذا السعر مساوية للكمية المطلوبة منه (ك هـ فى الشكل السابق) .

العوامل المؤثرة على سعر الصرف

هناك العديد من العوامل المؤثرة على سعر الصرف، ولو أنها تقوم بتأثيرها عن طريق التأثير على طلب أو عرض العملة موضع البحث ومن أهم هذه العوامل الأذواق والسعر الداخلى للصادرات والمستوى العام للأسعار فى الدولة..

١- **الأذواق** : يؤدى تغير الأذواق إلى تغير الطلب على السلع والخدمات فإذا فرضنا حدوث تغير موافق فى أذواق المصريين بالنسبة للسلع الأمريكية - نتيجة لتأثير الإعلانات مثلاً - وذلك فى ظل ثبات العوامل الأخرى على ما هى عليه فإن منحنى طلب المصريين على السلع الأمريكية سوف ينتقل إلى اليمين الأمر الذى يعنى زيادة المقدار الذى يطلبه المصريين من السلع الأمريكية عند جميع مستويات الأسعار . وأمر هذا شأنه إنما يعنى زيادة طلب المصريين على الدولار لتمويل وارداتهم الأمريكية . أى أن إنتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليمين (المنحنى ط٢ط٢ فى الشكل السابق) وهذا يعنى وجود فائض طلب على الدولار عند سعر الصرف الأصلى (ك ب) مما يؤدى إلى رفع سعر الصرف للدولار إلى (ك ج) حيث يتقاطع منحنى عرض الدولار مع منحنى الطلب الجديد عليه ويتلاشى فائض الطلب عليه وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن التغير فى الأذواق الموافق بالنسبة لسلع دولة معينة سوف يؤدى إلى إرتفاع سعر صرف عملتها فى سوق الصرف الدولية .

٢- السعر الداخلى للسلع المصدرة : إن تغير السعر الداخلى للسلع التصديرية فى دولة ما يؤثر على سعر صرف عملتها ويمكن إيضاح نوع ذلك التأثير بإفتراض أن السعر الداخلى للسلع الأمريكية (التى يصدر جزء منها إلى مصر) قد إنخفض لاشك أن ذلك يعنى إنخفاض الأسعار التصديرية لهذه السلع إذا بقيت الأشياء الأخرى على ماهى عليه ولما كان ذلك سوف يزيد من طلب المصريين (وغيرهم) على هذه السلع ، فإن طلبهم على الدولارات سوف ينتقل إلى اليمين (يزداد) وذلك لتمويل وارداتهم من الولايات المتحدة وهذا بدوره يؤدى إلى إرتفاع سعر الصرف للدولار، ولاشك أن إرتفاع سعر الدولار إنما يعنى إنخفاض سعر الجنيه المصرى، وعلى ذلك يمكن القول أن إنخفاض الأسعار الداخلية للسلع التصديرية فى دولة ما يؤدى إلى إرتفاع سعر الصرف لعملاتها وذلك بإفتراض ثبات المتغيرات الأخرى .

٣- المستوى العام للأسعار : يؤدى التغير فى المستوى العام للأسعار فى دولة ما إلى تغير معاكس فى سعر صرف عملتها، فإرتفاع المستوى العام للأسعار فى الدولة يؤدى إلى إنخفاض قيمة عملتها، فمثلاً إذا كان هناك تضخماً فى الولايات المتحدة وبالتالى إرتفاع فى أسعار السلع الأمريكية ، فإن الطلب المصرى (وغير المصرى) على السلع الأمريكية سوف ينعكس ، الأمر الذى يعنى إنخفاض الطلب على الدولار (إنتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليسار)، وفى نفس الوقت فإن السلع المصرية بالرغم من عدم إنخفاض أسعارها تصبح نسبيا أرخص من السلع الأمريكية الأمر الذى يدفع الأمريكيين إلى زيادة طلبهم عليها، وعلى ذلك يزداد طلب الأمريكيين على الجنيه المصرى ويزداد بذلك عرض الدولار (ينتقل منحنى عرض الدولار إلى اليمين) ولاشك أن إنتقال منحنى الطلب على الدولار إلى اليسار فى نفس الوقت الذى ينتقل فيه منحنى عرضه إلى اليمين يؤدى إلى إنخفاض سعر صرفه ، أى إنخفاض قيمته .

٤- أسعار الصرف المثبته : إفترضنا فى دراستنا حتى الآن أن أسعار الصرف بالنسبة لجميع العملات متروكة لتحددها سوق الصرف الدولية ، وعلى ذلك فهى تتقلب صعوداً أو هبوطاً طبقاً لعديد من العوامل ، ويطلق على سعر الصرف فى هذه الحالة سعر الصرف الحر أو المتقلب ولكن الواقع أن سعر الصرف منذ الحرب العالمية الثانية ثابت – يتغير

في حدود ضيقة جداً – بالنسبة لجميع العملات . وعلى ذلك فإن التغير في طلب وعرض أية عملة يعبر عن نفسه بطريقة أخرى غير التأثير على سعر الصرف الرسمى ، ويوضح ذلك الشكل السابق فإذا كان سعر الدولار مقيماً بالجنيه المصرى مثبتاً عند (ك ج) ، فإن مقدار عرض الدولارات عند هذا السعر (ك و) يزيد عن مقدار الطلب عليها (ك د) وعلى ذلك يصبح هناك فائض مقداره (د و) وحيث أن زيادة عرض الدولارات إنما تعنى إنخفاض المعروض من الجنيه المصرى عن الطلب عليه فإنه إذا لم تتدخل حكومة الولايات المتحدة فإن بعض طالبى الجنيهات المصرية سوف يحصلون عليها بسعر يزيد عن سعر الصرف المثبت وذلك فى السوق السوداء بينما لن يتمكن البعض الآخر من الحصول على الجنيه المصرى، ولذلك فإن الحكومة تتدخل فى هذه الحالة بتقنين الجنيهات المصرية على طالبها وقصر حق إجراء إستبدال الدولار بالجنيه عليها، ولايكفى هذا الإجراء لإختفاء السوق السوداء ، إذ يجب بالإضافة إلى ذلك إتخاذ الإجراءات الكفيلة بنقل منحنى الطلب على العملات الأجنبية إلى اليسار إلى أن يتقاطع مع منحنى عرضها عند سعر الصرف المثبت أو بالقرب منه، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تقييد السعر بالخارج ومنع إستيراد بعض السلع وتقييد الإستيراد من السلع الأخرى إما بإفتراض الحصول على ترخيص للإستيراد أو بإتباع نظام الحصص وفى نفس الوقت إنه يجب التخلص من التقلبات قصيرة المدى فى طلب وعرض العملات الأجنبية عن طريق تدخل الحكومة فى شراء وبيع العملات الأجنبية .

أما إذا كان هناك إنتقال دائم فى أحد منحنيات عرض أو طلب العملات الأجنبية نتيجة لوجود تضخم نقدى مثلاً فى الدولة فإنه يصعب الإحتفاظ بسعر الصرف الثابت للعملة، فإذا كان إنتقال منحنى العرض إلى اليمين مثلاً يرجع إلى الزيادة المستمرة للإستثمار الخارجى فإن سعر الصرف يجب أن ينخفض فإذا ما حاولت الدولة المحافظة على المستوى القديم لسعر الصرف فإن عليها أن تدخل فى السوق مشترية للدولار وبائعة للذهب والعملات الأجنبية، ويمكن الإستمرار فى هذه السياسة طالما كان هناك رصيد كافى من الذهب والعملات الأجنبية أما إذا إقترب ذلك الرصيد من النفاذ فإن على الدولة أن تختار بين تخفيض سعر الصرف لعملتها أو تقييد الواردات والإقتراض الخارجى حتى ينتقل عرض الدولار إلى اليسار مرة أخرى .

ويختلف الإقتصاديون فى تفضيلهم لسعر الصرف المثبت أو الحر فبعضهم يؤيــد تثبيت سعر الصرف إعتقاداً منهم أن ذلك سوف يشجع التجارة الخارجية والبعض الآخــر يؤيد ترك سعر الصرف لتحدده ظروف العرض والطلب فى أسواق التصريف معتقدين أن التقلبات فى أسعار الصرف لن تكون بالضخامة التى تضر بالتجارة الخارجيــة ، خاصــة وأن هجرة رأس المال سوف تقلل من التقلبات قصيرة المدى فى أسعار الصرف .

الفصل الثانى

التضخم

لايوجد تعريف واحد للتضخم يلقى قبولاً عاماً من علماء الإقتصاد . ومعظم تعريفات التضخم وأكثرها شيوعاً قد بنيت على أساس النظرية الكمية للنقود وهى تعتبر من أقدم النظريات فى تفسير التضخم وزيادته إلى تزايد كمية النقود . ويعرف وفقاً لهذه النظرية بأنه " الزيادة المحسوسة فى كمية النقود " أو أنه " ينتج عن الزيادة فى عرض النقود والإئتمان " أو أنه " الزيادة فى كمية النقود التى تؤدى إلى إرتفاع الأسعار " أو أنه "زيادة الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار أو زيادة الإئتمان المصرفى" .

وبحلول الأزمة العالمية الكبرى وماصاحبها من صعوبات سياسية وإجتماعية أدخلت عوامل أخرى فى تعريف التضخم بجانب العامل النقدى كالنقص فى المعروض من النعم أى السلع والخدمات، وفى هذا الإتجاه يبين أحد الكتاب أن التضخم هو الإرتفاع فى المستوى العام للأسعار الذى ينتج عن وجود فجوة بين حجم الدخول المتاحة للإنفاق وحجم السلع والخدمات المتاحة فى الأسواق، وفى نفس الإتجاه يعرف آخرون التضخم بأنه الزيادة فى كمية النقود بالنسبة لكمية النعم بالقدر الذى يكفى فى مدة قصيرة لتحقيق إرتفاع كبير فى الأسعار، وهناك إتجاه ثالث يعرف التضخم بأنه الزيادة فى الطلب النقدى على النعم بالنسبة للمعروض منها مما يؤدى فى النهاية إلى إرتفاع الأسعار إرتفاعاً فجائياً وهناك إتجاه رابع قدم تعاريف للتضخم تعتمد على أسبابه وليس على مظهره، فإرتفاع الأسعار قد ينشأ لعدة أسباب منها زيادة الطلب الإجمالى عن العرض الإجمالى الثابت أو نقص العرض الإجمالى عن الطلب الإجمالى الثابت أو زيادة الطلب بمعدلات تفوق معدلات زيادة العرض أونقص العرض بمعدل يزيد عن معدل نقص الطلب وهكذا ...إلخ.

ولكن الإتجاهات الحديثة فى تعريف التضخم تركز على إرتفاع مستوى الأسعار إذ ذكر بعض الكتاب أن حالة الإرتفاع العام للأسعار توصف بأنها تضخم وهذا يدل على أن العرض الفعال للنقود يتزايد بسرعة وبنسبة أكبر من سرعة عرض النعم المشتراه بهذه النقود، ويذكر فريق آخر أن التضخم هو "الإرتفاع فى المستوى العام للأسعار الناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدى والتيار السلعى" وإستناداً إلى ذلك يعرفه آخرون بأنه "

حركة صعودية للأسعار تتصف بالإستمرار الذاتى ينتج عن فائض الطلب الزائد عن قـدرة العرض • وكل هذا يعنى أنه يجب أن يتوفر شرط أساسى فى تعريف الحالة بأنها تضخمية ذلك هو إرتفاع الأسعار • غير أن هذا الشرط لايأخذ بالضرورة شكلاً عامـاً أو تضخميـاً صريحاً فمن الممكن أن تدخل قوى غير إقتصادية توقف إرتفاع الأسعار عن طريق القيـود الإدارية وتسمى فى هذه الحالة بالتضخم المكبوت تمييزاً لها عن حالة التضخـم الصريـح التى تستجيب فيها الأسعار بالصعود لكل زيادة فى الطلب الفعال .

أولاً: أنواع التضخم

هناك أنواع متعددة من التضخم ولكنها ليست منفصلة عن بعضها البعـض بـل توجد خاصية مشتركة تجمع بين كل هذه الأنواع وهى عجز النقود عن أداء وظائفها آداءاً كاملاً، وفيما يلى إستعراض أنواع التضخم مستندين فى ذلك على عدة معايير تميـز كـل نوع عن الآخر .

المعيار الأول : تدخل الدولة وإشرافها على جهاز الأسعار : يدخل فى هذا النطاق طبقـاً لهذا المعيار نوعان من التضخم :

١- التضخم الظاهر : وفيه ترتفع الأسعار بصـورة متصلـة ودائمـة دون أن يعترض طريقها أو يُحد من وقوعها أى عائق إستجابة لفائض الطلـب وبعبـارة أخـرى ترتفع فيه الأسعار بحرية أى بدون تدخل غير طبيعى من السلطات ويظهر هـذا النـوع مباشرة فى شكل إرتفاع فى الأسعار ثم ينعكس فى شكل إرتفاع فى الأجور وغيرها .

٢- التضخم المكبوت أو المستتر : وفيه لايستطيع أن ترتفع الأسعار لوجـود القيود الحكومية المباشرة التى تفرض للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثـل التسـعير الجبرى ونظام البطاقات .

<u>المعيار الثاني</u> : **تباين وإختلافات القطاعات الإقتصادية : يختلف التضخم الذى يحدث فى قطاع الإستهلاك عن التضخم الذى يحدث فى قطاع الإستثمار ومن هنا فإن التضخم وفقاً لهذا المعيار يقسم إلى نوعين :**

١- **التضخم السلعي** : وهو ذلك النوع من التضخم الذى يحدث فى قطاع نعم الإستهلاك مما يؤدى إلى شيوع أرباح غير عادية فى صناعات إنتاج نعم الإستهلاك .

٢- **التضخم الرأسمالي** : وهو ذلك النوع من التضخم الذى يحدث فى قطاع نعم الإستثمار مما يؤدى إلى شيوع أرباح غير عادية فى صناعات إنتاج نعم الإستثمار .

ويجمع كينز بين نوعى التضخم فى قطاعى الإستهلاك والإستثمار وأطلق عليه التضخم الربحي وهو التضخم الذى يؤدى إلى ظهور أرباح غير عادية فى كل من صناعات نعم الإستهلاك وصناعات نعم الإستثمار، كما يشير كينز إلى نوعين آخرين من التضخم هما التضخم الكامل الحقيقى الذى يسود فى حالة التوظف الكامل لجميع عوامل الإنتاج والتضخم الجزئى الذى ينشأ فى المقتصد قبل وصوله إلى نقطة التوظف الكامل .

<u>المعيار الثالث</u> : حدة الضغط التضخمي : ويميز فى هذا المجال بين نوعين من التضخم :

١- **التضخم الجامح** : ويتمثل هذا النوع فى زيادة الأسعار بمعدل كبير يستتبعه زيادة مماثلة فى الأجور مما يؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج وإنخفاض أرباح رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة فى الأسعار فزيادة جديدة فى الأجور وهكذا الأمر الذى يؤدى إلى إصابة النظام الإقتصادى بموجات من التضخم الجامح أو مايسميه بعض الإقتصاديين بالدورة الخبيثة للتضخم، وهذا النوع من التضخم ينشأ نتيجة للتوسع الطبيعى فى كمية النقود وكذلك للنقص غير الطبيعى فى المعروض من النعم ويعتبر التضخم الجامح من أخطر أنواع التضخم وأشدها ضرراً بالإقتصاد القومى إذ ترتفع فيه الأسعار بطريقة مزهلة إلى إنعدام فى النقود تماماً حيث تنخفض قيمتها عملياً إلى الصفر، مما يدفع الأفراد إلى إستخدام وسيلة المقايضة فىالتبادل ورفض الدفع بالنقود .

٢- التضخم غير الجامح (العادى) : تتشابه مظاهر هذا النوع من التضخم مـــع سابقه ولكن معدلات إرتفاع الأسعار والأجور تكون أقل بكثير من نظيرتـــها فـــى حالـــة التضخم الجامح .

<u>المعيار الرابع</u> : مصدر الضغط التضخمى : قد يحدث التضخم نتيجة فائض الطلب كما قـد يمكن أن يحدث نتيجة إرتفاع النفقات وبذلك وفقاً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين مـن التضخم :

١- تضخم نتيجة فائض الطلب : التضخم هنا هو إرتفاع الأسعار نتيجة إفـراط الطلب على النعم سواء كان الطلب ناتجاً عن زيادة الإنفاق الإستهلاكى أو الإســتثمارى أو الحكومى وذلك إستجابة لظاهرة ديناميكية الأثمان .

٢- تضخم نتيجة إرتفاع النفقات الإنتاجية : فى هذا المصـــدر مـــن مصـــادر التضخم ترتفع الأسعار نتيجة لزيادة نفقات الإنتاج وبصفة خاصة زيادة الأجــور ويطلــق البعض على هذا النوع التضخم الزاحف ويعرفونه بأنه ذلك الجزء من إرتفـــاع الأســعار الذى ينشأ من إطراد إرتفاع الأجور بنسبة أعلى من معدل الزيادة فى الإنتاجيـــة الجديــة للعمال، والتضخم الزاحف هو تضخم مقترن بالقوى الطبيعية للنمـــو الإقتصـــادى وهــو تدريجى وبطىء ومعتدل لايحدث إرتفاعات متفاقمة فى الأسعار وإنما ترتفع هذه الأســعار بمعدل بسيط ولكن بشكل دائم وثابت خلال فترة طويلة نسبياً ، ومع ذلك فإن وجود هـــذا النوع من التضخم يعتبر تهديداً دائماً للإستقرار الإقتصادى .

<u>ثانياً</u>: أسباب التضخم

يبين لنا الفكر الإقتصادى ظاهرة تاريخية وهى أن أهم العوامل التى تؤدى إلـــى ظهور التضخم هما : (١) الحرب والتسليح (الإستعداد للحـــرب) ، (٢) برامـــج التنميـــة الإقتصادية والإجتماعية ففى الحالتين يتحقق ذلك الإختلال بيـــن التيـــار النقـــدى والتيـــار السلعى. حيث أن برامج الحرب والتسليح من أهم خصائصها إنها تمثل طلب غير عـــادى على الموارد الإنتاجية حيث توجه الدولة غالبية النشاط الإنتاجى نحو توفير معدات الدفاع، ومعنى هذا أنها تبث فى الجهاز الإقتصادى كله قوة شرائية جديدة ومعنى هذا أيضاً أنـــها

تخلق دخولاً جديدة وبسبب إستيلاء الدولة على جانب كبير من سلع الإستهلاك أى إنقاص كمية السلع الإستهلاكية المدنية فإن النتيجة إتجاه الأسعار للإرتفاع .

كما أن قيام الدولة بتنفيذ برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية يعتبر من أهم العوامل التى تدعو إلى ظهور التضخم إذ أن مثل هذه النتيجة تقتضى إنفاقاً على أوسع نطاق من القطاعين العام والخاص ، وكل إنفاق يولد دخلاً ، وكل دخل جديد يظهر يؤدى إلى مزيد من الإنفاق فإذا لم يستطع الجهاز الإنتاجى أن يستجيب بسرعة للزيادة فى الطلب فإنه لابد أن يظهر لون من التضخم يصاحب التنمية الإقتصادية والإجتماعية . وفيما يلى بعض النظريات التى تفسر ظاهرة التضخم وتبين أسبابه :

١- النظرية النقدية الكلاسيكية : وهى النظرية المعتمدة من قبل الإقتصاديين الكلاسيك فى المجال النقدى حيث كانت تتصدى لتفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، وهى تعتبر من أبسط النظريات فى تفسير التضخم وهى لهذا أكثر رواجاً، فالتضخم وفقاً لهذه النظرية تضخم نقدى ينتج عن الإفراط فى عرض النقود الذى يولد إفراطاً فى المطلوب من مختلف النعم عن نظيره المعروض منها مما يترتب عليه إرتفاع فى الأسعار أى أنه حالة من حالات عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها فإذا إزداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها إنخفضت قيمتها وإرتفع مستوى الأسعار وإذا زاد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها إرتفعت قيمتها وبعبارة أخرى إنخفض مستوى الأسعار .

٢- النظرية النقدية الحديثة (الكينزية) : يعتبر التضخم من وجهة أنصار النظرية النقدية الحديثة نتيجة توظيف كل عوامل الإنتاج فإذا ما تحققت حالة العمالة الكاملة لكل عوامل الإنتاج فإن كل محاولة لزيادة حجم الإستثمار لابد أن تدفع الأسعار إلى الإرتفاع لأن إزدياد الطلب وتوظيف العمالة المتاحة يدفعان إلى التنافس على العمال وإلى إرتفاع الأجور دون زيادة فى الإنتاج وعندئذ يصل المقتصد إلى حالة تضخم حقيقى، وهذا يعنى أنه فى حالة زيادة حجم الطلب الكلى عن حجم العرض الكلى وأصبحت لاتوجد فى المقتصد موارد عاطلة (أى تصبح مرونة عرض عناصر الإنتاج صفرا) فإن هذه الزيادة المستمرة فى حجم الطلب الكلى ستؤدى إلى حدوث سلسلة من الإرتفاعات المفاجئة والمستمرة فى المستوى العام للأسعار، وعلى هذا النحو تتبلور ماهية التضخم من وجهة

نظر النظرية النقدية الحديثة في وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المقدرة الحاليـة للطاقة الإنتاجية القومية .

٣- النظرية السويدية : تعزو النظرية السويدية ظاهرة التضخم إلـى زيـادة الإسـتثمار المخطط عن الإدخار المخطط ، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب الكلى والعـرض الكلـى لاتتوقف على مستوى الدخل فقط كما ورد في النظرية الكينزية بل هي تتوقف كذلك علـى خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى أو بعبـارة أخـرى تتوقف على العلاقة بين خطط الإستثمار وخطط الإدخار .

فالنظرية السويدية ترى أنه ليس هناك مايدعو إلى الإفـتراض فـإن الإسـتثمار المخطط يساوى الإدخار المحقق إلا في حالة التوازن لأن قرارات الإستثمار يتخذها فريـق من الأفراد تدفعهم حوافز ورغبات تختلف عن الحوافز والرغبات التى تدفع الأفراد للقيـام بالإدخار، ويؤدى عدم التساوى بين الإدخار المخطط والإستثمار المخطـط إلـى تقلـب مستوى الأسعار فإذا زاد الإستثمار المخطط عن الإدخار المخطط فـإن ذلـك يعنـى أن الطلب أكبر من العرض وهو ما يؤدى إلى إرتفاع الأسعار .

وهذا يعنى أن تفسير التضخم تناولته عدة نظريات نقدية فالنظرية الكمية تعزيـه إلى تزايد كمية النقود والنظرية الكينزية تعزيه إلى توظف كل عوامل الإنتـاج فـإذا مـا تحققت حالة التوظف الكامل فإن كل محاولة لزيادة حجم الإستثمار لابد أن تدفع الأسـعار إلى الإرتفاع لأن إزدياد الطلب وتوظيف العمل البشرى المتاح يدفعان إلى التنـافس علـى العمال وإلى إرتفاع الأجور بغير زيادة في الإنتاجية الحدية للعمال وعندئذ يتجه المقتصـد إلى حالة تضخم حقيقي أما المدرسة السويدية فهى تعزو هذه الظاهرة إلى زيادة الإسـتثمار المخطط عن الإدخار المخطط .

مما سبق يتضح أن السبب المباشر للتضخم هو زيادة الإنفاق الكلى علـى نعـم الإستهلاك والإستثمار زيادة تفوق زيادة العرض الحقيقي منهما، أو بمعنى آخـر زيـادة الطلب النقدى الفعلى عن العرض الفعلى، ومن هنا لايكون التضخم إلا نتيجة لعدم وفـاء مقدار الناتج من مختلف النعم بحاجات المستهلكين المتزايدة، أى أن التضخم يعتبر نتيجـة

للعجز الكامن فى الموارد الإنتاجية أو سوء تنظيم هذه الموارد مما يـترتب عليه عـدم تحقيق التوازن بين الإنتاج والإستهلاك وإرتفاع الأسعار .

ثالثاً: آثار التضخم

يعمل التضخم على تحطيم المؤشرات الإقتصادية التى تعتبر كمرشـد لخـبراء الإقتصاد ، وأنه يعتبر صورة من عدم الإستقرار الإقتصادى التى تبعث على عـدم الثقـة والطمأنينة بل أن التضخم المستمر يؤثر على النواحـى الإجتماعيـة والسياسـية إذ أنـه يضعف الحكومات* وحتى يمكن التعرف على آثار التضخم فقد تم إيجازها فيما يلى :

١- التضخم يؤدى إلى عجز جهاز الثمن عن القيام بوظيفة فى توجيه الإنتـاج تبعاً للطلب الفعال للمستهلكين : فإذا توقع المستهلكين أن الأسعار سترتفع فى المسـتقبل بنسبة أكبر منها فى الوقت الحاضر بادروا إلى الحصول على سلع الإسـتهلاك للحـاضر والمستقبل أو بعبارة أخرى قاموا بإحلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة فى التخلص مـن النقود التى تفقد قيمتها بإستمرار وكذلك المنتجون إذا توقعوا إرتفاع الأسعار فى المسـتقبل سوف يتجهوا إلى زيادة الإنتاج وتأجيل البيع الحالى مما يساعد علـى إرتفـاع الأسـعار وعندما ترتفع الأسعار فإن ذلك يؤدى إلى زيادة أخرى فى طلب المستهلكين ونقص آخـر فى المعروض بواسطة المنتجين وبهذا تتسع الفجوة بين المطلوب والمعروض .

وقد يستمر هذا الإرتفاع فى الأسعار حتى تفقد النقود قدراً ملموساً مـن قيمتـها وعندئذ تفقد النقود وظيفتها الأصلية كأداة للمبادلة وكمقياس للقيمة ومن هنا ينحصر الأثـر الرئيسى للتضخم فى إدخال تغيرات غير عادية على هيكل الجهاز الإنتاجى ومـا يـترتب على ذلك من إخلال بجهاز الثمن بحيث يعجز عن القيام بوظيفتى توجيـه الإنتـاج تبعـاً للطلب الفعال للمستهلكين .

---

* تدلل لنا الحوادث التاريخية على ذلك فالإدارة فى فرنسا لسنين طويلة وفى إيطاليا حتـى وقت قريب وفى دول أوروبية أخرى وعديد من دول أمريكا اللاتينيـة قـد ضعفـت وتزعزعت مكانتها بسبب التضخم الذى إستمر فى بلادها زمناً طويلاً .

٢- التضخم يؤدى إلى فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيم : يؤدى التضخم وما ينتج عنه من تخفيض قيمة النقود إلى إضعاف ثقة الأفراد فى العملة ويترتب على ذلك أن تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيم وكأداة للإدخار ونتيجة لذلك يزداد ميل الأفراد للإستهلاك وينخفض بالتالى ميلهم للإدخار فطالما القوة الشرائية للنقود آخذة فى التدهور يوماً بعد آخر فإن الأفراد يبادرون إلى الإنتفاع بما لديهم منها بشراء مايلزمهم قبل أن تنهار قيمتها.

كما يؤدى التضخم إلى الإدخار السلبى أى إلى الإستدانه إذ أن إرتفاع الأسعار يشجع ذوى الدخول الثابته أو المنخفضة إلى إنقطاع جزء من مدخراتهم وإنفاقه على سلع الإستهلاك رغبة منهم في المحافظة على مستوى الإستهلاك الذى كانوا يتمتعون به قبل إرتفاع الأسعار، وإذا إستمر التضخم لمدة طويلة من الزمن فإنه يؤدى إلى القضاء على مدخرات تلك الطبقات الفقيرة قضاءاً كاملاً .

٣- التضخم يؤدى إلى توجيه المستثمرات فى غير صالح الإقتصاد القومى : يؤدى التضخم إلى تضليل المنتجين فى قراراتهم الخاصة بتنظيم الإنتاج ، فتوقع إرتفاع الأسعار فى المستقبل ، على النحو الذى سبق أيضاً من قبل ، يؤدى إلى زيادة الطلب فى الوقت الحالى زيادة كبيرة قد توهم المنتجين بأنها زيادة حقيقية فى الطلب قد تستمر لمدى طويل، وفى الوقت نفسه يؤدى إرتفاع المستوى العام للأسعار إلى زيادة الإيراد الكلى بنفس نسبة إرتفاع الأسعار ، على حين أن التكاليف الكلية لاتتزايد بنفس النسبة بسبب أن هناك عناصر نفقات ثابته، الأمر الذى يترتب [illegible] زيادة الأرباح النقدية للمنتجين زيادة كبيرة تجعلهم أكثر تفاؤلاً وتدفعهم إلى زيادة الطاقة الإنتاجية فوق ما قد يلزم طاقة الإستهلاك فى المدى الطويل ولذلك يختل التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى .

ولما كانت أسعار السلع الإستهلاكية والكمالية عادة هى التى ترتفع أسعارها بإستمرار وتكون أول مايتجاوب مع القوى التضخمية فإن ذلك يؤدى إلى سوء توجيه المستثمرات أى توجيهها فى غير صالح الإقتصاد القومى .

٤- التضخم يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل : التضخم يتأثر به جميع فئات المجتمع ولكن يمكن البعض وهم الأقلية من زيادة دخولهم وثرواتهم إلى حد كبير ويترك

الأغلبية بدخل يزيد بمعدل أقل من معدل زيادة الأسعار أى أنه يؤدى بصفة عامة إلى زيادة التفاوت فى الدخول مما ينتج عنه الإختلال بالتوازن الإجتماعى بين طبقات المجتمع، ويتطلب ذلك إعادة توزيع الثروة والدخول فى المجتمع .

وهذا يعنى أن التضخم يؤدى إلى تخفيض الدخول الحقيقية لأصحاب الدخول الثابتة كأرباب المعاشات والذين يتعايشون بصفة عامة على الدخول الثابتة إذ أن دخولهم الثابته لاتتغير بتغير النقود فى حين أن النقود الحقيقية لهم أى قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص، وفى الوقت نفسه تزداد دخول أصحاب الدخول المتغيرة كالمنظمين ومكتسبى الأرباح نتيجة للفرق الشاسع بين نفقات الإنتاج التى لاترتفع فى مجموعها إلا بنسبة ضئيلة وبين أسعار البيع المستمرة فى الإرتفاع، كما يكون فى صالح المدينين على حساب الدائنين، أى أن التضخم يؤدى بصفة عامة إلى زيادة التفاوت فى الدخول مما ينتج عنه الإخلال بالتوازن الإجتماعى بين الطبقات فى المجسمع، الأمر الذى يتطلب إعادة توزيع الثروة والدخول فى المجتمع .

وكل هذا يعنى أيضاً أن كل طبقة من الطبقات فى المجتمع تتأثر بالتضخم تأثراً كبيراً أو صغيراً وفقاً لإعتبار يتعلق بمدى قدرة أفراد كل طبقة إجتماعية على تكيف مستوى معيشتهم مع الظروف الإقتصادية الجديدة، فإذا كانت هذه الطبقة الإجتماعية من اليسير عليها إجراء التكيف المناسب فإنها يمكنها أن تحصل على زيادات فى الدخول النقدية تلاحق الزيادة فى الأسعار، بينما يلاحظ أن الطبقة المتوسطة من ذوى الدخل الثابت تتأثر تأثرا بليغاً بالتضخم على الرغم من الزيادات فى دخول تلك الطبقة خلال الموجات التضخمية لأن معدلات الزيادة فى الأسعار تكون أكبر من معدلات الزيادة فى الدخول .

٥- التضخم يؤثر على ميزان المدفوعات : يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات تأثيرا ضاراً فإذا حدث إرتفاع فى الأسعار وتوقع المستهلكين إستمرار إرتفاع الأسعار لفترة طويلة فسوف يدفعهم هذا إلى زيادة الإستهلاك أى زيادة الطلب على النعم الإستهلاكية، وبعبارة أخرى يقوم المستهلكون بإحلال السلع محل النقود لمجرد الرغبة فى التخلص من النقود التى تنخفض قيمتها بإستمرار، ولاشك أن زيادة الإستهلاك أو زيادة

القوى الشرائية للمستهلكين ستؤدى إلى زيادة الواردات ونقص الصادرات، كما أن زيـــادة الأسعار فى السلع والخدمات المحلية بالنسبة للأسعار العالمية يقلل من إنتاجيـــة منافســـتها للسلع الأجنبية فى الأسواق العالمية فتتدهور كمية الصادرات ومن ثم فإن التضخم يـــؤدى إلى زيادة فى الواردات من ناحية ونقص فى الصادرات من ناحية أخرى وهـــروب رؤوس الأموال الوطنية من ناحية ثالثة وهذه كلها عوامل تؤدى إلى إختلال ميزان المدفوعات .

٦- الطبيعة التراكمية للتضخم : إن أهم ما يتسم بـــه التضخـــم هـــو طبيعتـــه التراكمية حيث أن القوى التضخمية إذا ما أتيح لها أن تعمل عملها فى النظام الإقتصـــادى فإنها سوف تنتشر بصورة سريعة وتراكمية وتصبح ظاهرة لصيقـــة بالإقتصـــاد القومـــى يصعب على السلطات المسئولة إيقافها بسهولة دون حدوث إضطرابات عنيفة فـــى شـــتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والدولية على السواء بالإضافة إلى ذلـــك أن إضرار التضخم لايمكن إصلاحها والأجدى هو محاولة تثبيته عند المســـتوى الجديـــد لأن العودة به إلى مرحلة ماقبل التضخم أمر شديد الصعوبة .

٧- تحول التضخم إلى نوع جامح : قد يتحول التضخم الذى يهدف إلى التمويـــل إلى تضخم لولبى جامح ينشأ نتيجة الإرتفاع المستمر والمتلاحق للأجور والأسعار الـــذى يؤدى فى النهاية إلى إنهيار الإقتصاد القومى .

رابعاً: التغلب على التضخم

أوضحت دراسة تعريف التضخم أنه يتسم بحركة صعودية مستمرة فى الأســـعار تغير من قيمة النقود، فهل يمكن الوصول إلى وسيلة لمكافحة التضخم والتغلب عليه ؟ وفى هذا المجال يقترح بعض الكتاب مؤشرات عامة لعلاج التضخـــم فـــى ضـــوء المصـــادر الناشىء عنها التضخم لأن التعرف على هذه المصادر سيساعد بدون شك علـــى تحديـــد أوجه العلاج فى ضوء تشخيص نوع التضخم الناشىء عنه .

فإذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة الطلب فإن الأمر يتطلب تخفيض معدلات الإنفاق بإمتصاص القوى الشرائية الزائدة أى تعقيم جزء من الطلب، وهذا يتم عن طريق إتباع عدة وسائل منها زيادة فرض الضرائب على المستهلكين أو ضغط الإستهلاك الخاص والجماعي أو إستخدام بعض القيود المباشرة كنظام البطاقات، ومن جهة أخرى إذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة النفقات فيقترح توفير عوامل الإنتاج النادرة والإستفادة قدر الإمكان بالطاقة الإنتاجية المعطلة وخفض تكلفة عناصر النفقات الثابته ونظراً إلى أن أهم عناصر النفقات هو عنصر الأجور فيجب العمل على عدم زيادتها أكثر من الزيادات فى الإنتاجية أى إستخدام وسيلة لضبط الأجور .

ويمكن أن نجعل وسائل مكافحة التضخم والتغلب عليه عن طريق عدة سياسات :

١- السياسة النقدية : وهى سياسة تهدف إلى تخفيض كمية النقود فى الإقتصاد القومى للحد من التضخم وذلك عن طريق رفع نسبة الإحتياطى القانونى الذى تحتفظ به البنوك من النقود أو عن طريق رفع سعر الفائدة الذى يضع حداً للتوسع فى الإئتمان .

٢- السياسة المالية : وهى سياسة تهدف إلى سحب الدخول الزائدة من التداول فى أسواق سلع الإستهلاك وإجبار الأفراد على الإدخار ومنعهم من إنفاق مدخراتهم وهذا يعنى إمتصاص القوة الشرائية الزائدة فى السوق ، ويتم ذلك عن طريق فرض ضرائب إضافية جديدة وزيادة الضرائب الحالية وتخفيض الإنفاق العام وتجميد الودائع المصرفية التى تزيد عن حد معين وترحيل الأوراق الموجودة إلى حسابات مجمدة وتوظيف المدخرات فى سندات الدولة إلى غير ذلك .

٣- سياسة الأجور التى من شأنها ضبط الأجور والتحكم فيها حتى يتحقق التوازن بين الزيادات فى الأجور والزيادة فى الإنتاج .

٤- سياسة القيود المباشرة التى تمنع الأسعار من الإرتفاع بحكم القانون كالتسعير الجبرى أى تثبيت الأسعار وإيقافها عند الحد الملائم أو إستخدام نظام البطاقات الذى يقضى تحديد الإستهلاك من السلع الرئيسية وتوزيع موارد المجتمع .

خامساً: قياس التضخم النقدى

هناك عدة مقاييس يمكن إستخدامها لقياس درجة التضخم النقدى فـــى المقتصـد ولكل منها دلالة وهدف ، وسنقتصر على بعض المقاييس الشائعة والتى يســهل حسـابها وهى :

١- معدل التضخم السنوى .

٢- معدل التضخم التضخمى .

٣- معامل الإستقرار النقدى .

٤- معدل التضخم الركودى .

وحساباتها كالآتى :

١- معدل التضخم السنوى = معدل التغير السنوى فى أحد الأرقـــام القياسـية المتضمنـة للمستوى العام للأسعار فى المقتصد مثل الرقم القياسى لأســعار الجملـة أو الرقـم القياسي لنفقة المعيشة .

معدل التغير فى سنة ما =

$$\frac{\text{الرقم فى تلك السنة} - \text{الرقم فى السنة السابقة}}{\text{الرقم فى السنة السابقة}} \times ١٠٠$$

٢- معدل التضخم التضخمى = معدل التغير السنوى فى كمية النقود – معـــدل التغـير السنوى فى إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة .

٣- معامل الإستقرار النقدى = معدل التغير السنوى فى كميـة النقـود / معـدل التغـير السنوى فى إجمالى الناتج المحلى بالأسعار الثابتة .

٤- معدل التضخم الركودى = معدل التضخم السنوى + معدل البطالة السنوى .

الفصل الثالث

الدورات الاقتصادية

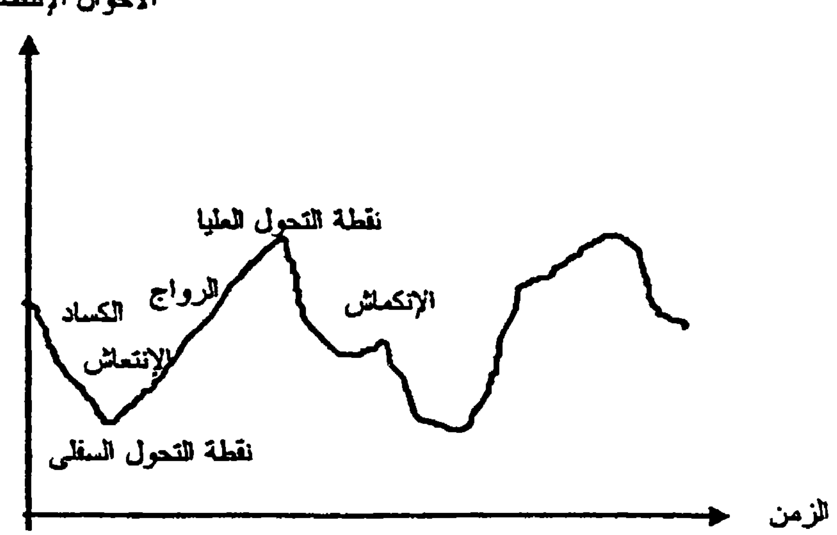
شهد العالم الرأسمالي خلال الفترة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٣٥ تقلباً حاداً في النشاط الإقتصادي عُرف بالكساد العظيم، وعادة ما يلاحظ أن النظم الإقتصادية الرأسمالية أو ما يعرف بالإقتصاد الحر تمر بتقلبات في مستويات النشاط الإقتصادي بها وتتفاوت درجة هذه التقلبات فمنها ما هو معتدل ومنها ما هو بالغ الحدة في مداه، وترتبط هذه التقلبات بمستويات الإنتاج والعمالة والمستويات العامة للأسعار، فتأخذ هذه التقلبات في العادة شكل الدورة لذا إصطلح على تسميتها بأسم الدورات الإقتصادية أو الدورات التجارية .

أولاً: مراحل الدورة الإقتصادية

تشتمل الدورة الإقتصادية على أربعة مراحل متميزة هي : (١) مرحلة الكساد ، (٢) مرحلة الإنتعاش ، (٣) مرحلة الرواج ، (٤) مرحلة الإنكماش. ويبين الشكل البياني المبسط تلك المراحل والتي تتميز كل منها بخصائص معينة تتعلق بمستويات العمالة والإنتاج والأسعار والأجور والأرباح، كما يبين الشكل البياني أيضاً أنه عند وصول مرحلة الكساد إلى نقطة التحول السفلى تبدأ مرحلة الإنتعاش والتي تستمر حتى الوصول إلى نقطة التحول العليا.

١- مرحلة الكساد : تتسم مرحلة الكساد بإزدياد البطالة إزدياداً شديداً وإنخفاض مستوى الطلب الإستهلاكي بالنسبة لقدرة المقتصد على إنتاج السلع الإستهلاكية الأمر الذي يؤدي إلى إزدياد الفائض غير المستخدم من الطاقة الإنتاجية للمقتصد وتتخذ غالبية الأسعار إتجاهاً نزوليا في هذه الفترة وذلك بالرغم من أن بعض الأسعار قد لاتتغير ولذلك فإن المستوى العام للأسعار يتجه إتجاهاً نزوليا في هذه الفترة، وكذلك تتناقص الأرباح وقد تصبح سالبة بالنسبة لكثير من الوحدات الإقتصادية مما يؤدي إلى وجود موجة من التشاؤم بين رجال الأعمال تؤدي بدورها إلى إحجامهم عن القيام بأية إستثمارات جديدة، أما

البنوك وغيرها من المؤسسات المالية فسوف تتراكم النقود لديها لعدم توافر المقترضين الموثوق فيهم من رجال الأعمال .



٢ -مرحلة الإنتعاش : عندما يصل الكساد إلى منتهاه وتصل الدورة إلى ما يطلق عليه نقطة التحول السفلى مما يؤدى إلى حدوث الإنتعاش ومتى بدأ الإنتعاش فإنه عادة ما يستمر ويزداد، فيبدأ إستبدال الآلات البالية بأخرى جديدة وتبدأ العمالة والدخل والإنفاق الإستهلاكى فى الإزدياد، ويتفائل رجال الأعمال نتيجة لإزدياد الإنتاج والمبيعات، والأرباح ويقبلون بذلك على القيام بإستثمارات جديدة ويزداد الإنتاج نتيجة لإزدياد الطلب. ويتم ذلك بسهولة عن طريق تشغيل الطاقة الإنتاجية المعطلة والعمال العاطلون ويقف بذلك الإتجاه النزولى للأسعار وقد يأخذ فى التحول إلى إتجاه صعودى طفيف .

٣- مرحلة الرواج : بعد إستمرار الإنتعاش فترة تتسم بالسهولة التى كان يتم بها إزدياد الإنتاج نتيجة لإختفاء الطاقات المعطلة وإستخدام الوحدات الإنتاجية الموجودة إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية، ويبدأ بعض العجز فى عرض بعض المواد الأولية وفى بعض الفئات العمالية فى الظهور مما يؤدى إلى ضرورة حدوث إستثمارات جديدة تؤدى إلى رفع الجدارة الإنتاجية للعمال حتى يزداد الإنتاج ولذلك فإن الإنتاج لايزداد بنفس المعدل الذى يزداد به الطلب الأمر الذى يؤدى إلى إرتفاع الأسعار، وإزدياد الإنتاج يؤدى إلى ظهور مزيد من العجز فى عرض المواد الأولية وفى بعض المهارات الفنية مما يعنى ظهور فائض فى الطلب على العمل فترتفع الأجور والتكاليف والأسعار وكذلك الأرباح ويزداد

الإنفاق الإستثمارى بينما لايزداد عرض الأموال بنفس المعدل مما يـؤدى إلـى إرتفـاع أسعار الفائدة، وبالرغم من ذلك فإن جو التفاؤل الذى يحيط برجال الأعمال يدفعـهم إلـى مزيد من الإستثمارات التى لاتبررها المستويات الحالية للأسعار والمبيعات وإنما يبررهـا توقعات رجال الأعمال عن إزدياد الطلب وإرتفاع الأسعار .

٣- **مرحلة الإنكماش** : ما أن يبلغ الرواج مداه حتى يصل إلى نقطة التحول العليا وتبـدأ مرحلة الإنكماش، وما أن تبدأ هذه المرحلة حتى تبدأ القوى التـى تعمـل علـى خفـض مستويات النشاط الإقتصادى فى العمل بصورة تكاد تكون منظمة، فينخفض الطلب علـى السلع الإستهلاكية وتقل الأسعار، وعلى ذلك فإن الإستثمارات التى كانت تبـدو مربحـة بإعتبار توقعات الطلب والأسعار تصبح غير مربحة وكذلك أسعار الفائدة المرتفعة التـى كان رجال الأعمال يتحملونها فى ظل إزدياد الطلب والأسعار تصبح عبئاً ثقيلاً عليـهم . مما يؤدى إلى هبوط الإنتاج فتمر كثير من الوحدات الإقتصادية فى مأزق وتقل الأربـاح وتنخفض الإستثمارات الجديدة إلى مستويات شديدة الإنخفاض وتـزداد الطاقـة المعطلـة للوحدات الإنتاجية الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى الكساد مرة ثانية، وتتكرر الدورة مـرة أخرى .

ثانياً: أسباب الدورة الإقتصادية

حاول الكثير من الإقتصاديين وضع نظريات تفسـر كيفيـة حـدوث الـدورات الإقتصادية فالتكرار الدورى لها قد يعود إلى أسباب تتكرر بإستمرار يمكن معه تحديد هذه الأسباب والسيطرة عليها، ومن النظريات التى تفسر الدورات الإقتصادية مايسـتند إلـى العوامل النقدية المترتبة على التوسع أو الإنكماش فى عرض النقود أو تلـك التـى تـهتم بعوامل التجديد والإبتكار أو تلك التى تستند إلى الحالة النفسية وما يصيب التوقعات مـن حالات متتابعة من التفاؤل أو التشاؤم أو تلك التى تتعلق بإنخفاض الإسـتهلاك المـترتب على حصول الطبقات الفنية على جزء كبير من الدخل أو تلك الخاصة بـالإفراط فـى الإستثمار... إلخ .

وفى محاولة تصنيف هذه النظريات المختلفة فإنه يمكن تقسيمها إلى تلك النظريات التى تركز أساسا على العوامل الخارجية عن النظام الإقتصادى وتلك التى تركز أساساً على العوامل الداخلية وتنسب المجموعة الأولى من النظريات أسباب الدورة إلى التقلبات فى العوامل الخارجية عن النظام الإقتصادى مثل الحروب أو الثورات أو إكتشاف الموارد الطبيعية أو معدلات النمو فى السكان والهجرة أو الإكتشافات العلمية أو إكتشاف الموارد الطبيعية أو معدلات النمو فى السكان والهجرة أو الإكتشافات العلمية والفنية ... إلخ . أما المجموعة الثانية فتحاول البحث عن العوامل التى تؤدى إلى تولد الدورات الإقتصادية داخل النظام الإقتصادى نفسه بالشكل الذى يدفع به من الرواج إلى الإنكماش وهكذا .

ثالثاً: النظريات النقدية والدورة الإقتصادية

يوجد عدداً من النظريات النقدية التى تحاول تفسير الدورة الإقتصادية بهدف توضيح الكيفية التى يتم من خلالها توليد التقلبات الإقتصادية وعدم الإستقرار بواسطة العوامل النقدية وكيف يمكن السيطرة على هذه القوى بإستخدام السياسة النقدية، ومن بين تلك النظريات مايعرف بأسم **نظرية هايك وسلوك الجهاز السوقى** .

ولتوضيح هذه النظرية إفترض أن النظام الإقتصادى تسوده حالة التوازن عند مستوى التوظف الكامل، وإفترض أيضاً أن البنوك ملزمة بالإحتفاظ بنسبة الإحتياطيات إلى الودائع عند ١٠٠% وعدم حدوث أى تغير فى عرض النقود أو سرعة تداولها، وبناء على هذه الإفتراضات فإن كافة القروض التى تتم بهدف الإستثمار لابد وأن تتولد من الأموال المخصصة للإدخار الجارى وهذا يعنى أن عادات الإدخار فى المجتمع هى التى تحدد ذلك الجزء من الإنتاج الجارى الذى يتم تخصيصه لزيادة حجم الإنتاج فى المستقبل فلو قرر المجتمع تخفيض الإستهلاك الحاضر من أجل زيادة الإستهلاك فى المستقبل فإن الإدخار سيرتفع مما يؤدى إلى إنخفاض سعر الفائدة وإستيعاب هذه المدخرات بأسرها فى الإستثمارات الجديدة، والموارد التى يخصصها المجتمع لأغراض الإستهلاك الجارى يتم إستخدامها فى المراحل العليا للإنتاج فى حين أن الموارد التى تخصص للإستثمار يتم إستخدامها فى المراحل الدنيا للإنتاج، وعند سيادة التوظف الكامل فإن زيادة الإستثمار

تتضمن تحويل الموارد من المراحل العليا للإنتاج إلى المراحل الدنيا وتتضمن بالتالى إطالة هيكل الإنتاج أو التوسع فى الطريقة غير المباشرة التى يتم بها الإنتاج .

والتوسع فى إستخدام الطرق غير المباشرة لن يترتب عليه أية مساوىء إذا تم بناءً على رغبة المدخرين، ولكن المشكلة تكمن فيما تؤدى إليه سهولة الحصول على الإئتمان من توهم المستثمرين بإمكانية تحقيق الأرباح بإطالة هيكل الإنتاج، وسيزول هذا التوهم مع صعوبة الحصول على الإئتمان ومع شعور المستثمرين بعد ذلك بأن حجم الموارد المخصصة لإنتاج السلع الرأسمالية كان أكبر من اللازم، وسيدفع هذا الشعور بالمستثمرين إلى التقليل من الطرق غير المباشرة التى يتم بها الإنتاج وسيحل بذلك الكساد.

وسيؤدى إحتفاظ البنوك بنسبة معينة من الودائع فى شكل إحتياطى قانونى إلى تزايد إحتمال حصول المستثمرين على موارد أكبر من تلك التى يرغب المدخرون فى إدخارها حتى عند مستوى التوظيف الكامل، ويطلق على هذه العملية الإدخار الإجبارى . ونظراً لمحاولة البنوك تعظيم أرباحها فإنها ستقوم بالتخلص من فائض الإحتياطى المتوفر لديها فى شكل قروض وستؤدى بالتالى إلى إنخفاض سعر الفائدة السائدة فى السوق عن سعر الفائدة الطبيعى مما يدفع بالمستثمرين إلى الحصول على موارد إضافية وتحويلها بعيداً عن أغراض الإستهلاك وسيترتب على ذلك إرتفاع فى أسعار السلع الإستهلاكية والذى سوف يؤدى إلى تخفيض الدخل الحقيقى والإستهلاك الحقيقى للمجتمع وسيجبر المجتمع بالتالى على القيام بالإدخار .

ويمكن أن تستمر عملية الرواج التضخمى هذه طالما كان الإحتفاظ بالإنخفاض المستمر فى سعر الفائدة فى حيز الإمكان، ولكن القيود المفروضة على البنوك فى منح الإئتمان ستضع حدوداً لهذه العملية، ويرجع ذلك إلى زيادة الإنفاق الإستثمارى وستؤدى إلى زيادة الدخول النقدية والتى ستؤدى إلى زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية وإرتفاع أسعارها بالتالى، وهذا الإرتفاع فى أسعار السلع الإستهلاكية سيجذب الموارد مرة أخرى من إنتاج السلع الرأسمالية إلى إنتاج السلع الإستهلاكية، وبإتجاه نسبة الإحتياطى إلى الودائع الذى تحتفظ به البنوك نحو الإنخفاض فإنها ستحجم عن القيام بعمليات الإقراض

ممـا يؤدى إلى إرتفاع سعر الفائدة، ولكن هذا الإرتفاع فى تكلفة الإئتمان سيؤثر تأثيرا سيئا على ربحية العديد من المشروعات الجديدة ، وسيؤدى بالتالى إلى حدوث الكساد المتمثـــل فى محاولة رجال الأعمال تعديل هيكل الإنتاج إلى المستوى التوازنى المناسب .

رابعاً: عوامل التجديد والإبتكار

يرى بعض الإقتصاديين أن الدورات الإقتصادية هى نتيجة طبيعية مـــن نتـــائج التقدم الإقتصادى ومن أهم النظريات فى هذا المجال هى نظرية شومبيتر، وتعـــتند تلـــك النظرية إلى التفرقة الواضحة بين الإختراع والإبتكار، بينما تتمثل الإختراعات فى الجـــهود التى يقوم بها المهندسون والعلماء فى إكتشاف السلع الجديدة وفى إكتشاف الطرق الجديـــدة التى يمكن أن يتم بها الإنتاج وفى إكتشاف الموارد الجديدة وفى إكتشاف الأسواق الجديـدة، وفى توضيح التنظيمات الجديدة فى الصناعة، إلا أن الإبتكارات تتمثل فى الجـــهود التـــى يقوم بها المنظمون لوضع هذه الإختراعات موضع التنفيذ من الناحية التجارية وتبدو أهمية هذه التفرقة بالنظر إلى طبيعة كل منها، فبينما نجد أن الإختراع يمكن أن يســـتمر بشـــكل منتظم إلى حد كبير خلال الزمن، إلا أن الإبتكار يتميز بميله إلى الظهور فى طفـــرات أو مجموعات بدلاً من أن يتوزع بالتساوى على مدار الزمن، وهذه الخاصية هى التى تـــؤدى إلى ظهور حالات الرواج والكساد .

وتعتمد السرعة التى تتحقق بها عمليات الإبتكار والتجديد على عرض المنظميـــن فى المجتمع وبالرغم من عدم القدرة على تحديد عرض المنظمين بصورة كمية دقيقـــة إلا أن هذا المفهوم يُشكل فى نظرية شومبيتر العامل المحدد لمعدل النمو الإقتصادى . ويعتمد هذا العرض على معدل الأرباح وعلى المناخ الإجتماعى والذى يتمثل فى مجموعـــة مـــن العوامل الإجتماعية التى لايمكن قياسها بدقة مثل القيم الإجتماعيـــة الســـائدة والـــتركيب الطبقى والنظام التعليمى والعوامل الدينية .... إلخ .

وتبدأ نظرية شومبيتر بالتعرض إلى الحالة الساكنة أو التيـــار الدائـــرى للنشـــاط الإقتصادى والذى يتدفق بإستمرار فالنظام الإقتصادى يميل إلى إستقرار فى وضع توازنـــى عام ساكن حيث تسودة عدد من الخواص المميزة مثل ثبات كل من حجم ونوعيـــة القـــوة

العاملة ورأس المال والأساليب الفنية للإنتاج والموارد المتاحة وهذا يعنى أن هذه الحالة تتميز بوجود العمل الذى تقوم به الإدارة لإستمرار التدفق بمعدل ثابت .

ومع إفتراض أن التيار الدائرى للنشاط الإقتصادى قد تعرض فجأة لإضطراب خارجى يتمثل فى تحقيق مجموعة من الإبتكارات يقوم بها عدد محدود من المنظمين والتى قد تتمثل فى إنتاج مجموعة محدودة من السلع الإستهلاكية الجديدة يعتقدون بأن إنتاجها سيكون أمراً مربحاً، ويؤدى ظهور هذه الأرباح التى تتحقق نتيجة الإبتكار إلى إقبال أعداد متزايدة من رجال الأعمال على تقليد هؤلاء المنظمين وإنتاج هذه السلع وستتجه أعداد من رجال الأعمال إلى التزايد بالتدريج نتيجة لأن المشكلات التى تواجهها عمليات الإبتكار يتم التخلص منها بمرور الزمن ولتزايد الخبرة فى إنتاج وتسويق هذه السلع .

وكلما تزايد عدد رجال الأعمال فى إنتاج هذه المجموعة الجديدة من السلع كلما تزايدت الضغوط على الآخرين للإقدام على إنتاج هذه السلع أيضاً حتى لايفقدو أسواقهم ، بالإضافة إلى ذلك فإن تحقق هذه الإبتكارات خاصة فى حالة التوظف الكامل أو شبه الكامل ستدفع بالأسعار نحو الإرتفاع من أجل إجتذاب عناصر الإنتاج من الصناعات الأخرى وهذا سيؤدى إلى إزدهار فرص الربح وتشجيع الإستثمار فى هذه المرحلة المبكرة من الرواج .

وهذه العوامل المختلفة ستؤدى إلى إتجاه الطلب الكلى نحو التزايد بشكل واضح وسيؤدى تزايد الطلب على السلع الإستهلاكية إلى إرتفاع مضطرد فى الأسعار وإلى إستمرار التحول من إنتاج السلع الإستهلاكية إلى إنتاج السلع الإستثمارية وهذه هى مرحلة التوسع أو الرواج .

وتجدر الإشارة إلى أن حالات التوسع هذه تتميز بزيادة الطلب على موارد الإستثمار عن عرض المدخرات بشكل واضح ولهذا السبب فإن هذه الإبتكارات سيتم تمويلها باللجوء إلى الإئتمان المصرفى وهذا يعنى أن الفرق بين الإستثمار والإدخار المخطط هو الذى يؤدى إلى تولد هذه المرحلة من التوسع .

ولكن هذه المرحلة لابد وأن تنتهى عاجلاً أو آجلاً وهو الأمر الذى يعنى ضعف هذه الموجة من الإبتكارات وإنتهاء الرواج، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها يتعلق بإنتهاء العمل فى إقامة المصانع الجديدة وإتجاه الإنفاق الإستثمارى بالتالى نحو الإنخفاض، وبالإضافة إلى ذلك فإن إنتاج هذه المصانع من السلع الإستهلاكية سيبدأ فى غمر الأسواق فى وقت يتجه فيه حجم الإستثمار نحو الإنخفاض، وهذا يعنى إنخفاض الطلب على هذه السلع وإنخفاض أسعارها بالتالى، مع مايترتب على ذلك من تأثير سىء فى أرباح المنتجين ، وهكذا تلوح بوادر الإنكماش، وأخيراً فيمكن الإشارة إلى أن قدرة النظام الإقتصادى على تقبل هذه الموجة من الإبتكارات هى قدرة محدودة نسبياً وستؤدى بالتالى إلى إحداث تغير جذرى فى البيانات الإقتصادية المتاحة، مع مايترتب على ذلك من إعادة للنظر فى التقديرات والعلاقات المضادة بين المتغيرات، وفى مثل هذه الظروف ستتزايد مخاطر القيام بالإستثمار وسيحجم رجال الأعمال عن القيام بالإستثمار حتى يتم الوصول إلى وضع توازنى جديد يمكن فيه القيام بتقديرات على درجة معقولة من الدقة حول ربحية المشروعات المختلفة .

وهكذا تبدأ المرحلة الثانية من الدورة والمتمثلة فى مرحلة الإنكماش التراكمية والتى تمتد إلى شتى مجالات النشاط الإقتصادى وستستمر هذه العملية حتى يتم الوصول إلى وضع التوازن الجديد حتى يتسنى للنظام الإقتصادى التكيف مع الإبتكارات الجديدة التى تحققت فى الفترة السابقة وحيث تؤدى قوى المنافسة بين المشروعات المختلفة إلى خروج المشروعات ذات الكفاءة المنخفضة من الصناعة كلياً وهذا يعنى أن الكساد لايمكن إعتباره شراً فى حد ذاته ولكنه يؤدى مهمة إقتصادية حيوية ويساهم بذلك فى زيادة رفاهية المجتمع فى الأجل الطويل .

الفصل الرابع

الجهاز المصرفى

أولاً: البنك المركزى

يمكن تعريف البنك المركزى بأنه :

- مؤسسة نقدية قادرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية والعكس، كما أن له القدرة على خلق وتدبير النقود القانونية.
- ليس بنك أو مؤسسة عادية بل يعتبر بنك الدرجة الأولى فى الجهاز المصرفى حيث يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.
- مؤسسة وحيدة تقوم بجهة الإصدار النقدى وتشرف على الإئتمان (حيث أن لكل إقتصاد وطنى بنك مركزى واحد).
- مؤسسة عامة مملوكة للدولة هدفه المصلحة العامة وتنظيم نشاط النقود والإئتمان وربطه بحاجة المعاملات والسياسة النقدية وليس هدفه تحقيق أكبر قدر من الأرباح.
- تتميز وحدات النقد المصدرة منه بخصائص معينة تميزها عن غيرها من النقود (نقود الودائع) فهى نقود قانونية لها قوة إبراء غير محدودة لتسديد الديون ولها صفة العمومية.

وظائف البنك المركزى

(١)خلق وتدبير النقود القانونية : أى أن البنك المركزى يحتكر حق الإصدار النقدى دون البنوك الأخرى.

كيفية الخلق (عملية الإصدار): خلق النقود ماهو إلا تحويل الأصول الحقيقية إلى وحدات نقدية.

أساس عملية الإصدار النقدى: تعادل الإمكانيات النقدية (الأصول) مع وحدات النقد المتداولة (الخصوم) بهدف تحقيق التوازن بين الإنتاج

الحقيقى وتداول هذا الإنتاج بواسطة وحدات النقد وبالتالى المحافظة على قيمة النقود وثبات الأسعار والمحافظة على القدرة الشرائية للوحدات النقدية.

أى أن البنك المركزى يصدر كمية معينة من أوراق النقد كخصوم تقبلها أصول حصل عليها بقدر قيمتها.

(٢)**البنك المركزى بنك الحكومة**: حيث أن كافة أرصدة الحكومة تحتفظ بها لدى البنك المركزى ، ويقوم البنك المركزى بتأدية خدمات لها فهو ينظم حساباتها وحساب مشروعاتها العامة ويقوم بعمليات التمويل الخارجية، وتجميع العملات الأجنبية، والمدفوعات الخارجية ، وينظم الدين العام، ويصدر القروض العامة، ويقدم القروض للحكومة لمواجهة عجز الميزانية، كما أنه الوكيل والمستشار المالى للحكومة خاصة فى مسائل الصرف والتمويل.

(٣)**البنك المركزى بنك البنوك**: يعمل البنك المركزى كبنك للبنوك من خلال الآتى:

- إلتزام البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدى فى البنك المركزى يعادل نسبة معينة من إلتزاماتها هذه النسبة يحددها البنك المركزى كإحتياطى ولحفظ حقوق المودعين.
- رقابة البنوك التجارية والإشراف الإدارى والفنى عليها.
- ملجأ لإقراض البنوك التجارية.
- يقوم بدور الوسيط بين البنوك التجارية بعضها ببعض.

(٤)**البنك المركزى والسياسة النقدية**: البنك المركزى بإعتباره خالق النقود القانونية ومؤثراً فى قدرة البنوك التجارية على خلق نقود الودائع يستطيع أن يتحكم فى حجم وسائل الدفع بالزيادة أو النقصان تنفيذاً لسياسة نقدية معينة لتحقيق أهداف إقتصادية.

الوسائل والأساليب التى يستخدمها البنك المركزى للتأثير فى سيولة البنوك التجارية

(١)سياسة سعر الخصم: تعريف سعر الخصم: عبارة عن سعر الفائدة الذى يتقاضاه البنك المركزى مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية.

أثر سياسة سعر الخصم:

- تغيير سعر الخصم يؤثر فى حجم الإئتمان المصرفي: فإنخفاض سعر الخصم يؤدى إلى إنخفاض أسعار الفائدة فى السوق النقدية وهذا يشجع الأفراد والمشروعات على الإقتراض فيزداد حجم الإئتمان والعكس صحيح.
- إنخفاض سعر الخصم لدى البنك المركزى يشجع البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها المتمثلة فى أوراق تجارية وسندات إلى نقود قانونية وهذا يؤدى إلى زيادة إمكانياتها فى خلق نقود الودائع بالتالى يزداد حجم الإئتمان.

فعالية سعر الخصم:

- فعالية سعر الخصم هو وسيلة توجيه للتأثير فى أسعار الفائدة وفى حجم الإئتمان وإتجاهات السوق النقدية، وتقتصر فعالية سياسة سعر الخصم على النجاح فى إمداد أو سحب الأرصدة النقدية القانونية من البنوك التجارية.

(٢) سياسة السوق المفتوحة:

تعريفها وأثرها: هى دخول البنك المركزى فى السوق النقدية بائعاً لبعض الأصول الحقيقية والأوراق المالية والتجارية بهدف تحويلها إلى أصول نقدية يمتصها من السوق فتقل سيولة السوق النقدية، أو يدخل مشترياً لبعض الأصول بهدف إمداد السوق النقدية بالسيولة.

- قيام البنك المركزى ببيع أصول حقيقية وأوراق مالية ← تشتريها البنوك التجارية ← نقل سيولتها النقدية ← تقل مقدرتها على خلق الإئتمان.
- قيام البنك المركزى بشراء أصول حقيقية وأوراق مالية ← تبيعها البنوك التجارية ← تزيد سيولتها ← تزيد مقدرتها على خلق الإئتمان.

∴ يمكن للبنك المركزى التأثير فى حجم الإئتمان عن طريق التغيير فى كميـة وسـائل الدفع (السيولة).

فعالية سياسة السوق المفتوحة: تتحدد فعاليتها بقدر نجاحها فى تحقيق سـيولة أو عـدم سيولة السوق النقدية.

(٣)سياسة الإحتياطى الإجبارى: تعريفها وأثرها يقوم البنك المركزى بتحديد نسبة معينـة يجب أن يحتفظ بها كل بنك تجارى تمثل نسبة من أصوله النقدية وودائعه يحتفظ بـها لدى البنك المركزى وهذه السياسة من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية علـى خلق الإئتمان.

∴ نسبة الإحتياطى مرتفعة ← تقل السيولة لدى البنوك التجارية ← تقل القدرة على الإقراض والعكس صحيح.

(٤) الرقابة على عمليات الإقتراض والإئتمان والأنشطة الإستثمارية للبنوك التجارية:

يتم ذلك من خلال الآتى:

- فحص ومراقبة سياسة المقترض من حيث المركز المالى وقدرته التمويلية.... إلخ.
- فحص ومراقبة نوعية الأصول المقدمة للخصم أو لضمان الإقتراض من حيث درجـة السيولة ونطاق الضمان ...... إلخ.
- العمل على تفضيل القروض وتوفـير الإئتمـان المرتبـط بالإحتياجـات الأساسـية والضرورية للإقتصاد القومى.
- إستخدام الودائع الحكومية كعامل هام للتأثير على سـيولة السـوق النقديـة بإعتبـار الحكومة والمشروعات العامة والمحلية من أكبر عمـلاء البنـوك التجاريـة سـواء كمدخرين أو كمقترضين.
- التدخل فى سوق الصرف الأجنبى حيث أن كافة التحويلات بيـن العملـة الوطنيـة والعملات الأجنبية تتم عن طريقه.
- تنظيم الجهاز المصرفى من خلال تبادل المعلومات المشتركة مع البنـوك التجاريـة والإشراف على قوانين المنافسة المصرفية ومراقبة المشروعات المصرفية الدولية.

ثانياً: البنوك التجارية

البنوك التجارية تمثل فى مجموعها الجهاز المصرفى للإقتصاد. وهـــى تعتــبر مصارف من الدرجة الثانية فى تسلسل الجهاز المصرفى بعد البنك المركزى حيــث أنــها مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات التى تدور حول قيام النقود بوظائفها، وهذه النقود هى نقود الودائع، وتتعدد وتتنوع البنوك التجارية بقدر إتساع السوق النقدى والنشاط الإقتصادى وحجم المدخرات ، كما أن نقود الودائع التى تتعامل فيها البنوك التجارية تتعدد وتختلف وفقاً لمصدرها بعكس النقود القانونية التى يصدرها البنك المركزى والتى تتصــف بأنها متماثلة بالإضافة إلى أن البنوك التجارية هى مؤسسات هدفها الأساسى تحقيق أكــبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلق نقــود الودائــع، وهى غالباً مملوكة للأفراد أو المشروعات فى شكل شركات مساهمة.

وتتعدد عمليات البنوك التجارية وتتنوع بجانب وظائفها الرئيسية فى خلق الودائع بهدف تحقيق قيام النقود بوظائفها.

وظائف وعمليات البنوك التجارية

وتقسم وظائف البنك التجارى إلى

(١) العمليات المصرفية العادية

وتقسم إلى:

(أ) **الحسابات المصرفية** : أى الإيداع المصرفى حيث يتنازل العميل عما لديــه مــن أموال للبنك للإحتفاظ بها وإستخدامها لتوفير كل من الموارد المالية اللازمة لعمليــات الإقراض والإئتمان، والعمولات التى يخصمها البنك من تحصيل كمبيالات العميل.

أنواع الحسابات المصرفية:

١- الحسابات الجارية: وهى إتفاق بين طرفين (البنك والعميل) على أن تســوّى العمليات التى تتم بين أطرافه عن طريق قيود تتم سواء فى جانب الدائــن أو المدين.

٢-الحسابات الإدخارية: وهى حسابات تحقق عائد لأصحابها يتمثل فى سعر الفائدة المتفق عليه وهى قد يكون لها مدة محددة أولا تكون لها مدة محددة ومن أمثلتها دفاتر التوفير.

(ب) الإئتمان: وهو يعنى الثقة فمنح البنك لعميله إئتماناً يعنى أن يثق فى عميله فيعطيه رؤوس الأموال، والأساس فى الإئتمان ضرورة الثقة والجدية حيث أن كل إئتمان محفوف بالمخاطر ولذلك فإن البنك يتخذ عدة إجراءات كإحتياطات لمواجهة مخاطر عدم السداد أو التأخير فيها ومنها.

١-تحديد نوع المخاطر: عن طريق إعطاء قروض فى حدود قصوى، وعدم تجاوز القرض لحدود معينة، وتنويع القروض والضمانات، والإشتراك مع البنوك الأخرى فى القروض.

٢-دراسة الحالة: أى دراسة موضوع القرض ونشاطه وحالة المقترض..... إلخ.

٣-الضمانات (الشخصية - العينية).

- ويتقاضى البنك مقابل الإئتمان فائدة تتمثل فى تكلفة الإئتمان والتى تتمثل فى :
  - عائد رأس المال المقترض.
  - نصيب الإدارة.
  - هامش لتغطية المخاطر.

نماذج الإئتمان:

١-القرض النقدى (المقترض يحصل على قرض من البنك مقابل سعر فائدة ورد قيمة القرض).

٢-الدفع من تحت الحساب (يسمح البنك لعميله) أن يصبح حسابه مديناً فى حدود مبلغ معين يغطيه فى حدود معينة).

٣-عمليات الإئتمان بالمقابل (هذا المقابل يكون ضمان شخصى أو عينى).

٤-فتح الإعتماد (حيث يضع البنك تحت تصرف عميله مبلغ معين يجوز للعميل سحبه دون أن يلتزم العميل بدفع فائدة إذا لم يسحبه).

٥- عمليات الخصم (يضع البنك تحت تصرف عميلـــه قيمـــة الكمبيالـــة ودون إنتظار أجل السداد بحيث يخصم ذلك من العميل عند سدادها بالإضافة إلـــى تكلفة الإقراض).

٦- عمليات الإئتمان بالضمان المصرفى حيث يقدم البنـــك ضماناتـــه للعميـــل ويتحمل المسئولية فى حالة عجز العميل عن تسديد معاملاته لجهات مثـــل الضرائب والجمارك.

(ج) **الإستثمارات** : وهى قروض طويلة الأجل تستخدم فـــى شـــراء المـــواد الأوليـــة والأجهزة وإقامة المنشآت، وتقدر أقســـاطها علـــى أســـاس معـــدلات الإستهلاكات.

(د) **الإئتمان المقدم للتجارة الدولية**: أى لعمليات الإستيراد والتصدير.

(هـــ) **خدمات مصرفية أخرى**: مثل إصدار الأسهم والسندات للشركات، وتأجير المخـــازن والخزائن، وتنظيم حســـابات الأفـــراد، وصـــرف الأجـــور والمرتبات ، وتحصيل الشيكات والكمبيالات.

(٢) خلق نقود الودائع (العمليات المصرفية غير العادية)

النموذج البسيط لكيفية خلق البنك التجارى لنقود الودائع هو

١- نفترض جهاز مصرفى يتكون من بنك مركزى واحد له قدرة نهائية على خلق النقـــود القانونية بجانب هذا البنك يوجد بنوك تجارية تسعى لخلق إئتمان بنـــاء علـــى طلـــب الأشخاص الذين يصبحون مدينين بسبب الخصم أو القروض.

٢- فى ظل هذا الفرض فإن البنك التجارى يلعب دور الوسيط فهو يتلقى المدخرات مـــن النقود القانونية السائلة فى شكل ودائع من الأشخاص فتصبح ديناً عليه أى تقيـــد فـــى جانب الخصوم ويقوم البنك بإستخدام هذه النقود.

نفترض أن قيمة الوديعة ١٠٠ ألف جنيه ∴ الميزانية للبنك التجارى تكون كالآتى

أصول	خصوم
١٠٠ ألف جنيه نقود بالخزانة	١٠٠ ألف جنيه ودائع

٣-يقرض البنك التجارى جزء من قيمة الوديعة

فإذا كانت النسبة المتوقعة من طلبات سحب الودائع تعادل ١٠% من قيمة الوديعة فإن البنك يحتفظ بـ ٢٠% نقدية لمواجهة هذه الطلبات ويقرض الباقى وتصبح الميزانية كالآتى:

أصول	خصوم
٢٠ ألف جنيه نقود سائلة ٨٠ ألف جنيه قروض	١٠٠ ألف جنيه ودائع

ويمكن أن يصل البنك بميزانيته إلى الصورة التالية:

أصول	خصوم
١٠ آلاف جنيه نقود سائلة ٩٠ ألف جنيه قروض	١٠٠ ألف جنيه ودائع

٤- يقوم البنك بإصدار قروض إئتمانية (فتح حساب يجوز السحب عليها بالشيكات) بمبلغ ٥٠ ألف جنيه فتصبح الميزانية كالآتى:

أصول	خصوم
٢٠ ألف جنيه نقود سائلة ٨٠ ألف جنيه قروض ٥٠ ألف جنيه قروض إئتمانية	١٠٠ ألف جنيه ودائع حقيقية ٥٠ ألف جنيه ودائع إئتمانية
١٥٠ ألف جنيه	١٥٠ ألف جنيه

يتضح من ذلك أن البنك أمكنه خلق نقود وودائع.

الباب السابع

البنيان الاقتصادى والدخل القومى

الفصل الأول

البنيان الاقتصادى

لايستطيع أى فرد فى عصرنا الحالى أن يقوم بإنتاج كل مستلزماته العصرية للحياة، أى أن مرحلة الإكتفاء الذاتى إنتهت كمرحلة تاريخية وأصبح الإقتصاد القومى من التعقيد لدرجة أنه لايمكن لأى فرد تتبع كل الصناعات القائمة بتصنيع إحتياجاته، فإذا ألقينا نظرة على الإقتصاد القومى فى مجتمع رأسمالى فأننا نجد العديد من الصناعات التى لايمكن للفرد أن يحصيها، فكيف يتم الإنتاج، ويتحدد ومن هؤلاء الذين يقومون بوضع خطط الإنتاج وتوزيعه وإستهلاكه هل يتم بطريقة مخططة كما فى النظام الإشتراكى أم يتم عن طريق جهاز السوق فى النظام الرأسمالى، الشىء الذى ليس فيه شك أن الإقتصاد القومى الرأسمالى يدار عن طريق ميكانيكية السوق فإذا كان الجهاز السعرى فى النظام الرأسمالى هو الذى يقوم بعملية توزيع السلع والخدمات على جمهور المستهلكين كما يحدد السلع والخدمات التى لها أولوية فى الإشباع والأحق بالإشباع تبعاً لهدف الربح بالنسبة للمنتج الرأسمالى. كما أنه يحدد كيفية توزيع وإستغلال الموارد الطبيعية إلا أنه ليس لميكانيكية السوق سيطرة كاملة على النظام الإقتصادى الرأسمالى. فالدولة تتدخل بدرجة ما فى الأنشطة الإقتصادية اللازمة لها من الناحية الإستراتيجية كما تسن القوانين المحددة والمانعة لبعض الأنشطة الإقتصادية.

ويتشكل أى مجتمع من المجتمعات فى مساحة جغرافية دولية معينة من مجموع السكان المقيمين فيه، هؤلاء السكان قد يكون بينهم أجانب أى لايحملون جنسية السكان المحليين وكليهما يقومون جميعاً بشراء السلع والخدمات اللازمة لمعيشتهم الضرورية من المجتمع سواء كان بعضهم منتج أو البعض الأخر غير منتج، فكل السكان يقومون بشراء إحتياجاتهم من السلع والخدمات ليس مباشرا من المنتجين بل من خلال الأسواق (تجارة التجزئة أو الجملة). هذه السوق يتم فيها تقابل الطلب على السلع والخدمات مع عرض هذه

السلع، ونظير ذلك فإنهم يدفعون المبالغ النقدية مقابل الحصول على السلع والخدمات ويوضح الشكل التالى أن هناك تيارين من التدفقات تيار السلع والخدمات المطلوبة يتدفق من الأسواق السلعية والخدمية إلى قطاع المستهلكين (كل السكان) وتيار عكسى من السكان إلى السوق السلعية وهو التيار النقدى.

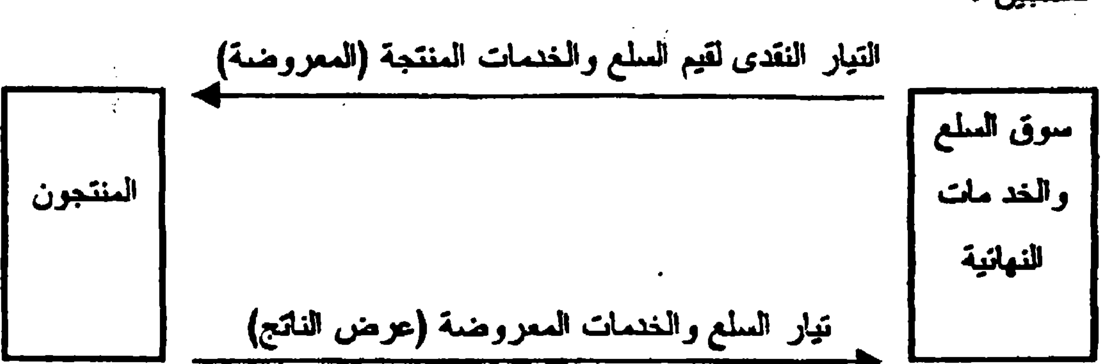
القيمة السوقية للسلع والخدمات

المستهلكين

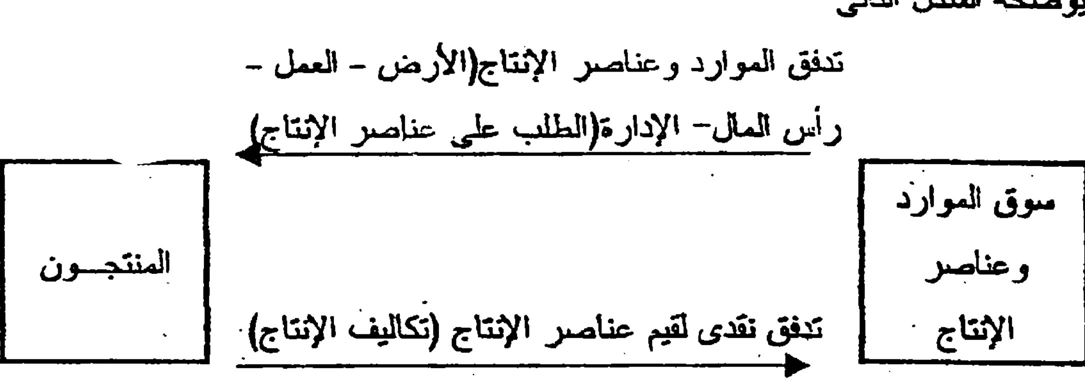
السوق السلعية (سلع نهائية وخدمات)

تيار السلع والخدمات المطلوبة(الطلب على الناتج)

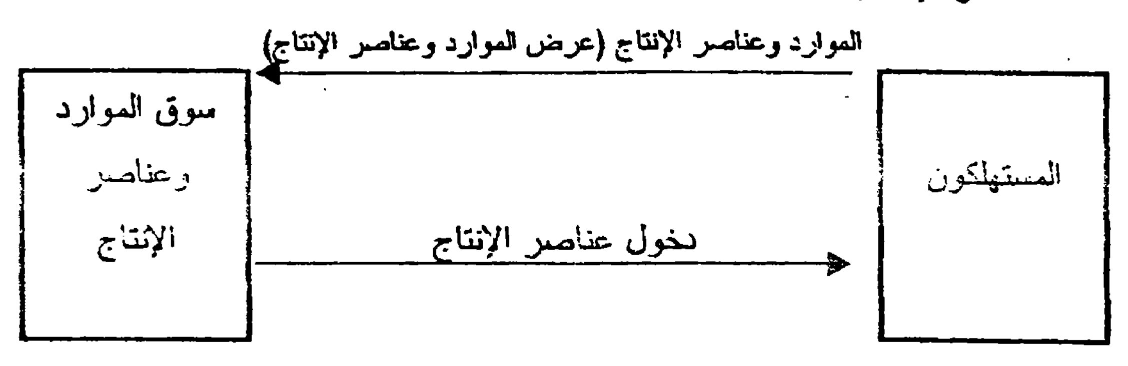
ولما كان المجتمع يتضمن جزء من السكان يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات ويطلق عليهم المنتجون هؤلاء المنتجون ليسوا كل السكان بل جزء منهم، ومنهم المحليين ومنهم الأجانب الذين يقدمون الخدمات الفنية والإستشارية للمؤسسات الإنتاجية المختلفة ومنهم المستثمرون الذين يقومون بإستثمار أموالهم فى إنشاء المؤسسات الإنتاجية المختلفة، معنى ذلك أن الناتج المحلى يأتى من جزئين من الناس هم المحليين أصحاب المجتمع والأجانب. وهؤلاء يقومون ببيع منتجاتهم فى السوق السلعية والخدمية ونظير ذلك يحصلون على مقابل لها وهى قيمة إنتاجهم، معنى ذلك أن هناك تيارين من التدفقات أحدهم نقدى وآخر سلعى، والشكل التالى يوضح تيار تدفق السلع والخدمات المنتجة (المعروضة) من المنتجين إلى سوق السلع وعكسه يتدفق تيار قيمة السلع والمنتجات المعروضة حق المنتجين .



ولما كان المنتجون لايستطيعوا أن ينتجوا أى سلعة أو خدمة إلا من الموارد الإقتصادية والموارد الطبيعية المتاحة فى المجتمع كالعمل ورأس المال والأرض والإدارة الفنية التى يمتلكها المجتمع والتى لايملكها كل أفراده، فإنهم يقومون بتأجير خدمات العمل وبشراء عناصر الإنتاج المختلفة والإقتراض من البنوك وبتأجير الإدارة الفنية من المجتمع أى يحصلون على عناصر إنتاجهم من المجتمع كله عبر سوق يطلق عليها سوق الموارد حيث يتم هناك عرض الموارد من العارضين لها وهم سكان المجتمع والطلب عليها من المنتجين ومن ثم ينشأ تدفقان من التيارات أحدهم تدفق الموارد الإقتصادية من سوق الموارد والآخر تيار عكسى وهو تدفق أسعار وتكلفة شراء وإستخدام هذه الموارد كما يوضحه الشكل التالى



وقد وضحنا فى سياق الكلام بأن السكان يقدمون خدماتهم وممتلكاتهم لسوق الموارد حتى يمكن شراءها أو شراء خدماتها من قبل المنتجين نظير ذلك يحصلون على دخول أى إيرادات نتيجة تقديمهم لهذه الموارد لسوق الموارد ومن ثم فهناك تيارين متدفقين أحدهم تيار الموارد وعناصر الإنتاج من السكان إلى سوق الموارد والآخر عكسى وهو دخول هذه العناصر الإنتاجية

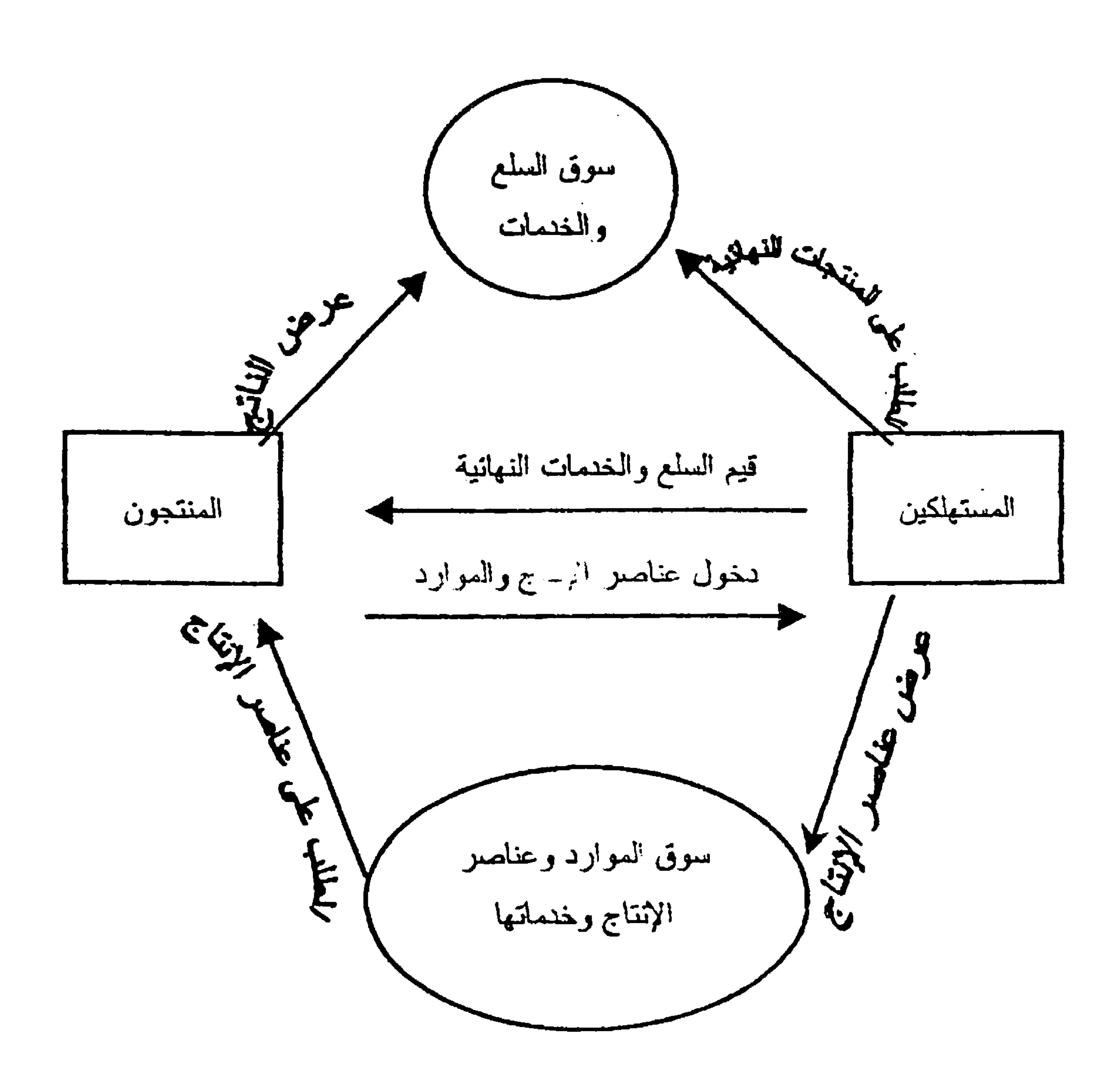


يمكن تلخيص ذلك فى الشكل التالى: وهو شكل مبسط للغاية يوضح فيـــه كيفيــة عمــل المجتمع الإقتصادى (المغلق) أى الذى لا يتاجر ولايبادل مع المجتمعات الأخرى فهو شكل تبسيطى حتى يستطيع القارىء فهم كيف يعمل المجتمع الإقتصادى. ونلاحـــظ أن هنــاك ثلاث أسواق رئيسية وهى

السوق السلعى: وخاص بتبادل المنتجات النهائية طلب المستهلكين وعرض المنتجين

السوق الموردية: وخاص بتبادل عناصر الإنتاج وخدمات أى طلب المنتجين وعرض الحائزين لهذه الموارد.

السوق النقدية: وهى تيارات نقدية تتم بين القطاعين الرئيسيين وهو المستهلكين والمنتجين عبر سوق السلع والخدمات وسوق الموارد.



الفصل الثانى

الإطار الحسابى للناتج الكلى

يمكن تعريف الناتج المحلى بثلاث بدائل مختلفة وكل بديل من هذه البدائـــل لــه طريقة حساب مختلفة، فحساب الناتج المحلى تبعاً للمصادر التى ساهمت فى تكوينـــه لــه طريقة حساب يطلق عليها القيمة المضافة، وتعريف الناتج المحلى بطريقة إنفاقه له طريقـة حساب يطلق عليها قيمة الإنفاق على السلع والخدمات (الطلب النهائى) ، وتعريف النـــاتج المحلى بمقدار مساهمات عناصر الإنتـــاج الأربـــع (العمـــل - الأرض - رأس المـــال - الإدارة) والتى ساهمت فى إيجاده له طريقة حساب يطلق عليها توزيع الدخل على عوائـــد عناصر الإنتاج وهى الأجور - الريع - الفائدة - الربح وسنقوم بشـــرح مبسـط للغايـة للتعريف بالثلاث طرق الحسابية.

١- طريقة القيمة المضافة تبعاً لمصادر تكوينه

٢- طريقة قيمة المنتج النهائى تبعاً للإنفاق النهائى على السلع والخدمات

٣- طريقة توزيعه على عناصر الإنتاج تبعاً لدخول عناصر الإنتاج

مثال: فاذا فرضنا أن هناك مزارع قام بإنتاج أردب قمح من مساحة محددة مـــن الأرض وعمله الإنتاجى وأنه باع إنتاجه إلى مطحن بـــ ١٠٠ جنيه. وأنه أعطى لصـــاحب الأرض التى إستأجرها ٥٠ جنيه قيمة الإيجار. فتكون حساباته فى الجدول التالى، والذى يمثل مثلاً قطاع الزراعة والصيد .

١-قطاع الزراعة والقطاع المبدأى

مبيعـــات	إنفاقات وأرباح
١٠٠ جنيه قمح	٥٠ إيجار (إنفاق) عائد الأرض
	٥٠ الربح (عائد التنظيم والإدارة)
———	———
١٠٠	١٠٠

فى هذا المثال البسيط تبين أن قيمة الإنتاج وزعت على عناصر الإنتاج التى ساهمت فيـــه وهى للتبسيط الأرض نصيبها الريع والباقى ربح المزارع ويعتبر قطاع الزراعـــة قطـــاع

اولى (مبدأى) فكل إنتاجه يكون قيمة مضافة بعد خصم ما أخذ من القطاعــــات الأخـــرى (السلع الوسيطة).

ثم قام الطحان بطحنها وأنتج منها دقيقاً باعها إلى مخبز من المخابز بســعر ٣٠٠ جنيه وأنه دفع نظير طحن هذه الحبوب ١٠٠ جنيه أجور عمال وحسب سعر فائدة علـــى رأس ماله وريع المطحن حوالى ٥٠ جنيه فان أرباحه الباقيـــة خمســين جنيـــهاً وتكـــون حساباته كما فى الجدول التالى والذى يمثل قطاع الصناعات التحويلية .

٢-قطاع الصناعات التحويلية

مبيعات	أرباح وإنفاقات	
٣٠٠ جنيه دقيق	١٠٠	مشتريات قمح
	١٠٠	أجــور
	٥٠	سعر الفائدة وريع
	٢٥٠	جملة إنفاقات
	٥٠	أرباح
٣٠٠	٣٠٠	أرباح وتكاليف

ويمكن حساب الناتج المحلى بطريقة دخول عناصر الإنتاج كالآتى

قطاع الزراعة إنتاج القمح ٥٠ ريع

٥٠ أرباح

١٠٠ قيمة مضافة

قطاع الصناعات التحويلية إنتاج الدقيق ١٠٠ أجور

٥٠ ريع وسعر فائدة

٥٠ أربـــاح

٣٠٠ جملة الدخل المكتسب وفى نفس الوقت قيمة الدقيق الناتج

أما حساب القيمة المضافة فأنها تمثل ما أضافه كل قطاع على السلعة فقطاع الزراعة يعتبر إنتاجه قيمة مضافة لأنه لم يأخذ من أى قطاع آخر أى منتجات فى مثالنا هذا كلها قيمة مضافة، أما قطاع إنتاج الدقيق فقد إشترى بـ ١٠٠ جنيه قمح حولها إلى دقيق بقيمة ٣٠٠ فتكون القيمة المضافة هنا ٣٠٠-١٠٠ إلى ما أضافه للسلعة هى ٢٠٠ وذلك بعد إستنزال السلع الوسيطة.

ويمكن توضيح حساب القيمة المضافة فى عملية القمح والدقيق كالآتى:

القيمة المضافة	الدخل	القيمة المضافة	الدخل
القمح	الموزع	الدقيق	الموزع
١٠٠ قمح	٥٠ ريع	٣٠٠ دقيق	١٠٠ أجور
	٥٠ أرباح	-١٠٠ قمح	٥٠ ريع وسعر فائدة
			٥٠ أرباح
١٠٠ قيمة مضافة	١٠٠ دخل	٢٠٠ قيمة مضافة	٢٠٠ دخل

ويفرض أن تلك الكمية من الدقيق بيعت إلى خباز وصنع منها خبزاً باعه بمقدار ٥٠٠ جنيه للمستهلكين وهى قيمة المنتجات النهائية بمعنى أن حساب قيمة الناتج من الثلاث قطاعات إذا إعتمدت على قيمة المنتج النهائى فسيكون ٥٠٠ جنيه وستكون حساباته كالآتى

مبيعات	تكاليف وأرباح
٥٠٠ خبز	٣٠٠ مشتريات دقيق
	٧٥ أجور
	٤٠ سعر فائدة وريع
	٤١٥ جملة تكاليف
	٨٥ أرباح
٥٠٠ مبيعات (قيمة المنتج النهائى) طلب المستهلك	٥٠٠ تكاليف وأرباح

وفى حين ان حساب القيمة المضافة سيكون أشترى ٣٠٠ جنيه دقيق زاد من قيمتها إلى ٥٠٠ جنيه أى ان القيمة المضافة هنا ٥٠٠ - ٣٠٠ = ٢٠٠ فإذا جمعنا القيم المضافة فى الثلاث قطاعات ستكون ١٠٠+٢٠٠+٢٠٠=٥٠٠ هى قيمة المنتجات النهائية.

والآن ننتقل إلى حساب الناتج بطريقة دخول عناصر الإنتاج تبعاً لمصادر الناتج المحلى

دخول عناصر الإنتاج	قطاع الزراعة	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الصناعة النهائى
الأجور	-	١٠٠	٧٥
الفائدة	٥٠	٥٠	٤٠
الريع	٥٠	٥٠	٨٥
الربح			
القيمة المضافة	١٠٠	٢٠٠	٢٠٠ = ٥٠٠ المنتج النهائى

ومن هذا المثال البسيط نلاحظ أنه يجب أن تتطابق طرق القياس الثالث

طريقة دخول عناصر الإنتاج = طريقة القيمة المضافة = طريقة المنتج النهائى

إلا انه نتيجة وجود إهتلاك فى رأس المال ، وكذلك ضرائب غير مباشرة وإعانات إنتاجية ودخول من الخارج ودخول إلى الخارج أدى إلى وجود بدائل مختلفة لقياس الناتج الإجمالى والذى يجب أن يراعى هذه المتغيرات حتى تكون الحسابات موحدة ومتساوية.

إختلاف قيمة المعاملات عن الدخل:

من هذا المثال نستطيع أن نستنتج أن هناك إختلاف بين حجم الدخل وحجم المعاملات أى المخرجات التى تمت فى المقتصد، فحجم المعاملات يشمل كل المخرجات وهى تمثل ١٠٠ + ٣٠٠ +٥٠٠ = ٩٠٠ للقطاعات الثلاث السابقة وبعد إستبعاد السلع والمنتجات الوسيطة وهى = ١٠٠ + ٢٠٠ = ٣٠٠ نحصل فى النهاية على الدخل فى المقتصد القومى، أى انه من الضرورى إستبعاد المنتجات الوسيطة بين القطاعات لمنع الإزدواج الحسابى (أى عدم حسابها مرتين) لأن ١٠٠ طن قمح حسبت أولاً فى قطاع الزراعة فلا داعى لحسابها مرة أخرى فى قطاع الطحان.

الخلاصة:

١- إذا كنا بصدد حساب الناتج المحلى من مصادره التى ساهمت فى إيجاده (أى من القطاعات الإقتصادية زراعة - صناعة - تجارة ...إلخ) فإننا نقوم بإستخدام طريقة القيمة المضافة أى نحسب ماأضافة كل قطاع فقط .

٢- إذا كنا بصدد حساب الناتج المحلى تبعاً للإنفاق النهائى عليه أى الطلب النهائى فأننا نقوم بحساب قيمة الإنفاق على السلع والخدمات النهائية التى إستهلكها أو أنفقها المجتمع على الطلب النهائى (المستهلكون - الحكومة - المنتجون - القطاع الخارجى).

٣- إذا كنا بصدد حساب الناتج المحلى تبعاً لما تم توزيعه على عناصر الإنتاج التى ساهمت فى إيجاد (الأرض - العمالة - رأس المال - الإدارة والتنظيم) فإننا نقوم بحسابه بطريقة دخول هذه العناصر فى كل قطاع من القطاعات أى تبعاً لمصادره.

إجمالى الناتج المحلى وإجمالى الناتج القومى

بعد العرض البسيط لآلية عمل المجتمع الإقتصادى والذى أوضحنا فيه أن أى مجتمع حديث يشمل قوميين أى سكان لهم نفس القومية وأجانب يعيشون داخل حدود جغرافية واحدة وهى الدولة

فالناتج المحلى يخص ماأنتجه أصحاب البلد الواحدة (القوميين) والمقيمون داخل حدود جغرافية لدولة واحدة، كما يشمل أيضاً إنتاج الأجانب من خدماتهم الإستشارية والفنية وإستثماراتهم طالما أنها داخل نفس الحدود.

وبطبيعة الحال يقوم هؤلاء الأجانب بتحويل دخولهم خارج البلاد فإذا ما رغبنا أن نعرف فقط ماأنتجه القوميين داخل المجتمع فإننا نستنزل قيمة الدخل الخارج (للأجانب) من الإنتاج المحلى فيصبح

الناتج القومى = الناتج المحلى - الدخل إلى الخارج أو

الناتج المحلى = الناتج القومى + الدخل من الخارج

مثال: إذا كان مجتمع ينتج بحوالى ١٠٠٠ وحدة إجمالى إنتاج محلى داخل حدود الدولة منهم قوميين (مصريين) أنتجوا بحوالى ٨٠٠ وحدة والأجانب أنتجوا بحوالى ٢٠٠ وحدة فأن

الإنتاج القومى (القومية) = الإنتاج المحلى – الدخل إلى الخارج

٨٠٠ = ١٠٠٠ – ٢٠٠

أو الإنتاج المحلى = الناتج القومى + الدخل من الخارج

١٠٠٠ = ٨٠٠ + ٢٠٠

ولما كانت المجتمعات الدولية مجتمعات تبادلية فإنه بلاشك يوجد العديد من المغتربين يعملون خارج البلاد يقدمون خدمات من عمل أو إستثمارات فى الخارج ويقومون فى نفس الوقت بتحويل عوائد نشاطهم من الخارج إلى داخل البلاد ويطلق عليه الدخل من الخارج هذا الدخل المتحصل عليه من الخارج وليكن مثلاً ٣٠٠ وحدة فأنه يخص القوميين أصحاب الجنسية الواحدة فيكون

الناتج القومى = ماأنتجه القوميين (داخل البلاد) + ماأنتجه القوميين خارج البلاد

١١٠٠ = ٨٠٠ + ٣٠٠

ومن ثم فأننا نستطيع أن نجمع الحسابيين مع بعضهم فى المعادلة التالية

الناتج المحلى = الناتج القومى – (الدخل إلى الخارج – الدخل من الخارج)

الناتج المحلى = الناتج القومى – صافى الدخل من الخارج

١٠٠٠ = ١١٠٠ – (٢٠٠ – ٣٠٠)

١٠٠٠ = ١١٠٠ – (١٠٠)

والخلاصة: أنه نتيجة وجود متغير صافى الدخل من الخارج فإن الناتج المحلى لايساوى الناتج القومى دون إدخال هذا المتغير.

الناتج بسعر السوق والناتج بتكلفة عناصر

ولما كنا فى مجتمعات معقدة يزداد فيها التدخل الحكومى بسياسات إقتصادية مختلفة لتشجيع الإنتاج بإعطاء إعانات إنتاجية للمنتجين المتعثرين أو البادئين لحياتهم الإستثمارية حتى يستمروا فى الإنتاج . كما أن هذه الإعانات لاتشمل فقط القطاع الإنتاجى بل قد تشمل المستهلكين فى صورة تخفيضات لأسعار السلع والخدمات (كخدمات الصحة والتعليم والتموين) وعلى ذلك فأنه من الضرورى تعديل قيمة الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج مع قيمته بسعر السوق، فمثلاً رغيف الخبز يتكلف عند المنتج ١١ قرش أى قيمته بتكلفة عناصر الإنتاج هو ١١ قرش فى حين يباع كسلعة نهائية للمستهلك ٥ قروش ومن ثم فإن

الناتج بكلفة عناصر الإنتاج = الناتج بسعر السوق + الإعانة الإنتاجية

١١ = ٥ + ٦

وإذا كانت الحكومة تعطى إعانات إنتاجية فإنها فى نفس الوقت تفرض ضريبة غير مباشرة على بعض أنواع السلع الإستهلاكية الترفيهية بغرض الحصول على إيرادات حكومية إضافية . فمثلاً علبة السجائر تتكلف عند المنتج حوالى ٤٠ قرش وهى القيمة بتكلفة عناصر الإنتاج إلا أنها تباع فى السوق للمستهلك بحوالى ٢٠٠ قرش أى السلعة بسعر السوق ٢٠٠ قرش والفرق هو ضريبة غير مباشرة تحصل عليها الحكومة ومن ثم فإن الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج = الناتج بسعر السوق – الضرائب غير المباشرة

٤٠ = ٢٠٠ – ١٦٠

وإذا أخذنا كل المنتجات فى المجتمع ككل والتى بعضها يأخذ إعانات إنتاجية والآخر تفرض عليه ضريبة غير مباشرة فإن

قيمة الناتج بسعر التكلفة = قيمة الناتج بسعر السوق – (الضرائب غير المباشرة – الإعانات الإنتاجية)

قيمة الناتج بسعر التكلفة = قيمة الناتج بسعر السوق – (فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية)

فإذا أخذنا المثال الذى نحن بصدده لسلعتى الخبز والسجائر فإنه يكون بأسعار التكلفة

= بأسعار السوق – (زيادة ضرائب غير مباشرة عن الإعانات الإنتاجية)

الخبز + السجائر = الخبز + السجائر - ضريبة غير مباشرة وإعانة

١١ + ٤٠ = ٥ + ٢٠٠ - (١٦٠ - ٦)

٥١ = ٢٠٥ - (١٥٤)

وخلاصة القول أن قيمة الناتج الكلى بسعر السوق لايساوى قيمة الناتج الكلى بتكلفة عناصر الإنتاج مالم يتم إدخال تعديل فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية.

قيمة الناتج الإجمالى وقيمة الناتج الصافى

بعد أن عرضنا أن

(١)متغير صافى الدخل من الخارج (الدخل من الخارج الدخل إلى الخارج) يغير من لفظ قيمة الناتج القومى إلى قيمة الناتج المحلى، وكما أن

(٢)متغير فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية (ضرائب غير مباشرة - إعانات إنتاجية)

يغير من لفظ قيمة الناتج بسعر السوق إلى قيمة الناتج بتكلفة عناصر الإنتاج والآن ننتقل إلى متغير ثالث وهو إهتلاك رأس المال وأثره فى تقييم الناتج المحلى أو القومى بأى تسعير سواء بأسعار السوق أو تكلفة عناصر الإنتاج.

إهتلاك رأس المال: يتطلب الإنتاج إستخدام للآلات والعدد والمهمات والطرق والكبارى والسدود والمدارس والمستشفيات ....إلخ، كذلك إستخدام المبانى غير السكنية والذى يطلق عليه رأس المال القومى، هذا الإستخدام يؤدى إلى تقادم وإستهلاك جزء من رأس المال والذى يجب أن يحسب سنوياً حتى نحصل على قيمة الإنتاج الصافية، وإهتلاك رأس المال هو جزء ثابت أو نسبة ثابتة من قيمة رأس المال العامل يجب أن يخصم من قيمة الإنتاج، وقد يشتمل إهتلاك رأس المال على جزء متغير نتيجة التشغيل الزائد أى أن الإهتلاك يشمل :

١-نفقة الإستعمال: وهى ناتجة من إستخدام رأس المال فى العملية الإنتاجية

٢- النفقة الإضافية: وهى الناتجة من عدم إستخدام رأس المال والتى تحدث نتيجة طبيعة تكوين رأس المال مثل البلى والصدأ والتقادم وهذه الخسائر يمكن توقع قيمتها والتأمين عليها وهى تكلفة ثابته تحسب بصرف النظر عن الإستخدام أو عدم الإستخدام.

أما الخسائر غير المتوقعة فى رأس المال والتى تحدث نتيجة الكوارث والزلازل والظروف التى لايستطيع الإنسان التحكم فيها أو توقعها. فهى خسائر فى رأس المال نفسه وليس لها أى علاقة بحساب إهتلاك رأس المال لأنه إهتلاك غير منتج، أما الإهتلاك نتيجة الإستعمال أو نتيجة البلى والصدأ فهى إهتلاكات منتجة لأنها مرتبطة بالعملية الإنتاجية.

كما أن الإهتلاك نتيجة التقدم التكنولوجى والراجع من التغيرات التكنولوجية السريعة بحيث أن الآلة الحديثة تقضى على الآلة السابقة لها فى وقت قصير من عمرها الإهتلاكى أى قبل الإستفادة منها كاملة فهذا أيضاً يعتبر من خسائر رأس المال.

ونتيجة تباين الأعمار الإستخدامية للأنواع المختلفة من رأس المال ممثلاً فى المبانى قد تستثمر فى ٥٠ عام فى حين السيارة بيك أب للنقل يمكن أن تستثمر ١٠ أعوام فإن الإهتلاك يحسب بطرق عديدة يخص كل عام جزء من قيمة الآلة بعد خصم قيمتها كخردة.

وبناء عليه فمثلاً قيمة منتج ما وليكن قميص تبلغ ٢٠ جنيه كقيمة إجمالية ولكنه إستخدم فى صناعاتها آلات وعمالة ومواد خام. فإذا كانت العمالة كلفت ٥ جنيه والمادة الخام ٥ جنيه وفائدة رأس المال العامل ٥ جنيه فإنه يجب حساب ما إهتلك من آلات الخياطة فى عملية الإنتاج وليكن ٣ جنيه قيمة إهتلاك خاصة بصناعة القميص.

فيكون عائد المنتج قبل الإهتلاك = ٥ جنيه

وعائده بعد خصم الإهتلاك = ٥ - ٣ = ٢ جنيه أى أن

صافى الناتج الكلى = إجمالى الناتج الكلى - إهتلاك رأس المال

الخلاصة: أن قيمة إجمالى الناتج الكلى لايساوى قيمة صافى الناتج الكلى مالم يدخل عليه تعديل قيمة إهتلاك رأس المال.

أن قيمة الناتج يمكن التعبير عنها بثمان بدائل مختلفة وذلك بعد إدخال الثلاث متغيرات الخاصة بـ:

أ) إهتلاك رأس المال

ب) صافى الدخل من الخارج (من - إلى)

ج) صافى الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية

هذه البدائل هى:

١- إجمالى الناتج المحلى

أ- بسعر السوق

ب-بسعر تكلفة عناصر الإنتاج

٢- إجمالى الناتج القومى

أ- بسعر السوق

ب-بسعر تكلفة عناصر الإنتاج

٣-صافى الناتج المحلى

أ- بسعر السوق

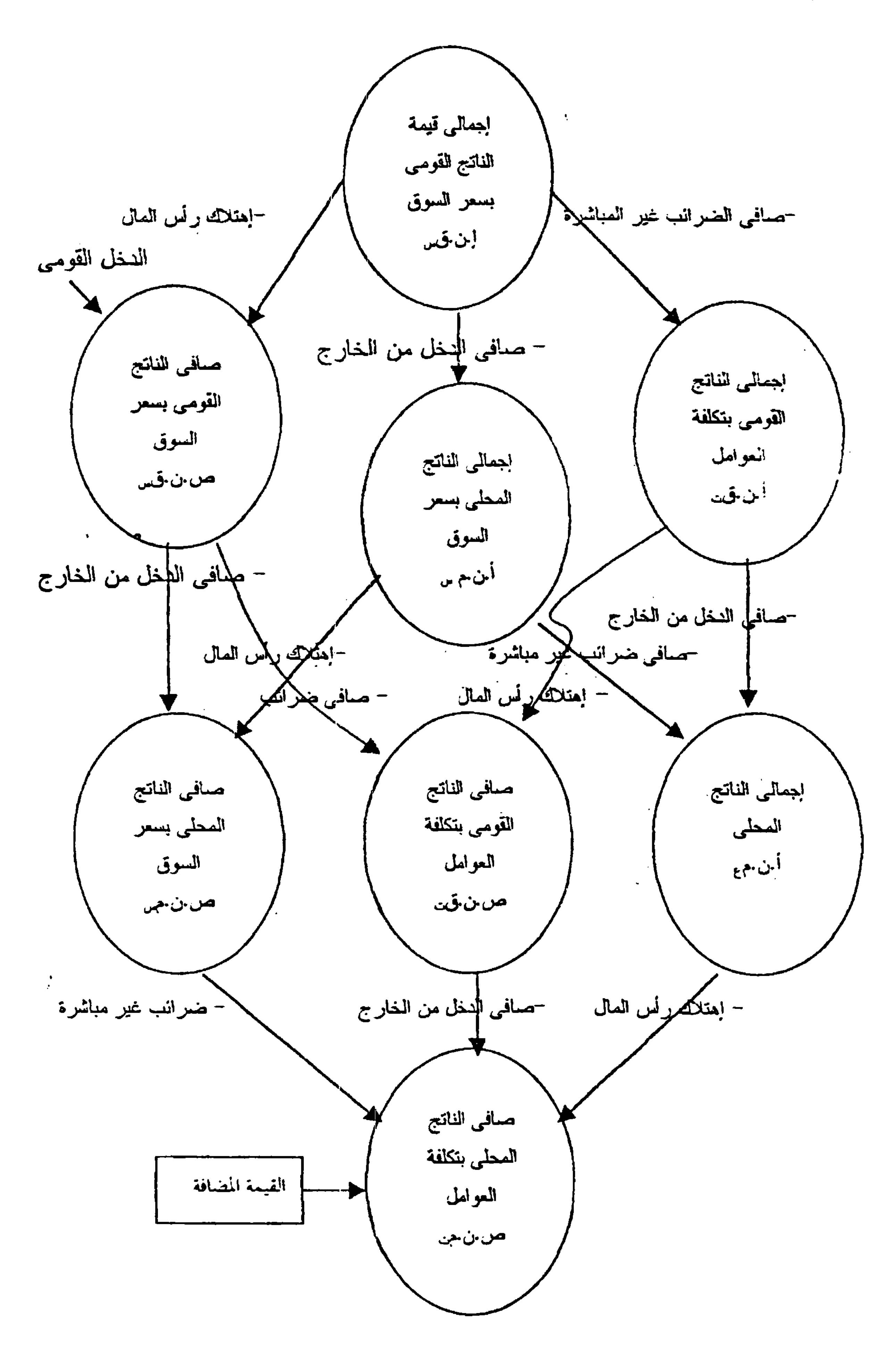
ب- بسعر تكلفة عناصر الإنتاج (القيمة المضافة)

٤-صافى الناتج القومى

أ- بسعر السوق (الدخل القومى)

ب- بسعر تكلفة عناصر الإنتاج

ويوضح الشكل التالى هذه المفاهيم مرتبطة بالثلاث متغيرات



إجمالى قيمة الناتج القومى بسعر السوق إ.ن.ق.س
-إهتلاك رأس المال
-صافى الضرائب غير المباشرة
الدخل القومى
صافى الناتج القومى بسعر السوق ص.ن.ق.س
- صافى الدخل من الخارج
إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق أ.ن.م.س
إجمالى للناتج القومى بتكلفة العوامل أ.ن.ق.ت
- صافى الدخل من الخارج
-صافى الدخل من الخارج
-إهتلاك رأس المال
-صافى ضرائب غير مباشرة
- صافى ضرائب
- إهتلاك رأس المال
صافى الناتج المحلى بسعر السوق ص.ن.م.س
صافى الناتج القومى بتكلفة العوامل ص.ن.ق.ت
إجمالى الناتج المحلى أ.ن.م.ع
- ضرائب غير مباشرة
-صافى الدخل من الخارج
- إهتلاك رأس المال
القيمة المضافة
صافى الناتج المحلى بتكلفة العوامل ص.ن.م.ت

الدخل الشخصى

هو الدخل الناتج من العمل كالأجور والمرتبات وأربــــاح رأس المـــال والفـــائدة المحصلة وريع العقارات ويضاف إليـــها المدفوعـــات التحويليـــة كإعانـــات المحتـــاجين والمعاشات الإستثنائية وإعانات البطالة والفائدة التى تدفعها الحكومة على ديونها، وإذا ماتم طرح ضرائب الدخل من الدخل الشخصى يتبقى الدخل المتاح الـــذى يســـتطيع الفـــرد أن يتصرف فيه مابين الإستهلاك والإدخار.

الدخل المتاح ويتكون من الدخل القومى يضاف إليه صافى التحويلات الجارية الأخرى من العالم الخارجى (تحويلات رأس المال من وإلى تحويلات القروض والديون وخدماتـــهم .....إلخ). فمثلاً إذا كان الدخل القومى يبلغ حوالى ١٠٠٠ وحدة فى حين تم تحويل مبلـــغ ٢٠ وحدة مشتريات أجانب من الأسهم والسندات من البورصات المحلية وفى نفس الوقـــت قام المجتمع بالإقتراض من الخارج بمبلغ ٥٠ وحدة وتم تسديد أقساط الدين وفوائده بمقدار ٣٠ وحدة فإن

الدخل المتاح = الدخل القومى ± تحرك رأس المال ±الديون والقروض

= ١٠٠٠ + ٢٠+ ٥٠ – ٣٠ = ١٠٤٠ وحدة

ويعتبر الدخل المتاح هو الذى يتصرف فيه المجتمع ما بين الإستهلاك النهائى والإدخار

الدخل المتصرف فيه هو الدخل المتاح لكل من الإستهلاك والإدخار بمعنى أنـــه إذا تم إنفاق ٨٠٠ وحدة على الإنفاق الإستهلاكى فإن الإدخار سيكون

١٠٤٠ – ٨٠٠ = ٢٤٠ وحدة

الدخل المتصرف فيه = الإستهلاك النهائى + الإدخار

الدخل الجارى : هو قيمة الدخل فى سنة ما بالأسعار السائدة فى نفس العام

الدخل المثبت : وهو عبارة عن ترجيح الدخل ... الجارى بالنسبة لأسعار سنة ســـابقة أخرى.

الدخل الحقيقى : هو الدخل الجارى مقسوم على الرقم القياسى للمستوى العـــام للأســـعار

وسيأتى ذكر هذه التعريفات كل فى حينه.

الثروة والدخل قيمة مايمتلكه المجتمع (أو الإنسان) فى لحظة ما فالعقارات والأراضى والأسهم والسندات والنقدية كل مايمتلكه الفرد يعتبر ثروته، أما الدخل فهو التيار النقدى المتدفق من إستعمال وإستغلال هذه الثروة ويحسب عن سنة مالية كاملة – فريع الأراضى والعقارات وأرباح الأسهم والسندات تعتبر دخلاً والثروة عادة أكبر من الدخل.

الضرائب وهذه تنقسم إلى:

أ)الضرائب المباشرة: مدفوعات يدفعها الحكومة وهى تحسب كنسبة من حجم الإنتاج ويتحملها المنتج وهى تمثل الضرائب التجارية وضرائب المهن الحرة والنشاط الصناعى والنشاط الإقتصادى .

ب)الضرائب غير المباشرة: وهى مدفوعات يدفعها المنتجون وتحسب كجزء أو نسبة من تكلفتها ويتحملها المستهلك.

ج) ضرائب المبيعات : وهى نسبة من السلعة المباعة فقط تحصلها الحكومة من المستهلك (عن طريق المنتج البائع) ويتحملها المستهلك.

د) ضرائب الدخل: وهى إستقطاعات من دخول المستهلكين من أعمالهم وممتلكاتهم.

المدفوعات التحويلية وهى إعانات تقدمها الدولة إلى المحتاجين وإعانة أصحاب الدخول المنخفضة والفائدة المدفوعة من الحكومة ويحصل عليها المستهلكين ولاتحسب فى الدخل القومى لأنها لاتدفع نتيجة أعمال.

الإعانات الإنتاجية وهى مدفوعات تقدمها الحكومة إلى المنتجين لتشجيعهم على الإنتاج وتخفيض تكلفتهم المرتفعة التى قد تكون عالية فى بداية نشاطهم الإنتاجى وللحماية من المنافسة الخارجية.

الفصل الثالث

الدخل القومى وطرق حسابه

لقد أوضحنا أن الناتج الكلى يمكن أن يعرف بثمان بدائل مختلفة هذه البدائل أعطت معانى مختلفة، إلا أنه تبعاً للحسابات القومية فإنه يمكن أن يعرف الناتج المحلى بثلاث تعريفات مختلفة وكل تعريف مرتبط بطريقة قياس معينة وهى :

<u>التعريف بالناتج المحلى</u>	<u>طرق قياس الناتج المحلى</u>
١- التعريف تبعاً لمصادر الحصول على الناتج المحلى .	١- تقاس بطريقة القيمة المضافة .
٢- التعريف تبعاً لتوجهات إنفاق الناتج المحلى .	٢- يقاس بطريقة قيمة السلع والخدمات النهائية .
٣- التعريف تبعاً لمساهمات عناصر الإنتاج (الأرض ، العمل ، رأس المال ، الإدارة)	٣- يقاس بطريقة دخول عناصر الإنتاج أى الريع ، الأجور ، الفائدة ، الربح. التى ساهمت فى تكوينه .

الناتج المحلى من حيث مصادره :

وهو يمثل قيم الناتج المحلى بسعر السوق من القطاعات التى ساهمت فى تكوينه وهى :

أ- **القطاع السلعى** : ويشمل قطاع الزراعة والصناعة والتصدير والكهرباء والبترول والتشييد .

ب- **قطاع الخدمات الإنتاجية** : ويشمل النقل والمواصلات ، قناة السويس ، التجارة والمال، السياحة والفنادق ، التأمين وقطاع الخدمات الإجتماعية .

ج- **قطاع الخدمات الإجتماعية** : ويشمل الملكية العقارية ، المرافق العامة ، التأمينات الإجتماعية ، الخدمات الحكومية ، الخدمات الشخصية .

طريقة الحساب بالقيمة المضافة : وفى هذه الطريقة يحسب إنتاج كل قطاع ويستنزل منه قيم السلع الوسيطة حتى لايحدث أزدواج حسابى أى حتى لايحسب مرتين ومن ثم فإن

الناتج المحلى يحسب بما أضافه كل قطاع على السلع والخدمات فقط ، وقد أوضحنا هـذه الطريقة سابقا فى الإطار الحسابى للناتج الكلى ، والجدول التالى يوضح طريقـة حساب القيمة المضافة للقطاعات المختلفة لحساب قيمة إجمالى الناتج المحلى بسعر السـوق تبعـا للمصادر الصناعية .

مصادر الناتج المحلى بسعر السوق تبعاً للقطاعات الإقتصادية .(أرقام فرضية)

المصدر	الإنتاج	الخدمات الوسيطة	إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق
القطاع السلعى :			
الزراعة - الصناعة والبتـرول - الكـهرباء - التشييد - التعدين - التصدير .	١٤٠٠	٥٠٠	٩٠٠
قطاع الخدمات الإنتاجية :			
النقل والمواصلات - قناة السـويس - التجـارة والمال - التأمين - السياحة والفنادق .	٧٠٠	٤٠٠	٣٠٠
قطاع الخدمات الإجتماعية :			
الملكية العقارية - المرافق العامة - التأمينـات الإجتماعية - الخدمـات الحكوميـة - الخدمـات الشخصية .	٨٠٠	١٨٠	٦٢٠
المجموع (إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق)	٢٩٠٠	٨٠	١٨٢٠

الناتج المحلى من زاوية مساهمة عناصر الإنتاج

يعرف الناتج المحلى علاوة على التعريف السابق تبعا لتوزيع هذا الدخـل علـى العناصر التى ساهمت فى تكوينه، فإذا كانت الأرض تساهم فى الإنتاج فنصيبـها الريـع، وإذا كان رأس المال يساهم فى الإنتاج فإن نصيبه الفائدة على رأس المال ونصيب العمـل أو القوى العاملة الأجور ونصيب المنظمين أو مالكى رأس المال هو الربح .

وفى هذه الحالة الحساب سيكون هو صافى الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج والذى يعرف بقيمة دخول عناصر الإنتاج وهو نفس الوقت يطلق عليه القيمة المضافة .

ويمكن إعطاء المثال التالى لكيفية حساب صافى الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج تبعاً لتوزيعه على العناصر الإنتاجية التى ساهمت فى تكوينه وهى الأجور - الريع- الأرباح - الفائدة وهى دخول عناصر الإنتاج .

حساب صافى الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج (القيمة المضافة) . **القيمة**

أ- مكافآت العمال :		
١) الأجور والمرتبات	٤٠٠	
٢) المدفوعات الأخرى (المعاشات والتأمينات الإجتماعية)	٥٠٠	
		٩٠٠
ب- الريع :		
(المؤسسات التى لاتسعى إلى الربح)		
١) ريع المزارع	٢٠٠	
٢) المبانى والعقارات والسندات والتأمين على الحياه	٢٠٠	٤٠٠
ج- أرباح الشركات قبل خصم الضرائب		
أرباح غير موزعة		١٥٠
د- الفائدة الصافية		٢٠
(بعد خصم الفائدة على القروض الإستهلاكية والقروض العامة)		٢٠٠
صافى الناتج المحلى بتكلفة عناصر الإنتاج		١٦٧٠

+ إهلاك رأس المال	١٠٠
إجمالى الناتج المحلى بتكلفة العناصر	١٧٧٠
+ صافى الضرائب غير المباشرة عن الإعانات الإنتاجية	٥٠
إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق	١٨٢٠

الناتج القومى من ناحية إنفاقه (الإنفاق على إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق)

يُعرف الناتج المحلى تبعاً لإستعمالاته المختلفة فى مجال الإستهلاك وفى مجال الإستثمارات وفى مجال التصدير الخارجى (فائض التصدير على الإستيراد) والإنفاق الحكومى (فائض الإنفاق الحكومى عن إيرادات الحكومة) .

الإنفاق الإستهلاكى : يتمثل فى إنفاق الأفراد والمؤسسات والشركات التى لاتهدف إلى الربح وهى الإنفاق على السلع الإستهلاكية المباشرة والسلع النصف معمرة مثل الملابس والأحذية والسلع المعمرة مثل السيارات والثلاجات والإنفاق على الخدمات التى يحصل عليها الأفراد مثل التعليم والصحة .

الإنفاق الإستثمارى : يتمثل فى الإنفاق على الإستثمارات التى تتم بواسطة المؤسسات والشركات والأفراد الذين يهدفوا إلى الربح مثل الإنفاق على المصانع والمدارس والمستشفيات وخلافه.وهو يعبر عن تراكم تكوين رأس المال الإجمالى ويضاف إليه المخزون السلعى من العام السابق ليشكلا إجمالى الإستثمار .

الإنفاق الحكومى : ويتضمن جملة مصروفات الحكومة أى جميع مشتريات الحكومة من السلع والخدمات ومصروفات الإدارات الحكومية وإنفاقها الإستثمارى كما يخصم من الإنفاق الحكومى قيمة ما أنتجته الحكومة من سلع وخدمات وإيرادات الحكومة وبالتالى فهذا البند يمثل صافى الإنفاق الحكومى .

الإنفاق الخارجى : والمقصود هنا صافى الإنفاق الخارجى أى حساب قيمة التصدير الخارجى من السلع والخدمات مطروحاً منه قيمة الواردات الداخلة من السلع والخدمات . وأحياناً تكون القيمة موجبة نتيجة زيادة الصادر عن الوارد وأحياناً تكون القيمة سالبة لزيادة الواردات عن الصادرات .

ويطلق على هذه الطريقة لحساب إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق أى طريقة المنتج النهائى أى الطلب النهائى على السلع والخدمات ، والجدول التالى يوضح حساب الإنفاق على إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق تبعاً لإستعماله .

ويلاحظ هناك إختلاف بين طريقة المنتج النهائى وطريقة دخول عناصر الإنتاج وحتى يتساويا فيجب تعديل صافى الناتج المحلى بسعر التكلفة بإضافة إليه إهلاك رأس المال حتى يعطى الإجمالى ثم إضافة فائض الضرائب غير المباشرة عن الإعانات حتى يعطى التقييم بسعر السوق وهذا موضح فى جدول صافى الناتج المحلى بسعر السوق .

حساب الناتج المحلى تبعاً لإستعماله .		القيمة
الإنفاق الإستهلاكى :		
١) مباشرة	٥٠٠	
٢) نصف معمرة	٢٠٠	
٣) معمرة	١٠٠	
٤) الخدمات	٣٠٠	
		١١٠٠
إجمالى الإنفاق الإستثمارى :		
١) قطاع خاص (تكوين رأس المال)	٢٥٠	
٢) قطاع عام (تكوين رأس المال)	١٥٠	
٣) التغير فى المخزون	٢٠	
		٤٢٠
الإنفاق الحكومى :		
١) الإستثمارى الحكومى	٢٨٠	
٢) الإنفاق الحكومى	٥٢٠	
		٨٠٠
القطاع الخارجى :		
١) صادرات	٥٠٠	
٢) واردات	٩٠٠-	
		٤٠٠-
الإنفاق على إجمالى الناتج المحلى بسعر السوق		١٩٢٠

- **الدخل القومى تبعاً لحسابات هيئة الأمم المتحدة** ويشتمل الدخل على الآتى :

أ- **الأجور والمرتبات :** ويشمل كل مايحصل عليه المأجورين المقيمين بصفة إعتيادية من الأفراد ، المشروعات ، الجمعيات ، الهيئات العامة أو من الخارج وذلك قبل دفع الضرائب وقبل خصم أقساط التأمين الإجتماعى والمعاشات، فهو يساوى مجموع الأجور والمرتبات مضافاً إليه مقدار ما يساهم به أرباب الأعمال فى التأمينات والمعاشات لصالح العمال .

ب- **الدخول المتحصل عليها من المشروعات :** والتى لاتأخذ شكل الشركات ويقصد بذلك دخول الأفراد نقدا وعينا قبل دفع الضرائب كأصحاب مهن أو الشركاء فى مزرعة .

ج- **دخول الأفراد أو المؤسسات التى لاتسعى إلى الربح من الأملاك :** أى دخول الملاك بصفتهم ملاكاً لأصول عقارية أو منقولة أى على مايحصلون عليه من ربح بصفتهم ملاكاً لأراضى أو مبانى ومايحصلون عليه من فوائد من إمتلاكهم للسندات أو من التأمين على الحياه أو من البنوك أو من أرباح الشركات والجمعيات التعاونية، ولايشتمل هذا البند على دخول الأفراد من مشروعاتهم الخاصة .

د- **مدخرات الشركات :** وهى الأرباح غير الموزعة .

هـ- **الضرائب المباشرة على الشركات :** وهى الضرائب التى تفرض على الدخول أو رأس المال وتتضمن أيضاً الضرائب على الأرباح سواء أن كانت موزعة أو غير موزعة والضرائب على الأرباح الإستثنائية وعلى رأس مال الشركة أو الجمعية التعاونية .

و- **دخل الحكومة من أملاكها ومن مشروعاتها :** وهو متحصلات الحكومة من المشروعات العامة وصافى الربح والفوائد والأرباح المتحصلة من ملكية المبانى والأوراق المالية .

ز- **الفوائد على القروض العامة :** ويعتبر هذا القيد قيداً سلبياً نظـراً لأن الفوائـد علـى القروض العامة تدخل فى حساب الدخول من الملكية وفى حساب مدخرات الشـركات فإنها يجب أن تخصم حتى نحصل على الدخل القومى صافياً من هذه الفوائد، والفـائدة هنا التى تستحق للقطاع الخاص أو العام أو لبقية العالم الخـارجى عـن كـل أنـواع القروض الحكومية، وتستنزل تلك الفوائد لأنها تمثل مدفوعات تحويلية من قطاع إلـى آخر، وهناك بعض البلاد لاتستتبع تلك الفوائد وخاصة البلاد التى تعتمد على القروض الإنتاجية والتى يكون للحكومة نصيب كبير فى عملية الإستثمار، أما البلاد التى تستبعد تلك الفوائد فإنها تعتبر القطاع الحكومى قطاعاً إستهلاكياً، وبناءاً عليه فإنـه تسـتبعد الفوائد على القروض الإستهلاكية .

ح- **الفوائد على القروض الإستهلاكية :** وتقيد قيداً سالباً ولأن هذه القروض الإسـتهلاكية لاتمثل عملية إنتاجية وبناءاً عليه فإن الفوائد هنا تمثل نفقات تحويلية . أما الفوائد التـى يدفعها المنظم مقابل قرض منتج فإنها تعتبر جزءاً من الناتج النهائى الصـافى وهـو دخل رأس المال .

الباب الثامن

العلاقات الاقتصادية فى المقتصد القومى والسياسات المالية

الفصل الأول

العلاقات الاقتصادية فى المقتصد القومى

يمكن توضيح العلاقات الإقتصادية بين مختلف المتغيرات الإقتصادية بإستخدام النماذج الإقتصادية المبسطة، ففى مجال توضيح العلاقات بين الدخل القومى* والمتغيرات الإقتصادية التى تؤثر فيه يمكن مثلاً إستخدام نموذج مبسط للمقتصد القومى والنموذج الإقتصادى يتحدد عادة بشقين أولهما : المتغيرات التى يتضمنها ، وثانيهما : العلاقات التى تربط بين هذه المتغيرات، والنموذج المبسط الذى سوف يتناوله هذا الباب لتحليل العلاقات الإقتصادية بين الدخل القومى كمتغير تابع** والمتغيرات الإقتصادية الأخرى التى تؤثر كمتغيرات مستقلة يتضمن المتغيرات التالية : (١) الدخل القومى وسيرمز إليه بالرمز (ص) ، (٢) الإنفاق الإستهلاكى ويرمز له بالرمز (س) ، (٣) الإنفاق الإستثمارى ويرمز له بالرمز (ث) ، (٤) الإنفاق الحكومى على السلع والخدمات ويرمز له بالرمز (ح) وتنقسم المتغيرات التى يتضمنها النموذج المبسط إلى نوعين من المتغيرات الإقتصادية أولهما يطلق عليه المتغيرات الداخلية وهى تلك المتغيرات التى تتحدد عن طريق متغيرات أخرى داخل النموذج هى تتضمن الدخل المحلى (ص) والإنفاق الإستهلاكى (س) وثانيهما الخارجية وهى تلك المتغيرات التى تتحدد خارج النموذج وتؤثر

---

* يتكون الدخل القومى كما سبق أن تبين من إجمالى الإنفاق على السلع والخدمات الإستهلاكية والإستثمارية والإنفاق الحكومى والقطاع الخارجى .

** المتغير التابع هو المتغير الذى يتبع فى تغيره مجموعة من المتغيرات أو تتحدد قيمته بمجموعة من المتغيرات يطلق عليها المتغيرات المستقلة ويقصد بلفظ مستقلة أنه لايوجد إرتباط بين بعضها البعض أى أنها مستقلة فى تأثير كل منها .

على المتغيرات الداخلية ، وهى تتضمن فى هذا النموذج كل من الإنفاق الإستثمارى (ث) والإنفاق الحكومى (ح) والقطاع الخارجى . وفى هذا النموذج سيفرض أن أسعار السلع والخدمات ثابتة .

وينطوى النموذج على أربعة علاقات أساسية هى :

ص = س + ث + ح .... (١)

س = أ + ب ص .... (٢)

ث = ث° .... (٣)

ح = ح° .... (٤)

أولاً: الدالة الإستهلاكية

توضح الدالة* السالف عرضها ، أن الدخل الوطنى (ص) يتضمن الإنفاق الإستهلاكى (س) والإنفاق الإستثمارى (ث) والإنفاق الحكومى (ح) بينما توضح الدالة (٢) العلاقة بين الدخل والإستهلاك ويلاحظ من المشاهدات فى الحياة اليومية أن الفرد إذا مازاد دخله فإنه عادة ماينفق جزء من هذه الزيادة فى الإستهلاك والجزء الآخر يقوم بإدخاره، وبذلك فإن نسبة الزيادة فى الإنفاق الإستهلاكى إلى الزيادة فى الدخل تتراوح بين صفر،١ وفى مجال الدراسة للإقتصاد الشامل يوجه الإهتمام إلى المقتصد بأكمله وليس

---

* الدالة نوع من أنواع العلاقات الرياضية بين نوعين من المتغيرات أولهما المتغيرات المستقلة أى تلك التى يمكن أن تأخذ أية قيمة فى مجالها وثانيها المتغيرات التابعة أى تلك التى تتوقف القيم التى تأخذها على قيم المتغيرات المستقلة فإذا عرف الشكل الرياضى للدالة فإنه يمكن معرفة القيم التى تأخذها المتغيرات التابعة عند كل قيمة من المتغيرات المستقلة .

إلى السلوك الفردى كما هو الحال فى دراسة الإقتصاد الجزئى ، ومــع ذلــك نلاحــظ أن المبدأ السابق الخاص بالفرد ينطبق على المقتصد بأكمله إذ أن زيادة الدخل الوطنى تعنــى زيادة الدخل لبعض الأفراد وطالما أن بعضهم سوف يدخر جزء من هذه الزيـــادة وينفــق الجزء الآخر فإنه من المنطقى أن نفترض سيادة نفس العلاقة بيــن الدخــل والإســتهلاك بالنسبة للمقتصد بأكمله، ويطلق على هذه العلاقة الدالة الإستهلاكية وهى الدالة التى تعــبر عن العلاقة بين مقدار الإنفاق الإستهلاكى كمتغير تابع ، وبين المتغيرات الأخــرى التــى تؤثر عليه كمتغيرات مستقلة .

ولقد جرى العديد من المحاولات الإحصائية للوقوف على شــكل هــذه العلاقــة وأسفرت هذه الدراسات على أن هناك العديد من المتغيرات بالإضافة إلى الدخل تؤثر على مستوى الإستهلاك أهمها الدخل المتوقع ومقدار القروض الإســتهلاكية ومــدى التفــاؤل والتشاؤم والظروف الجوية وغيرها . وسوف يفترض ثبات هذه المتغــيرات فــى هــذه المرحلة من الدراسة حتى يمكن التركيز على نوعية العلاقة القائمة بين الدخل وهو أهــم هذه المتغيرات من ناحية والإستهلاك من ناحية أخرى .

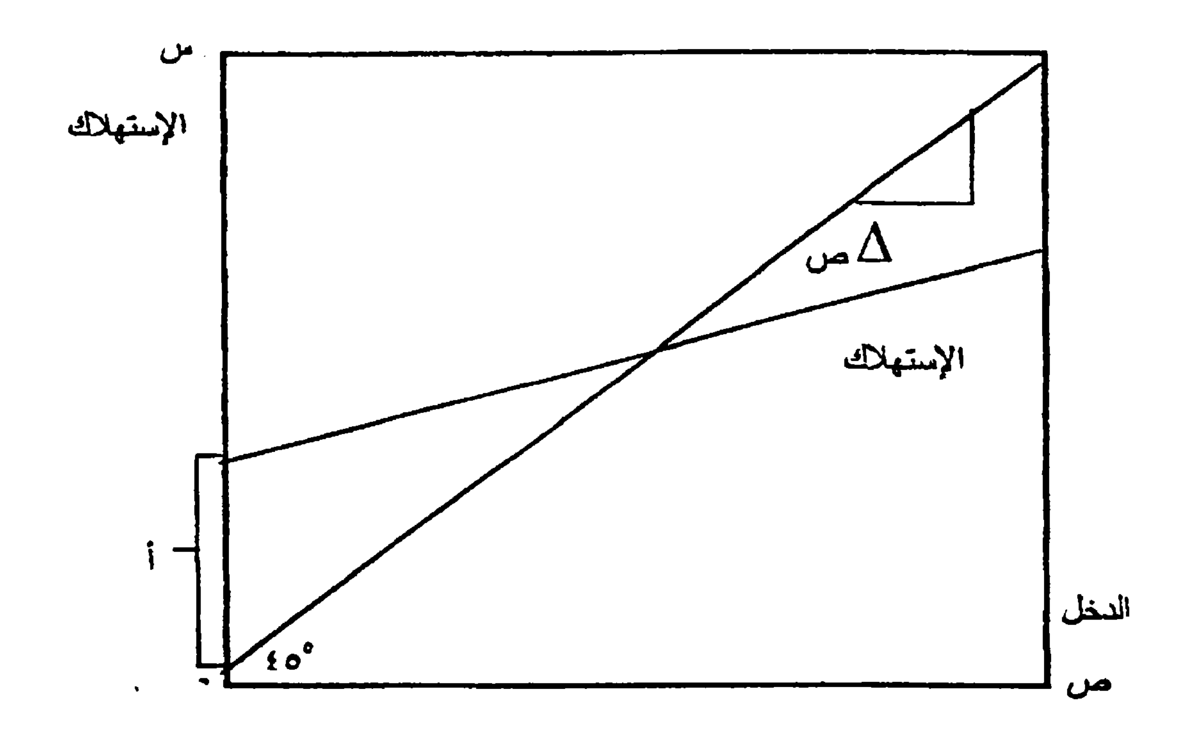
ويلاحظ أن الدالة الإستهلاكية فى هذا النموذج من النوع الخطى وتنطوى هــذه الدالة على إفتراض ثبات الزيادة فى الإستهلاك الناشئة عن الزيادة فى الدخل بمعنى أنــه إذا كانت الزيادة فى الدخل القومى تبلغ ١٠٠ جنيه وكان ينفــق منــها ٨٠ جنيــهاً علــى الإستهلاك فإن مقدار الزيادة فى الإستهلاك الناشىء عن الزيادة فى الدخــل يظــل ثــابت بإستمرار، ويمثل المقدار (ب) فى الدالة رقم (٢) مقدار الزيـــادة فــى الإســتهلاك (س) الناشئة عن زيادة الدخل (ص) بمقدار وحدة واحدة ، فإذا رمزنا إلى الزيادة فى الإســتهلاك بالرمز (س) ، والزيادة فى الدخل بالرمز (ص) ، فإنه فى حالة زيادة الدخل من ص إلــى ص + Δ ص يزيد الإستهلاك أيضا من س إلى س + Δس ، وبإستخدام المعادلة رقــم (٢) يتضح أن :

س + Δ س = أ + ب (ص + Δ ص) .... (٥)

س + Δ س = أ + ب ص + ب Δ ص .... (٦)

وبطرح المعادلة رقم (٢) من المعادلة رقم (٥) ينتج أن Δ س = Δ ص حيث تمثل (ب) نسبة الزيادة فى الدخل التى سوف يتم إنفاقها على الإستهلاك ويطلق عليها الميل الحدى للإستهلاك .

ويمكن رسم الدالة الإستهلاكية كما فى الشكل المرفق حيث يوضح المحور الأفقى مقدار الدخل والمحور الرأسى مقدار الإستهلاك ويمكن قياس الميل الحدى للإستهلاك كما فى الشكل برسم خط موازى للمحور الأفقى مثل الخط (أ ب) وباستخدام الخط الممثل للدالة الإستهلاكية كوتر للزاوية فإنه يمكن حساب اسيل الحدى للإستهلاك باستخدام النسبة د س إلى د ص ، وفيما يتعلق بالدالة الخطية فإن هذه النسبة تساوى ظل الزاوية (م) وهى تمثل فى نفس الوقت ميل الخط الممثل للدالة الإستهلاكية . ويمكن قياس متوسط الميل للإستهلاك ، ويقصد به متوسط ماينفق من الوحدة النقدية أو نسبة الإستهلاك إلى الدخل برسم الخط (ع ع) من نقطة الأصل لتقابل الخط الممثل للدالة الإستهلاكية ويستخدم كوتر للزاوية كما فى الشكل ، وبحساب نسبة طول الخط (ع م) الذى يمثل الإستهلاك (س) إلى طول الخط (م ع) الذى يمثل الدخل (ص) ، يلاحظ أن هذه النسبة ليست ثابتة كما هو الحال فيما يتعلق بالميل الحدى للإستهلاك وإنما تختلف باختلاف مستوى الدخل، فعندما يكون الدخل منخفضاً فإن النسبة تبلغ أكبر من ١ وهى تشير بذلك إلى أن الأفراد ينفقون على الإستهلاك أكثر مما يحصلون عليه من دخل وعند الدخول المرتفعة فإن متوسط الميل للإستهلاك يكون منخفضاً ، ويشير ذلك إلى أن الأفراد لاينفقون كل دخولهم بل يحتفظون بجزء منها فى صورة مدخرات . ويوضح الجدول التالى مثال فرضى للدالة الإستهلاكية ومتوسط الميل الإستهلاكى والميل الحدى للإستهلاك .



الدالة الإستهلاكية

دالة إستهلاكية إفتراضية بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الإستهلاك (س)	متوسط الميل للإستهلاك (م س)	الميل الحدى للإستهلاك (م ح س)
٠	٥٠	ـــ	٠,٦٧
٦٠	٩٠	١,٥	٠,٦٧
١٢٠	١٣٠	١,٠٨	٠,٦٧
١٥٠	١٥٠	١,٠٠	٠,٦٧
١٨٠	١٧٠	٠,٩٤	٠,٦٧
٢٤٠	٢١٠	٠,٨٨	٠ ٦٧
٣٠٠	٢٥٠	٠,٨٣	٠,٦٧
٣٦٠	٢٩٠	٠,٨١	٠,٦٧

وتمثل قيمة (أ) فى الدالة الإستهلاكية س = أ + ب ص مقدار الإستهلاك عندما يبلغ الدخل صفراً، كما ويتضح ذلك من الجدول وتبلغ قيمة (أ) ٥٠ مليون جنيه فى هذا المثال، وهى تمثل مقدار ثابت الدالة الإستهلاكية بينما تمثل قيمة (ب) ميل الدالة، وزيادة قيمة(أ) فى الدالة تعنى أنها تنتقل إلى أعلى، بينما يعنى زيادة قيمة(ب)للدالة أنها تصبح أكبر ميلا.

ثانياً: الدخل التوازنى

لإيجاد مستوى الدخل القومى الذى يحقق شروط النموذج المبسط للمقتصد ينبغى حل المعادلات الأربعة السابقة للنموذج، ويطلق على هذا المستوى من الدخل أى الدخل الذى يحقق شروط النموذج ، بالدخل التوازنى وحيث لايتغير مستواه إلا بتغير العوامل المؤثرة عليه، وعند عدم إدخال مستوى الإستثمار أو الإنفاق الحكومى وتأثيرها على الدخل التوازنى فى عملية التحليل ، يلزم لحل هذا النموذج أن نعود مرة أخرى لتحديد المعادلة رقم (١) وهى :

ص = س + ث + ح .... (١)

وبالتعويض فى هذه المعادلة بقيم (س ، ث ، ح) التى تمثلها المعادلات أرقام (٢ ، ٣ ، ٤) على التوالى ينتج أن :

ص = (أ + ب ص) + ث° + ح° .... (٧)

وبطرح (ب ص) من كل من الطرفين ينتج أن :

ص - ب ص = أ + ث° + ح° .... (٨)

ص (١-ب) = أ + ث° + ح° .... (٩)

وبالقسمة على (١-ب) ينتج أن :

ص = ١/(١-ب) (أ + ث° + ح°) .... (١٠)

ويمكن تحديد مستوى الدخل القومى المتوقع إذا ما علم الإنفاق الإستثمارى (ث°)، والإنفاق الحكومى (ح°) ، وقيمة كل من (أ ، ب) . ويوضح الجدول التالى الحل الرياضى لهذا الإسلوب وقد إستخدمت الدالة الإستهلاكية التى يتضمنها هذا الجدول وأفترض أن قيمة الإنفاق الإستثمارى (ث°) تبلغ ٣٠ مليون جنيه ، وقيمة الإنفاق

الحكومى (ح°) تبلغ ٢٠ مليون جنيه ، ومنه يتضح أن مستوى الدخل التوازنى هو ٣٠٠ مليون جنيه حيث يتساوى عنده مجموع الإستثمار والإنفاق الحكومى والإنفاق الإستهلاكى مع إجمالى الدخل القومى . ويوضح الشكل التالى مستوى الدخل التوازنى بإستخدام هذا

بيانات إفتراضية للدخل القومى بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الإستهلاك (س)	الإستثمار (ث°)	الإنفاق (ح°)	الطلب الإجمالى** س + ث° + ح°
٠	٥٠	٣٠	٢٠	١٠٠
٦٠	٩٠	٣٠	٢٠	١٤٠
١٢٠	١٣٠	٣٠	٢٠	١٨٠
١٥٠	١٥٠	٣٠	٢٠	٢٠٠
١٨٠	١٧٠	٣٠	٢٠	٢٢٠
٢٤٠	٢١٠	٣٠	٢٠	٢٦٠
٣٠٠	٢٥٠	٣٠	٢٠	٣٠٠
٣٦٠	٢٩٠	٣٠	٢٠	٣٤٠

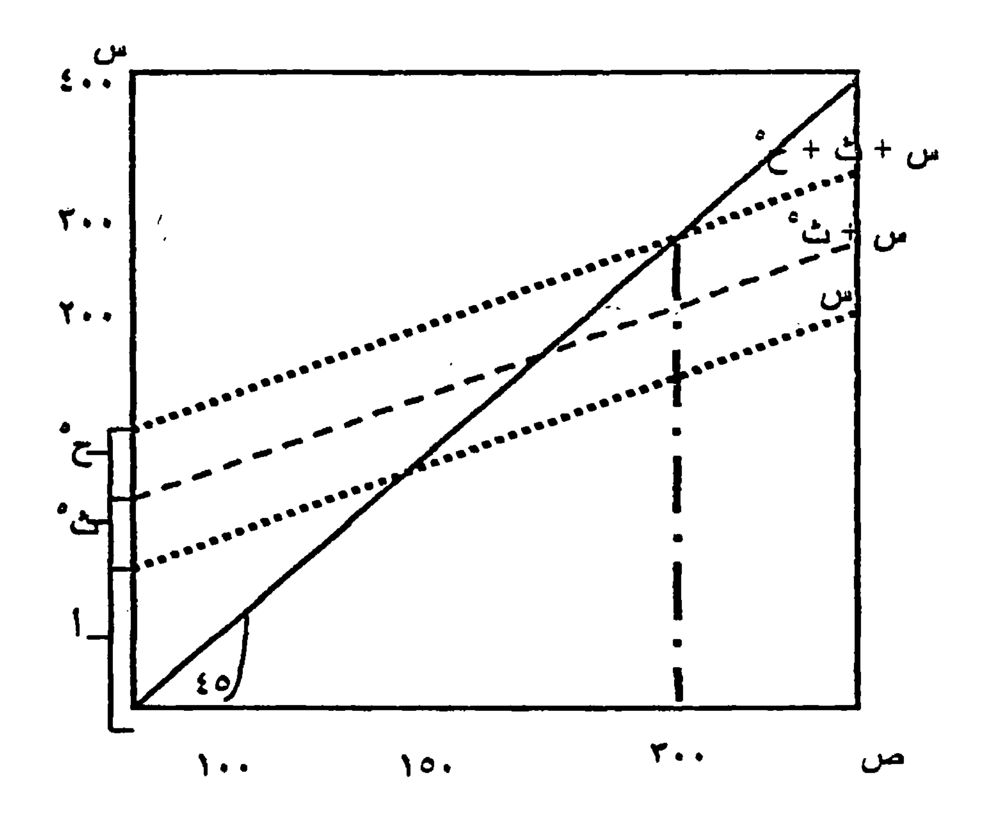
** الطلب الإجمالى هو مجموع الإنفاق الإستهلاكى والإستثمارى والحكومى .

الإسلوب حيث تم رسم الدالة الإستهلاكية التى سبق توضيحها فى الشكل السابق وأضيف إليها مستوى الإنفاق الإستثمارى والإنفاق الحكومى والتى يوضحها العمود الأخير فى الجدول السابق.

ويتم تحديد مستوى الدخل التوازنى عند نقطة تساوى مجموع الأنواع الثلاثة من الإنفاق مع الدخل . ولما كان الدخل يقاس على المحور الأفقى ، والأنواع الثلاثة من الإنفاق على المحور الرأسى فإنه ينبغى قياس الدخل رأسياً ويتم ذلك برسم خط من نقطة الأصل يصنع مع المحور الأفقى زاوية تبلغ ٤٥ درجة ويطلق عليه خط الدخل وكل نقطة على هذا الخط يتساوى عندها الدخل (ص) مع الإستهلاك (س) ويتحدد الدخل التوازنى عند نقطة تقاطع خط الـ ٤٥ درجة (خط الدخل) مع الخط الممثل لمجموع الإنفاق (س + ث° + ح°) حيث يتساوى عندها قيمة الدخل مع قيمة مجموع الإنفاق ويمثلها المعادلة :

$$ص = س + ث^{\circ} + ح^{\circ}$$

ويمكن توضيح المراحل التي يمر بها المقتصد حتى يتم تحقيق المستوى التوازني للدخل القومي بالإستعانة بالجدول السابق. فلو فرض أن المستهلكين يتوقعون دخل يبلغ ٢٤٠ جنيه فإنهم ينفقون ٢١٠ مليون جنيه على الإستهلاك . وبإضافة مقدار الإستثمار الذى تبلغ قيمته ٣٠ مليون جنيه ، ومقدار الإنفاق الحكومى الذى تبلغ قيمته ٢٠ مليون جنيه للحصول على مقدار ماتحصل عليه المنشآت الإقتصادية فى المقتصد ، يتبين أنها تحصل على ٢٦٠ مليون جنيه توزعها بالتالى على أصحاب عناصر الإنتاج (المستهلكين فى صورة أجور وفوائد وأرباح وإيجار) .



مستوى الدخل التوازنى

وحيث أن المستهلكين سوف لايرضون عن تصرفهم فى مثل هذه الحالة لأن إنفاقهم الإستهلاكى البالغ ٢١٠ مليون جنيه كان على أساس توقعهم بأن دخولهم سوف تبلغ ٢٤٠ مليون جنيه فإنهم سوف يميلون إلى زيادة حجم الإستهلاك ليتناسب مع الزيادة فى حجم الدخل وكذلك إن الحركة سوف تستمر حتى يبلغ الدخل ٣٠٠ مليون جنيه . أما إذا توقع المستهلكين أن الدخل سيبلغ ٣٦٠ مليون جنيه فإنهم ينفقون ٢٩٠ مليون جنيه

على الإستهلاك وتحصل المنشآت الإقتصادية بالتالى على ٣٤٠ مليون جنيه (٢٩٠ + ٣٠ + ٢٠) وعندما يعود هذا الدخل مرة أخرى إلى المستهلكين فإنهم سوف يشعرون أنهم أنفقوا أكثر مما توقعوا الحصول عليه وبالتالى يقومون بخفض مستوى إستهلاكهم نتيجة لدخلهم المنخفض وينعكس ذلك مستقبلاً على مستوى الدخل الذى لابد وأن ينتهى مستوى توازنه عند ٣٠٠ مليون جنيه .

ثالثاً: المضاعف

يعد التغير فى الطلب الإجمالى (مجموع الطلب على جميع السلع فى المقتصد وهو الطلب الناشىء عن الإنفاق على الإستهلاك والإنفاق الإستثمارى والإنفاق الحكومى) أحد المتغيرات الإقتصادية الهامة فى التحليل الإقتصادى الكلى أو الشامل، وسوف نتناول فى هذا المجال أولاً تأثير التغير فى الإستثمار أو الإنفاق الحكومى على الطلب الإجمالى وقد سبق أن تبين أنه يمكن تحديد مستوى الدخل القومى المتوقع وفقاً للمعادلة رقم (١٠) إذا ماعلم الإنفاق الإستثمارى (ث°) والإنفاق الحومى (ح°) وقيمة (أ ، ب) .

ص = ١/ (١–ب) (أ + ث° + ح°) .... (١٠)

وسيرمز للتغير فى الإستثمار بالرمز (Δ ث) وللتغير المصاحب له فى الدخل بالرمز (Δ ص) وعلى ذلك فإن زيادة الإستثمار من (ث°) إلى (ث° + Δ ث) سوف تؤدى إلى زيادة الدخل من (ص) إلى (ص + Δ ص) وبالتعويض بهذه القيم فى المعادلة رقم (١٠) يتضح أن :

ص + Δ ص = ١ / (١–ب) (أ + ث° + Δ ث + ح°) .... (١١)

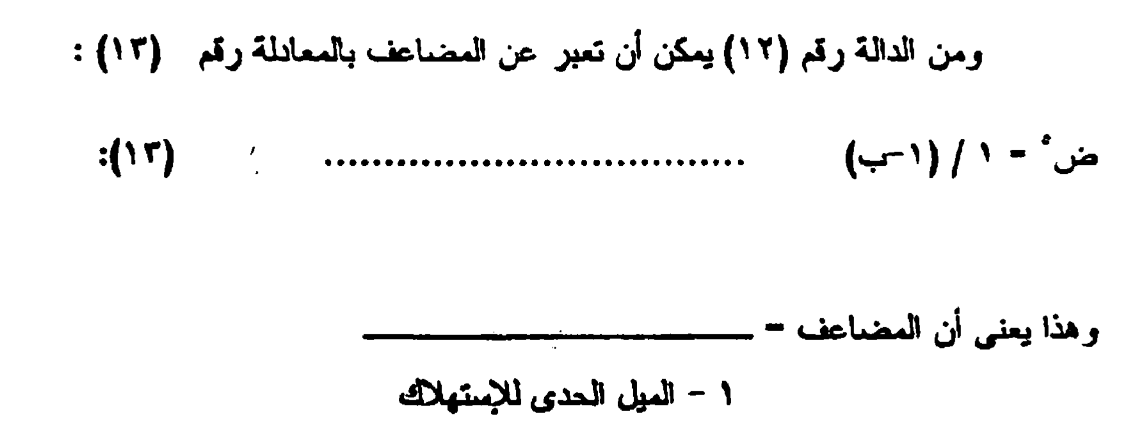
= ١ / (١–ب) (أ + ث° + ح°) + ١ / (١–ب) Δ ث

وبطرح المعادلة رقم (١٠) من المعادلة السابقة رقم (١١) ينتج أن :

Δ ص = ١ / (١–ب) Δ ث .... (١٢)

وتوضح المعادلة رقم (١٢) النسبة بين زيادة الإستثمار وزيادة الدخل التى تعتمد على الميل الحدى للإستهلاك ويرمز له بالرمز (ب) وبالإستعانة بالأرقام الواردة بالجدول السابق حيث تبلغ قيمة (ب) ٣/٢ يلاحظ أن النسبة بين زيادة الإستثمار وزيادة الدخل تبلغ ٣ إذ عندما يزيد الإستثمار إلى ٢٠ مليون جنيه تؤدى إلى زيادة الدخل بمقدار ٦٠ مليون جنيه (أى ثلاثة أمثال الزيادة فى الإستثمار)، وهذه النسبة بين زيادة الدخل وزيادة الإستثمار تعتبر هامة وقد أطلق عليها الإقتصاديون إسم المضاعف وسيرمز إلى المضاعف بالرمز (ض°) .

ومن الدالة رقم (١٢) يمكن أن تعبر عن المضاعف بالمعادلة رقم (١٣) :



ض° = ١ / (١-ب) .... (١٣):

وهذا يعنى أن المضاعف = ـــــــــــــــــــ

١ - الميل الحدى للإستهلاك

وبالإستعانة بالخطوات السابقة يمكن أن نتبين أيضاً أن الدخل يتأثر بنفس الطريقة بالتغير فى الإنفاق الحكومى ، إذ أن كل من الإستثمار والإنفاق الحكومى يؤثران بنفس الطريقة على الدخل القومى فى النموذج الإقتصادى المبسط الذى توضحه المعادلات من رقم (١) إلى رقم (٤) . ويمكن أن تحدد العلاقة بين التغير فى الدخل والتغير فى الإنفاق الحكومى بالمعادلة رقم (١٤) التالى عرضها :

Δص = ١ / (١-ب) Δ ح .... (١٤)

وهكذا يتبين أن المضاعف يمدنا بنسبة التغير فى الدخل القومى التوازنى نتيجة لتغير الإستثمار، ويمكن تتبع تأثير الإستثمار على الدخل القومى إذا ما كان الميل الحدى للإستهلاك يبلغ ٣/٢ فإذا كانت الزيادة فى الإستثمار تبلغ ١٠٠ جنيه فإن هذه الزيادة فى الإستثمار تصبح دخلا لبعض المستهلكين الذين يقومون بدورهم بإنفاق ثلثى مايحصلون عليه أو ٦٦,٦٧ جنيه فى شراء السلع والخدمات . وهذا بدوره يصبح دخلاً لغيرهم من

الأفراد الذين ينفقوا ثلثى ماحصلوا عليه أى ٤٤,٤٤ جنيه . وتستمر هذه العمليات المتتابعة حتى لايتبقى إلا مبلغ ضئيل ، وكل من هذه العمليات يمكن أن تحتسب كدخل أو إنفاق ويزداد إجمالى النقود فى المقتصد إلى ٣٠٠ جنيه وبذلك يتضح أن زيادة الإستثمار بمبلغ ١٠٠ جنيه أدت إلى زيادة الدخل القومى بقرابة ٣٠٠ جنيه (٣ × ١٠٠) . ويوضح الجدول التالى تتابع هذه الزيادة النقدية فى إجمالى الدخل القومى ، كما يوضح أيضاً أن الدخل فى كل دورة يستخدم كأساس للإستهلاك فى الدورة التالية .

الإنفاق	المقدار	الدخل
الإستثمار الأصلى	١٠٠,٠٠	الدخل المستهلك أ
الإستهلاك المستهلك أ	٦٦,٦٧	الدخل المستهلك ب
الإستهلاك المستهلك ب	٤٤,٤٤	الدخل المستهلك جـ
الإستهلاك المستهلك ج	٢٩,٦٣	الدخل المستهلك د
الإستهلاك المستهلك د	١٩,٧٥	الدخل المستهلك هـ
الإستهلاك المستهلك هـ	١٣,١٧	الدخل المستهلك و
الإستهلاك المستهلك و	٨,٧٨	الدخل المستهلك ح
الإجمالى	٣٠٠,٠٠ جنيه	

رابعاً: الدالة الإدخارية

الإدخار هو الجزء المتبقى من الدخل بعد الإنفاق على مختلف السلع الإستهلاكية ويستخدم هذا الجزء المتبقى فى الإنفاق على السلع الإستثمارية . وينبغى التمييز فى هذا المجال بين الإدخار والإكتناز الذى يقصد به مجرد الإمتناع عن الإستهلاك فى الوقت الحاضر . والدالة الإدخارية هى الدالة التى تعبر عن العلاقة بين الإدخار كمتغير تابع والدخل كمتغير مستقل، وهى عبارة عن البعد الرأسى بين الدالة الإستهلاكية وخط الـ ٤٥ درجة (خط الدخل).

ويميل كثير من الإقتصاديين إلى الحديث على الدالة الإدخارية بدلاً من الدالة الإستهلاكية . وطالما أن الدخل يستخدم إما فى الإدخار أو فى الإستهلاك فإن القرارات

المتعلقة بالإستهلاك تعتبر بالضرورة قرارات تتعلق هى الأخرى بالإدخار أو العكس .
ويمكن الحصول على الدالة الإدخارية من الدالة الإستهلاكية بطرح الإستهلاك من الدخل
كما أنه بإستخدام الرمز (د) للتعبير عن الإدخار يمكن الحصول على الدالة الإدخارية التى
توضحها الدالة رقم (١٥) التالى عرضها .

د = ص - س .... (١٥)

د = ص - (أ - ب ص)

د = ص - أ ب ص

د = -أ + (ص - ب ص)

د = -أ + (١-ب) ص .... (١٦)

ويعبر المقدار (١-ب) عن الميل الحدى للإدخار ، وهى عبارة عن مقدار الزيادة
فى الإدخار الناشئة عن كل وحدة نقدية زيادة فى الدخل القومى ، أو هى مقدار التغير فى
الإدخار مقسوماً على مقدار التغير فى الدخل القومى . ويوضح المقدار (-أ) فى الدالة
مستوى الدالة الإدخارية ويوضح الجدول التالى الإشتقاق الجبرى للدالة الإدخارية
بإستخدام الدالة الإستهلاكية حيث يستخرج العمود الخاص بالإدخار بطرح الإستهلاك

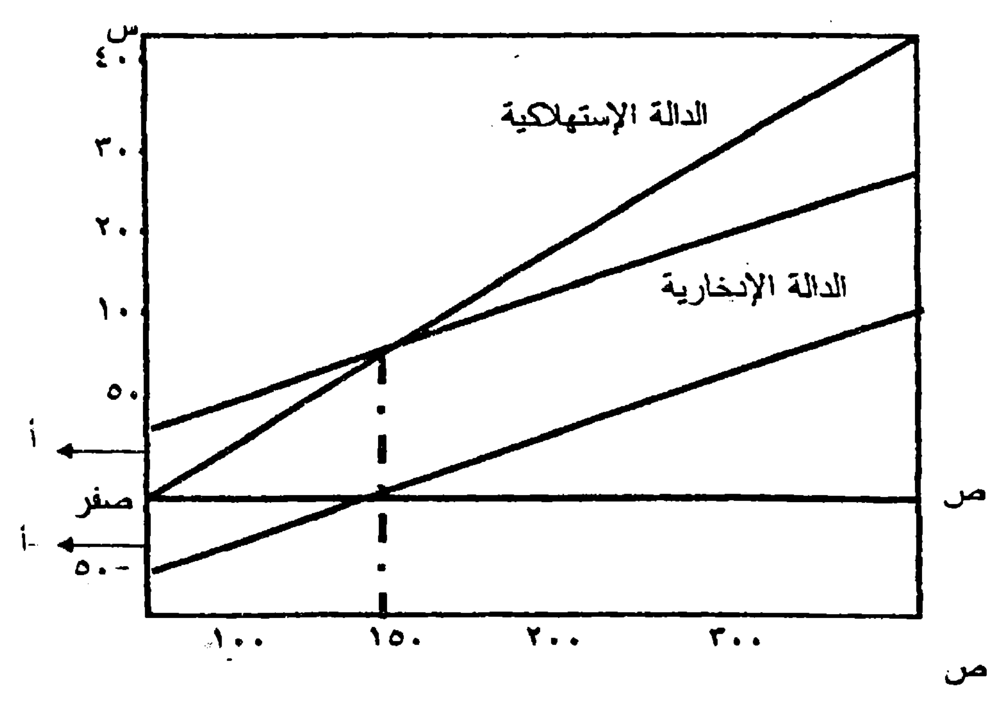
الدالة الإدخارية الإفتراضية بالمليون جنيه .

الدخل (ص)	الإستهلاك (س)	الإدخار (د)	الميل الحدى للإدخار(م ح د)
٠	٥٠	-٥٠	٠,٣٣
٦٠	٩٠	-٣٠	٠,٣٣
١٢٠	١٣٠	-١٠	٠,٣٣
١٥٠	١٥٠	٠	٠,٣٣
١٨٠	١٧٠	١٠	٠,٣٣
٢٤٠	٢١٠	٣٠	٠,٣٣
٣٠٠	٢٥٠	٥٠	٠,٣٣
٣٦٠	٢٩٠	٧٠	٠,٣٣

القومى من الدخل القومى عند كل مستوى . فمثلاً بالنسبة لمستوى الدخل القومى البالغ
١٨٠ مليون جنيه يلاحظ أن الإستهلاك يبلغ ١٧٠ مليون جنيه ، وبذلك يبلغ الإدخار ١٠
مليون جنيه، وحيث أن الميل الحدى للإدخار هو عبارة عن مقدار التغير فى الإدخار

(Δد) مقسوما على مقدار التغير فى الدخل (Δص) وحيث أنه قد إفترض أن الدالة الإستهلاكية خطية . وبالتالى إفترض أن الدالة الإدخارية هى الأخرى خطية فإن الميل الحدى للإدخار لابد وأن يصبح بذلك ثابتاً عند مختلف مستويات الدخل إذ يلاحظ أنه يبلغ ٠,٣٣ وهو مكمل للميل الحدى للإستهلاك البالغ ٠,٦٧ ومجموعهما واحد صحيح . وهذا يشير إلى أن الدخل القومى إما أن يدخر أو أن ينفق على مختلف أوجه الإستهلاك .

ويمكن الحصول أيضاً على الدالة الإدخارية من الدالة الإستهلاكية بيانيا وذلك برسم خط من نقطة الأصل بزاوية ٤٥ درجة يطلق عليه خط الدخل ، ثم يقاس الفرق الموجود بينه وبين خط الدالة الإستهلاكية كما فى الشكل التالى ويلاحظ أنه عندما يتساوى الدخل مع الإستهلاك لايوجد مدخرات ، أى يلاحظ أن الإدخار يبلغ صفر وقد يصبح ذلك مثلا بإستخدام البيانات الموجودة بالجدول السابق عند مستوى الدخل ١٥٠ كذلك يلاحظ أيضا أنه عندما يبلغ الدخل صفر فإن الإستهلاك القومى يبلغ ٥٠ مليون جنيه والإيجار القومى يبلغ -٥٠ مليون جنيه . وهذا يعنى أن الإستهلاك يتم عن طريق الإقتراض . أما بعد مايتساوى الدخل القومى مع الإستهلاك القومى (١٥٠ مليون جنيه) فإن المقتصد لايستطيع تحقيق قدر من الإدخار .



الدالة الإستهلاكية والإدخارية

ويمكن الحصول على المضاعف من العلاقة الإدخارية تماماً كما ويمكن تحقيق وضع التوازن من الدالة رقم (١٧) حيث يتساوى الدخل مع مجموع الإنفاق .

ص = س + ث° + ح° .... (١٧)

وبالتعويض عن قيمة (د) بإستخدام الدالة الإدخارية التى سبق توضيحها بالمعادلة رقم (١٥) ينتج الدالة (١٨) .

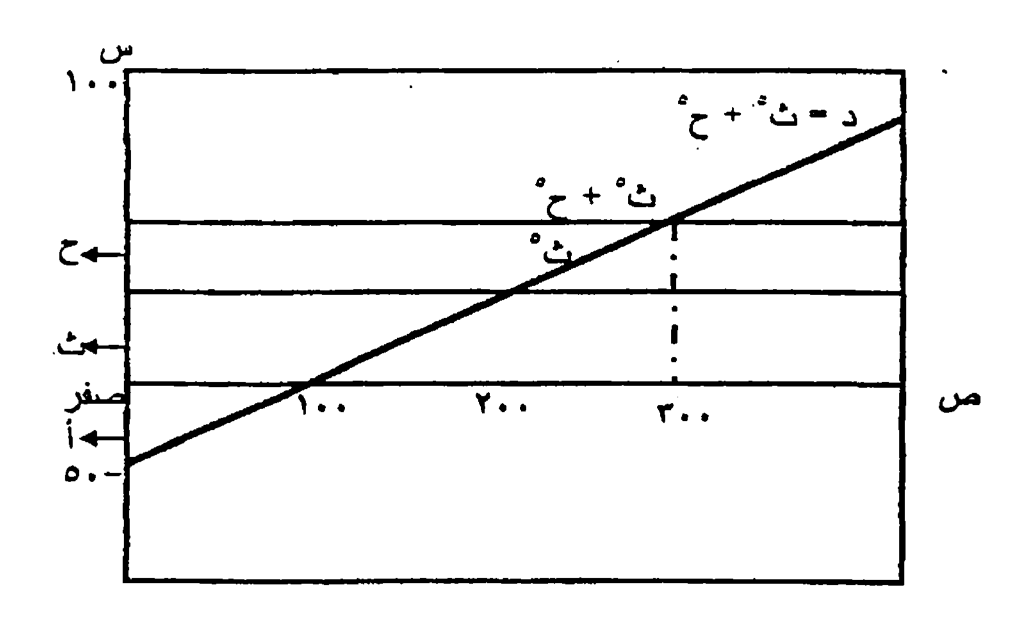
- أ + (١-ب) ص = ث° + ح° .... (١٨)

(١-ب) ص = أ + ث° + ح°

ص = ١ / (١-ب) (أ + ث° + ح°)

والدالة الأخيرة تماثل الدالة رقم (١٠) ، وإذا أردنا الحصول على الدخل القومى التوازنى من الدالة الإدخارية رقم (١٨) بإستخدام القيم ٢٠، ٣٠ مليون جنيه بالنسبة للإنفاق الإستثمارى (ث°) والإنفاق الحكومى (ح°) على التوالى ، فإنه يتضح أن الدخل القومى التوازنى يتحقق عندما يبلغ الدخل الوطنى ٣٠٠ مليون جنيه إذ عند هذا المستوى يتساوى الإدخار مع كل من الإنفاق الحكومي والإنفاق الإستثمارى . وطالما أن مجموعها يبلغ ٥٠ مليون جنيه عند كل مستويات الدخل القومى ، فإن الوصول إلى مستوى الدخل التوازنى يحتاج إلى البحث عن مستوى الدخل الذى يبلغ الإدخار عنده ٥٠ مليون جنيه كما بالجدول والشكل التالى طريقة الحصول على الدخل التوازنى بإستخدام الدالة الإدخارية حيث أنه إذا رسم خط أفقى يمثل الإستثمار مضافاً إليه الإنفاق الحكومى فإن مستوى الدخل التوازنى يتحقق عند نقطة تقاطع الدالة الإدخارية مع هذا الخط .

الدخل (ص)	الإدخار (د)	الإستثمار (ث°)	الإنفاق الحكومى (ح°)	الإستثمار والإنفاق الحكومى ث° ÷ ح°
٠	-٥٠	٢٠	٣٠	٥٠
٦٠	-٣٠	٢٠	٣٠	٥٠
١٢٠	-١٠	٢٠	٣٠	٥٠
١٥٠	٠	٢٠	٣٠	٥٠
١٨٠	١٠	٢٠	٣٠	٥٠
٢٤٠	٣٠	٢٠	٣٠	٥٠
٣٠٠	٥٠	٢٠	٣٠	٥٠
٣٦٠	٧٠	٢٠	٣٠	٥٠



الدخل التوازنى والإدخار

خامساً: مضاعف الإستهلاك

لقد تبين فيما سبق أنه يمكن الحصول على المضاعف الذى يوضح العلاقة بين التغير فى الإستثمار أو الإنفاق الحكومى والتغير فى الدخل ، وإذا مانحن حاولنا الحصول على مضاعف يوضح العلاقة بين مستوى الإستهلاك ومستوى الدخل لتبين عدم إمكانية ذلك فالهدف من هذا المضاعف هو يوضح إستجابة النظام الإقتصادى للقوى الخارجية أى توضيح مدى تأثر المتغيرات الداخلية للنموذج بالمتغيرات الخارجية للنموذج . ويعزى ذلك إلى أن الإستهلاك ليس أحد المتغيرات الخارجية للنموذج الإقتصادى المبسط بل أنه أحد المكونات الأساسية للنموذج أو المقتصد ولإيجاد مستوى الإستهلاك يلزم فقط الوقوف على مستوى الدخل .

ولكن من الممكن منطقياً إحتساب قيمة مقاربة لقيمة مضاعف الإستهلاك . والمعادلة س = أ + ب ص توضح الدالة الإستهلاكية، وقد ينظر إلى هذه المعادلة على أنها تقسم الإستهلاك إلى قسمين إحدهما لايعتمد على الدخل ، بينما القسم الأخر يعتمد عليه. وبطريقة مشابهة لتكاليف المنشأة يمكن أن يطلق على الجزئين الإستهلاك الثابت والإستهلاك المتغير ويمكن النظر إلى الإستهلاك الثابت كمتغير خارجي ويمكن الإستعانة بالدالة رقم (١٠) للحصول على مضاعف الإستهلاك :

ص = ١ / (١-ب) (أ + ث° + ح°)

Δص = ١ / (١-ب) × Δأ

وهذا المضاعف يماثل مضاعف الإستثمار مضاف إليه مضاعف الإنفاق الحكومى حيث تمثل (أ) مقدار ثابت مستوى الإستهلاك . ولكن إستعمالات هذا المضاعف محدود فى دراسة تأثير التغير فى الدخل القومى على التغير فى مستوى الدالة الإستهلاكية.

سادساً: العوامل المحددة للإستثمار

١ - الكفاية الحدية لرأس المال

إن شراء الأوراق المالية أو أسهم شركات قائمة لايعتبر إستثمارا ، وإنما ينطوى فقط على مجرد تحويل فى الملكية من شخص لآخر ، أما الإستثمار بالمعنى الإقتصادى فيقصد به خلق أصول جديدة مثل انشاء مصانع أو بناء الات رأسمالية . ويمكن أن نعرف الإستثمار بأنه مجموع المبالغ النقدية التى تنفق بغرض الحصول على سلع استثمارية أى سلع إنتاجية تستخدم فى إنتاج غيرها من السلع ويضاف إلى ذلك قيمة المخزون من السلع النهائية وهى السلع التى يتم إستهلاكها فى نهاية العام ، ويمكن تقدير الإستثمار بطرح قيمة السلع التى تم إستهلاكها من قيمة صافى الناتج القومى وبذلك فإن الإستثمار يمثل الزيادة الصافية فى رأس المال القومى الذى يتضمن السلع الإنتاجية والمبانى والمخزون من السلع النهائية . وبطبيعة الحال يتأثر الإستثمار بعديد من المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ويمكن تقسيم المتغيرات المؤثرة على الإستثمار إلى مجموعتين أولهما مجموعة المتغيرات الداخلية أى التى يتضمنها النظام الإقتصادى ومنها إزدياد النمو السكانى أو إزدياد الإنتاج والدخل أو ظهور سلع أو إكتشافات أو موارد جديدة ، وتشترك هذه المتغيرات فى أنه يصعب التنبؤ بها ، وثانيهما مجموعة المتغيرات الخارجية وهى عوامل خارجية عن النظام الإقتصادى وهى تتعلق بالتقدم التكنولوجى والضرائب أو الإنفاق الحكومى والظروف السياسية والتوقعات التفائلية والتشاؤمية من جانب رجال الأعمال ، وسنتناول دراسة المشاكل التى تواجه المستثمر .

تكلفة الإحلال يقوم رجل الأعمال بالإستثمار إذا توقع أنه مربح ، ولتحليل مشكلة تحديد الأربحية ، دعنا نتصور المشكلة التى تواجه أحد المنشآت الإقتصادية التى تقرر شراء أصل من الأصول مثل جرار لإستخدامه فى عمليات الحرث ، ويمكن للمنشأة أن تحصل على عائد من عمليات الحرث فى كل عام ويطلق على هذا العائد خلال السنوات بالتيار الدخلى ويجب على المنشأة أيضا أن تحتسب التكاليف وهى تتضمن مثلا

الضرائب والزيوت والسولار وأجور العمال وغيرها من المصاريف الأخـــرى، ويطلـــق عليها تيار التكاليف والفرق بين هذين التيارين يطلق عليه تيار صافى الدخـــل للجـــرار . ولاينبغى أن تفكر المنشأة فقط فى العائد المتوقع من الجرار ولكن ينبغـــى أن تفكـــر فـــى تكاليف الجرار أو ثمن عرض هذا الجرار ويقصد منها تكلفة إحلال هذا الجـــرار بجـــرار جديد يشابه تماماً الجرار الذى سيتم الإستثمار فيه ويطلق عليه تكلفة العـــرض أو تكلفـــة الإحلال.

إحتساب الكفاية الحدية لرأس المال إذا تصورنا أن المنشأة قامت بـــإقتراض النقـــود اللازمة لشراء الجرار الذى تكلمنا عنه فى الفترة السابقة من البنك فإنه ينبغى أن نتســـائل عن سعر الفائدة الذى يجعل القيم الحاضرة لصافى الدخل (أو العائد) مساوية لثمن شـــراء الجرار وتقوم المنشأة بشراء الجرار إذا كانت الغلة المتوقعة من الجرار أكبر مـــن ســـعر الفائدة التى سيقترض بها الأموال من البنوك ، أى أن المنشأة تقارن فى هذه الحالـــة بيـــن النسبة المئوية التى إذا إستخدمها فى إحتساب القيمة الحاضرة للإيرادات السنوية المتوقعـــة للأصل والتى تجعل مجموع هذه القيم مساوية للثمن الذى تمكنها به أن تشترى به الأصل، وبين سعر الفائدة حتى يتم شراء الأصل لأن ذلك يعنى زيادة الأربـــاح عمـــا إذا قـــامت المنشأة بإدخار رأس مالها فى البنك . ويطلق على هذه النسبة المئوية الكفاية الحدية لـــرأس المال . ويعرفها كينز بأنها سعر الخصم الذى يجعل القيمة الحالية لسلسلة مـــن الأقســـاط السنوية التى تنتج عن الغلة المتوقعة من الأصل الرأسمالى فى أثنـــاء حياتـــه الإنتاجيـــة مساوية تماماً لثمن عرضه ويمكن التعبير عن الكفاية الحدية لرأس المـــال فـــى صـــورة رياضية كما يلى :

$$ق = ع_{١} / (١+ك) + ع_{٢} / (١+ك)^{٢} \ldots\ldots\ldots\ldots + ع_{ن} / (١+ك)^{ن}$$

حيث تمثل (ق) سعر العرض للأصل أو القيمة الحاضرة له ، وتمثل (ع) الغلة المتوقعـــة فى السنة الأولى وهكذا بالنسبة لـــ ($ع_{٢}$ .... $ع_{ن}$) ، (ك) تمثل الكفاية الحديـــة لـــرأس المال.

فلو كانت إحدى الآلات تبلغ تكاليفها ١٠٠٠ جنيه وتبلغ حياتها الإنتاجية مدة عام واحد فقط ويبلغ صافى الدخل الذى يتحقق من مبيعاتها فى نهاية العام ١٠٨٠ جنيه فإن الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة لهذه الآلة تبلغ ٨% وفى ظل هذه النسبة يمكن إفتراض مبلغ ١٠٠٠ جنيه من أحد البنوك مع الإحتفاظ بالنقود فى بنك بينما يعتبر الإستثمار مربحاً إذا كان سعر الفائدة أقل من ٨% بينما غير مربح إذا بلغ سعر الفائدة أكبر من ٨% .

فإذا رمزنا للقيمة الحاضرة بالرمز (ق) وإلى العائد السنوى بالرمز (ع) وإلى سعر الفائدة أو الكفاية الحدية لرأس المال بالرمز (ك) فإنه يمكن إحتساب العائد السنوى كما فى المعادلة (١٩) .

ق (١+ك) = ع .... (١٩)

١٠٠٠ (١,٠٨) = ١٠٨٠

ويلاحظ أنه تم ضرب قيمة تكاليف الأصل فى (١+ك) لأن المفترض ينبغى أن يسترد قيمة الأصل بالإضافة إلى سعر الفائدة ويمكن إيجاد القيمة الحاضرة للأصل بمعرفة العوائد السنوية وفقاً للمعادلة رقم (٢٠) .

ق = ع / (١ + ك) = ١٠٨٠ / ١,٠٨ = ١٠٠٠ ...... (٢٠)

وفى مثل هذا المثال البسيط يمكن حل المعادلة البسيطة للحصول على قيمة (ك) بمعرفة كل من العائد السنوى والقيمة الحاضرة للأصل ويمكن تعريفها بالكفاية الحدية لرأس المال أو بأنها سعر الفائدة التى يتساوى عندها القيمة الحاضرة مع تكاليف الأصل وهى تبلغ ٨% .

فإذا كانت الآلة تدر عائداً يبلغ ١٠٨٠ جنيه فقط فى نهاية السنة الثانية فإن الكفاية الحدية تبلغ حوالى ٤% ، فإذا إفترضنا مبلغاً من المال بسعر الفائدة الذى يبلغ ٤% لشراء الآلة فإن العائد يبلغ فى نهاية السنة الأولى ١٠٤٠ جنيه أى (١,٠٤ × ١٠٠٠) ويبلغ العائد فى نهاية السنة الثانية ١٠٨١,٦ جنيه أى (١,٠٤ × ١٠٤٠) وفى الواقع فإن

الكفاية الحدية لرأس المال تبلغ ٣,٩٢% وتوضح المعادلة رقـم (٢١) إحتساب العائد السنوى فى هذه الحالة .

$$ق \times (١+ك)^{٢} = ع \qquad \text{..............} \qquad (٢١)$$

$$١٠٠٠ \ (١,٠٣٩٢)^{٢} = ١٠٨٠ \text{ جنيه}$$

كما يمكن التعبير عنها فى الصورة التالية :

$$ق = ع / (١+ك)^{٢} \qquad \text{..............} \qquad (٢٢)$$

فإذا كان العائد يأتى فى نهاية السنة الثالثة فإن المقام يبلغ $(١+ك)^{٣}$ ، بينما يبلغ فى السنة الرابعة $(١+ك)^{٤}$ وهكذا .

وفى الحقيقة فإن معظم المستثمرين لايحصلون على عائد منفرد من الأصل ولكن يحصلون على عائد على مر السنوات أو فى كل شهر أو حتى فى كل يوم . وفى هذه الحالة فإن القيمة الحاضرة لهذا التيار من العوائد هو مجموع القيم الحاضرة لكل عائد فى هذا التيار ، فإذا كان $ع_{١}$ ، $ع_{٢}$ ، .... ، $ع_{ن}$ تمثل العوائد فى كل سنة ، $ق_{١}$ ، $ق_{٢}$ ، .... $ق_{ن}$ تمثل القيمة الحاضرة لكل عائد من هذه العوائد، ويمثل (ق) مجموع القيم الحاضرة .

حيث :

$$ق = ق_{١} + ق_{٢} + ق_{٣} + \text{......} + ق_{ن} \qquad \text{..............} \qquad (٢٣)$$

$$ق = ع_{١} / (١+ك) + ع_{٢} / (١+ك)^{٢} + \text{......} + ع_{ن} / (١+ك)^{ن} \qquad \text{..........} \qquad (٢٤)$$

ولإيجاد قيمة (ك) أى الكفاية الحدية لرأس المال يتم التعويض فى المعادلة الأخيرة لقيم العوائد السنوية $ع_{١}$ ، $ع_{٢}$ ، .... ، $ع_{ن}$ ثم يتم التعويض عن قيمة (ق) وهى تساوى سعر شراء الأصل ثم بحل المعادلة لإيجاد قيمة (ك) ، فإذا كان عمر الآلة يزيد عن سنتين فإن الحسابات تكون صعبة ، وفى العادة يكون من الأسهل تخمين قيمة (ك) ثم

بالتعويض فيها يتم إحتساب قيمة (ق) وتقارن النتيجة بتكاليف شراء الأصل فإذا كانت قيمة (ق) المحتسبة أكبر من التكاليف فإن هذا يعنى أن التخمين كان أعلى نسبياً وتعاد المحاولة مرة أخرى .

٢ - العلاقة بين الإستثمار والكفاية الحدية :

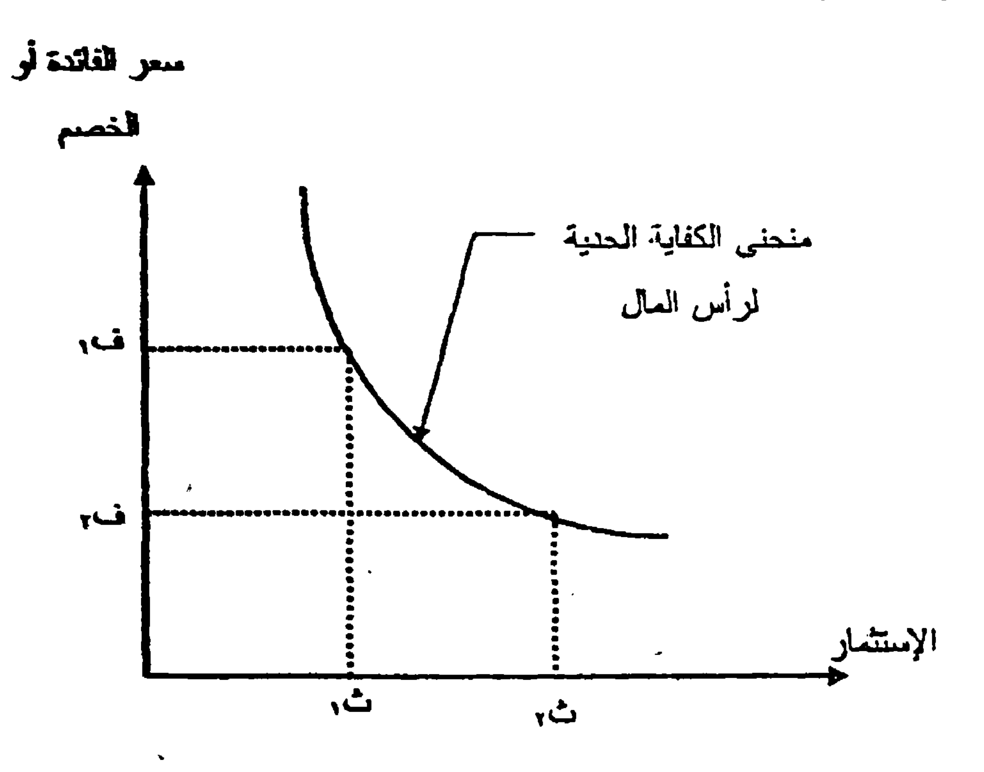
سبق أن تبين من قبل أنه لابد لكى يتم الإستثمار أن تزيد الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة، ومما هو جدير بالذكر أن هناك علاقة بين مقدار الإستثمارات وبين الكفاية الحدية لرأس المال ، إذ أن زيادة الإستثمارات فى أحد الأصول (الجرارات مثلاً) قد يؤدى إلى زيادة الإنتاج وهذا ينعكس فى خفض ثمن البيع وبالتالى يقل صافى الدخل المتوقع ومن زاوية أخرى فقد تؤدى زيادة الإستثمارات فى أصل معين إلى زيادة الإنتاج التى تؤدى إلى زيادة التكاليف الإنتاجية (بإفتراض أن الإنتاج يتم فى مرحلة تناقص الإنتاجية) وبذلك فإن زيادة الإستثمار تؤدى إلى إنخفاض الكفاية الحدية لرأس المال . ويمكن توضيح تلك العلاقة فى الشكل التالى حيث يمثل المحور الرأسى سعر الخصم أو الكفاية ويمثل المحور الأفقى مقدار الإستثمارات ويمثل منحنى الكفاية الحدية لرأس المال منحنى الطلب على الإستثمار وكل نقطة على هذا المنحنى تمثل العلاقة بين مستوى معين من سعر الخصم* (سعر الفائدة) ومستوى الإستثمارات الذى يتفق معه إنخفاض سعر الخصم كلما إزداد الإستثمار وبذلك فإن منحنى الطلب على الإستثمار الذى يمثله منحنى الكفاية الحدية يماثل منحنى الطلب على أى سلعة .

ولكى يحصل المستثمرون على أقصى قدر ممكن من الأرباح فإنهم يقومون بمساواة سعر الخصم المتوقع بسعر الفائدة وبالتالى فإن المستثمرين يستمرون فى زيادة الإستثمارات طالما أن سعر الخصم أو الكفاية الحدية لرأس المال كان أعلى من سعر الفائدة . وبالتالى فإن العلاقة عكسية بين الإستثمار وسعر الفائدة كما هو واضح فى الشكل التالى إلا أن هذه العلاقة تتوقف على مرونة منحنى الطلب على الإستثمار أى على الكفاية

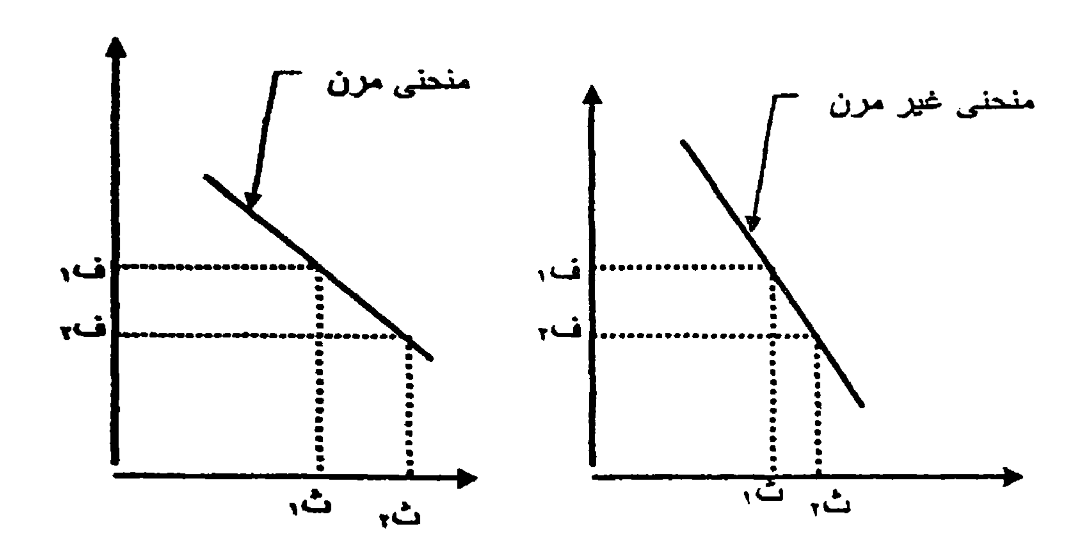
---

* سعر الخصم اللازم لمساواة صافى الدخل المتوقع للأصل لثمن العرض (الكفاية الحدية لرأس المال) .

الحدية لرأس المال . ويوضح ذلك الأشكال التالية حيث يتضح منها إختلاف مقدار التغـــير فى الإستثمار الناشىء عن تغير سعر الفائدة بمقدار معين نتيجة لإختلاف مرونة منحنـــــى الطلب على الإستثمار .



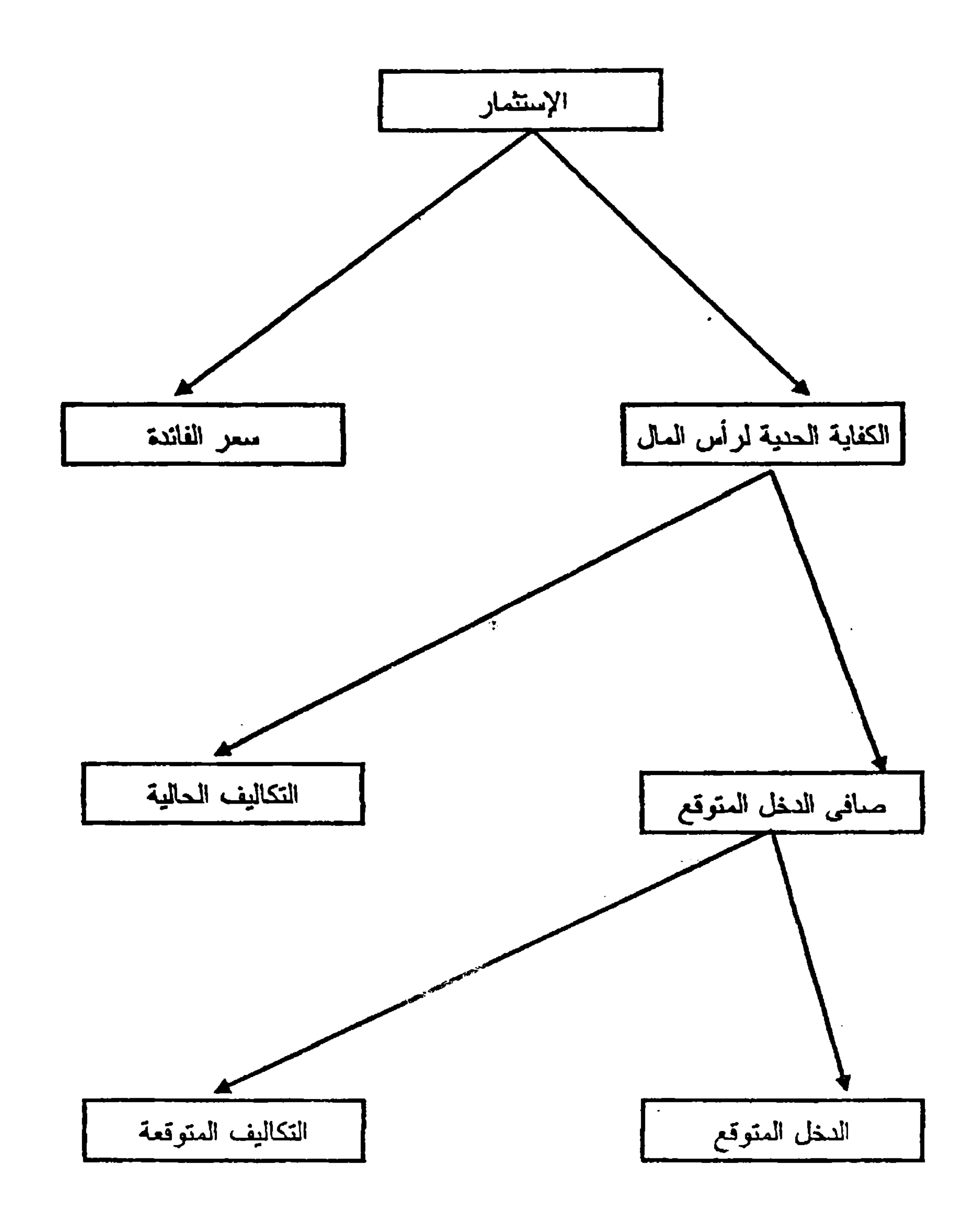
منحنى الكفاية الحدية لرأس المال



إختلاف الإستثمار بإختلاف مرونة منحنى الطلب على الإستثمار

٣- العوامل المؤثرة على الإستثمار :

يمكن توضيح العوامل المؤثرة على الإستثمار كما هو مبين فى الشكل التـــالى ، وفى الحقيقة فإن أوجه النقد التى توجه إلى مبدأ الكفاية الحدية لرأس المال تتلخص فى أنــه يخفى أكثر مما يظهر من الحقائق . فلتوضيح التغير فى الكفاية الحدية لرأس المال ينبغــى توضيح التغير فى سعر شراء السلع الرأسمالية وتوضيح أيضاً التغير فى صـــافى الدخــل المتوقع ويعتمد التغير الذى ينتاب صافى الدخل المتوقع على كل من المتغيرات التى تنتاب التكاليف المتوقعة والدخل المتوقع ، وبالرغم من إفتراضنا ثبــات هــذه المتغــيرات فــى الدراسة فإن المشكلة التى تواجه رجال الأعمال بإستمرار هـــى توقعاتــهم حــول هــذه التغيرات التى قد تكون متفائلة فترتفع الكفاية الحدية لرأس المال ويزداد الإستثمار .



العوامل المؤثرة على الإستثمار

الفصل الثانى

السياسة المالية

يتناول هذا الفصل دراسة دور الحكومة فى تحديد مستوى الطلب الإجمالى وستنحصر المناقشة فى دور السياسة الحكومية المالية ، أى فى دراسة دور الأنشطة التى تتعلق بالدخل والإنفاق الحكومى ، وأثرها على المتغيرات الإقتصادية الكلية الأخرى ، وسوف نقدم فى هذا التحليل المتغيرات الإضافية التالية :

أ- المتغيرات الداخلية :

$ص_م$ = الدخل المتصرف فيه .

ب- المتغيرات الخارجية :

ر = الضرائب .

ت = المدفوعات التحويلية .

المعادلات الأساسية :

ص = س + ث + ح .... (١)

س = أ + ب $ص_م$ .... (٢)

ث = $ث^{\circ}$ .... (٣)

ح = $ح^{\circ}$ .... (٤)

$ص_م$ = ص - ر + ت .... (٥)

ر = $ر^{\circ}$ .... (٦)

ت = $ت^{\circ}$ .... (٧)

يلعب الإنفاق الحكومى دوراً هاماً فى المقتصد فمثلاً تقوم الحكومة فى الولايات المتحدة الأمريكية بشراء حوالى ٢٠-٢٥% من السلع والخدمات التى ينتجها هذا المقتصد وطالما كان هذا الجزء من الإنفاق القومى يقع تحت سيطرة الحكومة فإنه يمكن أن يستخدم فى التأثير على مستوى الطلب الإجمالى . ويطلق على تدخل الحكومة ومعالجتها لكل من الدخل والإنفاق الحكومى لتحقيق مستوى مناسب من الدخل القومى أسم (الساسية المالية) .

وبالإضافة إلى السياسة المالية فإن الحكومة تمتلك بطبيعة الحال الكثير من الوسائل التى تمكنها من التأثير على الدخل القومى . فمثلاً عندما تعقد الحكومة إتفاقية تجارية جديدة فإن ذلك يؤثر على مستوى الناتج الخاص بالصناعات التصديرية والإستيرادية وينافس أيضاً الصناعات الوطنية التى تنافس السلع المستوردة ، وعندما تصدر قوانين لمحاربة الإحتكارات ينخفض المستوى العام للأسعار وترتفع مستويات كل من الدخل والإنتاج .

وسينطوى التحليل الخاص بالسياسة المالية فى هذه الدراسة على عدد من الفروض البسيطة منها عدم التفرقة بين أنواع الضرائب عند تناول تأثير التغير فى الضرائب على الدخل القومى ، وذلك بالرغم طبعاً من أن الضريبة تُعرف فى العادة بأنها أى محاولة لتحويل النقود من المستهلكين إلى خزائن الحكومة بدون أى عائد مباشر إلى المستهلك .

وتتكون الميزانية الحكومية من ٣ بنود رئيسية هى : (١) الإنفاق الحكومى، (٢) المدفوعات التحويلية، (٣) الضرائب . وينطوى الإنفاق الحكومى على المدفوعات الحكومية المتعلقة بشراء السلع والخدمات . أما المدفوعات التحويلية فتتضمن المدفوعات التى تدفع بواسطة الحكومة دون الحصول على سلع أو خدمات مثل التأمين ضد البطالة والمعاشات ، وهى المدفوعات التى تستخدم فى نقل وتوزيع الدخل بين طبقات المقتصد .

أما الضرائب فهى كما أشير سابقاً تنطوى على المدفوعات التى تؤول إلى الحكومة والتى لايحصل دافعى الضرائب على أى عائد مباشر فى مقابلها ، وهى بذلك عكس المدفوعات التحويلية تماماً . وتعتبر الإعانة التى تدفعها للمنشآت الإقتصادية عكس ضريبة الأعمال التجارية . وإذا ماحاول البعض مطابقة إجمالى المدفوعات الحكومية بما تحصل عليه فعليه أن يتذكر أن الحكومة لها قوة الحصول على قروض ، وبالتالى عليه أن يتذكر أيضاً أنه لايوجد مايدعو إلى أن تتساوى المتحصلات الحكومية أى الإيرادات الحكومية مع المصروفات الحكومية فى سنة ما ، إذ يمكن أن تمول أوجه الإنفاق الجديدة عن طريق الإقتراض تماماً ويمكن إستخدام الضرائب الجديدة فى تقليل الديون ، وقد تقوم الحكومة بالإقتراض لتمويل المدفوعات العاجلة ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكومة التى

تمتلك قوة إصدار أو خلق النقود تجعل الميزانية النقدية غير متوازنة بإستمرار عن طريق طبع نقود جديدة لتغطية العجز (وسوف نناقش مضار هذه السياسة فيما بعد) .

وطالما أن الحكومة يكون فى مقدورها تغيير أحد بنود الميزانية بدون تغير البنود الأخرى ، لذلك فإن هذا التحليل سوف يتناول بالدراسة التغيير فى الإنفاق الحكومى والمدفوعات التحويلية والضرائب كل على حدة . فمثلاً عندما نقول أن زيادة الإنفاق الحكومى لها تأثير معين فإن ذلك يعتبر صحيحاً عند ثبات بقية العوامل الأخرى ، وبصفة عامة خاصة الضرائب .

الإنفاق الحكومى

لقد سبق أن تبين أن مضاعف الإنفاق الحكومى الذى يرمز له بالرمز (ضح)

ضح = ١ / (١ - ب)

كما تمت مناقشة هذا المضاعف ورمز له بالرمز (ض) ، وحيث أننا سوف نناقش فى هذا الباب عدد آخر من أنواع المضاعف فسيرمز لمضاعف الإنفاق الحكومى بالرمز (ضح) حيث يشير إلى مقدار التغير فى إجمالى الطلب الكلى المصاحب لكل تغير مقداره وحدة نقدية فى الإنفاق الحكومى . وإشارة هذا المضاعف موجبة دائماً لأن زيادة الإنفاق الحكومى لابد أن تؤدى إلى زيادة الدخل القومى والعكس صحيح بطبيعة الحال .

الضرائب والمدفوعات التحويلية

المدفوعات التحويلية الحكومية إن هى إلا تلك المدفوعات الحكومية التى تستخدم فى نقل وتوزيع الدخل بين طبقات المقتصد ومن أمثلتها مدفوعات الضمان الإجتماعى والمعاشات والتأمين ومن شأن هذه المدفوعات أن تساعد المستهلكين على تحصيل دخول من الحكومة دون أن تحصل الحكومة فى مقابلها على سلع أو خدمات كما أن الإنفاق الحكومى يؤدى إلى حصول المستهلكين على دخول . ويقوم المستهلكون عادة بإعادة إنفاق جزء من النقود التى يحصلون عليها فى شراء السلع والخدمات وهم بذلك يزيدون من

دخول المواطنين الآخرين ويزيدون من إنفاقهم أيضاً . ويتساوى التأثير على الإستهلاك القومى إذا ما أستأجرت الحكومة محاسباً أو دفعت معاشاً لأحد الأفراد والإختلاف بين الحالتين ينطوى على أن الإنفاق الحكومى يؤدى إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات بينما المدفوعات التحويلية لاتؤدى إلى ذلك، فإذا كان الإنفاق الحكومى البالغ ١٠٠ جنيه يؤدى إلى زيادة الدخل القومى بمقدار ١٠٠ جنيه بينما تزداد السلع الإستهلاكية بمقدار ٢٠٠ جنيه، فى حين أن زيادة المدفوعات التحويلية بمقدار ١٠٠ جنيه تؤدى إلى زيادة الإستهلاك بمقدار ٢٠٠ جنيه فقط ولكن لاتؤدى إلى زيادة السلع والخدمات الحكومية . وفى هذه الحالة فإن مضاعف الإنفاق الحكومى يبلغ ٣ بينما يبلغ مضاعف المدفوعات التحويلية ٢ فقط .

وبذلك فإن مضاعف المدفوعات التحويلية يقل دائماً بمقدار واحد عن مضاعف الإنفاق الحكومى، أما الضرائب فهى كما سبق وأن قيل بأنها أى محاولة لتحويل النقود من المستهلكين إلى خزائن الحكومة بدون عائد مباشر إلى المستهلك ، فهى بذلك مدفوعات تؤول إلى الحكومة دون أن يحصل دافعوها على أى عائد مباشر، وهكذا فإن الضرائب تعتبر عكس المدفوعات التحويلية إذ أن الضرائب تنقل النقود من المستهلكين إلى الحكومة بينما تقوم المدفوعات التحويلية بنقلها من الحكومة إلى المستهلكين، وهذا التماثل يشير إلى أن مضاعف الضرائب ينبغى أن يتساوى مع مضاعف المدفوعات التحويلية ولكنه سالب . والإشارة السالبة تعنى أن زيادة الضرائب تؤدى إلى إنخفاض الدخل القومى ، أما مضاعف المدفوعات التحويلية فهو موجب الإشارة وهذا يعنى أن زيادة المدفوعات التحويلية تؤدى إلى زيادة الدخل النقدى



المراجــع

ابراهيم دسوقى أباظة - الإقتصاد الإسلامى، مقوماته ومنهاجه، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٤.

أحمد جامع - موجز فى التحليل الإقتصادى الجزئى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥.

أحمد سعيد حسنين - مبادىء فى النظرية الإقتصادية - الجزء الثانى، دار الهنا للطباعة، ١٩٧١.

أحمد محمد توفيق الفيل (وآخرون) - أساسيات علم الإقتصاد الجزئى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٧.

أحمد محمد توفيق الفيل (وآخرون) - مبادىء علم الإقتصاد (التحليل الجزئى)، الإسكندرية، ١٩٧٦.

أحمد محمد توفيق الفيل (وآخرون) - محاضرات فى الإقتصاد الشامل، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية ١٩٧٥.

أسامة محمد الفولى، مجدى محمود شهاب - أساسيات الإقتصاد السياسى، دار الجامعات الجديدة للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٨.

إسماعيل محمد هاشم - الإقتصاد التحليلى ، الكتاب الثانى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٠.

إسماعيل محمد هاشم - المدخل إلى أساسيات الإقتصاد التحليلى (الكتاب الأول)، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٤.

إسماعيل محمد هاشم - المدخل إلى أساسيات الإقتصاد التحليلى، (الكتاب الثانى)، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٤.

السيد محمود الشرقاوى - مقدمة فى النظم الإقتصادية، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٦.

السيد محمود الشرقاوى، عبد الكريم عبد القوى – **النظرية لإقتصادية**، المعهد الفنى التجارى بدمنهور، ١٩٨٦.

جون م. كنز – **النظرية العامة فى الإقتصاد**، دار مكتبة الحياة، بيروت، ترجمة نهاد رضا.

دونا لدس. واتسن، مارى أ. هولمان – **نظرية السعر وإستخداماتها**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ترجمة ضياء مجيد.

شوقى محمود غنيم، محمد حسام السعدنى – **مبادىء النظرية الإقتصادية**، الجزء الأول، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

صبحى تادرس قريصة (وآخرون) – **مقدمة فى علم الإقتصاد**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.

عبد التواب اليمانى – **محاضرات فى مبادىء الإقتصاد– الجزء الثانى**، كلية الزراعة، جامعة طنطا.

عبد الحميد يوسف سعد – **أساسيات النظرية الإقتصادية**، كلية الزراعة، شبين الكوم، جامعة عين شمس.

عبد الحميد يوسف سعد – **مذكرات فى مبادىء الإقتصاد الدقيق**، شركة الطباعة الفنية المتحدة، كلية الزراعة، شبين الكوم.

عبد الرحمن يسرى أحمد – **أسس التحليل الإقتصادى**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٨٤.

عبد النعيم مبارك – **النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤.

عبد الوهاب مطر الداهرى – **أسس ومبادىء الإقتصاد الزراعى**، مطبعة العانى، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٧٥.

على يوسف خليفة، أحمد زبير جعاطة – **النظرية الإقتصادية (التحليل الإقتصادى الجزئى)**، مطبعة العانى، بغداد ١٩٧٨.

فايز بن إبراهيم الحبيب – **مبادىء الإقتصاد الكلى** ، **مطابع الفرزدق التجارية**، الرياض، يناير ١٩٩٤.

كامل بكرى - **مقدمة فى الإقتصاد الجزئى والتجميعى**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤.

كامل بكرى، محمد محروس إسماعيل - **مبادىء الإقتصاد الجزئى**، مركز الدلتا للطباعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٣.

لبيب شقير - **تاريخ الفكر الإقتصادى**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

مبادىء الإقتصاد الجزئى - مركز التعليم المفتوح، وحدة التعليم المفتوح، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢.

مبادىء النظرية الإقتصادية (تدريبات عملية)، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

محمد إبراهيم دكرورى، محمد جلال أبو الدهب- **أصول علم الإقتصاد**، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩.

محمد إسماعيل فرح (وآخرون) - **محاضرات فى مبادىء علم الإقتصاد**، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٩.

محمد إسماعيل فرح، محمد حلمى الصيفى - **محاضرات فى مبادىء الإقتصاد الجزئى**، مكتب فلمنج للطباعة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.

محمد إسماعيل فرح، محمد حلمى الصيفى - **محاضرات فى مبادىء الإقتصاد الجزئى**، مكتب فلمنج للطباعة، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.

محمد صلاح الدين الجندى، جميل عبد الحميد جاب الله - **أسس الإقتصاد**، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، ١٩٩٧.

محمد عبد الودود خليل، كمال سلطان سالم مبادىء **علم الإقتصاد (نظرية القيمة والتوزيع)**، دار الزهراء للآلة الكاتبة والطباعة، الإسكندرية، ١٩٧٨.

محمد كمال العتر - **مبادىء الإقتصاد**، المكتبة الإقتصادية، دار المعارف، مصر ١٩٧٠.

محمود صادق العضيمى - **محاضرات فى النظرية الإقتصادية**، الجزء الأول، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

محمود عبد الهادى شافعى - **مدخل إلى الإقتصاد الزراعى**، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان.

محمود عبد الهادى شافعى - **مقدمة فى مبــادىء الإقتصــاد**، كليــة الزراعــة، جامعــة الإسكندرية.

محمود محمد شريف - **الإقتصاد**، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ١٩٧١.

محمود محمد شريف - **علم الإقتصاد (الجزء الأول)**، دار المطبوعــات الجديــدة، كليــة الزراعة، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٩.

مختار بهلول- **كيف يعمل الإقتصاد**، كتاب الرياض (٢٢)، المملكة العربيــة الســعودية، ١٩٩٥.

مصطفى رأفت عبد الظاهر - **إقتصاديات الإنتاج**، المعهد العــالى للتعــاون الزراعــى، ١٩٨٧.

مصطفى رأفت عبد الظاهر- **مبادىء الإقتصاد الجزئى**، الجزء الأول، ١٩٨٧.

محمود عبد الهادى الشافعي - **محاضرات فى مبادئ الاقتصاد** - كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية، مركز السروات للأبحاث، ٢٠٠١.

محمد فوزى أبو السعود، **الاقتصــاد الجزئــى**، قسم الاقتصــاد - كليـة التجـارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٨.

مكتبة بستان المعرفة

لطبع ونشر وتوزيع الكتب

كفر الدوار - الحدائق ☎: ٤٥/٢٢٤٢٢٨

الإسكندرية: ٠١٢٣٥٣٤٨١٤


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET